

15N/194625

المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة:
دراسة حالة المساعدات الألمانية

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب :

عدوان حسين قاسم طالب



إشراف

د. هلغى بومغرتن

"قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات
الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت - فلسطين"

Thesis
HC
415.25
.T3
1997

المستودع الوطني للأبحاث

المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة:
دراسة حالة المساعدات الألمانية

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب :

عدوان حسين قاسم طالب

تاريخ المناقشة 1997/ 5/28

لجنة المناقشة:

د. هلفي بومغرتن رئيسة

د. عدنان العمدة عضواً

د. هشام أحمد عضواً

عدنان العمدة

هشام أحمد

الإهداء

إلى والدتي الغالية ...

إلى اخوتي الأحبة ...

إلى روح والدي الطاهرة ...

إلى كل من ساهم في إخراج هذا الجهد المتواضع إلى حيز الوجود ...

أهدي هذه الرسالة .

فهرس الدراسة

الصفحة	العنوان
ث	فهرس الدراسة
خ	قائمة الجداول
ذ	ملخص الدراسة (بالإنجليزية)
ز	مقدمة الدراسة ومنهجها
1	الفصل الأول: المساعدات الخارجية: أهميتها وقنواتها وأشكالها، أهدافها ودوافعها
1	أولاً: أهمية المساعدات الخارجية وقنواتها وأشكالها :
1	(أ) أهمية المساعدات الخارجية:
1	1- المساعدات الخارجية كمصادر من مصادر تمويل التنمية
5	2- التمويل الخارجي والتنمية الاقتصادية
8	(ب) قنوات تقديم المساعدات الخارجية وأشكالها:
9	1- المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف
12	2- المنح والهبات والقروض
13	3- المعونة المقيدة أو المشروطة Tied Aid
15	2- المساعدات الفنية أو التقنية
17	ثانياً: أهداف ودوافع تقديم المساعدات الخارجية:
17	(أ) الأهداف والدوافع السياسية والاقتصادية:
17	1- الأهداف والدوافع السياسية
19	2- الأهداف والدوافع الاقتصادية
21	3- تحقيق الاستقرار والسلم والأمن الدوليين
23	(ب) الأهداف والدوافع الأيديولوجية والإنسانية:
23	1- الأهداف والدوافع الأيديولوجية
24	2- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان
24	3- الدوافع الإنسانية والأخلاقية

30	الفصل الثاني: المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة:
30	أولاً: أهمية المساعدات المقدمة للضفة والقطاع:
30	1- المساعدات كمصدر من مصادر تمويل التنمية الفلسطينية
33	2- أهداف المساعدات الخارجية المقدمة للضفة والقطاع
36	3- التقديرات المختلفة للاحتياجات المالية للضفة والقطاع
41	ثانياً: العقبات والقيود على دور المساعدات في تنمية الضفة والقطاع:
41	1- السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة
46	2- طبيعة الاقتصاد والبنية التحتية الفلسطينية
49	3- معوقات إدارية وتنظيمية داخلية
53	4- الفجوة بين التعهدات والالتزامات والمبالغ المدفوعة فعلياً من المساعدات
59	ثالثاً: مؤشرات أساسية بخصوص المساعدات المقدمة للضفة والقطاع:
59	1- التوزيع القطاعي والجغرافي للمساعدات المقدمة إلى الضفة والقطاع.
62	2- المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف
63	3- المنح والقروض وحجمها من الناتج المحلي الإجمالي
64	4- مؤشرات أخرى
73	الفصل الثالث: المساعدات الألمانية والاهتمام الألماني بالقضية الفلسطينية:
74	أولاً: تطور السياسة الألمانية الاتحادية تجاه القضية الفلسطينية :
76	1- السياسة الألمانية الاتحادية تجاه القضية الفلسطينية حتى عام 1973
81	2- السياسة الألمانية الاتحادية تجاه القضية الفلسطينية بعد عام 1973
89	ثانياً : السياسة الألمانية الاتحادية بعد عملية السلام :
90	1- الاهتمام الألماني بمنطقة الشرق الأوسط
95	2- الترحيب الألماني بالاعتراف المتبادل وباتفاق أوسلو
97	3- مبادرة الاقتصاد الألماني بشأن الشرق الأدنى والأوسط
100	4- القطاع الخاص الألماني والضفة الغربية وقطاع غزة
106	الفصل الرابع: المساعدات الألمانية للضفة الغربية وقطاع غزة
106	أولاً: سياسة التنمية الألمانية:
106	1- الأهداف والمعايير
109	2- مساعدات التنمية الألمانية الرسمية

111	3- أشكال المساعدات وقنواتها
113	ثانياً : قنوات المساعدات الألمانية للضفة والقطاع ومجالاتها وأشكالها
114	1- ازدياد حجم المساعدات الألمانية للضفة والقطاع
116	2- الاتحاد الأوروبي كأحد القنوات الأساسية
123	3- المساعدات الألمانية الحكومية الثنائية
124	4- المساعدات الخاصة من المؤسسات والجمعيات الألمانية
129	ثالثاً : أهم مجالات المساعدات الألمانية للضفة والقطاع
129	1- مشاريع المياه والصرف الصحي والنفيات
135	2- مجالات التعليم والتدريب ، والتدريب المهني
140	3- المساعدات الألمانية للمجالات الأخرى
147	خاتمة الدراسة
	ملاحق الدراسة
	المراجع

قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
37	الإجمالي العام للمساعدات الخارجية اللازمة للبرنامج الإيماني الفلسطيني 1994-2000 (مليون دولار)	1:2
38	الاستثمار في القطاعات المختلفة وفق البرنامج الإيماني الفلسطيني 1994-2000 (مليون دولار : أسعار 1991)	2:2
39	تقديرات البنك الدولي لحاجات الاستثمار في القطاع العام في الأراضي المحتلة (مليون دولار : أسعار 1993)	2:3
40	برنامج المساعدات الطارئة 1994-1996 (مليون دولار)	2:4
58	الفجوة بين التعهدات والالتزامات والدفع (مليون دولار)	2:5
58	توزيع الالتزامات والمبالغ المدفوعة حسب المجالات الأساسية (مليون دولار)	2:6
61	التوزيع القطاعي لمساعدات الدول المانحة للضفة والقطاع 1993/10-1996/7	2:7
62	التوزيع الجغرافي للالتزامات حسب القطاعات 1993/10-1996/7 (%)	2:8
65	المساعدات الدولية المتعددة والثنائية للضفة الغربية والقطاع 94-1995 (مليون دولار)	2:9
66	مؤشرات على وعود الدول المانحة وحجم القروض منها (مليون دولار)	2:10
83	واردات وصادرات ألمانيا من وإلى الدول العربية 1972-1974 (بليون دولار)	3:1
115	مدى تزايد حجم المساعدات الألمانية للضفة والقطاع وأشكال تقديمها	4:1
122	الدعم المالي المقدم إلى الضفة والقطاع من الاتحاد الأوروبي	4:2
126	حجم الأموال التي تحصل عليها المؤسسات الألمانية المنبثقة عن الأحزاب الألمانية الممثلة في البوندستاغ/مليون مارك (1996)	4:3
128	مؤسسات ألمانية تقدم المساعدات للفلسطينيين في الضفة والقطاع	4:4
130	المشاريع التي تمويلها ألمانيا في مجالات المياه والصرف الصحي والنفايات	4:5

136	المساعدات الألمانية لمجالات التعليم والتدريب	4:6
139	توزيع الدورات في برنامج التدريب المهني لمؤسسة الاوتوبينكة حسب القطاعات المختلفة	4:7
139	الدورات التي نظمتها مؤسسة كارل دويسبرغ (حتى برنامج 1996)	4:8
141	المساهمة الألمانية في بناء المؤسسات في الضفة والقطاع	4:9
142	مساعدات ألمانية أخرى	4:10
الأشكال		
54	آلية تنسيق المساعدات المقدمة للفلسطينيين	الشكل 1

ABSTRACT

As one of the developing countries, Palestine depends on the external assistance presented to Gaza and the West Bank as a main source of financing development . Although there is a clear specification in this case considering the historical background which this region passed through, absence of an infrastructure, and starting to develop from nothing . Despite this fact, this study finds that the role of this assistance is still very limited in achieving a Palestinian development specially in the absence of Palestinian sovereignty and the presence of political strains in Gaza and West Bank . The main goals of the donor countries are centered in protecting its own interests in the region, especially those connected with petrol , by keeping the security and the settlement in it , beside maintaining the security and stability of Israel . This is how this assistance can be specifically differentiated from that presented to other developing countries . As the other assistance in the other countries, it concentrates on the infrastructure, unproductive sectors, and the short term projects in a special way . And that of course is for solving the current problems facing the Palestinians in Gaza and West Bank, supporting and enhancing the peace process, and strengthening the legitimacy of the Palestinian National Authority . So, the main and foremost goal of this assistance is political . Although it includes economic and developing dimensions.

As well as, the study finds weakness in implementing the commitments and the undertakings by the donor countries , and this refers to many reasons , the Israeli policies and practices, the bureaucratic and administrative obstacles within the donor countries themselves, the coordinating mechanism of policies and assistance, the presence of programs commit them to provide the assistance for many years, the obstacles in administrating the developing process of the Palestinian side, and the exaggeration made by the donor countries about the incapable capacity for extra supplies and about the limited ability to absorb that money .

When we studied the case of the German assistance to Gaza and West Bank, we noticed clearly that it has risen and verified essentially often the Oslo Agreement . In this context, the study found that the German assistance was raised for political considerations and for the interests of Germany in the region basically . It seeks

maintaining the security and stability in the region especially because of the oil . Besides Germany's concerns about Israeli security and sovereignty in the region . The Germanic assistance is focusing on the infrastructure, especially the one related to water, solid waste, and sewerage which composes 40% of the assistance provided by Germany . This study has found, in light of the distinguished peculiarity to the Germanic - Israeli relationship, that Germanic aid is corresponding with the Israeli aims and participating in serving the Israeli interests in general .

Germany, through its aid, is trying to cure some of the problems facing Gaza and West Bank temporarily and serving the Israeli interests without any regard to the necessity of giving the Palestinians their rights and deprived resources . Specially their legitimate right of controlling the natural resources in Gaza and West Bank basically concerning water . Therefore, the study has come to a point where it is clear that the Germanic aid is connected essentially with the Israeli interests and to keep the Palestinians under its sovereignty . This aid comes closer to the political context more than the developmental context and this is very clear in the aid provide for water and sewerage, regional cooperation , industrial border areas , besides the private Germanic assistance especially that made to institutions proceeded from Germanic Parties . The study is confining that if Germany and other donor countries wanted to contribute in developing the Gaza strip and West Bank it has to be ready to put pressure on Israeli politically and economically to achieve a Palestinian sovereignty over its territory in Gaza and West Bank . And stress on the importance of improving the general political frame for the Palestinians in order to be able to improve their own developing abilities and not be satisfied with providing assistance only .

مقدمة الدراسة ومنهجها

- مقدمة
- الهدف من الدراسة
- مشكلة الدراسة وفرضياتها وتساؤلاتها
- أهمية الدراسة
- منهج الدراسة وأدواتها
- محتويات الدراسة
- الدراسات السابقة

أولاً : فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة إلى الدول النامية
ثانياً : فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة إلى دول المنطقة
ثالثاً : فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة للضفة والقطاع

مقدمة الدراسة ومنهجها

مقدمة :

تعتبر المساعدات الخارجية من المصادر المهمة في تمويل التنمية في دول العالم الثالث وخاصة بالنسبة للفلسطينيين في الضفة والقطاع، حيث أن الحديث عن المساعدات التي تقدم للفلسطينيين من المواضيع الهامة في هذه الفترة الحرجة من تاريخ الشعب الفلسطيني الساعي الى الحرية والاستقلال. وقد كثرت الوعود من الجهات الدولية المختلفة بتقديم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية للنهوض بأعباء المرحلة المقبلة، وتطوير البنية الأساسية للضفة والقطاع، ودعم بناء المؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية. وتأتي هذه المساعدات في سياق الحرص على إنجاح العملية السلمية والتعايش السلمي بين شعوب المنطقة، ولعل هذا الأمر يثير مسألة العلاقة بين الجانب السياسي والاقتصادي فيما يتعلق بأهداف المساعدات الخارجية المقدمة للضفة والقطاع، وهل تغلب الأبعاد السياسية على الجوانب الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بتحقيق التنمية الفلسطينية؟ وما هو دور هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية بناء على ذلك؟.

ومن جهة أخرى، تنصدر جمهورية ألمانيا الاتحادية⁽¹⁾ لائحة الدول الأوروبية التي تقدم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أنها تغطي ما يزيد على 28% من مساعدات الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى المساعدات الثنائية التي تقدمها للضفة والقطاع. علاوة على ذلك، كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية قد بدأت تقديم المساعدات للفلسطينيين قبل اتفاق إعلان المبادئ بسنوات، إلا أن دورها تعزز بعد الاتفاق وذلك عبر المساهمة في السعي لتحقيق السلام في المنطقة، وبناء وتطوير المناطق الفلسطينية. كما أنها كانت أول دولة تفتح لها ممثلية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في أريحا/الضفة الغربية. وبناء على ذلك، ونظرا لان جمهورية ألمانيا الاتحادية تمثل قوة اقتصادية وتكنولوجية هامة، وكونها إحدى القوى القادة والمحركة في الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أحد الأطراف الرئيسية التي تقدم المساعدات للمناطق الفلسطينية، ونظرا لاهتمام الباحث بمسألة العلاقات الألمانية الفلسطينية - فقد اختار دراسة حالة المساعدات الألمانية للضفة والقطاع. ومن هنا فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: لماذا تقدم ألمانيا المساعدات للضفة الغربية وقطاع غزة؟ وما هي مصلحتها في ذلك؟ وعلى ضوء علاقاتها الخاصة والتميزة مع إسرائيل، هل يمكن القول أن المساعدات الألمانية تخدم المصالح الإسرائيلية أو تتفق معها؟ وما هو دور هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية بناء على ذلك؟.

(1) تتناول هذه الدراسة المساعدات التي تقدمها جمهورية ألمانيا الاتحادية للضفة والقطاع، حيث أن الدراسة تتناول الحديث عن جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل الوحدة الألمانية (ألمانيا الغربية سابقا) وجمهورية ألمانيا الاتحادية بعد الوحدة الألمانية. وعليه فإن الحديث عن ألمانيا يقصد به جمهورية ألمانيا الاتحادية، إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على ابرز الجوانب المتعلقة بدور المساعدات الخارجية المقدمة للفلسطينيين في الضفة والقطاع في التنمية الفلسطينية ، وتحليل أهم العقبات والصعوبات التي تحول دون تحقيق هذه التنمية ، وتشكل قيودا أساسية على دور المساعدات الخارجية في هذا الإطار . هذا إضافة إلى الحديث عن أهداف هذه المساعدات والسياق العام الذي تأتي في إطاره، وهل تساهم هذه المساعدات في تحقيق التنمية الفلسطينية ، أم أن الاعتبارات السياسية المتعلقة بمصالح الدول المانحة هي الأكثر أهمية في هذا المجال ؟ وفي هذا السياق ستعمل الدراسة على توضيح أبرز المؤشرات المتعلقة بالمساعدات المقدمة للضفة والقطاع، كأشكالها وقنواتها والقطاعات المستفيدة منها .

وتهدف الدراسة أيضا إلى دراسة حالة المساعدات الألمانية المقدمة للفلسطينيين في الضفة والقطاع ، وذلك في محاولة للتعرف على حجمها وأهميتها، والوقوف على أهم أشكالها ومجالاتها وقنوات تقديمها ، ومدى إسهامها في التنمية الفلسطينية بناء على ذلك . هذا عدا عن دراسة أهداف المساعدات الألمانية خاصة على ضوء تطور السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية والعلاقات المتميزة بين ألمانيا وإسرائيل ومصالح ألمانيا الاستراتيجية في المنطقة ، وما هي المنطلقات التي تنطلق منها هذه المساعدات ، خدمة المصالح الإسرائيلية أساسا ، أم تحقيق التنمية الفلسطينية ؟ وتهدف الدراسة إلى التعرف على جوانب الضعف والقصور فيما يتعلق بدور المساعدات الألمانية في التنمية الفلسطينية، ومدى اتفاقها أو اختلافها عن الإطار العام للمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية ، وإبراز هذه الجوانب بالبحث والتحليل والنقاش، وذلك كأحد المداخل المهمة في إمكانية تطوير العلاقات الألمانية الفلسطينية وتدعيمها بما يخدم مصلحة الطرفين ، الألماني والفلسطيني . علاوة على ما سبق ، فإن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز مدى اتفاق أو اختلاف المساعدات المقدمة للضفة والقطاع بشكل عام ، وكذلك المساعدات الألمانية ، عن الإطار النظري العام للمساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية، وخاصة فيما يتعلق بأهداف هذه المساعدات ودوافع تقديمها ، وأشكالها وقنواتها.

مشكلة الدراسة وفرضياتها وتساؤلاتها :

تعتبر المشكلة التي تعالجها الدراسة ذات مستويين مترابطين: أولا مستوى المساعدات المقدمة للضفة والقطاع بشكل عام، وعلاقة هذه المساعدات بالإطار النظري العام للمساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية، خاصة فيما يتعلق بأهميتها وأهدافها وأشكالها وقنواتها، وهل يمكن أن تساهم هذه المساعدات في تنمية الضفة والقطاع . ذلك أن المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية بشكل عام تهدف أساسا إلى تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للدول المانحة

بشكل خاص، إضافة إلى وجود جدل وخلاف بخصوص دور هذه المساعدات في عملية التنمية في الدول النامية، وتركيزها على القطاعات غير الإنتاجية والاستهلاكية. ثانياً مستوى المساعدات الألمانية للضفة والقطاع وعلاقتها بالمستوى السابق من جهة، خاصة فيما يتعلق بإمكانية مساهمتها في التنمية الفلسطينية، وكذلك علاقتها بالسياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه المنطقة، من جهة أخرى. ولا شك أن الإشكالية المتعلقة بالمساعدات الألمانية تبرز بشكل خاص في ظل العلاقات الخاصة والتميزة بين ألمانيا وإسرائيل، وهل ألمانيا معنية حقاً بالتنمية في الضفة والقطاع؟ أم أن مصالح ألمانيا في ضمان استقرار المنطقة واستمرار تدفق النفط إليها، والمحافظة على أمن إسرائيل واستقرارها وتفوقها، هو الأساس فيما يتعلق بالمساعدات الألمانية؟.

ومن هنا فإن المشكلة التي تعالجها الدراسة ترتبط بأهداف المساعدات التي تقدم للضفة والقطاع، والمساعدات الألمانية بشكل خاص، والسياق العام الذي تأتي في إطاره هذه المساعدات، والقطاعات المستفيدة من هذه المساعدات، وإمكانية تحقيق المساعدات الخارجية للتنمية الفلسطينية بناء على ذلك. ومن جهة أخرى فإن استمرار الاحتلال والممارسات الإسرائيلية المستمرة تجاه الضفة والقطاع، ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وغياب الاستقرار والوضوح بشأن مستقبل الضفة والقطاع، كل ذلك يضيف أبعاداً أخرى إلى إمكانية تحقيق المساعدات الخارجية للتنمية الفلسطينية.

وبناء على ذلك، فإن الباحث ينطلق في دراسته وتحليله للمساعدات المقدمة للضفة والقطاع، والمساعدات الألمانية، من الفرضيات التالية:

- ان المساعدات المقدمة للضفة والقطاع لا تختلف كثيراً عن الإطار النظري العام للمساعدات الخارجية المقدمة الى دول العالم الثالث. كما أن تأثير هذه المساعدات على التنمية الفلسطينية محدود في ظل ما تواجهه التنمية الفلسطينية من مشاكل، وعلى ضوء انطلاق المساعدات من الاعتبارات السياسية للدول المانحة وتركيزها على البنية المادية والاجتماعية دون الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية.

- ان المساعدات الألمانية للفلسطينيين تتفق بشكل عام مع الإطار العام للمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بدورها في التنمية الفلسطينية. وتنتقل هذه المساعدات أساساً من الاعتبارات السياسية والمصالح الألمانية في المنطقة، وذلك بالسعي للمحافظة على استقرار المنطقة وأمنها نظراً لوجود النفط فيها بشكل خاص، عدا عن الاهتمام الألماني بأمن إسرائيل واستقرارها وتفوقها في المنطقة.

وانطلاقاً مما سبق، فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات تتمثل

فيما يلي:

أولاً: ما هي أهداف ودوافع تقديم المساعدات الخارجية للدول النامية بشكل عام، وما هي أهميتها؟ وما هي أشكال وقنوات تقديم هذه المساعدات؟ وكيف تبرز خصوصية المساعدات المقدمة للضفة والقطاع في إطار المساعدات المقدمة للدول النامية؟ .

ثانياً: ما هي أهداف المساعدات المقدمة للضفة والقطاع؟ وما هي أهمية هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية؟ وما هي العقبات والقيود التي تجعل عملية التنمية الفلسطينية صعبة المنال، وتحد بالتالي من اثر المساعدات الخارجية على هذه العملية؟ وما هي ابرز المؤشرات المتعلقة بدور هذه المساعدات في تنمية الضفة والقطاع؟

ثالثاً: كيف اثر موقع ألمانيا في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وعقدة الذنب تجاه اليهود (مذابح الهولوكوست أو الإبادة الجماعية) وعلاقتها الخاصة والتميزة مع إسرائيل على الموقف الألماني من القضية الفلسطينية بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام؟ وكيف تطور موقف جمهورية ألمانيا الاتحادية من القضية الفلسطينية؟ وما هو موقع المساعدات الألمانية المقدمة للفلسطينيين من عملية التطور هذه؟ وكيف يمكن أن نفهم المصالح الألمانية في المنطقة على ضوء هذه الاعتبارات؟

رابعاً: ما هي أهداف تقديم المساعدات الألمانية للفلسطينيين وما هي أشكالها ومجالاتها وقنوات تقديمها؟ وكيف تتفق، أو تختلف، هذه المساعدات عن الإطار العام للمساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية، وعن الإطار العام للمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى؟

وعلاوة على ذلك، ونظراً للخصوصية الفلسطينية المتعلقة بغياب البنية التحتية نتيجة للخلفية التاريخية التي مرت بها الضفة والقطاع، سواء أيام العهد الأردني أو خلال الاحتلال الإسرائيلي بشكل خاص، وإذا كانت المساعدات المقدمة للضفة والقطاع لا تركز على دعم القطاعات الإنتاجية نظراً لغياب الأسس الضرورية لحفز وتشجيع مثل هذه القطاعات - فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، هل هذه المساعدات، والمشاريع التي يتم تقديم الدعم لها، مرتبطة بتسهيل عملية الإنتاج، وتشجيع القطاعات الإنتاجية فيما بعد؟ وهل ترتبط المساعدات الألمانية مع تشجيع ودعم القطاعات الإنتاجية، وتشجيع التنمية الفلسطينية المستقلة؟ أم أن هذه المساعدات ترتبط أساساً بالمصالح الخاصة بإسرائيل، وإبقاء الفلسطينيين تحت السيطرة

الإسرائيلية؟ ومن هنا هل تقترب المساعدات الألمانية للفلسطينيين من السياق السياسي أكثر، أم أنها أكثر قرباً إلى السياق التنموي والاهتمام بتنمية الضفة والقطاع؟ .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه، ذلك أن موضوع المساعدات الخارجية على درجة كبيرة من الأهمية، ويثير الكثير من الجدل والنقاش في الأوساط السياسية والاجتماعية والاقتصادية حول جدوى هذه المساعدات، ومدى إسهامها في تحقيق التنمية في الدول النامية. وقد جاء اختيار الباحث لموضوع الدراسة نتيجة الإحساس المتزايد بأهمية هذا الموضوع، خاصة بالنسبة للفلسطينيين، ذلك أن موضوع المساعدات المقدمة للفلسطينيين في الضفة والقطاع، ودور هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية، يعتبر من المواضيع التي تستحق الدراسة والتحليل، خاصة في ظل التخوفات من الوقوع في المديونية الخارجية. ومن الواضح أن الفلسطينيين في الضفة والقطاع قد بدأوا اقتصادهم بالاعتماد على المساعدات الخارجية، وكانوا مضطرين إلى اللجوء لهذه المساعدات من أجل بناء المؤسسات وخلق البنية الإدارية والتنظيمية اللازمة لعملية التنمية، إذ لا يمكن الاعتماد على البنى الموجودة.

ومن جهة أخرى، فإن السياق العام الذي تأتي في إطاره هذه المساعدات، سواء تعلق الأمر باستمرار عملية السلام ومستقبلها، أو باستمرار الاحتلال وسيطرته على موارد الضفة والقطاع، ووضع العقوبات أمام إعطاء الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم - كل ذلك يثير الكثير من الجدل والنقاش، وي طرح الكثير من التساؤلات حول مستقبل الضفة والقطاع، وحول دور المساعدات المقدمة من الدول المانحة في التنمية الفلسطينية. فهل تهدف هذه المساعدات إلى تحقيق التنمية الفلسطينية، أم أنها أكثر ارتباطاً بالعوامل والأبعاد السياسية المتعلقة بالسلام في المنطقة ومصالح دول الشمال فيها، وخاصة فيما يتعلق بالنفط، والسعي لاستقرار المنطقة وأمن إسرائيل واستقرارها وتفوقها؟. ومن جهة أخرى فإن هذه المساعدات لن تستمر إلى الأبد، وهنا ينبغي التأكيد على ضرورة استغلال هذه المساعدات في بناء الاقتصاد الفلسطيني، وتوجيهها إلى القطاعات الإنتاجية، وذلك بعد تذليل العقبات أمام التنمية الفلسطينية.

ولا تقتصر أهمية الدراسة على كونها تعالج مسألة مهمة، وهي المساعدات الخارجية، بل إنها تكتسب أهمية إضافية نظراً لتناولها دراسة حالة أحد الأطراف المهمة في مسألة المساعدات المقدمة للفلسطينيين، حيث أنها تتناول دراسة حالة المساعدات الألمانية المقدمة للضفة والقطاع. ذلك أن ألمانيا تمثل، كما سبق أن أشرت، قوة اقتصادية وتكنولوجية هامة وهي إحدى القوى القائدة والمحركة في الاتحاد الأوروبي، وتساهم بحوالي 28% من ميزانية الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى مساعداتها الثنائية للفلسطينيين. وهنا يشير الباحث إلى أن الدراسة تكتسب أهمية إضافية عبر إدراك التطورات التي حصلت في العلاقة بين الجانبين، الفلسطيني والألماني، ومدى إمكانية تطوير هذه

العلاقات وتدعيمها بما يخدم مصالح الطرفين . وفي هذا السياق فإن الدراسة تأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتميزة بين إسرائيل وألمانيا الاتحادية ، وتطور السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية والاهتمام الألماني بالصفة والقطاع بعد توقيع اتفاق أوسلو بشكل خاص . ومن هنا هل يمكن النظر إلى المساعدات الألمانية على أنها تشكل تطورا في السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية ؟ أم أن ذلك يبقى في إطار المصالح والاهتمامات الألمانية المرتبطة بعلاقاتها الخاصة والمتميزة مع إسرائيل والمحافظة على أمنها واستقرارها ، واهتمام ألمانيا باستقرار المنطقة لضمان الحصول على النفط بشكل خاص ؟

ومن جهة أخرى ، فإن الباحث يؤكد أن حداثة الموضوع تكسب الدراسة أصالتها، وتسد جانبا من النقص الموجود في الدراسات التي تبحث في دور المساعدات الخارجية في التنمية الفلسطينية. كما أن هذه الدراسة من شأنها أن تمكن بعض الجهات من الاستفادة منها، مثل الوزارات والمؤسسات الفلسطينية، إضافة إلى الطلاب والمهتمين بالموضوع . وقد تساهم هذه الدراسة في حل المشاكل التي تحول دون تحقيق التنمية إذا ما تم الأخذ بالملاحظات التي يبديها الباحث في دراسته هذه . وبناء على ذلك فإن الدراسة تتضمن في ثناياها ، وفي سياق عملية التحليل والنقاش ، بعد مستقبلي يتم طرحه من منظور استشراف المستقبل واحتمالاته ، وذلك في ضوء الحرص على تحقيق التنمية من جهة ، وتدعيم آفاق التعاون بين الفلسطينيين والألمان من جهة أخرى .

منهاج الدراسة وأدواتها:

تعتمد هذه الدراسة أساسا على الأسلوب الوصفي والتحليلي ، مستعينة بالأرقام والبيانات الإحصائية ، في محاولة للتعرف على دور المساعدات المقدمة للفلسطينيين من الدول المانحة في تنمية الضفة والقطاع ، مع دراسة حالة المساعدات الألمانية بشكل خاص . هذا إضافة إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي في بعض جوانب البحث، خاصة فيما يتعلق بتطور السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية ، والاهتمام الألماني بالمنطقة ، وذلك لتوضيح المنطلقات الأساسية التي تأتي المساعدات الألمانية للضفة والقطاع في إطارها. فانطلاقا من الحديث عن المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية، والأدبيات التنموية المختلفة في هذا الإطار ، يتم تحليل المساعدات المقدمة للضفة والقطاع بعد عملية السلام وتوقيع اتفاق أوسلو ، وذلك لدراسة مدى اتفاق المساعدات المقدمة للفلسطينيين في الضفة والقطاع عن الإطار العام للمساعدات المقدمة للدول النامية ، وكذلك مدى اتفاق المساعدات الألمانية أو اختلافها عن المساعدات المقدمة للدول النامية بشكل عام ، والمساعدات المقدمة للضفة والقطاع بشكل خاص .

ومن جهة أخرى ، ونظرا لكون المساعدات الخارجية أداة من أدوات السياسة الخارجية، ولأهمية الأبعاد السياسية والاقتصادية فيما يتعلق بتقديم المساعدات الخارجية، فإن الدراسة تستخدم المدخل التاريخي للحديث عن تطور السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية ، والاهتمام الألماني

بالمنطقة ، وذلك كأحد المداخل الأساسية للحديث عن المساعدات الألمانية للفلسطينيين وفهم أبعادها المختلفة . حيث أن الإحاطة بمراحل تطور السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية من شأنها أن تقدم لنا صورة واضحة عن السياق العام الذي تأتي فيه المساعدات الألمانية . ومن جهة أخرى فإن الإحاطة بمراحل تطور السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية ، والتغيرات التي طرأت عليها خاصة بعد عملية السلام في الشرق الأوسط ، والعلاقات المتميزة بين إسرائيل وألمانيا ، وكذلك دراسة الاهتمام الألماني المتزايد بالمنطقة، سيكون أحد المؤشرات الأساسية للتعرف على الخلفية السياسية لهذه المساعدات ، وهل هي ذات بعد اقتصادي تنموي ، أم أنها ذات أبعاد سياسية بالدرجة الأولى ؟ وماذا سيستفيد الجانب الألماني من جراء تقديمه للمساعدات للضفة والقطاع ؟

وفي إطار دراسة مدى إسهام المساعدات الألمانية في التنمية الفلسطينية وخاصة فيما يتعلق بأهميتها وحجمها وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني ؟ وهل مستوى مثل هذه المشاريع كفيلاً بالتأثير على التنمية الفلسطينية ؟ ومدى اتفاق هذه المساعدات والمشاريع مع المصالح الألمانية في المنطقة بشكل عام ، والمصالح الإسرائيلية بشكل خاص - فإن الدراسة تتناول تطور حجم هذه المساعدات ، خاصة في التسعينات من هذا القرن (القرن العشرين) وبعد توقيع اتفاق أوسلو بشكل خاص ، وقنوات المساعدات الألمانية وأشكالها ، وأهم القطاعات والمشاريع التي وجهت إليها هذه المساعدات ، وهل ترتبط المشاريع الألمانية بتشجيع القطاعات الإنتاجية مستقبلاً ، وتشجيع التنمية الفلسطينية المستقلة عن الاقتصاد الإسرائيلي ؟ أم أن هذه المساعدات من شأنها تعميق السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني وإبقائه في إطار التبعية للرغبات والمصالح الإسرائيلية؟ وما هو دور المساعدات الألمانية لمشاريع المياه والصرف الصحي في هذا الإطار؟. كما أن الدراسة تتناول عرضاً وتحليلاً لاثنتين من المشاريع التي قدمت ألمانيا الدعم لها: الأول يتعلق بمشاريع الصرف الصحي ، حيث تتناول الدراسة مشروع الصرف الصحي في منطقة بيت لحم وأهم القضايا المتعلقة بهذا المشروع . ويعتبر هذا المشروع من أقدم وأكبر المشاريع التي تقوم الحكومة الألمانية بتقديم الدعم لها ، ويدخل في إطار أحد المجالات الأساسية التي تساهم ألمانيا في تقديم الدعم لها (مشاريع المياه والمجاري والصرف الصحي) أما المشروع الثاني فيتعلق بالتدريب ، وخاصة التدريب المهني ، حيث أن ألمانيا تمتاز بخصوصية واضحة من حيث التركيز على التدريب المهني بشكل عام ، وفي هذا الإطار يتم تناول مشروع التأهيل والتدريب المهني الذي يتم بالتعاون بين وزارة العمل الفلسطينية ومؤسسة الأوتوبيئة الألمانية، وبتنسيق من الوزارة الألمانية بالتعاون الاقتصادي والتنمية ، إضافة إلى الإشارة لبعض المشاريع الأخرى في هذا المجال .

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على مجموعة من المقالات والكتب ذات العلاقة بموضوع المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية بشكل عام، كما تم الاستعانة بمجموعة من التقارير الصادرة عن المؤسسات المعنية بالمساعدات المقدمة للفلسطينيين ، خاصة تلك الصادرة عن البنك الدولي، ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة UNSCO . ومن جهة

أخرى ، وإضافة إلى الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الألماني والفلسطيني فيما يتعلق بالمساعدات الألمانية للسلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الدراسة استعانت بمجموعة من التقارير الصادرة عن الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية بخصوص المساعدات الألمانية للضفة والقطاع، وكذلك بعض التقارير الصادرة عن مكتب الممثلة الألمانية في أريحا/الضفة الغربية. هذا إضافة إلى بعض التقارير والنشرات الصادرة عن المؤسسات الألمانية التي تقدم المساعدات للضفة والقطاع ، وكذلك بعض المراجع التي تناولت الحديث عن السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية ، أو عالجت بعض القضايا التي تخدم سياق الدراسة .

محتويات الدراسة :

تتكون الدراسة أساسا من أربعة فصول أساسية، إضافة إلى مقدمة الدراسة ومنهجها، والخاتمة . حيث أن الفصل الأول يتحدث عن الإطار النظري العام للمساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية ، خاصة فيما يتعلق بأهميتها كمصدر من مصادر تمويل التنمية ، وعلاقة التمويل الخارجي بالتنمية الاقتصادية، وقنوات تقديم هذه المساعدات وأشكالها . هذا إضافة إلى الحديث عن أهداف ودوافع تقديم المساعدات الخارجية: الأهداف والدوافع السياسية والاقتصادية ؛ الأهداف الدوافع الأيديولوجية والإنسانية . أما الفصل الثاني من الدراسة فيتناول المساعدات المقدمة للضفة والقطاع بشكل عام ، ودور هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية . حيث يتم الحديث عن أهمية هذه المساعدات وأهدافها والسياق العام الذي تأتي في إطاره، والتفكيرات المختلفة لاحتياجات الضفة والقطاع من المساعدات . وكذلك يتم الحديث عن أبرز العقبات والمعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية في الضفة والقطاع، وبالتالي تشكل قيدا أساسيا على دور المساعدات الخارجية في التنمية الفلسطينية . وفي هذا الإطار يتم الحديث عن: السياسات والإجراءات الإسرائيلية ؛ طبيعة الاقتصاد والبنية التحتية الفلسطينية ؛ المعوقات الإدارية والتنظيمية ؛ والفجوة بين التعهدات والالتزام والدفع(المبالغ المدفوعة من المساعدات) فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة للفلسطينيين. ومن جهة أخرى، فإن الفصل الثاني يتناول التوزيع القطاعي والجغرافي للمساعدات المقدمة للضفة والقطاع خلال السنوات 94-1996 ، ونسبة كل من المساعدات الثنائية والمتعددة، والمنح والقروض من هذه المساعدات.

ويتناول الفصل الثالث المساعدات الألمانية والاهتمام الألماني بالقضية الفلسطينية ، وفي هذا الإطار يتم دراسة المراحل المختلفة من تطور السياسة الألمانية تجاه فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، والتحويلات التي طرأت على السياسة الألمانية في هذا الإطار، مع التأكيد على العلاقات الخاصة والتميزة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وإسرائيل . كما أن هذا الفصل يتناول السياسة الألمانية الاتحادية تجاه المنطقة بعد عملية السلام، وتزايد الاهتمام الألماني بها خاصة بعد عملية السلام وتوقيع اتفاق أوسلو، والترحيب الألماني بالاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية التي فتحت الباب

بسرعة أمام تعهدات جديدة لتقديم الدعم والمساعدة للضفة والقطاع ، وكذلك مبادرة الاقتصاد الألماني بشأن الشرق الأدنى والأوسط . ويوضح هذا الفصل أن المساعدات التي تقدم للضفة والقطاع لها خصوصية بالنسبة للجانب الألماني وذلك انطلاقاً من الاهتمام الألماني بإسرائيل وأمنها واستقرارها ، عدا عن الاهتمام بموارد المنطقة بشكل عام ، وخاصة النفط .

أما الفصل الرابع والأخير فيتناول المساعدات الألمانية للضفة والقطاع ودورها في التنمية الفلسطينية، حيث يتناول هذا الفصل أهداف ومعايير سياسة التنمية الألمانية تجاه الدول النامية بشكل عام ، وتجاه بلدان الشرق الأوسط ومنطقة جنوبي البحر المتوسط وشرقه بشكل خاص، وكذلك مساعدات التنمية الألمانية الرسمية المقدمة إلى الدول النامية والأشكال التي تأخذها المساعدات الألمانية وقنواتها . ويركز هذا الفصل على قنوات المساعدات الألمانية للضفة والقطاع ومجالاتها وأشكالها ، خاصة فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة عن طريق الاتحاد الأوروبي ، والمساعدات الألمانية الحكومية الثنائية ، والمساعدات الألمانية الخاصة من المؤسسات والجمعيات الألمانية . وفي إطار الحديث عن أهم مجالات المساعدات الألمانية ، فإن الدراسة تتحدث بشكل أكثر تفصيلاً عن اثنين من المشاريع التي تلقت الدعم من الجانب الألماني وهما: مشروع الصرف الصحي في منطقة بيت لحم فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة لمجالات المياه والصرف الصحي ؛ ومشروع التأهيل والتدريب المهني بالتعاون مع مؤسسة الأوتوبينكة الألمانية، إضافة إلى الإشارة لبعض المشاريع الأخرى، فيما يتعلق بالمساعدات الألمانية لمجالات التعليم والتدريب، والتدريب المهني . هذا إضافة إلى الإشارة للمجالات والمشاريع الأخرى التي تساهم ألمانيا في دعمها وتمويلها .

الدراسات السابقة :

سيقوم الباحث هنا بعرض ما توصلت إليه مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية بشكل عام ، وبعض الدراسات التي تناولت المساعدات المقدمة الى دول المنطقة ، هذا إضافة إلى بعض الدراسات التي اهتمت بالمساعدات المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة . وسيتضح لنا من خلال هذه الدراسات أهمية دراستنا هذه وموقعها من الدراسات السابقة ، عدا عن الاستفادة مما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج .

أولاً: فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة الى الدول النامية :

بخصوص الدراسات التي تتحدث عن المساعدات المقدمة الى الدول النامية بشكل عام ، فإن هناك كتاب هـ . أرنولد بعنوان " معونة الدول النامية : دراسة مقارنة"⁽¹⁾ . حيث يعالج المؤلف المعونة المقدمة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والدول الغربية الأخرى ، وكذلك المعونة المقدمة من

(1) هـ . أرنولد ، معونة الدول النامية : دراسة مقارنة ، ترجمة الدكتور حسين عمر (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٠)

الاتحاد السوفييتي ، مؤكدا على ببطء سرعة تحقيق التقدم في الدول النامية ، حتى مع أخذ المعونات الأجنبية الضخمة بعين الاعتبار . وأن المعونة الموجهة الى الدول متلقية المعونة لم تنتج عن تحليل موضوعي لأولويات المعونة في المساعدة على عملية التنمية الاقتصادية ، وإنما من الأهمية التي تعلقها في المضي قدما بالسياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها ، وانه يجب النظر الى المعونة السوفييتية والأمريكية على أنها وسيلة للحصول تدريجيا على الأسواق الأجنبية ، وضمان هذه الأسواق . وفي هذا الإطار فإن النتيجة السابقة من شأنها أن تساعدنا في التعرف على مدى اتفاق المساعدات المقدمة للضفة والقطاع عن الإطار العام للمساعدات المقدمة للدول النامية ، وهل الأولوية تعطى للأبعاد التنموية أم أنها تركز على الأبعاد السياسية ، خاصة فيما يتعلق بالمساعدات الألمانية ؟ . وفي كتابه عن معضلة مساعدات التنمية⁽¹⁾ يتناول المؤلف مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية المرتبطة بمساعدات التنمية ، حيث يؤكد أن المساعدات التنموية التي تقدمها الدول الغنية هي إحدى الوسائل اللازمة والضرورية لرفع مستوى المعيشة في الدول الفقيرة ، إضافة إلى كونها عاملا مساعدا في تضيق فجوة عدم المساواة الموجودة في مثل هذه المجتمعات . وكما هو الحال بالنسبة للدول الفقيرة فإن الدول الغنية تستفيد أيضا من برامج التنمية ، حيث أنها تساعد في خلق أسواق خارجية لها ، وتؤدي إلى خلق نظام عالمي يؤدي الى استقرار هذه الأسواق . ويؤكد أن مساعدات التنمية تكون دائما مصدر صراع دائم بين تحقيق أهداف ومكاسب إنسانية على المدى البعيد ، وبين تحقيق أهداف ومكاسب سياسية على المدى القصير . أما فيما يتعلق بالمعضلات التي تواجه برامج التنمية ، والتي تشكل محور الدراسة ، فانه يقسمها إلى ثلاثة معضلات : المعضلة الأولى هي المعضلة الاقتصادية ، حيث يبحث في مفهوم أو معنى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحجم المساعدات ونوعية المشاريع التي تقدم الى البلاد النامية ، أما المعضلة الثانية فهي المعضلة السياسية والتي تتضمن أسباب قيام الدول بمساعدة بعضها البعض في مجالات التنمية ، والمعضلة الثالثة تتمثل في المعضلة الشخصية أو الفردية التي تتضمن من سيقوم بتنفيذ برامج التنمية . وعلاوة على الجدول بخصوص الأهداف والأبعاد السياسية للمساعدات وتلك المتعلقة بالأهداف الاقتصادية التنموية ، حيث أن الاهتمام يتركز على الأبعاد السياسية بشكل خاص ، فإن ما يهمنا هنا ذلك الجزء المتعلق بتنفيذ مشاريع التنمية . فالمؤلف يؤكد أن الدول المانحة عادة ما ترغب في أن يكون لها اليد الأولى في الإشراف على صرف الأموال وتنفيذ المشاريع التنموية في أي بلد كان ، فحتى لو وجد في هذا البلد أو ذاك من هو قادر على مراقبة وتنفيذ هذه المشاريع ، إلا انهم دائما تجدهم يصرون على وجود أبناء شعبهم على رأس منفي أي مشروع . وفي هذا الإطار فإن السؤال الذي يطرح نفسه بخصوص المساعدات الألمانية هو كيف تتم عملية الرقابة والتنفيذ للمشاريع التي تقوم ألمانيا بتقديم الدعم لها ؟ وهل يتفق ذلك مع ما أشارت إليه تلك الدراسة ؟

(1) Sarah Jisch and Michael B. Wallace, Dilemmas of Development Assistance : The What , Why , and Who of Foreign Aid (Boulder, Colorado : Westview Press, 1994) .

ومن جهة أخرى، يتناول روبرت س. ولترز في دراسة بعنوان "المعونات الأمريكية والسوفييتية: تحليل مقارن"⁽¹⁾ تحليل المعونات المقدمة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى الدول النامية حتى عام 1970 ، والمقارنة بينها من حيث نشأتها وغاياتها وأدواتها وتأثيرها ونتائجها، وكذلك كمياتها وتوزيعها الجغرافي، وأسبابها ودوافعها ، وكيفية إدارة كل من الطرفين لبرامج المساعدات، والشروط المالية المصاحبة لهذه البرامج، والمشاكل والصعوبات التي تواجه كل من الطرفين، الأمريكي والسوفيتي، كدول مقدمة للمساعدات . ويعتمد أساسا على تحليل دور المساعدات الاقتصادية كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية للدول المقدمة للمعونة ، وذلك على اعتبار أن المساعدات هي أساسا أداة للسياسة الخارجية . وبناءا على ذلك ، هل تخرج المساعدات المقدمة للضفة والقطاع عن إطار النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ؟ وما هي الخصوصية التي تحتلها المساعدات المقدمة للضفة والقطاع في إطار المساعدات التي تقدم للدول النامية ؟ هذا ما سنلاحظه في سياق دراستنا هذه ، وخاصة عند الحديث عن الأبعاد السياسية فيما يتعلق بالمساعدات الألمانية للضفة والقطاع في الفصل الثالث من الدراسة .

ثانيا : فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة الى دول المنطقة :

سيقوم الباحث بعرض بعض الدراسات التي تناولت موضوع المساعدات المقدمة الى دول المنطقة، وخاصة تلك المقدمة إلى إسرائيل والدول العربية. وفي هذا الإطار فان محمد عبد العزيز ربيع في كتابه " المعونات الأمريكية لإسرائيل "⁽²⁾ يتناول تحليل أبعاد هذه المعونات وحجمها ، وأهداف برنامج المعونات الخارجية الأمريكية والبرامج الرئيسية التي تدخل في إطاره ، والتطور التاريخي لهذا البرنامج . ويؤكد أن الأهداف الرئيسية لبرنامج المعونات الخارجية الأمريكية تتلخص في مساعدة الحكومة الأمريكية على تنفيذ سياستها الخارجية ، والمحافظة على أمن إسرائيل وتفوقها ، وأمن منطقة الشرق الأوسط ومصالح أمريكا الاقتصادية فيها . وقد حصلت إسرائيل خلال الثمانينات على حوالي ربع ميزانية برنامج المعونات الخارجية بشقيه العسكري والاقتصادي ، وحصلت على حوالي نصف المعونات التي قدمتها أمريكا إلى دول الشرق الأوسط كافة ، وعلى ما يعادل ضعف ما حصلت عليه دول القارة الإفريقية جمعا ، و 150% مما حصلت عليه دول أمريكا اللاتينية ، أقرب دول العالم لأمريكا. ولعل هذا الأمر يوضح مدى الخصوصية التي تحتلها المنطقة ، وإسرائيل بشكل خاص بالنسبة لأمريكا ، وغيرها من دول الشمال .

وتتناول دراسة د. خليل حماد "المساعدات الأمريكية لإسرائيل وللأقطار العربية : دراسة مقارنة"⁽³⁾ تحليل المساعدات الأمريكية المقدمة لإسرائيل ومقارنتها بالمساعدات الأمريكية لمجموعة

(1) روبرت س. ولترز، المعونات الأمريكية والسوفييتية: تحليل مقارن، تعريب الدكتور نبيل صبحي (الكويت: دار القلم، 1974).

(2) محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

(3) خليل حماد، "المساعدات الأمريكية لإسرائيل وللأقطار العربية: دراسة مقارنة"، المستقبل العربي، س9، ع 89 (تموز، 1986).

الأقطار العربية التي تلقت مساعدات أمريكية ، وذلك من حيث حجمها وتطورها ومكوناتها خلال الفترة 1946 - 1982 . وقد وجدت الدراسة أن إسرائيل تلقت مساعدات اقتصادية وعسكرية منذ إنشائها في عام 1948 وحتى نهاية عام 1983 بحوالي 25 بليون دولار ، بينما تلقت الأقطار العربية مجتمعة حوالي 23 بليون دولار في نفس الفترة . وعند متابعة تطور المساعدات الأمريكية وجدت الدراسة أن هذه المساعدات تتصف بالاستمرار والتزايد بالنسبة لإسرائيل ، بينما توقفت بالنسبة الى عدد من الأقطار العربية بالرغم من انخفاض مستوى الدخل الفردي فيها مقارنة بمثيله في إسرائيل . وعملت المساعدات الأمريكية على دعم القدرات العسكرية لإسرائيل ودعم مشاريع التنمية من أجل رفع مستوى المعيشة للفرد الإسرائيلي . وتؤكد الدراسة على أن أهداف الولايات المتحدة في علاقاتها بمصر هي سياسة الاحتواء لقوة مصر في الدرجة الأولى ، وذلك نظرا لدورها المركزي في قضايا ومشكلات الشرق الأوسط ، حيث أنها تركز على دور مصر في إيجاد السلم والأمن لإسرائيل بالدرجة الأولى ، ثم في تشجيع التحول في النظام الاقتصادي المصري ، وذلك كله في إطار السعي لتحقيق السلام الإقليمي والاستقرار والأمن وتوسيع قاعدة اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية . ومن هنا فإن دراستنا هذه من شأنها أن توضح لنا مدى اتفاق المساعدات الألمانية للضفة والقطاع عن تلك المساعدات التي تقدمها أمريكا لإسرائيل وللأقطار العربية ، خاصة فيما يتعلق بالسعي للمحافظة على أمن إسرائيل ، وأمن المنطق واستقرارها لضمان استمرار تدفق النفط إليها ، والسيطرة على هذه الموارد في المنطقة .

إضافة إلى الدراسات السابقة ، يعالج د. خليل حماد في دراسته حول " المساعدات الأجنبية والتنمية الاقتصادية : دراسة حالة الأردن" (1) اثر المساعدات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في الأردن . فيعالج أولا ، بطريقة وصفية ، حجم المساعدات وتطورها عبر الزمن ، من عام 1959 حتى عام 1979 ، ونسبة ذلك الى الناتج القومي الإجمالي ، وكذلك مصادر هذه المساعدات (من مصادر عربية أو أمريكية أو غيرها) وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية ودورها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية الأردنية . كما أن الدراسة تشمل على دراسة قياسية ، حيث قام المؤلف باستخدام نموذج كلي للاقتصاد الأردني وحساب اثر المساعدات الخارجية على الدخل القومي ، ووجد في دراسته أن للمساعدات دور إيجابي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية رغم أن قسما كبيرا من هذه المساعدات هو للاستهلاك والأغراض الدفاعية .

وهناك أيضا دراسة الدكتور نائل كايد العواملة حول "العلاقة بين المعونة الأجنبية والتنمية : التجربة الأردنية" (2) والتي تغطي فترة الستينات والسبعينات معتمدة على الأسلوب الوصفي والتحليلي . وتؤكد الدراسة أن تتبع التجربة الأردنية ، وما حصلت عليه الحكومة الأردنية من قروض لدعم

(1) Kalil Hammad , Foreign Aid and Economic Development : The Case of Jordan , Ph.D. Dissertation , Southern Illinois University at Carbondale , Illinois , U.S.A , 1981)

(2) Nail AL-Kayed , The Relationship Between Foreign Aid and Development : The Jordanian Experience, Ph.D. Dissertation , University of Southern California , August 1981 .

المسيرة التنموية يدل على أهمية المعونة الأجنبية ، إلا انه لا يبين آثارها السلبية . وفي هذا الإطار تحدث الباحث عن مجموعة من العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة مساهمة المعونة الأجنبية في مشاريع التنمية الأردنية ، حيث أن تقدير مدى مساهمة المعونة الأجنبية في هذه المشاريع تعيقه مجموعة من العوامل ، خاصة في ظل كون خطط مشروعات التنمية ما زالت في مرحلة البناء ، إضافة إلى أن نسبة المساهمة المالية للمعونة في مشروع تنموي ما لا يمثل مؤشرا حقيقيا على مدى التأثير على فعالية هذا المشروع . كما أن عدم إمكانية الوصول إلى معايير اقتصادية واجتماعية للتنمية يمكن من خلالها التعرف على مدى المساهمة الفعلية في كل حقل من حقول التنمية ، تعتبر من بين العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى دراسة مساهمة المعونة الأجنبية في مشاريع التنمية ، هذا إضافة إلى تعدد المؤشرات الجانبية لبرامج المساعدات الخارجية . وتخلص الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها : تبني سياسة تؤكد على الاستخدام الكفؤ والفعال لمصادر المعونة الأجنبية ، وضرورة أن تركز المعونة الخارجية على القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد ، وذات العائد العالي ، و تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ، هذا إضافة إلى التأكيد على أهمية التنمية الريفية ، وإعطاء الأولوية لتحسين مصادر المياه والتنقيب عن المياه الجوفية .

وفي نهاية الحديث عن هذه الدراسات ، وتأكيدا على المساعدات الخارجية المتميزة التي تقدم للمنطقة ، خاصة تلك المقدمة لإسرائيل ، وأهمية الأبعاد السياسية فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة للأردن وإسرائيل بشكل خاص ، فإن الموضوع الذي يطرح نفسه يتعلق بمدى الخصوصية التي تمثلها المنطقة فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة للدول النامية . ومن هنا يمكن أن نطرح سؤالاً مهماً فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، والمساعدات الألمانية بشكل خاص ، وهل هذه المساعدات تمتاز بخصوصية عن تلك المساعدات المقدمة للدول النامية ؟ وكيف يمكن فهم هذه الخصوصية في حالة المساعدات الألمانية ؟ هذا سيتضح لنا عند الحديث عن المساعدات الألمانية والاهتمام الألماني بالقضية الفلسطينية .

ثالثاً : فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة للضفة والقطاع:

بعد أن تحدثنا عن بعض الدراسات التي تناولت المساعدات الخارجية بشكل عام، وكذلك المساعدات المقدمة إلى دول المنطقة، فإننا سنشير إلى بعض الدراسات التي تحدثت عن المساعدات المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة . وفي هذا الإطار ، وفي دراسة بعنوان "سياسة التنمية الهولندية نحو الشرق الأوسط"⁽¹⁾ يتم التركيز على سياسة التنمية الهولندية نحو الشرق الأوسط من حيث الدول المتلقية للمساعدات ، ومجموع مبالغ المساعدات ، ودوافع الحكومة الهولندية لاختيار هذه الدول . وتؤكد الدراسة على أن اختيار الدول لتلقي المساعدات لم يكن ناتجا عن تقدير صائب للوضع

(1) توم دي كوستينيت ، سياسة التنمية الهولندية نحو الشرق الأوسط (القدس : PASSIA ، 1994) .

الاقتصادي للدول المعنية ، فإسرائيل مثلاً لها مركز خاص في ميزانية التعاون التنموي ، في حين أن هناك استثناء للكثير من الدول الفقيرة من مساعدات التنمية هذه . علاوة على ذلك ، تتحدث الدراسة بشكل خاص عن المساعدات التنموية للمناطق الفلسطينية المحتلة ، فبعد الحديث عن الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال يتم الحديث عن المساعدات المقدمة من المجموعة الأوروبية ، والمساعدات الهولندية الى المناطق الفلسطينية المحتلة . ويتم التأكيد على انه من الضروري تحفيز قطاعي الزراعة والصناعة وذلك لخلق مستقبل اقتصادي اكثر إشراقاً بالنسبة للكيان الفلسطيني، فبدون حفز هذين القطاعين لن يكون هناك معنى للدعم الدولي ، سوى انه إغاثة إنسانية قصيرة المدى . كما أن الدراسة تؤكد على أن المساعدة الاقتصادية بعيدة المدى ، والتي تستهدف توفير الحوافز للمزارعين ولرجال الأعمال الصغار والمتوسطين، الى جانب سياسة تنسيق التبرعات ، ستكون الاختيار الأفضل من اجل خلق تنمية اقتصادية حقيقية . كما أن التركيز على تحسين ظروف المعيشة وإقامة بنية تحتية متينة سيعني بالتأكيد إهمال التنمية الاقتصادية الحقيقية . أما الإصرار الغربي على إقامة مشاريع ضخمة وجاهزة فهو أمر يتصف بقصر النظر، لان الزراعة والصناعة بالأساس هما اللتان بإمكانهما أن تجريا الدم في عروق التنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة ، على حد تعبير مؤلف الدراسة المشار إليها.

وهناك أيضاً دراسة نيرمين السعدني حول "المساعدات الدولية لمنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني : عناصر البرنامج وصعوبات التنفيذ"⁽¹⁾ وهي عبارة عن تقرير موجز يتعرض للأوضاع الاقتصادية في منطقة الحكم الذاتي، والاختلالات الهيكلية في اقتصاد هذه المنطقة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي . حيث إن اختلالات سوق العمل والإنتاج ، التجارة وميزان المدفوعات ، والاختلال في التعليم والتدريب المهني ، كلها مشاكل أدت إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي يوصي بها المجتمع الدولي ، أو تطبيق برنامج المساعدات الدولية الذي تم الاتفاق عليه مع الهيئات المانحة . ورغم تعدد الاجتماعات التي عقدت بين مختلف الدول المانحة وفلسطين وإسرائيل لتصحيح مسار تدفق المساعدات الدولية وتدعيم عملية السلام (حتى وقت كتابة المقال) إلا أن هذه الاجتماعات والمناقشات لم تسفر عن نتائج حقيقية ملموسة يمكنها أن تغير من الواقع الفلسطيني ، فتحسن من أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ، أو تساعد على دفع عملية السلام ، الأمر الذي يؤدي ، ولو بشكل غير مباشر ، الى انخفاض معنويات الشعب الفلسطيني الذي طالما انتفض من اجل تحقيق الاستقلال والسلام . كما أن الدراسة تؤكد على أن تجربة الحكم الذاتي بأسرها تبدو مرهونة بشكل مباشر على نجاح برنامج المساعدات الدولية ووفاء الهيئات المانحة بالتزاماتها ، ومن ثم يعكس مدى قدرة القيادة الفلسطينية على إعادة بناء الدولة الفلسطينية وتحسين مستوى معيشة أفرادها . وبناء على ذلك فإن الباحث يتساءل حول دور المساعدات الألمانية بشكل خاص في

(1) نيرمين السعدني ، " المساعدات الدولية لمنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني : عناصر البرنامج وصعوبات التنفيذ" ، السياسية الدولية ، ص 31 ، ع 120 (ابريل ، 1995) ص 224 - 228 .

المساهمة بتصحيح الاختلالات التي أشارت إليها الدراسة ، خاصة تلك المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني ، ومدى وفاء الدول المانحة بالتزاماتها ومساهماتها في تحقيق التنمية الفلسطينية بشكل عام . ومن بين الدراسات التي عثرنا عليها أيضا، دراسة بعنوان " فوضى في التوزيع وخلل بالاستثمار : المال الأجنبي نعمة أم نقمة " (1) . وهي أيضا عبارة عن تقرير أو دراسة موجزة تتناول مصادر التمويل الأجنبي ، وبالتحديد الدعم المالي الأجنبي في سنوات الانتفاضة ، حيث تشير إلى أنه بالرغم من تنوع المساعدات الدولية ، إلا أن الملاحظ أنها لا تهدف إلى إنجاز البنية التحتية الاقتصادية للشعب الفلسطيني بقدر ما تركز على القطاعات الخدمية في المقام الأول ، كالصحة والتعليم التي تلقت النصيب الأكبر من الاهتمام ، دون أن توجه للقطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعة والصناعة ، وهذا يؤكد على عدم عدالة التوزيع بين القطاعات الاقتصادية الفلسطينية .

أما سارة روي في دراستها حول " المؤسسات المحلية والمنظمات العربية والدولية ودورها في التنمية الصناعية " (2) فإنها تتناول دور المؤسسات العربية وغير العربية الخارجية في توفير الدعم المالي والتقني للقطاع الصناعي . وتؤكد على أن 4,4 % فقط من مساعدات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة (التي كانت تشكل قبل الانتفاضة المصدر الرئيسي للمساعدات التنموية المقدمة للمناطق المحتلة من مصادر التحويلات العربية) قد خصصت للصناعة. ومنذ بدء الانتفاضة اتجهت التحويلات المقدمة من المصادر العربية لأغراض الإغاثة والخدمات والعمل السياسي بدلا من أغراض التنمية ، وتم إلغاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف من اجل تمويل اللجنة المشتركة . وعند حديثها عن المؤسسات الخارجية غير العربية تؤكد على أن المساعدات المقدمة من هذه المؤسسات لعبت دورا ماليا اكبر، مقارنة مع الموارد أو المصادر العربية ، وذلك عند حسابها بالأرقام المجردة . ولكن من جهة أخرى فان المساعدات التي تقدمها الاونروا مثلا لم توجه نحو قطاعات إنتاجية مثل الزراعة والصناعة ، وإنما هي مساعدات في مجالات الإغاثة والخدمات الأساسية المتعلقة بالمعيشة للاجئين الفلسطينيين. كما أن المساعدات الدولية من قبل المنظمات التطوعية الخاصة ، الأوروبية والأمريكية، كانت تهتم بشكل خاص بالحاجات الأساسية للفلسطينيين ، وأن الدعم المقدم عن طريق هذه المنظمات قد قدم القليل القليل لتشجيع عملية تطوير القطاع الصناعي أو البنية الأساسية الضرورية لدعمه ، واقتصرت الفوائد التي جنتها الصناعة من الموارد الخارجية غير العربية على المواد الأولية للصناعات الصغيرة ، وتوفير التدريب المهني والتقني ، وتأسيس بعض مجتمعات الصناعات الخفيفة . ولعل السؤال الذي يمكن طرحه في سياق دراستنا هذه ، هل يختلف دور المساعدات المقدمة للضفة والقطاع بعد عملية السلام عما أشارت إليه الدراسة السابقة ؟ .

(1) أديب ابو خليل ، "فوضى في التوزيع وخلل بالاستثمار : المال الأجنبي نعمة أم نقمة " ، النشرة الاستراتيجية ، مجلد 2، س2، ع 23 (آذار ، 1993) ، ص 28 - 35 .

(2) سارة روي ، " المؤسسات المحلية والمنظمات العربية والدولية ودورها في التنمية الصناعية " ، صامد الاقتصادي ، س12، ع81 (تموز / أيلول ، 1990) ، ص 30 - 60 .

ومن جهة أخرى ، وفي سياق تأكيده على تصاعد الاهتمام بالأراضي المحتلة ومستقبل الشعب الفلسطيني ، والتنافس في تقديم القروض والمنح والهبات تحت غطاء "التنمية" تحقيقاً لأهداف ومقاصد خاصة - يعالج الدكتور علي الجرباوي في دراسته "وقفة نقدية مع تجربة التنمية الفلسطينية"⁽¹⁾ موقع الإنسان الفلسطيني من المحاولات التنموية في الأراضي المحتلة ، والمساعدات التي تقدمها للضفة والقطاع ، مع إبراز الخلل والاشكالات وعرض الكثير من الجوانب السلبية في هذا الإطار . ويؤكد على ضرورة أن يخوض المجتمع عملية التنمية بعد الإقرار بأزمته الحضارية وحاجته لإحداث تحولات أساسية في بنيته ونظرتة ومنطلقاته ؛ وأن تكون عملية التنمية ذاتية المولد والمولد والحركة ؛ وشاملة لجميع جوانب حياة المجتمع مع التركيز على الإنسان باعتباره مدخل العملية التنموية وعمادها ، وليس فقط المستفيد منها ؛ والأخذ بعين الاعتبار أن عملية التنمية عملية طويلة الأمد ، مضمية ، وشاقة . وتؤكد الدراسة أن المجتمع الفلسطيني يعاني أساساً من الإشكاليات المعيقة للتنمية العربية بشكل خاص ، وتنمية مجتمعات الجنوب بشكل عام ، إضافة إلى الاستهداف الغربي الخارجي الخاص والحاد الموجه ضد الشعب الفلسطيني ، والذي نجم عنه تأصل عوامل ذاتية سلبية ومقيدة لعملية التنمية داخل المجتمع نفسه ، وأصبح تأثيرها نتيجة نمو تراكماتها لا يقل عن تأثير مسببها . هذا إضافة إلى مسلسل التغييب والإلغاء الذي تعرض له الشعب الفلسطيني وفلسطين جراء الهجمة الصهيونية المكثفة منذ مطلع هذا القرن (القرن العشرين) وما رافق ذلك من تفاقم تغليب الفلسطيني مصلحته الذاتية على المصلحة العامة ، واختراق النفعية صفوف الفلسطينيين ، ومن هنا يؤكد على أن إصلاح الذات ومعالجة السلبيات الداخلية هو المدخل الأساسي للعملية التنموية إن توخت تحقيق نجاحات جوهرية تتخطى مجرد التقمص بحلة القشور التحديثية المظهرية ، وذات الآثار والنتائج السلبية . وفي هذا السياق فإنه من الجدير أن نشير إلى أن دراستنا هذه لا تركز على الكثير من الأمور التي أشارت إليها دراسة الدكتور علي الجرباوي ، رغم اتفاق الباحث معه في كثير من تلك الأمور ، ولكن مع ذلك فإن هذه الدراسة لا تهمل مثل هذه العوامل ، وسيتم التطرق لها في سياق الدراسة.

وفي نهاية الحديث عن الدراسات السابقة ، وانطلاقاً منها ، فإن الباحث يؤكد أن هذه الدراسة سوف تنطلق أساساً من تحليل دور المساعدات الخارجية في التنمية الفلسطينية وكونها أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول التي تقدم المساعدات . ومن هنا سيتم دراسة أبرز الجوانب المتعلقة بالمساعدات المقدمة للدول النامية ، والتي من شأنها أن تخدم سياق دراستنا هذه ، وخاصة دورها في تنمية هذه الدول ومدى الدور الذي تلعبه الاعتبارات السياسية بهذا الخصوص . وانطلاقاً من ذلك سيتم التركيز على إبراز الدور السياسي للمساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، والمساعدات الألمانية بشكل خاص ، وذلك للتعرف على مدى اتفاق هذه المساعدات عن الإطار العام للمساعدات المقدمة

(1) د. علي الجرباوي ، وقفة نقدية مع تجربة "التنمية" الفلسطينية بإمرام الله : مركز الهندسة والتخطيط/مشروع الدراسات الفلسطينية ، (1991)

للدول النامية ، ومدى خصوصية هذه المساعدات في هذا الإطار . كما أن الدراسة ستنتقل مما توصلت إليه الدراسات السابقة بخصوص دور المساعدات في التنمية الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو بشكل خاص ، وهل حدثت تغيرات على دور هذه المساعدات بعد عملية السلام؟ وهل اختلفت طبيعة هذا الدور بعد توقيع اتفاق أوسلو ؟ أم أنها بقيت تسير في نفس الإطار ولا تخرج عن كونها مجرد إغاثة إنسانية قصيرة الأمد ؟ وإذا كانت قد حدثت تغيرات ، فكيف حدثت ، ولماذا ؟؟ وماذا حدث بخصوص المعوقات الداخلية التي تحدث عنها د. علي الجرباوي في دراسته المشار إليها سابقا ؟ وعلى صعيد آخر ، كيف يمكن النظر إلى دور هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية ؟ وهل يمكن النظر إلى قطاعي الزراعة والصناعة على أنهما يشكلان الأساس لتحقيق التنمية الفلسطينية كما أكد على ذلك بعض الدراسات السابقة ؟ وماذا بخصوص مشكلة المياه خاصة فيما يتعلق بقطاع الزراعة؟.

محددات الدراسة وصعوباتها:

سعى لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات التي تطرحها، كان على الباحث أن يتغلب على مجموعة من الصعاب والعقبات التي تتعلق بموضوع الدراسة، سواء تعلق الأمر بأصالة موضوع الدراسة (والتي تكسب البحث أهميته) أو ندرة المعلومات وتضاربها في بعض الأحيان ، أو حتى عدم تجاوب بعض الجهات والأجهزة ذات العلاقة بموضوع المساعدات المقدمة للضفة والقطاع مع الباحث في كثير من القضايا . وفي هذا السياق أشير إلى أن بعض المؤسسات الفلسطينية لم تتعاون كثيرا مع الباحث ، حيث أنها تعتبر الكثير من المواضيع المتعلقة بالمساعدات الخارجية من الأسرار التي لا ينبغي الإطلاع عليها، حتى لأغراض البحث والدراسة . ومن جهة أخرى، فإن الجمعيات والمؤسسات الألمانية، وبشكل خاص الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، لم تتجاوب مع الباحث في بعض القضايا ، خاصة تلك المتعلقة بموازاناتها وحجم الدعم المقدم عن طريقها.

إضافة إلى ما سبق فإن الإجراءات والممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، كحرمانه من حق التنقل بين الضفة والقطاع، والإجراءات المشددة التي تفرض على حرية الوصول إلى القدس الشرقية، كل ذلك انعكس على الباحث وشكل قييدا آخر في معالجته لبعض مواضيع الدراسة . وعلى سبيل المثال ، فإنه رغم محاولات الباحث المتكررة للحصول على تصريح لدخول قطاع غزة والقدس، إلا أنه لم يتحقق له ذلك . ومن جهة أخرى، فإن عدم معرفة الباحث باللغة الألمانية شكل إحدى الصعاب الأخرى التي واجهت الباحث ، ولكن هذه المسألة كان بالإمكان التغلب على معظم جوانبها وذلك بفضل تعاون الأستاذ المشرف على الدراسة، الدكتورة هلى باومغرتن ، في هذا المجال .

وعلى صعيد آخر ، وفيما يتعلق بدور المساعدات الخارجية في التنمية الفلسطينية ، بما فيها المساعدات الألمانية، بعد عملية السلام بشكل خاص ، فإن الكثير من القضايا ذات العلاقة بهذا الموضوع لم تتضح حتى الآن ، خاصة وأن الكثير من المشاريع لا زالت قيد التنفيذ ولم تنتهي بعد ،

عدا عن قصر الفترة الزمنية للحكم على نتيجة هذه المساعدات . وعلى سبيل المثال ، فإن الدول المانحة لم تفي بالكثير من التزاماتها بتقديم المساعدات للضفة والقطاع ، وفي هذا المجال فإن الدراسة كثيرا ما استندت إلى المبالغ التي وعدت الدول المانحة بتقديمها وذلك في محاولة للتعرف على الدور المتوقع أن تلعبه هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية . ولكن في هذا السياق فإن الباحث يؤكد أن الحديث السابق لا يعني أنه لا يمكن التنبؤ بدور هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية بناء على المعطيات الواضحة حتى الآن ، وهذا جزء مما تحاول الدراسة الإجابة عليه.

الفصل الأول

المساعدات الخارجية: أهميتها وقنواتها وأشكالها،

أهدافها ودوافعها

سنحدث في هذا الفصل من الدراسة عن الإطار العام للمساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية ، مركزين على مجموعة من القضايا الأساسية في هذا المجال . حيث أن هذا الفصل من شأنه أن يقدم لنا مدخلاً أساسياً للحديث عن المساعدات الخارجية المقدمة للضفة والقطاع ، والمساعدات الألمانية كذلك ، وسيوضح لنا كيف أن المساعدات الخارجية التي تقدم إلى الدول النامية تخدم مصالح الدول المانحة بشكل أساسي ، وغالباً ما يكون دورها في عملية التنمية في الدول النامية هامشياً ، إن لم يكن سلبياً . وسيتناول هذا الفصل المواضيع التالية: أهمية المساعدات الخارجية وقنوات وأشكال تقديمها ؛ أهداف ودوافع تقديم المساعدات .

أولاً: أهمية المساعدات الخارجية وقنواتها وأشكالها :

سيتناول هذا القسم من الدراسة أهمية المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية، وما يمكن أن تشكله من أهمية في تمويل عملية التنمية في هذه البلدان ، إضافة إلى الحديث عن قنوات تقديم المساعدات الخارجية وأشكالها .

(1) أهمية المساعدات الخارجية:

وفي هذا الإطار سنتحدث عن المساعدات الخارجية كمصادر من مصادر تمويل التنمية، هذا إضافة إلى التحدث بإيجاز عن الاتجاهات المختلفة فيما يتعلق بالعلاقة بين التمويل الخارجي والتنمية الاقتصادية . وهذا من شأنه أن يساعدنا في التعرف على أهمية المساعدات المقدمة للضفة والقطاع في التنمية الفلسطينية كما سنلاحظ في سياق هذه الدراسة .

(1) المساعدات الخارجية كمصدر من مصادر تمويل التنمية :

لا شك أن عملية التنمية تحتاج إلى مصادر تمويل كافية لتحقيق أهدافها ، وعادة ما يتم اللجوء إلى مصادر التمويل المحلية (الداخلية أو الوطنية) أو الدولية (الخارجية) أو كلاهما لتمويل عملية التنمية . فبالنسبة لمصادر التمويل المحلية أو الداخلية يمكننا أن نشير

إلى مصدرين من مصادر التمويل المحلية : المصدر الأول هو الإدخالات الاختيارية ، وبشكل عام فإن الميل إلى الادخار الاختياري في الدول النامية منخفض ، وذلك لانخفاض معدلات الدخل ، أو لارتفاع مستوى الاستهلاك عن مستوى المعيشة الحقيقي ، حيث توجه الزيادة التي تحدث في الدخل إلى الإنفاق الاستهلاكي، وهذا بلا شك يضع قيوداً على تكوين رؤوس الأموال ، حيث انه يعني وجود نسبة صغيرة من الادخار وتكوين رأس المال . هذا إضافة إلى كون ميل الأفراد للادخار يعتبر مشكلة في ظل ميل السكان إلى الاكتناز ، أي الاحتفاظ بمدخراتهم في صورة خاملة إما في شكل نقد سائل أو في شكل عملات أجنبية . أما المصدر الثاني من مصادر التمويل المحلية أو الداخلية فهو الإدخارات الإجبارية ، حيث انه عادة ما تكون الإدخارات الاختيارية أو الطوعية غير كافية لتمويل عملية التنمية ، لذا من الضروري اللجوء إلى الادخار الإجباري . وتعتبر الضرائب بمختلف أنواعها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من أهم مصادر الادخار الإجباري .

وإذا ما تحدثنا عن مصادر التمويل الدولية أو الخارجية ، فإنه يمكن الإشارة إلى ثلاثة مصادر خارجية للتمويل⁽¹⁾: المصدر الأول هو إيرادات الصادرات ، وهنا تبرز أهمية التجارة الخارجية في عملية التنمية ، وخاصة بالنسبة للدول النامية، والصعوبات التي تواجهها الدول النامية في هذا المجال، وخاصة تلك القيود التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية، ووجود ظاهرة التبادل اللامتكافئ Non-Equitable Exchange بين دول المركز الرأسمالي ودول المحيط ، وهيمنة الرأسمالية على تقسيم العمل الدولي⁽²⁾. وهنا يؤكد الباحث على ضرورة أن تكون إيرادات الصادرات، وليس المساعدات، المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي، خاصة وأن التجارة هي محرك النمو. أما المصدر الخارجي الثاني فهو الاستثمارات الأجنبية ، سواء كانت حكومية أو خاصة ، وهذه تهدف أساساً إلى الربح وتقوم على أساس الظروف السائدة في السوق بالنسبة لأسعار الفائدة على القروض الخارجية مثلاً . وفي هذا السياق فإن الباحث يؤكد أنه نظراً لتسارع العلاقات الدولية والاقتصادية وتشابكها ، يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية شكلاً من أشكال المساعدة التي تقدم إلى الدول النامية ، رغم أن الدول المصدرة لرؤوس الأموال هي المستفيد الأساسي منها . والمصدر الثالث من مصادر التمويل الخارجية هو المساعدات الخارجية ، ويقصد بها تدفقات الأموال الأجنبية التي لا يترتب عليها أي التزام بالوفاء لاحقاً ، وهذه تسمى المنح والهبات ، إضافة إلى القروض الميسرة، حيث يتم تقديم قروض بفائدة أدنى من المعدل السائد، ولفترة سداد طويلة .

(1) انطونبوس كرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية (بيروت : مركز الإنماء القومي ، 1980) ص 267-293 . وكذلك انظر : د. عبد المحسن وداي العطية ، التنمية الاقتصادية من منظور البلدان النامية (عمان:الجامعة الأردنية، 1994) ص 150-153 .

(2) انظر: سمير أمين، التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة، ترجمة عادل عبد الهادي (بيروت: دار الحقيقة، 1974) .

الادخارات المحلية والمساهمة في تحفيزها، مثل: البنوك التجارية ، وبنوك التنمية ، وصناديق التوفير، والأسواق المالية . كما انه ينبغي التأكيد على ضرورة الاعتماد على النفس ، إضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد ، والاهتمام بتعزيز الصادرات وزيادة إيراداتها بحيث تشكل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي ، وعدم الاكتفاء بالتأكيد على ضرورة المساعدات الخارجية دون بذل التضحيات التي تقتضيها عملية التنمية ، وكذلك العمل على توفير الشروط الضرورية لتحقيق التنمية ، وإيجاد القدرة على تحريك الأموال والمساعدات وتوجيه استخدامها لتحقيق أكبر عائد.

علاوة على ما سبق ، وتأكيداً على أهمية التجارة وتعزيز الصادرات فيما يتعلق بالحصول على العملات الأجنبية وتمويل عملية التنمية في الدول النامية ، فإنه ينبغي التأكيد على وجود ترابط كبير بين المساعدات الخارجية والتجارة الدولية ، حيث أن أي زيادة تتحقق في التجارة الدولية من شأنها أن تعزز احتمالات المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف ، كما أن الزيادة في المساعدات تؤدي إلى مزيد من السرعة في نمو التجارة الدولية ، خاصة إذا وجهت هذه المساعدات لزيادة النمو الاقتصادي في البلدان النامية . ولكن في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المساعدات المقدمة إلى الدول النامية لم يرافقها تحسن في سياسات وشروط التبادل التجاري مع الدول المتقدمة ، حتى انه يبدو أن الحصول على المساعدات الخارجية بالنسبة للدول النامية اسهل بكثير من إزالة أو تخفيف القيود المفروضة على التجارة وتخفيض التعرفة الجمركية. وفي هذا الإطار تؤكد إحدى الدراسات على الصعوبات التي تواجهها الدول النامية في مجال التصدير إلى الدول المتقدمة، حيث "انه في الوقت الذي تزايد فيه نسبياً التمويل الخارجي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية تزداد متاعبها في التصدير إلى الدول المتقدمة، سواء من جهة عدم توسيع الأسواق أمامها ، أو من جهة استمرار تدهور أسعار صادراتها"⁽¹⁾ . وتأكيداً على أهمية التجارة بالنسبة للدول النامية تؤكد دراسة أخرى على أنه "لن يساعد الدول النامية على النمو على المدى الطويل .. سوى تطور التجارة بينها وبين الأمم الأخرى، إلى جانب إنماء قدرتها على إحلال الإنتاج الداخلي محل الواردات"⁽²⁾ . ولعل هذا الحديث عن أهمية التجارة في تمويل عملية التنمية وتحفيزها يتطلب منا التذكير بأهمية هذا الأمر بالنسبة للصفة والقطاع ، وضرورة إزالة كافة العقبات أمام الحركة التجارية الفلسطينية ، خاصة تلك الإجراءات والممارسات التي تفرضها إسرائيل، وتعرقل حركة التجارة الفلسطينية.

(1) محمود صدقي مراد ، ميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية: مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة(القاهرة: دار المعارف، 1967) ص 426 .

(2) ليستر بولنز بيرسون ، ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير ؟ شركاء في التنمية ، إعداد إبراهيم نافع(القاهرة : دار المعارف،

وجود فجوة الصرف الأجنبي⁽¹⁾، وإضافة إلى شنري هناك الكثير من الكتاب الذين يؤيدون هذا الاتجاه أو تناوله بالدراسة والتحليل⁽²⁾.

أما أصحاب الاتجاه الثاني بخصوص العلاقة بين التمويل الخارجي والتنمية الاقتصادية فيقولون أن تأثير التمويل الخارجي يكون سالباً، أو ضعيفاً جداً، على اقتصاديات الدول النامية. فالمساعدات الخارجية لها آثار سلبية على نمو الدخل القومي، وذلك لانخفاض المدخرات المحلية وارتفاع نسبة رأس المال إلى الإنتاج Capital-output Ratio، حيث أن نسبة كبيرة من المساعدات تستخدم لزيادة الاستهلاك وليس لزيادة الادخار. كما أن توفير بعض مصادر التمويل الخارجية ذات الشروط السهلة يؤدي إلى زيادة الاعتماد عليها أكثر من المصادر المحلية، يضاف إلى ذلك ضعف الجهود التي تبذل لتحصيل الضرائب وانخفاض المستوى العام لها. ومن جهة أخرى يتم إنفاق جزء كبير من هذه المساعدات على المشاريع والنشاطات غير الإنتاجية، وتتركز الاستثمارات والمساعدات في مشاريع البنية التحتية التي تكون نتائجها غير مباشرة، أو يتم تخصيص جزء من المساعدات للمشاريع ذات التكنولوجيا الكثيفة وذلك انسجاماً مع استراتيجية التنمية في الدول المانحة. هذا إضافة إلى اتجاه المساعدات بشكل عام إلى أن تكون مقيدة بمشاريع وبلغ معينة يتم تحديدها من قبل الدولة مقدمة المعونة. وبناءً على ما سبق، فإن المساعدات لا تسهم في حل المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية، كما أن الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية يولد الكثير من المخاطر السياسية للبلدان النامية، وخاصة ما يتعلق بتدخل الدول المانحة للمساعدات في

(1) انظر :

- *Hollis B.Chenery and Irma Adelman, " Foreign Assistance and Economic Development: The case of Greece", The Review of Economics and Statistics, no 48(February 1966)P.P. 1-19.
*Hollis B.Chenery and Michael Bruno, " Development Alternatives in an Open Economy: The case of Israel", The Economic Journal, no 72 (March 1962) PP 79-103.
*Chenery and A.M. Strout, "Foreign Assistance and Economic Development" American Economic Review, Vol. 56 (Sep. 1966) PP 679-733

(2) انظر :

- Rosentein-Rodand, Pauln N., " International Aid For Underdeveloped Countries", Review of Economics and ststistics, vol. 43, No.2(1961)P.107-138. G.F Papanek, "Aid , Foreign Private Investment, savings and Growth in Lees Developed Countries",Journal of Political Economy, Vol.81, No.1 (Jan.\Feb. ,1973) PP. 120-131. G.F Papanek, " The Effect of Aid and other Resource Transfers on savings and Growth in Lees Develoed countries", Economic Journal, Vol.82 (Sep.1972) PP.934-950 . F. Khatib, "Aid and Economic Development in Jordan : An Empirical investigation" in :Polities and the Economy in Jordan (London: Routledge,1991) PP.60-77. Kalil Hammad, Foreign Aid and Economic Development: The case of Jordan, (Ph.D Dissertation, southern Illinois University at Carbondale, Illinois, U.S.A., 1981)

سليمان اللوزي، "القروض الخارجية وآثارها على الاقتصاد القومي: دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الأول (- ، 1989). رياض المومني، "أثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية : التجربة الأردنية للفترة 1968-1985"، مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث، العدد الثاني (- ، 1987).

الشؤون الداخلية للدول النامية، وما يرافق ذلك من تبعية سياسية للدول المانحة في كثير من الحالات. ومن مؤيدي هذا الاتجاه ومنظريه اذكر مثلاً ك.غريفن K.B.Griffen و جون ل. اينوس John L. Enos⁽¹⁾.

لا شك أن الحديث السابق يوضح لنا أنه ليس هناك اتفاق على وجود علاقة إيجابية بين المساعدات الخارجية والتنمية الاقتصادية، كما أن الاتجاهين المشار إليهما قد وجهت إليهما الكثير من الانتقادات، وعلى سبيل المثال فقد وجدت إحدى الدراسات أن هناك تأثيراً إيجابياً للتمويل الخارجي على معدلات النمو في الأردن⁽²⁾، وهذا يتعارض مع الاتجاه الذي يرى أن تأثير التمويل الخارجي يكون سالباً على اقتصاديات الدول النامية، ولكن من جهة أخرى فإن النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة تغاير ما جاء به أصحاب الاتجاه الأول بخصوص التأثير الحدي للقروض والمساعدات، حيث أشارت الدراسة إلى أن بعض عناصر رأس المال الأجنبي (القروض) لها تأثير سلبي على كل من معدلات الإنتاج والادخار، في حين أن للمساعدات الخارجية تأثيراً إيجابياً وقوي الدلالة. كما أن الدراسة توضح أن النتائج التي توصل إليها العديد من الاقتصاديين والمتعلقة بتأثير رأس المال الأجنبي على التنمية الاقتصادية، ليس بالضرورة أن تكون صحيحة لكل الدول التي تعتمد اعتماداً كبيراً على رأس المال الأجنبي. كما استنتج جوستاف بابانيك G.F Papanek، الذي دقق في خمسة وثمانين بلداً في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أن المساعدات لم تدفع النمو إلى الأمام فقط، بل كانت تفوق أهميتها مرتين أهمية التوفيرات المحلية والاستثمارات الخارجية⁽³⁾. ولكن هذا الاستنتاج بخصوص العلاقة الإيجابية والمهمة بين المساعدات والنمو قد انهار، حيث أن مسؤول المساعدات البريطاني، بول موسلي، وجد في دراسة بعنوان "عودة إلى المساعدات، المدخرات والنمو مرة أخرى" أن أكثر البلدان تلقياً للمساعدات كانت أقلها نمواً، وأن المساعدات في أحسن الأحوال

(1) K. B. Griffin and John L. Enos, "Foreign Assistance : Objectives and Consequences", Economic Development and Cultural Change, no.18 (April,1970)P.P. 313-327.

وكذلك انظر أيضا :

* M. A. Rahman , "Foreign Capital and Domestic Savings : A Test of Haavelmo's Hypothesis with cross country Data", The Review of Economics and Statistics, Vol.50 (1968) P.137. M.A. Rahman , "The Welfare Economics of Foreign Aid", Pakistan Development Review, no.7 (1967) PP:141-159. T. Weisskopf , " The Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Savings in Underdeveloped Countries", Journal of International Economics, Vol.2 (1972) P.25 , E. Gorgens, " Development Aid-An Obstacle to Economic Growth in Developing Countries", German Economic Review, vol. 14 (1967) . P. Bauer and B. Yamey, " The Political Economy of Foreign Aid", Lloyds Bank Review (January, 1982) PP.61. V. Barnschie, C. Chase Dunn, and R. Robinson , " Cross-national Evidence of the Effects of Foreign Investment and Aid on Economic Growth and Inequality: A Survey of Findings and a Re-analysis", American Journal of Sociology, vol. 84, No.3, (1978) .

(2) انظر : المومني، مصدر سابق، ص 7-21 .

(3) G.F Papanek , "Aid , Foreign Private Investment, savings and Growth in Lees Developed Countries",Journal of Political Economy, Vol.81, No.1 (Jan.\Feb. ,1973) PP. 120-131.

قد تساهم في تنشيط النمو فقط في أفقر الدول⁽¹⁾. وفي دراسة أخرى أجريت على نفس المجموعة من الدول النامية التي أجرى غريفن و اينوس Griffen and Enos دراستهما عليها، وهما من مؤيدي الاتجاه الثاني كما سبق وذكرنا، تم التوصل إلى أن المساعدات لها تأثير إيجابي على المدخرات المحلية، حيث استخدمت الدراسة نموذجاً قياسيياً يشتمل على معادلتين بدلاً من النموذج القياسي، بمعادلة واحدة، الذي استخدمه غريفن و اينوس⁽²⁾ وبناءً على ما سبق ، تطرح الدراسة تساؤلاً أساسياً بخصوص مدى استفادة الفلسطينيين من المساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، وهل تساهم هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية ؟ أم أنها تتركز على المشاريع والنشاطات غير الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية التي تكون نتائجها غير مباشرة على التنمية ؟ وهل يمكن النظر إلى المساعدات الألمانية على أنها تساهم في تعزيز تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ؟ وما هي العلاقة بين الأهداف والأبعاد السياسية فيما يتعلق بتقديم المساعدات للضفة والقطاع ، وتلك الأبعاد المتعلقة بالجوانب الاقتصادية وتحقيق التنمية ؟ وفي هذا السياق فإن الباحث يشير إلى أن المساعدات الخارجية مهمة لتمويل التنمية في الضفة والقطاع ، وهو ما يتفق مع الاتجاه الأول بشكل عام ، ولكن هذه المساعدات تتفق مع جوانب كثيرة من تلك التي يؤكد عليها الاتجاه الثاني ، وهذا ما سنلاحظه في دراستنا هذه .

(ب) قنوات تقديم المساعدات الخارجية وأشكالها :

يمكن اعتبار الحديث عن قنوات تقديم المساعدات الخارجية وأشكالها أحد المؤشرات المهمة فيما يتعلق بأهمية هذه المساعدات بالنسبة للدول النامية، هذا عدا عن الدلالات التي يمكن أن يقدمها الحديث عن قنوات تقديم المساعدات بخصوص أهداف هذه المساعدات ودوافع تقديمها . وستتناول الدراسة في هذا القسم قنوات تقديم المساعدات الخارجية ، حيث سيتم الحديث بشكل خاص عن المساعدات الثنائية والمساعدات المتعددة الأطراف ، إضافة إلى الحديث عن الأشكال التي تأخذها المساعدات الخارجية . فهذه المساعدات ، من حيث عنصر المنحة ، يمكن أن تكون منح وهبات أو قروض ، وسوف نتحدث عن كل منهما ، إضافة إلى الحديث عن المعونة المقيدة أو المشروطة نظراً لارتباطها بهما . كما أن المساعدات يمكن أن تكون اقتصادية أو عسكرية ، أو فنية ، أو غذائية . وما يهمنا بالدرجة الأساسية في دراستنا

(1) See : Oxford Bulletin of Economics and Statistics , Vol. 42 , no. 2 (May , 1980) P. 82 .

(2) A.Mead Over, Jr. "An Example of the Simultaneous Equation Problem :A note on Foreign Assistance: Objectives & Consequences", Economic Development & Cultural change,no.23 (July,1975)P.753.

عن المساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، والمساعدات الألمانية بشكل خاص ، هو المساعدات الفنية أو التقنية ، حيث أن معظم المساعدات الألمانية يتم تصنيفها على أنها مساعدات فنية أو تقنية (أو يقال أنها تعاون تقني) وهذا ما سلاحظه عند دراسة المساعدات الألمانية للضفة والقطاع .

1) المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف :

تلعب الدولة المقدمة للمساعدات ، في إطارها الثنائي ، دوراً أساسياً ومركزياً في تقرير حجم المساعدات التي تقدم إلى دول الدول النامية ، وشكل هذه المساعدات والاعتبارات المختلفة المرافقة لها . و كثيراً ما تفضل الدول المانحة تقديم المساعدات بشكل ثنائي خاصة وان بعض الدول المانحة لها روابط تاريخية سابقة مع بعض الدول النامية ، والتي كانت في الماضي مستعمرات لها ، وهذا يساهم في زيادة نسبة معوناتها الثنائية إلى هذه الدول ، كما أن الاعتبارات الدبلوماسية والتجارية للدولة المانحة تحكم إلى حد كبير سياسة المساعدات الثنائية، إضافة إلى تقدير بعض الدول ذات الخبرة والتجربة في تقديم المعونات بأنها أكثر تقديراً للأحوال المحلية للدول النامية . هذا عدا عن وجود نشاطات لا تمويلها المساعدات المتعددة الأطراف ، أو تمويلها بشكل غير كافٍ وغير كبير . كل هذه الأمور تشجع الدول المانحة على تقديم مساعداتها على شكل ثنائي، خاصة في ظل الاعتبارات السياسية والاقتصادية ومصصلحة الدولة المانحة التي تؤخذ بعين الاعتبار بشكل أكبر منها في حالة تقديم المساعدات عن طريق المؤسسات والمنظمات الدولية . ولعل من الأمور التي تؤكد لنا أهمية المساعدات الثنائية أن هذه المساعدات بلغت عام 1967 حوالي 90% من مساعدات التنمية الرسمية⁽¹⁾. وبخصوص البلدان المتلقية للمعونة، فإن هناك بلداناً تستفيد من البرامج الثنائية بشكل كبير، وتعلق عليها أهمية كبيرة لتحقيق أهدافها، وخاصة الأمن الوطني، وتجد فيها مصلحتها المباشرة في مقابل المعونات المتعددة الأطراف التي قد تكون حصتها منها أقل فيما لو تم التحول نحو المعونة المتعددة الأطراف .

وإذا ما تحدثنا عن المساعدات المتعددة الأطراف ، فإنه يمكن القول أن دور هذه المساعدات يعتبر مكملاً لدور المساعدات الثنائية ، وذلك عبر اشتراك المؤسسات والمنظمات الدولية في عملية تقديم المساعدات والإشراف عليها ودراسة المشاريع المقترحة تمويلها . وفي هذا الإطار فإنه يُنظرُ إلى المعونات المتعددة الأطراف على أنها أكثر فاعلية من الثنائية، وذلك نظراً لأن المؤسسات الدولية تتضمن خبراء دوليين يتصفون بالكفاءة وعدم التحيز ، وتمنح

(1) بيرسون، مصدر سابق ، ص 213 .

القروض طبقا لإجراءات ومبادئ تأخذ بالاعتبار عائد المشروعات الممولة وتوافر ضمانات حسن التنفيذ والتأكد من مقدرة المقترض على السداد . كما تتطلب المؤسسات الدولية طرح المشروعات الممولة في عطاءات دولية ، وتقرن العون المالي بمساعدات فنية كتقديم خبراء لإدارة المشروعات في المراحل الأولى⁽¹⁾ . وإذا تناولنا بشكل أكثر دقة أهمية دور المعونات المتعددة الأطراف مقارنة مع الثنائية ، فيمكن القول أن للمتعددة الأطراف الكثير من المزايا والجوانب التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة المساعدات الخارجية ، أذكر منها :

- أن المساعدات متعددة الأطراف تعمل على سد الفجوة (أو عليها سد هذه الفجوة) التي تنشأ عن التوزيع الجغرافي للمساعدات الثنائية، خاصة ما يتعلق بإعطاء أفضليات جغرافية غير عادلة في توزيع المساعدات الثنائية⁽²⁾ ، وهذا يعتبر من الأمور التي تستدعي التوسع في المساعدات متعددة الأطراف .

- أن المساعدات متعددة الأطراف تتكامل مع الثنائية خاصة فيما يتعلق بتقييم الأداء وتنسيق المعونة ، وكذلك فيما يتعلق بوجود مشروعات تنمية متكاملة وكبيرة تتطلب خبرة لا يمكن توفرها في المعونات الثنائية⁽³⁾ .

- أن المساعدات متعددة الأطراف تلعب دورا أكبر في تسهيل التكامل الإقليمي بين الدول النامية ، وفي هذا الإطار يبرز دور الوكالات والمنظمات الإقليمية⁽⁴⁾ .

- يمكن الحصول على الأجهزة والخدمات بواسطة إحدى الوكالات الدولية أو وكالات الأمم المتحدة من أرخص مصادر التمويل ، بينما تستعمل البرامج الثنائية في اغلب الأحيان المصادر المحلية التي لا تستطيع منافسة الأسواق العالمية بأسعارها .

- في حالة المساعدة متعددة الأطراف يتم إضفاء طابع دولي على المساعدة، وإزالة رائحة الإحسان أو الرغبة في التدخل في شؤون البلد الداخلية⁽⁵⁾ ، وغير ذلك من الأمور التي قد تثار ضد المعونة الثنائية . ولا شك أن هذا الأمر يتيح لوكالات المعونة المتعددة الأطراف فرصة أفضل من الفرصة المتاحة للحكومات الفردية لكي تقترح سياسات مالية واقتصادية للدول المتلقية للمعونة ، خاصة وان المعونة متعددة الأطراف تتضمن التفكير بعقلية عالمية . وفي هذا الإطار يقول بول هوفمان ، رئيس لجنة القروض الخاصة التابعة للأمم المتحدة ومدير الصندوق الخاص للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية سابقا : "...تستطيع الأمم المتحدة أن تقسو

(1) برتران ، مصدر سابق ، ص 60-61 .

(2) ، (3) انظر : بيرسون ، مصدر سابق ، ص 218-219 .

(4) جون هادوين ، جوهان كوفمان ، اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة ، ترجمة الدكتور محمد سعيد الناعم (القاهرة : عالم الكتب ،

— ص 142 .

(5) انظر : بيرسون ، مصدر سابق ، ص 218-219 .

على الدول النامية بدون أن تتهم بالسعي إلى أي منفعة سياسية أو تجارية⁽¹⁾. كما أن هذا الأمر يساهم في مساعدة هذه الوكالات على المساعدة في بناء جهاز البلد الإداري ، في ظل التفكير بدرجة معينة من الحياد السياسي للمؤسسات الدولية ، ويضعها في وضع أفضل في تقديم خبراء المعونة الفنية الذين يمكن توظيفهم في المناطق الحساسة ذات الأهمية من الوجهة السياسية في الإدارة المحلية .

وفي نهاية الحديث هنا يؤكد الباحث على أنه لا ينبغي إهمال دور المساعدات متعددة الأطراف وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول النامية ، ولكن الاعتماد يبقى على المساعدات الثنائية بالنسبة للدول المانحة لما يتيح لها من إمكانية ممارسة تأثيرات اقتصادية وسياسية على البلدان المتلقية للمساعدة وجعلها أكثر ارتباطاً بها . فالرغبة في تحقيق درجة من قوة التأثير والضغط عند اللزوم على هذه البلاد تفسر ، على الأقل جزئياً ، الأهمية الخاصة التي تمثلها المساعدات الثنائية بالنسبة للدول المانحة . وفي هذا السياق فإن الباحث يؤكد على أهمية هذا الأمر عند الحديث عن المساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، فعدا عن ارتفاع نسبة المساعدات الثنائية المقدمة للضفة والقطاع فإن تنسيق المساعدات يتم من قبل البنك الدولي بشكل خاص ، وهذا كله يزيد احتمالات الضغط السياسي على الجانب الفلسطيني ، وهذه أمور سنناقشها فيما بعد . وقبل انتهاء هذا القسم من الدراسة فإن الباحث يؤكد أن المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية قد تكون مساعدات رسمية حكومية⁽²⁾ ، أو مساعدات خاصة تقدم من الجمعيات والمؤسسات الخاصة في الدول المتقدمة ، ومن جهة أخرى فإن هذه المساعدات قد تقدم من المؤسسات الدينية المختلفة ، وسيظهر لنا هذا التقسيم بشكل واضح عند الحديث عن المساعدات الألمانية للضفة والقطاع .

(1) هادوين، مصدر سابق ، ص 142.

(2) بخصوص مساعدات التنمية الرسمية تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الكتاد) قد أوصى عام 1964 بان تخصص كل دولة من الدول المتقدمة مبالغ لا تقل عن 1% من ناتجها القومي الإجمالي لمساعدات التنمية الرسمية للدول النامية . وأكدت الأمم المتحدة على هذا الأمر في استراتيجيات التنمية المختلفة التي تبنتها ، خاصة في السبعينات والثمانينات من هذا القرن (نادت بأن تقدم الدول المتقدمة ما يعادل 0.7% من ناتجها القومي في هذا الإطار). ولكن مع هذا فإن غالبية الدول الأعضاء في لجنة معونات التنمية (DAC) Development Assistance Committee التابعة للأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation and Development(OECD) لا تفي بهذا الالتزام . وفي هذا السياق ، فقد كانت السويد قد حققت عام 1974 الهدف الذي نادى به الأمم المتحدة بتقديم ما يعادل 0.7% من ناتجها القومي على شكل مساعدات رسمية من أجل التنمية ، وحققت هولندا هذا الهدف عام 1975 ، والنرويج عام 1977 ، والدنمارك عام 1978 . وهنا يمكن التساؤل عن موقع ألمانيا في هذا الإطار ، ومدى التزامها بتقديم المساعدات للدول النامية ؟ وسنتطرق لهذا الموضوع عند دراسة حالة المساعدات الألمانية للضفة والقطاع .

(2) المنح والهبات والقروض:

إن المنح والهبات عبارة عن تدفقات الأموال الأجنبية التي لا يترتب عليها أي التزام بالوفاء لها لاحقاً. وفي حالة المنح والهبات فإن الدول المانحة تحرص على ضمان تحقيق هذه المنح لأهدافها. وبشكل عام ، سواء تعلق الأمر بالمنح أو بالقروض ، تتجه المعونة إلى تمويل مشروعات محددة كإنشاء طريق أو بناء مصنع ... ، وتمتاز المساعدات المقدمة بهذه الطريقة بوضوح النتائج، وإمكانية الإشراف على تنفيذ المشروع بسهولة ، والتحقق من الكفاءة الفنية والإدارية التي تستخدم بها الأموال المقدمة للمشروع. فالدولة المانحة بإمكانها الاحتفاظ بأكبر قدر من سلطة المحاسبة والمراقبة على مصاريف المساعدات، ويكون من السهل عليها تتبع وتقييم التمويل المدفوع عندما يكون مخصصاً لبناء مشروع معين . ولعل هذه الأمور تدفع الدول مقدمة المعونة إلى تفضيل معونة المشروع ، خاصة أنها تتيح لها الفرصة لتمويل مشروعات تعتبر ذات أهمية معينة بالنسبة لها، خاصة في ظل وجود الخبرة لدى هذه الدولة في تقديم المعونة في مجال مشروعات معينة ، مع إمكانية الربط بصورة أكبر بين العون المالي والعون الفني في هذا الإطار . ورغم فائدة هذه المشاريع إلا أنها تتسم بالبطء الشديد، حيث أن إعداد المشروع قد يتطلب سنوات عدة من حيث توفير دراسة وافية عن النواحي الفنية والمالية والتسويقية ، كما أن التنفيذ يستغرق عدة سنوات أخرى . وغالبا ما تكون مساعدة المشروع هي مساعدة لمشاريع القطاع العام التي تلقى جاذبية خاصة في هذا المجال، وإن كانت تفيد وتدعم نشاطات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية الخاصة بطريقة غير مباشرة⁽¹⁾. وسنلاحظ في دراستنا هذه أن المساعدات التي تقدم للضفة والقطاع ، والمساعدات الألمانية كذلك ، تركز على معونة المشروع ، وبهذا ينطبق عليها حديثنا السابق، سواء تعلق الأمر بالربط بين المعونة المالية والفنية أو الإشراف على صرف أموال المعونة وتنفيذ المشروع ، وهذا سيتضح لنا عند دراسة بعض المشاريع التي تقوم الحكومة الألمانية بتمويلها.

أما فيما يتعلق بالقروض ، فهي عبارة عن الأموال التي تحصل عليها الدولة من جهات الإقراض الأجنبية، سواء كانت دولاً أو بنوكاً أو مؤسسات دولية ، وذلك بموجب عقد تتعهد فيه الدولة بدفع فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة، وتتعهد برد هذه المبالغ على أقساط وفقاً لشروط العقد المبرم بين الطرفين . وتعتبر القروض أداة هامة من الأدوات التي تستعين بها الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي لضمان استمرار استقراره وزيادة نموه، خاصة أن القروض تؤدي إلى زيادة حجم الموارد المتاحة، خاصة من النقد الأجنبي الذي يشكل ندرته عبء رئيسية

(1) انظر : ولترز ، مصدر سابق ، ص 174-175 .

أمام الدول النامية للنهوض ببرامج التنمية. ونظراً لأن القروض ينبغي سدادها فإنها بعكس الهبات تنفق عادة بغاية أكثر. وهناك الكثير من المواضيع التي تتأثر عند الحديث عن مسألة القروض ، وذلك في ظل وجود اعتقاد سائد في الدول النامية ، خاصة في أذهان الناس ، بأن القروض تنطوي على إضرار بالاقتصاد القومي، خاصة في ظل المساوئ والعيوب التي ألصقت بالقروض نتيجة لسوء استخدامها في كثير من أوجه الإتفاق التي لم تعد بفوائد تذكر على البلد المقترض . ولكن لا شك أن هذه النظرة السلبية للقروض ترتبط إلى حد كبير بكيفية استخدام القروض ، وشروط هذه القروض من حيث معدل الفائدة وفترة السداد ، فجميع هذه الأمور يمكن النظر إليها على أنها مقياس للحكم على ما إذا كان القرض ضاراً أو نافعاً⁽¹⁾.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بخصوص المساعدات المقدمة للضفة والقطاع يتركز أساساً حول كيفية استخدام القروض التي يتم الحصول عليها من الجهات الدولية المختلفة، وأثر ذلك على التنمية الفلسطينية؟؟ وهل تستخدم هذه القروض في المشاريع الإنتاجية؟ أم أنها تستخدم في تمويل مشاريع البنية المادية والاجتماعية ، والجوانب الخدمائية والاستهلاكية؟ وكيف يمكن أن ينعكس استخدام هذه القروض على التنمية الفلسطينية؟. وفي هذا السياق ، وتأكيداً على أن الفلسطينيين في الضفة والقطاع قد بدأوا اقتصادهم في ظل غياب المديونية الخارجية أو الداخلية ، وهو ما يعتبر ميزة ينبغي استغلالها والاستفادة منها - فإن الباحث يتساءل ، هل سيقع الفلسطينيون في فخ المديونية؟ وهل سيفقدون الميزة التي ابتدأوا بها عملية التنمية في الضفة والقطاع؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة متروك للزمن ، ولكن مع ذلك فإن الباحث سيشير إلى بعض الجوانب المتعلقة بهذا الأمر عند الحديث عن المساعدات الخارجية المقدمة للضفة والقطاع في الفصل القادم .

(3) المعونة المقيدة أو المشروطة Tied Aid :

رغم أهمية المساعدات الخارجية بالنسبة للدول النامية إلا أن شروط المساعدات تميزت بالتشدد مع مرور الزمن ، وأصبحت بنودها أكثر تعقيداً ، وتزايدت نسبة المعونة المقيدة التي يتم الاشتراط فيها بالشراء من الدولة مقدمة المعونة ، حيث يتم فرض قيود

(1) فإذا استخدمت قيمة القرض في استيراد السلع الاستهلاكية فإن ذلك يؤدي إلى إهدار قيمته وزيادة العبء على ميزان المدفوعات نتيجة لالتزام الدولة بتحويل قيمة الأقساط والفوائد إلى الخارج، وكذلك الأمر إذا أنفق جزء كبير من القروض على مشاريع البنية الأساسية التي لا تدر دخلاً للدولة المقترضة. ولكن إذا ما استخدمت القروض في استيراد سلع إنتاجية فإن هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، وبالتالي زيادة الدخل القومي. وكذلك إذا ما استخدمت لتمويل مشاريع إنتاج بعض السلع للتصدير، أو سلع تمكن من الاستعاضة عن الاستيراد الأجنبي المعادل، فإن هذا يؤدي إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، ويمكن الدولة المقترضة من سداد أقساطها وفوائدها بسهولة أكثر.

على الدولة متلقية المعونة أن عليها الشراء من الدولة المانحة، أو الشحن على سفن وبواخر هذه الدولة⁽¹⁾. وأصبحت المعونة غير المقيدة استثناءً بدلاً من أن تكون القاعدة والأصل، وفي عام 1967 كانت نسبة المعونة الرسمية غير المشروطة 16% فقط من إجمالي المساعدات الرسمية للتنمية⁽²⁾. وغالباً ما تكون الأسعار في حالة المساعدات المقيدة أعلى بكثير من مثيلاتها في الأسواق العالمية المنافسة.

والدول المانحة حين تضع القيود على المساعدات التي تقدمها فإنها تهدف بذلك إلى زيادة فعالية معونتها وكذلك زيادة الفعالية الاقتصادية للدولة المساعدة، ولحفظ مصالح الدولة مقدمة المعونة، وتخفيف الضغط على ميزان مدفوعاتها ومساعدة بعض استثماراتها الخاصة. وعلى سبيل المثال، إذا كان ميزان مدفوعات الدولة المانحة يظهر عجزاً فإن المعونة المقيدة تتيح زيادة الصادرات بما يوازي قيمة المعونة، وبالتالي تعوّض من أثرها في ميزان المدفوعات. كما أن الحكومة التي تمنح معونات مقيدة تضمن لبعض صناعاتها الوطنية الحصول على طلبيات للتصدير، ويمكن إقناع المجالس النيابية، والناخبين، بإقرار هذه المعونات بسهولة ويسر. ولا يقف الأمر عند ما سبق، بل إن استخدام المعونة المقيدة من قبل الدول المانحة يمكن اعتباره أمراً يتعارض مع فكرة تدعيم المنافسة في الأسواق العالمية، وتدخل في حرية التجارة بين الدول، حيث أنه يرتبط تزايد القيد ارتباطاً وثيقاً غالباً باستخدام المعونة من أجل دعم الصادرات في أسواق منافسة بصورة متزايدة، أو من أجل حماية أسواق الصادرات من الانقراض بسبب القيود التي يفرضها آخرون⁽³⁾.

إن حديثنا السابق عن المعونة المقيدة لا يقتصر فقط على المنح والهبات بل إنه كذلك يمتد ليشمل القروض أيضاً، حيث أن التوجه بشكل عام لا يقتصر على التحول من تقديم المنح إلى إعطاء القروض، بل هناك توجه نحو إعطاء القروض المقيدة Tied Loans. إضافة إلى القيود التي تتعلق بالموافقة على إعطاء القرض، كالقيود السياسية وتوفير شروط الديمقراطية في الدولة المستفيدة من القرض، وكذلك القيود المالية على القروض كسعر الفائدة وفترة السداد، فإنه يتم اشتراط الشحن للحاجات التي يتم تمويلها على بواخر وطائرات وسفن البلد مقدم القرض، أو حتى الشراء من هذا البلد. وفي نهاية الحديث عن

(1) See : Michael P. Todaro*, Economic Development, Fifth Edition (New York : Longman , 1994) P. 545-546 .

(2) بيرسون، مصدر سابق، ص 91.

(3) المصدر نفسه، ص 180.

المعونة المقيدة فان الباحث يؤكد ،بناءً على الحديث السابق، انه ينبغي عدم المبالغة من قبل الدول المانحة للمساعدات في ذكر اثر إنفاق المعونة على ميزان مدفوعاتها، كما أنه من جهة أخرى يتم احتساب تكاليف المعونة المقيدة كاستخدام سفن الشحن الخاصة بالدولة كجزء من المعونة الرسمية . ولكن مع ذلك ، وفيما يتعلق بالدول النامية ، فان المعونة المقيدة بشروط افضل من عدمها ، ذلك أن المعونة غالباً ما تكون المصدر الوحيد المتاح لمقايير كبيرة من الموارد بالنسبة للدول النامية ، ولكن هذا لا ينفي ضرورة التأكيد على أن المعونة يجب أن لا تكون مقيدة .

(4) المساعدات الفنية أو التقنية :

كثيراً ما تشكل المعونة الفنية جزءاً كبيراً من أي برنامج معونة تمويلية ، فالمعونة الفنية أو التقنية تقدم قبل اختيار المشروع وقد تستمر خلال مرحلة الإنشاء ، بل وبعدها وذلك للتأكد أن الاستثمار أو المشروع قد حقق أهدافه . ويعتبر الحديث عن المساعدات التقنية من المواضيع الهامة خاصة عند الحديث عن المساعدات الألمانية المقدمة للضفة والقطاع ، ولهذا فإننا سنتطرق بشكل عام إلى المساعدات التقنية التي من شأنها أن توضح لنا بعض القضايا المتعلقة بالمساعدات الألمانية فيما بعد . وغالباً ما تعتبر المساعدات التقنية أو الفنية من اختصاص الوزارات حيث يجري ترتيبها مباشرة مع الهيئات أو الوزارات المختصة في الدول الأخرى⁽¹⁾ . والمساعدات الفنية يمكن أن تتخذ مجموعة من الأشكال مثل :

- تقديم تسهيلات تعليمية وتدريبية لمواطني وموظفي الدول النامية ، وتنظيم برامج المنح الدراسية ، وتدريب الخبراء وذلك لتمكينهم من الحصول على تعليم وتدريب أوسع نطاقاً ، سواء كان ذلك بإرسالهم في دورات تدريبية وتعليمية إلى الخارج ، أو إقامة دورات في هذه البلدان النامية بالاستعانة بالخبراء والمختصين ، سواء كانوا من الدول التي تقدم المساعدة أو من البلد الأصلي (النامي) أو حتى من دول أخرى .

- إرسال الخبراء والفنيين والتمتعين إلى الدول النامية لتقديم المشورة لها في مجال حل المشاكل الفنية والاقتصادية، أو لسد الثغرات التي تتطلب موظفين مدربين يتولون تدريب المواطنين محلياً⁽²⁾ .

- تقديم المعدات والأجهزة إلى الدول النامية، حيث أن الدول المانحة تفضل تقديم التمويل على شكل " رأس مال ثابت" ، مثل أجهزة الكمبيوتر والمكاتب والتكنولوجيا وغيرها .

(1) بيرسون ، مصدر سابق ، ص 187 .

(2) القباني ، مصدر سابق ، ص 163 .

وفيما يتعلق بتنفيذ المساعدة التقنية ، هناك من يميز بين نوعين من المساعدة التقنية: المساعدة التقنية الهندسية والمساعدة التقنية المؤسسية . فالمساعدة التقنية الهندسية تتكون من الخدمات المهنية التي يقدمها المهندسون المعماريون ، والمهندسون الزراعيون، والمتخصصون المشابهون ، لأغراض الأشغال المدنية وسائر الاستثمارات المادية في المعدات. أما المساعدة التقنية المؤسسية فتتعلق بتعزيز المؤسسات على مستويات مختلفة متدرجة هرمياً وفي جوانب متباينة : الإدارة والتخطيط، وصياغة السياسة، والتدريب، والإدارة العامة، والتمويل والمحاسبة، وما إلى ذلك⁽¹⁾. وبناءً على ذلك فإن الخدمات الهندسية أكثر قابلية للتطبيق بشكل عام، وأكثر قبولاً بسهولة من جانب الحكومات. أما المساعدة التقنية المؤسسية فإنها تتطلب تغييرات في السلوك، وتتسم بصعوبة أكبر من حيث تحديدها والتحكم فيها، وينبغي تطويعها لتتلاءم مع الظروف المحلية على نحو دقيق⁽²⁾.

ولا شك أن حاجة الدول النامية إلى موظفين في المجالات العلمية والفنية والإدارية والتعليمية تساهم في زيادة حجم برامج المعونة الفنية إلى هذه الدول ، وخاصة بإرسال فنيين ذوي خبرة واسعة ومعلومات متخصصة ، وتستدعي ضرورة الإسراع في تقديم المساعدة التي تزيد إسهامها تجاه تدريب المهنيين والفنيين من الدول النامية بما يتفق مع تقليل عدد الموظفين في مجال المساعدات الفنية . علاوة على ذلك ، وفيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على نتائج انتقال رؤوس الأموال والمساعدات الفنية إلى دول العالم الثالث، فإن جون غالبريث John K. Galbraith يشير إلى مجموعة من العوامل منها: انخفاض مستوى التعليم ونقص المهارات الإدارية ؛ نقص النظرة الواضحة لدى الدول النامية لصعوبات ومتطلبات عملية التنمية ؛ ونقص الجهاز الحكومي والإدارة العامة والقوانين والأنظمة⁽³⁾. ومن جهة أخرى ، ورغم أن المعونات الفنية يتم تقديمها على أساس أنها منحة إلا أنها قد تمثل أحياناً تكلفة كبيرة للدول التي تتلقاها من خلال المساهمة في تكاليف مرتبات موظفي المساعدة الفنية ، أو الالتزام بتوفير المسكن ووسائل النقل محلياً ، والخدمات المكتبية ، وما يتبع ذلك من طلبات قد لا تتناسب مع المستوى الذي تستطيع الدولة النامية تقديمه⁽⁴⁾. ومن هنا ينبغي التأكيد على أن تعطي الدول التي تقدم المعونة الفنية مساعدات مالية للاتفاقات المتكررة المحلية، وللمعدات والنقل والإمدادات الأخرى التي تتصل بمشروعات المساعدة الفنية .

(1) وارين س. بوم، ستوكس م. تولبرت، الاستثمار في التنمية: دروس من خبرة البنك الدولي، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة : مطابع الأهرام التجارية، 1994) ص 437 .

(2) المصدر نفسه .

(3) John K. Galbraith , 'A Positive Approach to Economic Aid' , Foreign Affairs, 39 , no.3(April 1961) P.446 .

(4) بيرسون ، مصدر سابق ، ص 188-189 .

الأساسيين من هذه المساعدات ليست البلدان العربية المانحة للمساعدة ، والتي تقتصر مساهمتها على المجال المالي، وإنما البلدان الصناعية التي تجهز البلدان النامية بالمعدات ووسلع الاستهلاك الصناعية والغذائية⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى ، فإن الدولة التي تقدم المعونة إلى الدول النامية تحقق مجموعة من المكاسب السياسية ، فهي مثلاً تساهم في إبراز وإظهار نواياها الحسنة تجاه الدول النامية بتقديم المساعدة حتى تنمو وتزدهر علاقاتها مع الدول مقدمة المعونة . كما أنها تساهم في تحقيق الاستقرار ، وضمان الأمن والسلم الدوليين ، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ونشر أفكارها وأيديولوجيتها في الدول متلقية المعونة . وهذه أمور سنناقشها كل على انفراد بعد قليل ، ولكن الباحث هنا يشير أيضاً إلى دور تقديم المساعدات في التقرب من أصحاب الحل والربط في الدول النامية، والاتجاه المتزايد للتأثير في السياسة الداخلية للدول متلقية المعونة ، خاصة فيما يتعلق بالتأثير في السلوك الداخلي وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

(2) الأهداف والدوافع الاقتصادية:

أن هدف المساعدات الأول ينبغي أن يتمثل بالنهوض بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، خاصة وان الدول التي تقدم المعونة لها مصلحة أكيدة في التقدم الاقتصادي لهذه الدول. فالاستقرار الاقتصادي وقوة البلدان المتطورة تتوقف إلى حد كبير على تدفق المواد الخام والمواد التموينية الأخرى من البلدان النامية ، وما يترتب على ذلك من حماية المصالح الحيوية للدول المانحة كاستمرار تدفق النفط مثلاً ؛ وعلى نمو الأسواق في البلدان النامية ، وهذا الأمر يتطلب حدوث تطور اقتصادي في هذه البلدان بحيث يسمح لها بشراء البضائع والخدمات من الدول المتقدمة. وفي هذا الإطار يقول أحد الكتاب الأمريكيين "ولست أتردد في القول بان تنمية الدول الأجنبية يزيد من رخائنا الاقتصادي ، وأننا نستطيع أن نزيد من مصالحنا المرتبطة بالاستيراد والتصدير بمساعدة تلك الدول على النهوض بتنميتها، ومن وسائل تحقيق ذلك تقديم المنح والمعونات والقروض للدول التي تعمل على أن تنمو اقتصادياً، وهكذا نتمشى مع الفكرة العامة التي نعرضها هنا للدعوة إلى التوسع في برنامج المعونة الاقتصادية الأمريكية للدول الأخرى..."⁽²⁾ ومن جهة أخرى جاء في تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية، تقرير "الشمال والجنوب، برنامج من أجل البقاء"، والذي

(1) د. عبد الحميد براهمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)

(2) هوارد س. ايليس ، " نظرة على التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية " في كتاب : بول زوك (إشراف) ، التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية ، ترجمة عمر القباني (القااهرة: دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، 1963) ص 24 .

السؤال الذي يمكن طرحه بخصوص المساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، والمساعدات الألمانية بشكل خاص : أين موقع هذه المساعدات من الأهداف السابقة ؟ وهل هذه المساعدات ذات بعد اقتصادي تنموي ، أم أن الاعتبارات والمصالح السياسية للدول المانحة هي الأساس ؟ وهنا يؤكد الباحث أن الاعتبارات السياسية تبقى الأكثر أهمية في هذا المجال ، وهذا ما سنلاحظه في سياق هذه الدراسة ، وعند الحديث عن المساعدات الألمانية بشكل خاص .

(3) تحقيق الاستقرار والسلم والأمن الدوليين:

لقد أدركت الدول الغنية أن الدول التي تخلت من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ستظل تشكل مصدر اضطراب ما لم تحصل على المساعدة التي تثبت أقدامها، وتوطد استقرارها السياسي والاقتصادي، خاصة وأن وجود عدد كبير من الدول الفقيرة الضعيفة في العالم يشكل خطراً على السلام العالمي. ذلك أن أبسط الخلافات قد تؤدي إلى قلب التوازن الدولي ، فأى حرب أو حدث يندلع في أي مكان في العالم يهجم الجميع ، وقد يشملهم. كما أن الفقر والجوع المنتشر في البلاد المتخلفة هو تهديد خطير للحرية والسلام العالمي ، وفي هذا الإطار قال الرئيس الأمريكي ليندون جونسون في 21 نيسان 1964 : "إن واجبنا أن نساعد الدول النامية لأن رفاهيتها تتطلب ذلك. إن الأمر لا يتطلب موهبة كبرى أو بصيرة نافذة لكي ندرك أنه ما لم يكن هناك تقدم، وما لم يكن هناك إشباع متزايد للطلبات العادلة، فسوف يكون هناك استياء وعدم استقرار. إن العالم النامي سوف يصبح قريباً مسرحاً للعنف والبغض والثورة إذا لم يقدم له بعض المساعدة" (1) . ومن جهة أخرى، وفي سياق تأكيده على الترابط بين الأمن والتنمية، يقول روبرت ماكنمارا : "إن الأمن هو التنمية، وبغير التنمية لا يمكن أن يقوم الأمن ... وبدون التنمية الداخلية التي تصل إلى الحد الأدنى على الأقل ، من المستحيل إقرار النظام وبسط الاستقرار ... " (2).

ومما سبق نلاحظ أن من الأسباب التي تجعل الدول المتقدمة تهتم بشؤون الدول المتخلفة ، وتقدم لها المساعدة والمعونة ، هو مصلحتها الخاصة ، ذلك أن غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول النامية يمثل خطراً على السلام العالمي، ولا يمكن ترسيخ

(1) ريتشارد جارندر ، نحو نظام عالمي : السياسة الخارجية الأمريكية والمنظمات الدولية ، ترجمة احمد شناوي (العجالة / مصر :

مكتبة الوعي العربي ، —) ص 142-143 .

(2) Rebert S. McNamara, *The Essence of Security* (New Yourk : Harper and Row, 1968) P149 -150 .

ويقول أيضاً "إن الحاجة الأساسية للباسين تجعلهم يلجأون إلى العنف لتحقيق حاجاتهم الداخلية " (ص 151) . ومن جهة أخرى، وجاء في الكتاب السنوي الصادر عن وزارة الخارجية اليابانية ، وفيما يتعلق بتقديم المعونات إلى دول العالم الثالث، أنه "حفاظاً على الأمن القومي الياباني، فإن اليابان عليها أن تقوم بدفع مقابل لاستقرار في البيئة الدولية" . انظر : خليل درويش، "اليابان ودول العالم الثالث: دراسة في دبلوماسية التجارة والمعونات"، السياسة الدولية، ع 101 (يوليو، 1990) ص 133 .

رفاهية الشمال ، واستقرار العالم ككل ما لم يُزل الفقر في الجنوب . فانخفاض مستويات المعيشة في هذه الدول يعني الاضطراب والتوتر السياسي، سواء على المستوى الوطني المحلي أو العالمي ، وعليه تبرز هنا أهمية المساعدات في تشجيع الاستقرار الإقليمي والدولي، واحتواء الصراعات الإقليمية . وبهذا تكون المعونة الخارجية عاملاً مهماً من عوامل الاستقرار السياسي ، وذلك عن طريق السعي لتحقيق مستويات معقولة من التطور وتحسين الظروف المعيشية في الدول النامية . إضافة إلى ذلك ، فإن الأزمات والنزاعات تعتبر أرضية خصبة للإرهاب الدولي ، وغالباً ما تنعكس آثارها على الدول المتقدمة، سواء باللجوء إلى العنف لإبراز قضية سياسية ما، أو حتى موجات الهجرة من الجنوب إلى الشمال نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة في الجنوب ، وكل هذه الأمور تؤدي إلى انجرار الدول المتقدمة إلى مثل هذه النزاعات . وكما يقول رتشارد نكسون "ولو نحن تجاهلنا نصف الكرة الجنوبي فإننا بذلك نعرض أنفسنا للإجرام في نزاعات إقليمية كامنة مدمرة . فالفقر سوف لا ينتج بعد الآن الشيوعية ولكنه قد ينتج أنظمة راديكالية عنيفة... وكما أثبتت حرب الخليج أن عدم الاستقرار في مكان يقع في الطرف الآخر من العالم تنعكس آثاره في بلادنا. إن مثل هذه النزاعات قد تؤدي إلى قطع الإمداد بالنفط أو غيره من الموارد الحيوية بالنسبة لأمننا الوطني" (1) .

وتأكيداً على الحديث السابق بخصوص الدور الاستراتيجي للنفط وأهميته بالنسبة لدول الشمال ، وضرورة ضمان السيطرة على المنطقة واستمرار تدفق النفط إلى هذه الدول ، وما يتطلبه ذلك من استقرار وأمن في المنطقة - فإنه يمكن النظر للمساعدات المقدمة للضفة والقطاع نظرة خاصة وتمتاز عن المساعدات المقدمة للدول النامية بشكل عام . فهذه المساعدات التي تأتي في سياق عملية السلام في المنطقة من شأنها أن تساهم في تخفيف حدة التوتر في المنطقة ، وتوفير درجة من الهدوء والاستقرار لضمان مصالح دول الشمال فيها . فإبقاء الفلسطينيين في إطار عملية السلام وإرضائهم بالمساعدات التي يمكن أن تحقق لهم مكاسب مادية ملموسة من شأنه أن يساهم في تعزيز المصالح الغربية في هذا الإطار ، خاصة وأن القضية الفلسطينية تشكل جوهر الصراع في المنطقة . ومن جهة أخرى ، فإن أمن إسرائيل واستقرارها ، وما يشكله ذلك من أهمية بالنسبة للدول الغربية ، يضيف بعداً آخر على الخصوصية التي تمثلها المساعدات المقدمة للضفة والقطاع في إطار عملية السلام ، وهذا ما سنلاحظه بشكل خاص عند دراسة حالة المساعدات الألمانية .

(1) نكسون ، مصدر سابق، ص 217 .

(ب) الأهداف والدوافع الأيديولوجية والإنسانية:

وستحدث تحت هذا العنوان عن الأهداف والدوافع الأيديولوجية، وكذلك عن الأبعاد الإنسانية والأخلاقية فيما يتعلق بتقديم المساعدات، هذا إضافة إلى ما يتعلق بالسعي لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي يمكن اعتباره أحد الأبعاد المرتبطة بالجانب الأيديولوجي رغم ارتباطه بالجانب السياسي من جهة أخرى.

1) الأهداف والدوافع الأيديولوجية :

ويدخل في هذا الإطار المساعدات المخصصة لمكافحة أو دعم عقيدة سياسية معينة، مع ما يتضمنه ذلك من تدخل في الشؤون الداخلية وغيرها من الأمور ، ولعل خير مثال على ذلك أن معظم المساعدات للدول النامية من العالم الغربي قبل انهيار الاتحاد السوفيتي كانت تأخذ بعين الاعتبار معيار مواجهة التهديد المباشر ، أو غير المباشر، للمد الشيوعي السوفيتي. فالرغبة في محاصرة واحتواء القوة السوفيتية، والتركيز الكبير على الأمن والخوف من الشيوعية، كان لها دور كبير في تقديم المساعدات التي ظهر أنها سلاح يمكن استخدامه إلى حد كبير ضد الجانب الآخر في الحرب الباردة⁽¹⁾. كما استخدمت المساعدات كمدخل لبناء أحلاف بين الدول المختلفة في كل من المعسكرين الشرقي والغربي، وكواسطة لبدء الوجود السياسي والعسكري، ولدعم الحلفاء أو حماية الأصدقاء، أو لضمان عدم زهاب بعض الدول أو الحكام المحايدين إلى المعسكر الآخر والبقاء على الحياد على الأقل .

ومن جهة أخرى، وبما يتفق مع التوجه العام لدعم الأفكار والمبادئ والمعتقدات للدول مقدمة المعونة، فإن المساعدات السوفيتية كانت تركز على القطاع العام وتقوية دور الدولة في التنمية الاقتصادية والسياسية ، وهذا الأمر ينطبق على المساعدات الغربية التي كانت، ولا زالت، تركز على دعم الاقتصاد الحر والقطاع الخاص. وهنا أشير إلى أن الحديث السابق لا يقتصر على دعم أو مكافحة الشيوعية أو الرأسمالية ، بل يدخل في هذا الإطار أيضا مكافحة "الأصولية الإسلامية ، أو دعم المؤسسات والجمعيات والمراكز الإسلامية في إطار "عمل الخير" من قبل الدول الإسلامية ، وكذلك دعم المؤسسات والمراكز المسيحية أو اليهودية وكل ما يتصل بدعم أو مكافحة عقيدة أو أيديولوجية معينة . وعلى صعيد آخر، ورغم أن الأهداف

(1) وقد جاء مبدأ ترومان في آذار 1947 وكرس الدعم الأمريكي للعالم الحر، وتعهدت أمريكا بدعم الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات قهر الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية ، وجاء بعد ذلك مشروع مارشال، ثم تقديم المعونات إلى الدول النامية وذلك لحصر الشيوعية ومنعها من الانتشار . وقدمت المساعدة إلى اليونان وتركيا بعد أن أبدى البريطانيون عدم قدرتهم على الاستمرار في دعم دفاعات تركيا واليونان تم تقديم 250 مليون دولار لليونان و 150 مليون دولار لتركيا . انظر : كولن باول ، بيتر موني ، من الحرب الباردة حتى الوفاق، ترجمة صادق عودة (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1991) ص32.

والأبعاد الأيديولوجية بشكل عام خفت حدتها بعد عام 1989 وانتهاء التنافس بين الغرب والشرق ، إلا أن هذه الأبعاد لا يمكن إهمالها بشكل عام . وفي دراستنا هذه تبرز الأبعاد الأيديولوجية ، وتلك المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، في سياق التأكيد على أمن إسرائيل واستقرارها ، والنظر إليها على أنها دولة ديمقراطية مع الغرب وجزء لا يتجزأ منه . وهنا تبرز بعض الجوانب المتعلقة بأهداف المساعدات المقدمة للمنطقة ، وللإسرائيليين بشكل خاص ، وهذا الأمر سيظهر بوضوح عند دراسة حالة المساعدات الألمانية للضفة والقطاع .

(2) تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان :

نظرا لأهمية موضوع تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان فإننا سنتحدث عنه في بند مستقل ، خاصة وأن هناك اعتقاد أنه بدون العون والنمو الاقتصادي ليس من المحتمل قيام ديمقراطيات في العالم الثالث . وفي إطار هذا الحديث يمكن لنا أن نتحدث عن المساعدات الخارجية والتنمية السياسية، بما تتضمنه من مؤسسات ديمقراطية واستقرار سياسي، ولكن هذا الموضوع بلا شك يخضع لاعتبارات السياسة الخارجية للدول مقدمة المعونة بحيث يتوافق مع أهدافها . وعلى سبيل المثال جاء في استراتيجية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون فيما يتعلق بالأمن القومي، وحديثه عن تعزيز الديمقراطية، حيث يقول بـ "إصلاح برامجنا للمساعدة الخارجية في إفريقيا ، ومنطقة الكاريبي ، وأمريكا اللاتينية ، وغيرها من الأماكن، وذلك لكي نضمن أن تعزز معونتنا الديمقراطية وليس الطغيان"⁽¹⁾ . ولكن مع ذلك ، ورغم الطلب أحيانا من السلطة التنفيذية أن تشهد على التحسن في أحوال حقوق الإنسان قبل أن يتسنى تقديم المساعدة الخارجية الأمريكية، أو أن يتم إيقاف المساعدات الأمريكية إلى أن تجري تحسينات معينة لحقوق الإنسان، فإن المساعدات الاقتصادية الأمريكية كانت تعطي أحيانا بواسطة وكالات خاصة غير حكومية في بلد ما بسبب مشكلات حقوق الإنسان⁽²⁾ . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، حيث أنه "طلب فريق ريغان مرارا توسيع المساعدات الخارجية من الكونجرس لكل أنواع النظم الدكتاتورية التي ارتكبت انتهاكات كبرى لحقوق الإنسان ، ورفضت صراحة أن تربط انتهاكات حقوق الإنسان بأي من مساعدات الأمن أو المساعدات الاقتصادية كما يتطلب القانون الأمريكي . ورفضت الإدارة أيضا ربط اهتمامات حقوق الإنسان بالأصوات الأمريكية في البنوك متعددة الأطراف، كما يتطلب أيضا القانون الأمريكي"⁽³⁾ .

(1) بيل كلينتون ، آل جور، رؤية لتغيير أمريكا: الاهتمام بالناس أولا (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1992) ص 149 .

(2) دافيد ب. فورسايت ، حقوق الإنسان والسياسة الدولية ، ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة

والثقافة العالمية ، 1993) ص 139 .

(3) المصدر نفسه ، ص 148 .

مما سبق نلاحظ أن مسألة الربط بين المساعدات الخارجية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان تخضع لاعتبارات السياسة الخارجية للدول مقدمة المعونة ، فأحياناً يتم الربط بين الجانبين وأحياناً أخرى يتم التفاوض عن هذا الأمر وفقاً لأولويات ومصالح الدولة المقدمة للمعونة . ولكن مسألة تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان لا تقتصر على مسألة الربط المشار إليها سابقاً ، حيث أن هناك مساعدات تقدم بهدف العمل على تعزيز الديمقراطية، وتدعيم الإصلاحات السياسية والمؤسسية والاقتصادية بما يخدم مسألة تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان . أي أن هناك مساعدات يتم تقديمها من قبيل المساهمة والمشاركة في تعزيز الديمقراطية وبناء المجتمع المدني في دول العالم الثالث ، ويدخل في هذا الإطار أيضاً المساعدات الغربية لتدعيم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في دول المعسكر الشرقي بعد انهيار النظام الاشتراكي . وفي نهاية الحديث هنا فإنه تجدر الإشارة إلى أن قمة الدول الصناعية السبع (القمة 17) التي عقدت في العاصمة البريطانية لندن في الفترة 15-17 يوليو 1991، ربطت في إعلانها الصادر عن القمة بين تدفق المساعدات والاستثمارات الخارجية، وبين التزام حكومات الدول النامية بثلاثة شروط أساسية هي : احترام حقوق الإنسان والقانون بما يضمن تشجيع الأفراد على المشاركة في التنمية ؛ التزام التعددية الديمقراطية ؛ والالتزام بسياسات اقتصادية سليمة تقوم على قوانين السوق لضمان تحقيق التنمية⁽¹⁾ .

(3) الدوافع الإنسانية والأخلاقية:

يعتبر تقديم المساعدات إلى البلدان النامية مؤشراً على دور الدول الغنية تجاه المجتمع الإنساني الكبير، ذلك أن قهر الفقر والتخلف يعتبر أحد الحجج الأخلاقية للاهتمام بقضايا التنمية في العالم الثالث. وكما جاء في تقرير لجنة الجنوب: " إن عالماً يعيش فيه نسبة كبيرة من الناس دون ما يكفي من طعام في حين تتلذذ القلة بشهوة الاستهلاك الفائض عن الحاجة، عالماً يقوم فيه التبذير الشنيع جنباً إلى جنب مع الحرمان المتفشي، عالماً ليس لدى أغلبية الناس فيه إلا سيطرة قليلة على أقدارهم ومستقبلهم، وهم يعيشون تحت رحمة ما تصدره مراكز القوى في العالم الصناعي من قرارات ، وما يصدر عنها من اتجاهات وعمليات - مثل هذا العالم لا يمكن أن يكون مقبولاً من الناحية الأخلاقية⁽²⁾ . وعليه لا يمكن تجاهل الفقر للغالبية العظمى من البشر لأن ذلك نتائجه سلبية للجميع ، كما أن مساعدة الذين

(1) السيد بسين (إشراف) ، التقرير الاستراتيجي العربي 1991 (القااهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1992) ص 198 .

(2) لجنة الجنوب (يوليوس ك. نيريري رئيس اللجنة) ، التحدي أمام الجنوب : تقرير لجنة الجنوب ، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990) ص 263-264 .

يملكون للذين لا يملكون يعتبر نوعاً من الإدراك المتزايد بان الجميع يعيشون في عالم يشبهه القرية، حيث أن "الشعور بالإنسانية والسلام المشترك سبب قوي يحفز الدول الغنية إلى معاونة الدول النامية بكل ما يتوفر لها من طاقات حتى تخف حدة الفوارق فيما بينها، فلا يعود العالم يتهدده الحقد الذي يوغر صدور شعب لا يعرف إن كان يجد قوت غده على شعب يعيش في دعةٍ وطمأنينة من الشيع والرفاهية"⁽¹⁾.

ولا شك أن المعونة الغذائية تعتبر من أكثر المساعدات التي ترتبط بالأهداف الإنسانية، ذلك انه في الوقت الذي تموت شعوب من الجوع والعدم نجد أن دولاً أخرى تعاني من فائض في السلع الزراعية لديها . ولكن مع هذا ينبغي أن لا نبالغ في الأهداف الإنسانية لهذه المساعدات ، أو حتى في نتائجها ، وما تساهم به من إيقاف المجاعات وتخفيفها، حيث أن لبرامج المعونات الغذائية فائدة تعود على الدول المقدمة لها . فالمعونات الغذائية تعتبر وسيلة للخلاص من المواد الغذائية الزائدة عن الحاجة، ومساعدة مزارعي هذه الدول في التخلص من فائض إنتاجهم، وزيادة حصة الدولة المقدمة للمساعدة من التجارة العالمية في الحاصلات الزراعية ، وكذلك تساهم في تحسين صورة الدولة مقدمة المعونات على اعتبار أنها تقدم مساعدات إنسانية إلى الدول الأخرى . ومن جهة أخرى تعتبر المساعدات الغذائية جزءاً أساسياً من المساعدات الخارجية المقدمة إلى الدول النامية ، وتساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لهذه الدول⁽²⁾.

(1) عمر القباني ، الاقتصاد في خدمة السلام (القاهرة : دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع ، 1965) ص 239 .
(2) حين واجهت الولايات المتحدة فائضاً زراعياً كبيراً سنة 1954 تم إصدار قانون تنمية التجارة في السلع الزراعية، وهو المعروف بالقانون العام الأمريكي رقم 280 PL، وذلك من اجل تصريف الفائض من جهة ، والتوسع في السياسة الخارجية الأمريكية من جهة أخرى . وكان للمعونة الغذائية آثارٌ سلبية على اقتصاديات البلدان النامية عبر إرباك أسواق المنتجات الغذائية المحلية ، وإضعاف قدرتها على إطعام نفسها في المدى الطويل ، هذا عدا عن أثر هذه المعونات على الأسعار العالمية وما قد تسببه من هبوط فيها ، وكذلك هبوط صادرات الدول المصدرة للمواد الغذائية . وعلى سبيل المثال ، فإنه خلال السنوات الأولى من الستينات على الأقل، كان النصيب الكبير من الإمدادات الغذائية التي قدمت إلى الهند بشروط تكاد تكون مماثلة لشروط الهبات، وكان معظمها من الولايات المتحدة، قد بسرت على الهند تأجيل الجهود الضخمة التي كان من الضروري أن تبذل في الزراعة، وذلك لتحقيق نمو نشيط في ذلك القطاع حتى يمكن للهند أن تقترب من الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية . وفي هذا الإطار فإن إرسال كميات كبيرة من المواد الغذائية لإندونيسيا وباكستان والهند في الستينات أدى إلى تحديد معدلات نمو الإنتاج الزراعي ، لأنه ساعد حكومات تلك الدول على : تأجيل الإصلاحات الزراعية الملحة ؛ وإهمال ضرورة توجيه الأولوية للاستثمارات الزراعية ؛ وإبقاء مستويات الأسعار منخفضة وغير كافية لتشجيع المزارعين الوطنيين على زيادة الإنتاج .

انظر : سديني ك. ريجان ، " برامج تصريف فائض السلع الزراعية 1945-1957 " في كتاب : بول زوك (إشراف)، مصدر سابق، ص 123-143. بيرسون ، مصدر سابق ، ص 305. محمد عبد العزيز ربيع ، المعونات الأمريكية لإسرائيل ، مصدر سابق، ص 62 . رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، مصدر سابق ، ص 177 . وكذلك :

Richard Ball and Christopher Johnson , "Political , Economic , and Humanitarian Motivations for PL 480 Food Aid : Evidence for Africa" , Economic Development and Cultural Change , Vol. 44 , no. 3 (April,1996)PP. 515-537 .

رغم حديثنا السابق ، إلا أن تقديم المساعدات لأسباب إنسانية يعتبر من الأهداف والدوافع الموجودة فعلياً إلى حد ما، ولكن يجب عدم المغالاة في هذا الأمر ذلك أن المساعدة لا تتوخى الجانب الإنساني بل تستهدف أساساً الغايات والمصالح السياسية كما سبق ووضحنا ذلك. وعلى سبيل المثال فغالباً ما تحرم من هذه المساعدات أكثر الدول احتياجاً إليها، حيث أنه "ينصرف تفضيل الدول المانحة إلى أنواع المعونات التي تخدم مصالحها، مع إرضاء ضمائرهم بقدر الإمكان إذا ما كانت تلك الدول تفرض على نفسها واجبات نحو الإنسانية، وبشرط اقتناعها بان المعونات التي تقدمها تؤدي الثمار المرتقبة"⁽¹⁾. ولكن مع ذلك، يمكن القول أن العامل الإنساني يظهر بشكل كبير في حالة المساعدات الإنسانية في حالات الزلازل والفيضانات والكوارث البيئية والصحية، حيث يكون تقديم المساعدات واجباً أخلاقياً وإنسانياً بعد مثل هذه الحالات الطارئة وحوادث الدمار الطبيعية⁽²⁾. ويدخل في هذا الإطار أيضاً مساعدات الاتحاد السوفيتي سابقاً تحت شعار "واجب البلد الاشتراكي على المستوى العالمي"، مع عدم إهمال الأبعاد السياسية والأيدولوجية في هذا المجال⁽³⁾. علاوة على ذلك، فقد تم، على سبيل المثال، تكوين مكتب المساعدات الإنسانية للجماعة الأوروبية "إيكهو" عام 1992، وذلك كمرحلة هامة على صعيد العمل الإنساني بالنسبة للجماعة الأوروبية، حيث يقوم هذا المكتب بتقديم المساعدات لضحايا الكوارث الطبيعية، أو تلك التي يسببها الإنسان نفسه (النزاعات ، ومساعدة اللاجئين)⁽⁴⁾.

وفي نهاية الحديث عن أهداف المساعدات الخارجية، وإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه، فإن الدول مقدمة المساعدة تهدف إلى تعزيز نفوذها الثقافي في الدول متلقيّة المعونة وتركز على المناطق المرتبطة بها تقليدياً، مستعمراتها السابقة مثلاً⁽⁵⁾. هذا إضافة إلى تقديم المساعدات لمكافحة الإرهاب والتخفيف من العنف، والذي يدخل في إطار السعي لتحقيق الأمن والاستقرار، وكذلك تقديم المساعدات للحد من تجارة المخدرات العالمية . وعلاوة على تقديم المساعدات لغايات تنظيم الأسرة وتثبيت حجم السكان على الصعيد الدولي ، فإن هناك اهتماماً متزايداً بالحفاظ على البيئة ومنع التلوث ، وتقديم المساعدات للدول النامية في هذا المجال.

(1) برتران ، مصدر سابق ، ص 59.

(2) انظر : ولترز ، مصدر سابق ، ص 33-34 .

(3) انظر المصدر نفسه ، ص 56-57 .

(4) انظر : المجموعة الأوروبية، المساعدات الإنسانية: إيكهو (لوكسمبرغ: مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية، 1994).

وكذلك: المجموعة الأوروبية، مكتب المساعدات الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية: إيكهو (المكتب، 1993)

(5) وعلى سبيل المثال، كان معظم مساعدات بريطانيا (حوالي 62%) يذهب إلى مستعمراتها السابقة في إفريقيا وجنوب آسيا والبحر

الكاربيبي. وكذلك الأمر بخصوص المساعدات الفرنسية التي يذهب معظمها إلى مستعمراتها السابقة، خاصة في إفريقيا. انظر:

Stephen H. Arnold , Implementing Development Assistance : European Approaches to Basic Needs (Boulder , Colo. : Westview Press , 1982) P. 159 .

ولا شك أن مشروعات الصرف الصحي تدخل في هذا الإطار ، إضافة إلى التفاوض مع الدول النامية بشأن مبادلة الدين مقابل اتخاذ تدابير للحفاظ على الطبيعة والابتعاد عن الأراضي والمناطق ذات التأثيرات البيئية السلبية. ولعل الحديث السابق يطرح أمامنا سؤالاً ملحاً حول مكانة المساعدات المقدمة للضفة والقطاع من الأهداف والدوافع المشار إليها في هذا القسم من الدراسة، وهل تختلف هذه المساعدات عن الإطار العام للمساعدات المقدمة للدول النامية ؟ أم أنها في النهاية تخدم مصالح وأهداف الدول المانحة ؟ وفيما يتعلق بالمساعدات الألمانية بشكل خاص ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه ، لماذا تقدم ألمانيا المساعدات للضفة والقطاع ؟ وما هي مصلحتها من وراء تقديم هذه المساعدات ؟ هذه الأسئلة ، وغيرها ، ستجيب عليها هذه الدراسة عند الحديث عن المساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، وكذلك عند دراسة حالة المساعدات الألمانية .

وقبل الانتهاء من هذا الفصل ، وتأكيداً على التساؤلات التي تم طرحها في مقدمة الدراسة بخصوص المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية من حيث أهميتها وقنواتها ، وأهدافها ودوافعها ، وأشكالها - فإن الباحث يؤكد أنه قد اتضح لنا من خلال هذا الفصل أن المساعدات التي تقدم إلى الدول النامية تساهم في تمويل عملية التنمية في هذه البلدان، وذلك في ظل نقص الادخارات المحلية والحاجة إلى العملة الأجنبية. ولكن مع ذلك فإن هذه الدول تواجه صعوبات فيما يتعلق بإيرادات الصادرات كمصدر من مصادر تمويل التنمية، وذلك بسبب القيود التي تفرض على صادراتها إلى الدول المتقدمة، وغيرها من القضايا المتعلقة بتقسيم العمل على المستوى الدولي . وبغض النظر عن الجدل القائم بخصوص العلاقة بين المعونة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الفوائد والمصالح التي تجنيها الدول المانحة من تقديمها للمساعدات تفوق تلك المتحققة بالنسبة للدول النامية - فإن الباحث يؤكد أن المساعدات الخارجية تخدم كلاً من الدول المانحة والدول متلقية المعونة ، حيث أن الفائدة التي يجنيها أي من الطرفين ترتبط بعوامل كثيرة منها قنوات تقديم المساعدات وأهدافها ، والشكل الذي تأخذه هذه المساعدات . هذا علاوة على ما يمكن أن يرافق هذه المساعدات من تعزيز للاستثمارات الخارجية ، رغم أن الطرف المستثمر هو المستفيد الأساسي من هذه الاستثمارات، وكذلك تحسين شروط التبادل التجاري وتقسيم العمل على المستوى الدولي ، إضافة إلى أهمية توجيه المساعدات بحيث تخدم القطاعات الإنتاجية في الدول النامية . وفي هذا السياق فإن الباحث يشير أن حديثنا هنا لا ينفي أن المساعدات قد تترك آثاراً سلبية على الدول النامية ، خاصة فيما يتعلق بالأبعاد السياسية لهذه المساعدات وارتباطها

بمصالح الدول المانحة بالدرجة الأولى ، وما قد تولده من تبعية سياسية واقتصادية للدول مقدمة المساعدات . كما أن الباحث يتساءل ، أين موقع المساعدات المقدمة للضفة والقطاع من الحديث السابق ؟ وهذا ما ستجيب عليه بقية فصول هذه الدراسة .

وعلى صعيد آخر ، ومن حيث قنوات تقديم المساعدات ، فقد لاحظنا أن الدول النامية تفضل المساعدات المتعددة الأطراف على المساعدات الثنائية التي تزداد فيها احتمالات الضغط السياسي على الدول المتلقية للمساعدة . وفيما يتعلق بأهداف المساعدات الخارجية ، فإن الاعتبارات السياسية والاقتصادية ، وتحقيق المصالح الاستراتيجية للدول المانحة ، هي الأساس فيما يتعلق بهذه المساعدات التي تعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول مقدمة المساعدة . وفي هذا الإطار ، فإنه رغم وجود بعض الأهداف والدوافع التي تتعلق بالجوانب الإنسانية ، أو بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول النامية - إلا أن الجوانب المتعلقة بالمصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، وكذلك الأبعاد الأيديولوجية ، تبقى الأساس فيما يتعلق بأهداف ودوافع المساعدات الخارجية . ولا شك أن حديثنا السابق يوضح أن الفوائد التي تجنيها الدول المانحة تفوق بكثير تلك التي يمكن أن تتحقق بالنسبة للدول النامية .

وفي سياق الحديث عن أشكال المساعدات الخارجية ، فقد اتضح لنا أن المساعدات قد تكون على شكل منح وهبات ، أو على شكل قروض ميسرة . ومن جهة أخرى فقد اتضح لنا أن المعونة الخارجية المقيدة أصبحت تشكل الأساس فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة إلى الدول النامية ، وذلك بدلاً من أن تكون الاستثناء ، ولا شك أن هذا يترك أثراً سلبياً على التنمية في الدول النامية . كما لاحظنا أن المساعدات قد تكون عسكرية أو اقتصادية أو غذائية أو فنية ، وفي هذه الإطار فإن المساعدات الخارجية ، خاصة في حالتها المعونة الغذائية والفنية ، تساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية للدول النامية ، ولكنها من جهة أخرى تخدم الدول المانحة بشكل خاص . كما أن هذه المساعدات قد تترك آثاراً سلبية على التنمية في الدول النامية كما كان عليه الحال بخصوص المساعدات الغذائية كما سبق وأوضحنا . وفي سياق الترابط بين المساعدات الفنية أو التقنية واتجاه المعونة إلى أن تكون مقيدة ، فإن الباحث يتساءل حول علاقة كل منهما بالمساعدات المقدمة للضفة والقطاع بشكل عام ، والمساعدات الألمانية بشكل خاص ؟؟ وهذا ما سيتم الإشارة إليه في سياق هذه الدراسة .

الفصل الثاني

المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة

تأتي المساعدات الخارجية المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة في ظل توافر مجموعة من الامتيازات والإيجابيات التي ينبغي الاستفادة منها في عملية البناء الفلسطيني . حيث أن انعدام الديون الخارجية والداخلية ؛ وحدثة الإدارة الفلسطينية التي يمكن اعتبارها فرصة لتجنب أخطاء الغير ؛ وغياب الإتفاق الأمني على المعدات الثقيلة والتكنولوجيا باهظة الثمن ، مما يتيح للفلسطينيين فرصة توجيه الأموال للمجالات الاقتصادية والتنمية ؛ هذا إضافة إلى المبادرة الأوروبية تجاه حوض المتوسط ، والتي تفتح المجال أمام توسيع الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الفلسطينية وزيادة الاستثمارات الأوروبية في الضفة والقطاع - كل ذلك يعتبر فرصا ينبغي استغلالها لتحقيق التنمية في الضفة والقطاع . ولكن مع هذا فإن هناك الكثير من العقبات والصعوبات التي تقف أمام تحقيق التنمية الفلسطينية ، وتمثل قيودا على دور المساعدات الخارجية في هذا المجال . وفي هذا السياق ، وبعد أن تحدثنا في الفصل السابق بشكل عام عن أهمية المساعدات الخارجية وقنواتها، وأهدافها ودوافعها، وأشكالها، فإن هذا الفصل سيتناول المساعدات المقدمة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث سيتم الحديث عن أهمية هذه المساعدات وبرز العقبات والقيود التي تحد من تأثيرها على التنمية في الضفة والقطاع ، إضافة إلى الحديث عن بعض المؤشرات الأساسية المتعلقة بهذه المساعدات.

أولا : أهمية المساعدات المقدمة للضفة والقطاع :

سيتناول هذا القسم من الدراسة مجموعة من القضايا التي ترتبط بأهمية المساعدات المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سيتم الحديث عن دور المساعدات في تمويل التنمية في الضفة والقطاع، وأهداف هذه المساعدات والسياق العام الذي تأتي في إطاره ، إضافة إلى الإشارة لبعض التقديرات بخصوص الاحتياجات المالية للضفة والقطاع.

(1) المساعدات كمصدر من مصادر تمويل التنمية الفلسطينية :

لقد سبق أن أكدنا على أن التمويل يعتبر أحد العناصر الأساسية التي ينبغي توفرها للقيام بعملية التنمية بشتى مجالاتها ، وفي هذا الإطار فإن حديثنا السابق عن أهمية المساعدات الخارجية في تمويل عملية التنمية في الدول النامية ينطبق على الحالة الفلسطينية، حيث أن

الميل إلى الادخار الاختياري منخفض في الضفة والقطاع ، وذلك نظرا لانخفاض معدلات الدخل بشكل عام ، كما أن ميل السكان إلى الاكتناز والاحتفاظ بأموالهم في صورة خاملة يعتبر قيّدا على عملية التنمية في الضفة والقطاع . ومن جهة أخرى ، فقد كان غياب المؤسسات المالية التي من شأنها أن تعمل على تشجيع وتعبئة الادخارات المحلية قيّدا آخر على التنمية الفلسطينية ، وعاملا مساعدا في التأكيد على أهمية المساعدات الخارجية في تمويل عملية التنمية . وهنا يشير الباحث إلى أن السلطات العسكرية الإسرائيلية كانت قد أصدرت بعد احتلالها للضفة والقطاع الأمر العسكري رقم 7 الذي بموجبه أغلقت جميع فروع البنوك العربية في الضفة والقطاع (في عام 1981 تم فتح بنك فلسطين في غزة ، وفي عام 1986 افتتح بنك القاهرة عمان في الضفة الغربية) . وبعد عملية السلام وتوقيع اتفاق أوسلو ، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية ، عادت البنوك لتمارس نشاطها في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتوسع دورها بشكل كبير ، إلا أن دورها في التنمية والإقراض لازال محدودا ، وهناك جدل يدور بخصوص هذه البنوك وقيامها بتحويل الأموال والودائع إلى خارج الضفة والقطاع .

وفيما يتعلق بالادخارات الإجبارية أو الإلزامية ، فإن الباحث يؤكد أن إسرائيل كانت تفرض الضرائب بكافة أشكالها على سكان الضفة والقطاع ، وفي المقابل لا تنفق إلا الجزء اليسير من هذه الأموال على عملية التنمية في الضفة والقطاع واحتياجات السكان الأساسية⁽¹⁾. ومن جهة أخرى ، إذا ما نظرنا إلى الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية ، فإننا نلاحظ أن النفقات تتجاوز الإيرادات بنسبة عالية ، وهذه الفجوة بين الإيرادات والنفقات يتم تمويلها عن طريق المساعدات المقدمة من الدول المانحة . ولا شك أن هذا الأمر يوضح لنا أن المصادر المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية في الضفة والقطاع تمتاز بالمحدودية والعجز حتى عن تمويل النفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية . وفي هذا السياق فإن الباحث يشير إلى أنه قد طرأ تحسن في الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية لعام 1995 ، حيث بلغت الإيرادات 425 مليون دولار والنفقات 525 مليون دولار ، وانخفض العجز في الموازنة المقدر في مطلع ذلك العام (227 مليون دولار) إلى 100 مليون دولار . ولكن رغم استمرار هذا التحسن حتى شباط 1996 إلا أن الإيرادات أخذت تسير نحو الأسوأ منذ ذلك الوقت ، وذلك بسبب الإغلاق الطويل الذي فرضته إسرائيل ابتداء من 25 شباط 1996 ، حيث قدر العجز في موازنة عام 1996 ، والتي أعدت بعد مرور شهرين على الإغلاق ، بحوالي 182 مليون دولار ، هذا علما أن العجز في موازنة عام 1996 التي كانت قد أعدت في نهاية عام 1995 كانت 75 مليون دولار⁽²⁾ .

(1) انظر : عاطف علاونة ، شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة (رام الله : 1992) .

(2) السلطة الوطنية الفلسطينية ، البيان الوزاري المقدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني ، حزيران 1996 ، ص 29-30 .

وعلاوة على ما سبق ، فإن التكوين الرأسمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة اتسم بالمحدودية نتيجة لسياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي طبقت سياسات اقتصادية معيقة لنمو الاستثمارات ، وبصفة خاصة على القطاعات الإنتاجية ، كما أن غياب الجهاز المصرفي والتسهيلات الائتمانية لعبت دورا بالغ الأهمية في تحديد نمط التكوين الرأسمالي . ورغم التطورات التي حصلت في المنطقة والبدء بتطبيق اتفاق أوسلو ، إلا أن مساهمة القطاع الخاص بالاستثمار في الضفة والقطاع لازالت دون المستوى المطلوب ، خاصة في ظل غياب الاستقرار واستمرار الممارسات الإسرائيلية التي من شأنها عرقلة حركة الاستثمارات والحد منها . ومن جهة أخرى أدى تباطؤ تدفق المعونات الدولية ، وخاصة تعثر تمويل برامج إعادة تأهيل البنية التحتية وحفز الاستثمار الخاص إلى التأثير سلبا على تدفق الاستثمار الخاص⁽¹⁾ . ومن جهة أخرى ، وفيما يتعلق بإيرادات الصادرات الفلسطينية كمصدر من مصادر تمويل التنمية ، فقد كانت إسرائيل ، ولا زالت ، تضع العراقيل والصعوبات أمام حركة التبادل التجاري للضفة والقطاع ، عدا عن القيود التي يفرضها الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي بخصوص الحكم الذاتي ، وهذا كله يعتبر قيودا آخر على عملية التنمية الفلسطينية .

مما سبق نلاحظ أن مصادر التمويل المحلية لا تكفي لتمويل عملية التنمية في الضفة والقطاع ، كما أن الاستثمارات الخاصة وإيرادات الصادرات لا تلبى احتياجات التنمية الفلسطينية ، خاصة في ظل وجود بنية تحتية مدمرة لا تشجع على الاستثمار ، ومحدودية الخيارات الفلسطينية فيما يتعلق بحركة التبادل التجاري . ومن هنا نلاحظ أن المساعدات المقدمة للضفة والقطاع على درجة كبيرة من الأهمية في هذا الإطار ، خاصة وأنها تعتبر مصدرا رئيسيا في تمويل التنمية الفلسطينية . ولكن مع هذا ، فإن الدور الذي تلعبه هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية ، وطبيعة الأثر الذي يمكن أن تتركه في هذا الإطار ، لا يمكن الحكم عليها بمجرد القول أن المساعدات الخارجية مصدر مهم من مصادر تمويل التنمية في الضفة والقطاع . وعلى سبيل المثال ، وفيما يتعلق بالعلاقة بين المساعدات الخارجية والتنمية الاقتصادية في الضفة والقطاع ، فإنه رغم مساهمة هذه المساعدات في توفير الموارد اللازمة لعملية التنمية ، وذلك في ظل قصور المدخرات المحلية والحاجة إلى العملات الأجنبية ، إلا أن هذه المساعدات تنفق على المشاريع والنشاطات غير الإنتاجية ، حيث تتركز المشاريع والمساعدات (سواء كانت على شكل منح أو قروض) على دعم البنية التحتية التي تعتبر نتائجها غير مباشرة على التنمية الفلسطينية ، وهذا الأمر ، إضافة إلى أمور أخرى ، ستنتضح لنا في سياق دراستنا هذه . ولعل هذا الحديث يطرح علينا تساؤلات هامة بخصوص أهداف

(1) المصدر نفسه، ص 28 .

تقديم المساعدات للضفة الغربية وقطاع غزة ، والسياق العام الذي تأتي في إطاره هذه المساعدات ؟؟ وكيف تتفق ، أو تختلف ، هذه الأهداف عما تحدثنا عنه سابقا بخصوص المساعدات المقدمة للدول النامية ؟ وهل يمكن لهذه المساعدات على ضوء ذلك أن تساهم في التنمية الفلسطينية ؟

(2) أهداف المساعدات الخارجية المقدمة للضفة والقطاع :

لقد سبق التأكيد على أن المساعدات الخارجية تعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها المختلفة، وفي هذا الإطار فإن الباحث يؤكد أن الاعتبارات التي سبق الإشارة إليها عند الحديث عن أهداف المساعدات الخارجية بشكل عام تنطبق على الحالة الفلسطينية، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمساعدات الألمانية. فهذه المساعدات جاءت بشكل خاص بعد التحولات التي طرأت على الموقف الفلسطيني تجاه عملية السلام، والقبول بالحكم الذاتي الفلسطيني المحدود ، والذي شكل انسجاما مع التوجهات الغربية الساعية إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية تقبل به أطراف النزاع، وخاصة الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني . كما أن هذه المساعدات تساهم في تعزيز المصالح الاقتصادية للدول المانحة في المنطقة ، وزيادة علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية بشكل خاص، وذلك كله في إطار السعي لتحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط ، ونزع فتيل التوتر في المنطقة.

ومن جهة أخرى ، فإن الاهتمام الغربي بأمن إسرائيل واستقرارها ، والسعي لإضفاء القبول والشرعية على وجود إسرائيل في المنطقة ، واعتراف العرب بشكل عام ، والفلسطينيين بشكل خاص ، بشرعية هذا الوجود - يعتبر من الأهداف الأساسية وراء تقديم المساعدات للضفة والقطاع . وفي هذا الإطار يتم التأكيد على ضرورة أن يشعر الفلسطينيون ، وسكان المنطقة ، بأن عملية السلام تحقق لهم مكاسب مادية ملموسة ، ومن هنا يبرز دور المساعدات الخارجية في تحسين الظروف المعيشية للسكان ، وتشجيع الاستقرار الإقليمي والدولي، واحتواء الصراعات الإقليمية، والحيلولة دون ظهور التوجهات الراديكالية الثورية في المنطقة، أو ظهور "الإرهاب" الذي من شأنه أن يزعزع أمن المنطقة واستقرارها ، أو بالأحرى أمن إسرائيل واستقرارها . وفي هذا الإطار فإنه ينبغي التأكيد على أن المساعدات التي تقدم للمنطقة بشكل عام ، وللفلسطينيين بشكل خاص ، تساهم في تعزيز الأمن القومي للدول المانحة، وتعزز المكانة الدولية لهذه الدول وتزيداها تأكيدا، كما أنها تساهم في تسهيل الوصول إلى أسواق المنطقة ومصادر الطاقة فيها . هذا إضافة إلى مساعدة إسرائيل على الاندماج في

المنطقة وتعزيز علاقتها مع الدول العربية بعد إضفاء الشرعية على وجودها في هذه المنطقة، واعتراف الدول العربية بها ، وذلك في سياق التأكيد على ضرورة تبني مشاريع إقليمية مشتركة تكون إسرائيل طرفاً فيها، وذلك في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة. وعليه فإن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط واحد من أهم أهداف الحكومات الغربية المختلفة في هذا الإطار.

علاوة على ما سبق، فإن الباحث يؤكد أن التأثير في اتجاهات التطور السياسية وغير السياسية في البلد الذي يتلقى المساعدة، وبما يخدم مصالح الدولة المانحة أمنياً واستراتيجياً واقتصادياً، يعتبر أحد الأهداف الأساسية في مجال تقديم المساعدات الخارجية . وبناءً على ذلك فإن الباحث يشير إلى أن المساعدات المقدمة للضفة والقطاع بشكل عام تعتبر أداة رئيسية للتحكم بالكيان الفلسطيني، أو بالدولة الفلسطينية المرتقبة، والسيطرة والتحكم بطبيعة التطورات والتغيرات التي يمكن أن تطرأ على هذا الكيان. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى بعض التغيرات التي طرأت على أولويات التمويل الممنوح في فترة ما بعد أوسلو، حيث تؤكد إحدى الدراسات على انخفاض الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية بنسبة 40% على الأقل بعد أوسلو، وأن "عدد من المانحين بدوا وكأنهم مستعدين، صراحة، لوقف تمويلهم لبعض المؤسسات وذلك بسبب معارضتها لاتفاق أوسلو .. وبالتالي ، فإن عدداً من المانحين الكبار قام بتحويل تمويله للمنظمات غير الحكومية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ، وعلى رأس هؤلاء السوق الأوروبية"⁽¹⁾، ومن جهة أخرى ، فإن الدراسة السابقة تؤكد أنه تم "إحداث تغيير اجتماعي على شكل تنمية مقابل التحول السياسي من خلال المقاومة الشعبية"، وأن "الدعم الذي قدمته الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية قد أدى إلى الإسراع في تحول كان يأخذ مجراه ، ألا وهو التحول من الإيديولوجيات الراديكالية للحركات الشعبية إلى أحاديث تقتصر بشكل محدد على التنمية"⁽²⁾.

وتأكيداً على حديثنا السابق بخصوص التحكم بالكيان الفلسطيني الناشئ، ورسم معالمه وتوجهاته، ودور المساعدات المقدمة لهذا الكيان في هذا المجال، فإن الباحث يشير إلى ما جاء في خطاب الرئيس السادات الذي ألقاه في الكنيست في 20/11/1997 حيث قال: "ومع كل الضمانات الدولية التي تطلبونها، فلا يجوز أن يكون هناك خوف من دولة وليدة تحتاج إلى معونة كل دول العالم لقيامها، وعندما تدق أجراس السلام فلن توجد يد لتدق طبول الحرب، وإذا

(1) ربما حماني ، " المنظمات الفلسطينية غير الحكومية: احترام السياسة في غياب المعارضة"، السياسة الفلسطينية ، ص3، ع10

(ربيع ، 1996) ص100.

(2) المصدر نفسه، ص 98.

وجدت فلن يسمع لها صوت⁽¹⁾. ومن جهة أخرى ، فإن برامج التنمية الاقتصادية وتعزيز اقتصاديات السوق الحر ، وإقامة نظام حكم ديمقراطي في الضفة والقطاع، من شأنه أن يقلل من فرص نمو "الجماعات المتطرفة" في المجتمع الفلسطيني. وعلى صعيد آخر ، فإنه لا يخفى على أحد أن السياق الذي تأتي في إطاره المساعدات المقدمة للضفة والقطاع يرتبط بعملية السلام في المنطقة، وبإداء الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في مفاوضات السلام، حيث أن الدول والمؤسسات الدولية بادرت بعد توقيع اتفاق أوسلو في 13 أيلول 1993 إلى عقد اجتماع في واشنطن في الأول من تشرين أول 1993 ، وأعلنت حوالي 40 دولة مانحة أنها ستقدم مساعدات لدعم الأراضي المحتلة تقدر قيمتها بـ 2,4 مليار دولار خلال خمس سنوات.

إضافة إلى ما تم الإشارة إليه، فإن أحد الأهداف الأساسية لهذه المساعدات هو تخفيف الأعباء المالية والمحافظة على استمرارية عملية السلام، وذلك من خلال إظهار أن الحلول السلمية التي يتم التوصل إليها قادرة على أن توفر للشعب الفلسطيني مكاسب اقتصادية ملموسة . وفي هذا الإطار فإن الباحث يؤكد على أن القول بأن مفهوم "تحسين نوعية الحياة" أخذ يحل مكان مفهوم "التنمية الاقتصادية" عند تحديد الهدف الرئيسي لبرنامج معونات التنمية⁽²⁾ ينطبق على الحالة الفلسطينية، وهذا ما سنلاحظه عند الحديث عن التوزيع القطاعي للمساعدات المقدمة للضفة والقطاع بشكل عام، والمساعدات الألمانية بشكل خاص. فالمساعدات تركز على القطاعات غير الإنتاجية في المجتمع الفلسطيني ويتم توجيه الدعم إلى الجوانب الخدمية والاستهلاكية، وعليه فإنها تعمل على تقديم علاج وقتي مسكن، وغير كاف، ولا تقدم العلاج لأوضاع التنمية في الضفة والقطاع وهذا الأمر سيظهر لنا بصورة أكثر وضوحاً عند الحديث عن التوزيع القطاعي للمساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، وكذلك عند الحديث عن المساعدات الألمانية والمجالات التي تساهم ألمانيا في تقديم الدعم لها . وتأكيداً على حديثنا السابق ، وفي سياق حديثها عن ضعف التزام الدول المانحة بالوفاء بتعهداتها، تشير الدكتورة غانية ملحيس، الوكيل المساعد لوزارة الاقتصاد الفلسطينية سابقاً، إلى "تحويل عملية التمويل عن هدفها المعن من الاستثمار في السلام عبر توسيع قاعدة المصالح التي تؤسس لتسوية سلمية قابلة للاستمرار وفقاً لمبادئ ومقررات الشرعية الدولية ، إلى تمويل محدود يرتبط بأهداف سياسية لاتفاقات جزئية يملئها واقع موازين القوى السائد ، وتقتصر فاعلية هذا التمويل على معالجة المشاكل والأزمات الطارئة وفقاً لدرجة تهديدها لاستمرار

(1) انظر نص الخطاب في : طارق خوري، محمد برمات، من المبادرة إلى المعاهدة: تطورات الأحداث وردود الفعل (عمان: المؤسسة الصحفية الاردنية-الرأي، 1979). ص 23 (نص الخطاب ص 16-25).

(2) محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مصدر سابق، ص 19.

عملية التسوية⁽¹⁾. ولا شك أن هذا الحديث يؤكد على الفرضية التي نعالجها ، ذلك أن المساعدات التي تقدمها الدول المانحة للضفة والقطاع تقتصر على معالجة الأزمات الطارئة على المدى القصير دون الاهتمام بالمساهمة في حل أسباب هذه الأزمات والمشاكل ، وسيوضح لنا ذلك في سياق هذه الدراسة .

(3) التقديرات المختلفة للاحتياجات المالية للضفة والقطاع:

يعتبر الحديث عن التقديرات المختلفة للاحتياجات المالية للضفة والقطاع من الأمور التي من شأنها أن توضح لنا بعض الجوانب التي تتعلق بأهمية المساعدات الخارجية فيما يتعلق بتمويل التنمية في الضفة والقطاع . كما أن هذا الأمر من شأنه أن يقدم لنا بعض المؤشرات حول التوزيع القطاعي للمساعدات المتوقعة وفق التقديرات المختلفة بهذا الخصوص . وبناءً على ذلك ، وإذا ما تحدثنا عن التقديرات بخصوص الاحتياجات المالية للضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه من الجدير أن نشير إلى البرنامج العام لإتماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994 - 2000 ، والذي تم إعداده من قبل دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية ، وبدأ العمل في إعداده منذ منتصف 1991، حيث شارك في إعداده أكثر من تسعين باحث من داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة . ويعد هذا البرنامج أول "خطة" إنمائية فلسطينية تضع الاستراتيجيات والأسس والبرامج لخلق المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة . وقد قدر إجمالي العام للمساعدات الخارجية اللازمة لهذا البرنامج للاستثمار والتشغيل (رأس المال العامل أو رأس مال التشغيل) حوالي 11,970 مليون دولار بأسعار عام 1991 (13,406 مليون دولار بأسعار 1994) وهذا موضح بالجدول (2:1) .

وإذا نظرنا إلى التخصيصات الاستثمارية حسب القطاعات والقطاعات الفرعية الاقتصادية، وفيما يتعلق بتكوين رأس المال الثابت اللازم لمختلف القطاعات، فإن التقديرات للاستثمار في التشييد والبناء قد احتلت ما يقارب 50% من مجموع المبلغ المقدر للاستثمار في البرنامج بشكل عام . وإذا نظرنا إلى الاستثمار في الزراعة والمياه نلاحظ أنها نالت 10,3% تقريبا من المبلغ الإجمالي للبرنامج (11648 مليون دولار) حيث خصص لها 1198 مليون دولار ، كان منها حوالي 225 مليون دولار للمياه (1.9% من المبلغ الإجمالي للبرنامج) وحوالي 973 مليون للزراعة (8.4% من المبلغ الإجمالي للبرنامج) . أما الصناعة فلم

(1) د. غانية ملحيس، "اتجاهات التنمية الاقتصادية الفلسطينية وآفاق خلق فرص عمل" ، فسي: اشكالات التشغيل في فلسطين: أوراق العمل المقدمة إلى ندوة: "تحو سياسة وطنية للتشغيل" المنعقدة في رام الله في 17 و18/4/1996 (رام الله / وزارة العمل الفلسطينية، الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات، 1996) ص19.

جدول 2:1

الإجمالي العام للمساعدات الخارجية اللازمة للبرنامج الإنمائي الفلسطيني 1994-2000 (مليون دولار) .

أسعار 1994	أسعار 1991	
10606	9470	للاستثمار
2800	2500	لأغراض التشغيل
13406	11970	المجموع
3744	3343	الادخار الوطني المتوقع

المصدر : م.ت.ف/دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ، البرنامج العام لإتماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000 : الملخص التنفيذي (تونس :م.ت.ف ، 1993) ص 47 .

يخصص لها أكثر من 3,5% من المبلغ الإجمالي للبرنامج ، حيث أن قطاع الصناعة أدرج في إطار القطاع الخاص بشكل عام . أما فيما يتعلق بتوزيع التخصيصات الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص (يشمل القطاع العام البلديات والمجالس القروية إضافة إلى الحكومة والإدارة المركزية ، أما القطاع الخاص فيتضمن الجمعيات التعاونية) فإن 40% من هذه التخصيصات كانت للقطاع العام،مقابل 60% للقطاع الخاص. والجدول (2:2) يوضح هذه الأمور.

علاوة على ما سبق، وبخصوص تقديرات البنك الدولي ، قدرت الحاجة لإعادة بناء الضفة والقطاع بحوالي 3 مليار دولار لمدة عشر سنوات 1994-2003 ، وكان ذلك نتيجة لدراسات أجريت عام 1993 ،، ولكن هذه التقديرات لا تتضمن استثمارات القطاع الخاص التي يتوقع أن تكون مصدر التمويل الأساسي لقطاعات الصناعة والسياحة والزراعة والاتصالات والطاقة وغيرها. وكانت هذه التقديرات قد أعدت قبل اتفاق إعلان المبادئ،ولهذا لم تأخذ بعين الاعتبار مسائل كثيرة منها عودة بعض الفلسطينيين من الخارج، وموافقة إسرائيل على إقامة مشاريع ضخمة مثل المطار والميناء في غزة . والجدول 2:3 يوضح تقديرات البنك الدولي لحاجات الاستثمار في القطاع العام في الأراضي المحتلة .

أما برنامج المساعدات الطارئة للضفة والقطاع 94-1996 Emergency Assistant Program (EAP) والذي تم إعداده من قبل البنك الدولي والفلسطينيين ، فقد بلغت تكاليفه 1.2 مليار دولار . ويتضمن البرنامج دعم النفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية وزيادة دعم المنظمات غير الحكومية (خصص لها 19% من قيمة البرنامج) ، والاستثمارات العامة في البنية التحتية التي خصص لها 50% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج ، وكذلك تنمية القطاع الخاص (25%) ونشاطات المساعدات التقنية (9%) . ومن هنا نلاحظ التركيز على دعم المجالات المتعلقة بالبنية المادية والاجتماعية ، كما أن الباحث يشير في هذا السياق

الجدول 2:2

الاستثمار في القطاعات المختلفة وفق البرنامج الإنمائي الفلسطيني 1994-2000 (مليون دولار : أسعار 1991)

المجموع	قطاع خاص	قطاع عام	القطاعات والقطاعات الفرعية الاقتصادية
1198	659.5	538.5	* الموارد المائية والزراعية
225.5	56.5	169	- الموارد المائية
972.5	603	369.5	- الزراعة
405	400	5	* الصناعة
110	110	-	- التوسع في الصناعات التحويلية القائمة
114	144	-	- صناعات جديدة
64	64	-	- صناعات حديثة (متقدمة تقنيا)
79	74	5	- الصناعات الإخراجية
8	8	-	- الصناعات الحرفية التقليدية
625	170	445	* الطاقة
5789	3734	1055	* التشييد والبناء
3750	3375	375	- برامج الإسكان العامة
2039	1359	680	- التشييد لأغراض أخرى ، ومعدات آليات التشييد
2906	634	2272	* خدمات البنية التحتية (الاقتصادية والاجتماعية)
606	247	359	- التعليم ، البحث ، التدريب ، العلم ، الثقافة ، البيئة
460	277	203	- الرعاية الصحية
1495	110	1385	- النقل ، الاتصالات ، التخزين
325	-	325	- المرافق العامة (الصرف الصحي ... الخ)
725	393	332	* خدمات أخرى.
240	120	120	- الرعاية الاجتماعية والترفيه ، الثقافة والفنون
277	245	32	- السياحة ، الفنادق والخدمات المتصلة بها
30	20	10	- التجارة ، السياسات التجارية والتسويق
50	-	50	- الحكومة ، الإدارة المركزية ، السلطات المحلية
128	8	120	- النقد والسياسات النقدية والمالية العامة ، المصارف التجارية والإنمائية
11648	6990.5	4657.5	المجموع
%100	%60	%40	النسبة من المجموع

المصدر : م.ت.ف ، البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، مصدر سابق ، ص 43 - 44 .

الجدول 2:3

تقديرات البنك الدولي لحاجات الاستثمار في القطاع العام في الأراضي المحتلة (مليون دولار : أسعار 1993)

2003-1999	1998-1994	
200	280	المياه والمجاري
500	330	النقل والمواصلات
600	350	الطاقة
-	100	النفائيات الصلبة
160	190	التعليم
90	60	الصحة
10	20	الزراعة
40	20	إدارة المصادر الطبيعية
1600	1350	المجموع

Source : World Bank , Developing the Occupied Territories :An Investment in Peace ,
Volume 1 : Overview , Washington D. C. ,September 1993 , P. 24 .

أنه عدا عن نسبة المساعدات الفنية المشار إليها فإن مختلف المشاريع تتضمن تقديم مساعدات تقنية بأشكال مختلفة . والجدول (2:4) يوضح هذا الأمر، حيث نلاحظ أن مشاريع البنية التحتية تحتل الجزء الأكبر من هذا البرنامج، أما الزراعة فقد كان نصيبها 3.8% من قيمة البرنامج (سواء كاستثمار عام أو كدعم للقطاع الخاص) أما الصناعة فقد خصص لها 8.3% كدعم للقطاع الخاص.

لعله قد اتضح لنا حتى الآن أن التقديرات المختلفة لاحتياجات الضفة الغربية وقطاع غزة من المساعدات الخارجية كانت تركز بشكل أساسي على البنية التحتية المادية والخدمات الأساسية ، كالطرق والتزود بالمياه والمجاري والنفائيات الصلبة والطاقة والاتصالات . هذا إضافة إلى القطاعات الاجتماعية، وخاصة التعليم والصحة والإسكان ، وكذلك تطوير القطاع الخاص . ولا شك أن هذا الأمر يعكس لنا حجم المشاكل التي تعانيها الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الإطار، وتؤدي إلى التركيز على مشاريع البنية التحتية المادية والاجتماعية. ومن جهة أخرى ، فقد اتضح لنا أن القطاعات الإنتاجية ، وخاصة الزراعة والصناعة، لم يخصص لها إلا القليل من المبالغ المقدرة لاحتياجات الضفة والقطاع . ولعل بعض أسباب ذلك تعود إلى التركيز على القطاع الخاص وتعزيز دوره بعد تهيئة البنية التحتية المناسبة في هذا الإطار . كما أن الباحث يعتقد أن دعم القطاع الزراعي يرتبط بالكثير من القضايا التي لم تحسم بعد ، خاصة السياسية منها، لهذا فإن دعم القطاع الزراعي ، والمشاريع الزراعية، تبقى مرتبطة بحل هذه القضايا، خاصة فيما يتعلق بالسيطرة الفلسطينية على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية ، هذا

جدول 2:4

برنامج المساعدات الطارئة 1994 - 1996 (مليون دولار)

المجموع	المنطقة		السنة			
	الضفة الغربية	غزة	1996	1995	1994	
600 (50%)	366	234	227	206	167	* الاستثمارات العامة
73	46	27	26	28	19	النقل
111	67	44	50	39	22	المياه والمياه العادمة
57	32	25	26	18	13	النفقات الصلبة
108	76	32	37	38	33	الطاقة
84	52	32	36	31	17	البلديات
30	5	25	10	10	10	الإسكان
13	8	5	-	-	13	الاتصالات (أ)
80	45	35	28	25	27	التعليم
18	12	6	3	7	8	الصحة
26	23	3	11	10	5	الزراعة
300 (25%)	175	125	150	100	50	* دعم القطاع الخاص
100	50	50	50	35	15	الاتصالات
80	50	30	45	25	10	الإسكان
20	15	5	12	7	1	الزراعة
100	60	40	43	33	24	الصناعة
225 (19%)	125	100	27	40	158	* دعم النفقات الجارية
108	58	50	-	-	108	الإدارة العامة للنفقات الجارية
117	67	50	27	40	50	زيادة دعم NGOs
75 (9%)	42	33	25	33	18	* المساعدات الفنية
27	16	11	7	12	8	بناء المؤسسات والتدريب
11	6	5	3	6	2	سياسة الدراسات
29	15	14	11	12	7	إعداد المشاريع وتطبيقها
8	5	3	4	3	1	دراسات الجدوى
1200	(59%) 708	(41%) 492	428	379	393	المجموع

Source : World Bank , Emergency Assistance Program for the Occupied Territories, 1994 , P.4.

(أ) على افتراض أن معظم الاستثمارات في قطاع الاتصالات ستمول عن طريق القطاع الخاص .

عدا عن القضايا المتعلقة بالتبادل التجاري واستقلالية القرار الفلسطيني في هذا الإطار . وهذا الحديث يوضح لنا بعض جوانب الفرضية التي انطلقنا منها بأن تأثير المساعدات على التنمية الفلسطينية محدود في ظل ما تواجهه التنمية الفلسطينية من مشاكل ، وعلى ضوء تركيز المساعدات على القطاعات غير الإنتاجية ، وهذا سيظهر في سياق الدراسة بصورة أكثر وضوحاً . وعلى صعيد آخر ، فإن الحديث السابق يؤكد على الفرضية الأساسية للدراسة ، حيث أنه إذا لم يتخلص الجانب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع ، وتحقق له السيطرة على الأرض والمياه والموارد الطبيعية فيها ، عدا عن تحقيق مطالبه بالسيادة والاستقلال – إذا لم يتحقق ذلك فإن الأثر الذي ستركه المساعدات على الاقتصاد الفلسطيني سيكون بسيطاً جداً ، وتكون بذلك الجهود التي تبذل لتنمية الضفة والقطاع عاجزة عن وضع اليد على المشاكل الأساسية التي تواجهها التنمية الفلسطينية .

ثانياً: العقبات والقيود على دور المساعدات في تنمية الضفة والقطاع:

ينبغي عند الحديث عن العقبات والقيود التي تحد من تأثير المساعدات الخارجية على التنمية الفلسطينية أن لا نهمل الحدود والقيود السياسية والاقتصادية التي فرضتها الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بخصوص الحكم الذاتي، والتي يمكن اعتبارها السياق العام الذي تتم في إطاره جهود التنمية في الضفة والقطاع . ومن جهة أخرى، تعتبر الأوضاع السياسية التي مرت بها الضفة والقطاع أحد الأسباب الرئيسية التي كانت ، ولا زالت ، تحول دون تحقيق التنمية في هذه المناطق ، خاصة في ظل الاحتلال الإسرائيلي واستمرار الممارسات التعسفية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والهادفة إلى تدمير جميع الإمكانات والمقومات التي من شأنها أن تجعل الفلسطينيين معتمدين على أنفسهم . وسنناقش هنا بعض العقبات والقيود التي تحول دون تحقيق التنمية في الضفة والقطاع، وتشكل عقبة رئيسية فيما يتعلق بدور المساعدات الخارجية بشكل عام في تحقيق التنمية الفلسطينية .

1) السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة:

أن الحديث عن السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين يعتبر موضوعاً مهماً في سياق الحديث عن التنمية في الضفة والقطاع ، ويؤكد على بعض جوانب الفرضية التي انطلقنا منها فيما يتعلق بضرورة أن تعي الدول المانحة أهمية الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع ، واستعادة الفلسطينيين لأرضهم المغتصبة ومواردهم المسلوقة من قبل السلطات الإسرائيلية ، وذلك إذا توخت هذه الدول ، والمساعدات التي تقدمها ، تحقيق

التنمية في الضفة والقطاع . وفي حديثي هنا لن أتوسع في ذكر هذه الإجراءات والسياسات ، واكتفي بالإشارة إلى ما يخدم سياق بحثي هذا . فقد عملت إسرائيل على استغلال الضفة والقطاع إلى أقصى حد ، وعملت على استنزاف المصادر الطبيعية وخاصة الأرض والمياه، وهذا الأمر يؤثر بشكل خاص على قطاع الزراعة الفلسطيني. وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أن عدم استكمال السيطرة الفلسطينية على الموارد الفلسطينية من أرض وموارد مائية يعتبر عاملا رئيسيا يحول دون تنمية الضفة والقطاع . ومن جهة أخرى استغلت إسرائيل العمالة الفلسطينية أقصى استغلال ، وتزايد اعتماد المناطق المحتلة على إسرائيل في شتى المجالات. إضافة إلى ذلك ، أهملت إسرائيل مسألة توفير الخدمات للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مما تسبب في تعطيل عملية التنمية ، وهذا الأمر ترك بصماته على الجهود التي تبذل في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق التنمية. وبناء على ذلك فإنه ليس من الغريب أن يتركز جل الاهتمام على تطوير البنية التحتية المدمرة جراء الاحتلال الإسرائيلي ، حيث أنه بدون توفير البنية التحتية الملائمة لا يمكن تقديم خدمات مناسبة للمواطنين ، كما لا يمكن تسهيل تشجيع النشاط الاستثماري ، وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص .

ومن جهة أخرى ، وإضافة إلى قيام الحكومة الإسرائيلية بفرض القيود على المساعدات والمعونات المالية والطبية والاجتماعية المقدمة من السوق الأوروبية للشعب الفلسطيني ، وفرض الضرائب والرسوم المرتفعة، وتعطيل الشحنات الزراعية الفلسطينية في الموانئ الإسرائيلية⁽¹⁾ - فإن الكثير من الأموال المخصصة للتنمية في الضفة والقطاع ينبغي أن تخضع لموافقة إسرائيل، التي يمكن أن ترخص المشاريع أو تمنعها حسب تأثيرها على مصالحها. وحسب أقوال الدكتور نبيل شعث، الوزير الفلسطيني للتخطيط والتعاون الدولي، في مؤتمر صحفي عقده في مقر وزارة التخطيط بتاريخ 96/11/24، أن إسرائيل تتحمل مسؤولية تأخير وصول المساعدات المالية من الدول المانحة، حيث قدر أن إسرائيل تتحمل ما نسبته 80% من أسباب تأخير المساعدات، بينما يتحمل العامل البيروقراطي لدى الدول المانحة ما نسبته 20% من تلك الأسباب⁽²⁾. وكانت إسرائيل ترفض الموافقة على الاقتراحات المتعلقة بالجوانب الإنتاجية ، وتقتصر موافقتها ، وبصعوبة ، على المشاريع التي تعالج مشاكل الهياكل الأساسية ومشاريع الخدمات الاجتماعية⁽³⁾. وفي هذا السياق فإن الباحث يثير مجموعة من التساؤلات

(1) انظر : صامد الاقتصادي، "إسرائيل تفرض القيود على مساعدات السوق الأوروبية للشعب الفلسطيني"، صامد الاقتصادي، ص 11 ع، 77 (تموز/أيلول، 1989) ص 300-301 .

(2) انظر : جريدة الأيام، الاثنين 96/11/25، ص 6 .

(3) انظر: سارة روي، مصدر سابق، ص 56-57 . وكذلك: صامد الاقتصادي ، "القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي"، صامد الاقتصادي، ص 10 ع، 73 (تموز-أيلول، 1988) ص 41 .

المهمة بخصوص المساعدات المقدمة للضفة والقطاع بشكل عام ، والمساعدات الألمانية بشكل خاص ، فهل تهدف هذه المساعدات إلى تحقيق التنمية الفلسطينية ؟ أم أنها مجرد أداة لخدمة المصالح الغربية بشكل عام ، والمصالح الإسرائيلية بشكل خاص ؟ وهل هذه المساعدات مجرد أداة لإزالة العبء عن كاهل إسرائيل التي لعبت دورا أساسيا في تدمير البنية التحتية الفلسطينية ؟ هل التأكيد على أهمية البنية التحتية المادية والاجتماعية في الضفة والقطاع يعني إهمال القطاعات الإنتاجية ؟ وبناءا على ذلك ، هل تصب المساعدات المقدمة للضفة والقطاع بشكل عام ، والمساعدات الألمانية بشكل خاص ، في خدمة إسرائيل ومصالحها وأمنها في نهاية المطاف ؟؟

ورغم توقيع اتفاق أوسلو ، وبغض النظر عما جاء فيه من ثغرات وسلبيات ، فإن إسرائيل استمرت في ممارسة سياساتها التصفية الرامية إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني ، وتفنتت في أساليب تطبيق هذه السياسات . وعلى سبيل المثال ، ومن خلال استغلال الحجج الأمنية وضرورة توفير الأمن الإسرائيلي ، فإن حالات الإغلاق والحصار التي يتم فرضها على الفلسطينيين تعرقل عملية التنمية الفلسطينية ، وتحول دون تحقيق أبسط متطلباتها ، بل إنها تساهم في تراجع الوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع بشكل عام . فسياسة الحصار والإغلاق أدت إلى مزيد من الخسائر اليومية المتراكمة ، وأدت إلى تقطيع أوصال الضفة والقطاع ، وإعاقة الحركة التجارية الداخلية والخارجية ، وتعكير المناخ الاستثماري ، وتدهور اقتصاد مدينة القدس الشرقية الذي انعكس سلبا على المرافق الاقتصادية والخدمات فيها . وإضافة إلى حرمان الفلسطينيين من حقهم في التنقل ، وخاصة بين المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع ، وإنكار حق طلبة القطاع في الالتحاق بمؤسساتهم التعليمية في الضفة الغربية ، والقيود المفروضة على حرية الحركة ونقل البضائع - فإن الاغلاقات ساهمت في تراجع أداء الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، وانخفاض مستوى الإنتاج في القطاعات الاقتصادية والإنشائية ، والتأخير في تنفيذ العديد من المشروعات التي تضمنها البرنامج الاستثماري للعام 1996 ، والذي اقره مؤتمر المانحين في 9 كانون الثاني 1996 ، هذا إضافة إلى التراجع في استقطاب المشروعات الاستثمارية للقطاع الخاص⁽¹⁾ .

فالإغلاقات تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني ، وبحسب تيرجي لارسن ، المنسق الخاص التابع للأمم المتحدة في المناطق المحتلة ، فإن الإغلاق يحرم الاقتصاد الفلسطيني بأكمله 600 مليون دولار سنويا ، أي بالضبط المبلغ الذي وعدت مجموعة الدول

(1) بخصوص بعض التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للإغلاق والحصار انظر: دائرة الإحصاء المركزية ، تقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الإغلاق عن الفترة 2/25 - 1996/4/4 : ورقة مقدمة للمجلس التشريعي الفلسطيني ، 1996/4/9 .

المانحة أن تقدمه إلى الفلسطينيين⁽¹⁾. وحسب ما جاء في البيان الوزاري المقدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني، فإن الخسارة الناجمة عن الإغلاق والحصار الإسرائيلي يقدر بما يتراوح بين 5.5 و6 ملايين دولار يوميا⁽²⁾. كما أن الرئيس الفلسطيني، أبو عمار، أكد في كلمته في اجتماع الدول المانحة، في باريس بتاريخ 20 تشرين ثاني 1996، أن إجمالي الخسائر المباشرة للشعب الفلسطيني بلغت منذ 2 أيار 1994 حوالي مليار ومائتي مليون دولار، دفعها الشعب الفلسطيني كجمارك وضرائب وضريبة شراء ورسوم، كما ذكر أن العجز المتوقع في الموازنة الجارية للسلطة الفلسطينية حتى نهاية عام 1996 سيصل إلى 127 مليون دولار، وبزيادة 70% عن العجز الذي كان متوقعا قبل الإغلاق.

وانطلاقاً من الحديث السابق، فإن الممارسات الإسرائيلية تجعل الفلسطينيين يشعرون، على الأقل نفسياً، بأن الأوضاع التي يعيشونها بعيدة كل البعد عن التنمية. كما أن المساعدات المقدمة من الدول المانحة لا تساهم حتى في تخفيف هذا الإحساس الذي يتنامى مع مرور الوقت، وفي هذا السياق فإن الباحث يطرح سؤالاً مهماً، هل تنمية البنية المادية والاجتماعية تغني عن التنمية البشرية وضرورة إحساس الفلسطيني بكرامته وإنسانيته التي تنتهك يومياً أمام صمت الدول المانحة واكتفائها برفع الشعارات في هذا المجال؟ إن التنمية لا تقتصر على مجرد تحسين الهياكل المادية فقط، بل إن تنمية الإنسان وشعوره بكرامته وإنسانيته أساس العملية التنموية وهدفها. ومن هنا فإن تحقيق الاستقلال الفلسطيني والخلص من آثار الاحتلال وممارساته من العوامل الأساسية الكفيلة بتحقيق ذلك، وليس فقط الاكتفاء بتقديم المساعدات التي تخدم الهياكل المادية دون الالتفات إلى الإنسان الفلسطيني، أساس العملية التنموية وغايتها. ومن جهة أخرى، إذا استمرت المساعدات في التركيز على البنية المادية والاجتماعية دون الاهتمام بالجوانب الإنتاجية، ودون الأخذ بعين الاعتبار أهمية الأبعاد الداخلية والنفسية للإنسان الفلسطيني، وضرورة الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي، فإن أهداف هذه المساعدات ونتائجها توضع عليها الكثير من علامات الاستفهام، وتؤكد أن غايتها خدمة إسرائيل ومصالحها بالدرجة الأولى، وليس تحقيق التنمية الفلسطينية أو المساهمة في إنجازها.

وهكذا نلاحظ أن ما يقدم من أموال ودعم للفلسطينيين كأنه يذهب لإزالة آثار الإجراءات الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع. ومن جهة أخرى يقول د. عدنان العمدة، مدير دائرة تنسيق المساعدات الخارجية في "بكدار"، إن الشرط المسبق

(1) سارة روي، "تقرير من غزة: تسلخ أم تكيف؟" مجلة الدراسات الفلسطينية، ع23 (صيف، 1995) ص 139.

(2) السلطة الوطنية الفلسطينية، البيان الوزاري المقدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني، حزيران 1996، ص 84.

لتقديم المساعدات هو سير وتقدم عملية السلام ، وإسرائيل طرف أساسي فيها. حيث تتخذ إسرائيل من هذا الشرط مدخلا واسعا لإبداء رأيها في كيفية وأغراض تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني ، كما تضع اعتبارات أمنها وأمن مواطنيها ومنشأتها ومستوطناتها فوق أي اعتبارات أخرى ، مما أدى إلى حذر وتردد الدول المانحة في تقديم أية مساعدات ربما تتعارض مع المصلحة الإسرائيلية⁽¹⁾. ولعل هذا الحديث يؤكد لنا أن المساعدات التي تقدم للضفة والقطاع تخدم المصالح الإسرائيلية بالدرجة الأساسية وتتفق معها أكثر من مساهمتها في التنمية الفلسطينية ، وهنا يطرح الباحث تساؤلا بخصوص موقع المساعدات الألمانية للضفة والقطاع من هذا الأمر ، وهل تتفق هذه المساعدات مع المصالح الإسرائيلية وتعمل على خدمتها ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه عند الحديث عن المساعدات الألمانية . وعلى صعيد آخر ، وأمام الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر سلبا على عملية السلام بشكل عام، والاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص ، فإن المؤشرات تدل على أننا أمام عملية "تقليص" أوسلو، سواء تعلق الأمر بالمستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية وتعزيزها، وشبكة الطرق الالتفافية التي أقيمت بحجة ربط هذه المستوطنات ، أو حتى بالمماثلة والتسوية، والتهرب، بشأن إعادة الانتشار في بقية أجزاء الضفة والقطاع . وهنا ينبغي التأكيد على أن الإجراءات السابقة تعرقل التنمية الفلسطينية، ذلك أنها حولت مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني إلى "كانتونات" يفصل الواحد منها عن الآخر مناطق خاضعة للاحتلال الإسرائيلي ، وأصبحت مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني تظهر على الخريطة كأنها بقع، أو "جزر" ، متناثرة هنا وهناك على أراضي الضفة والقطاع.

وفي نهاية الحديث عن الإجراءات والسياسات الإسرائيلية ينبغي التأكيد على ضرورة توفير المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبر شرطا أساسيا وضروريا لعملية التنمية، فاحتمالات الإغلاق والحصار المتكررة ، والتي أصبحت هي الأصل وليس الاستثناء، واستمرار الممارسات الإسرائيلية وعدم التقدم في المفاوضات، تعتبر عقبات أساسية أمام تحقيق التنمية في الضفة والقطاع ، وتعرقل حركة الاستثمار وتنفيذ المشاريع المختلفة فيها. ومن جهة أخرى، وتأكيدا على ما يقوله الدكتور حسن صعب بأن "الإثراء يتطلب حرية التقرير والتخطيط"⁽²⁾ ، فإن إعادة امتلاك الفلسطينيين لحقوقهم السياسية والاقتصادية وانتهاء الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التعسفية ، ستزيل القيد الأساسي على التنمية والذي لازال موجودا حتى الآن ، ذلك أن استلاب الموارد الطبيعية ، وخاصة الأرض والمياه ، وغرس المستعمرات في الضفة والقطاع والقدس الشرقية، وتحويل مناطق الحكم الذاتي إلى "كانتونات" و "جزر" متناثرة

(1) الميلاد ، " المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار : هل الإسم أكبر من المضمون ؟ " ، (مجلد شهرية تصدر عن الأمانة العامة للمؤسسات الوطنية في رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية) ع 5 (أيار ، 1996) ص 30 .

(2) مجموعة مؤلفين، تهيئة الإنسان العربي للتعاطي العلمي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص 108 .

على شتى أجزاء الضفة والقطاع، عدا عن التبعية لإسرائيل - تعتبر قيودا على الاقتصاد الفلسطيني وآفاق نموه . هذا إضافة إلى استلاب الحقوق الاقتصادية والسياسية ، والتي من شأنها عرقلة التنمية في الضفة والقطاع ، والحيلولة دون تحقيق المساعدات للتنمية الفلسطينية ، بحيث تصبح المساعدات مجرد أداة للمحافظة على الوضع كما هو "وترقيع" آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية .

وبناء على الحديث السابق فقد اتضح لنا أن تأثير المساعدات على التنمية الفلسطينية محدود في ظل ما تواجهه من مشاكل . كما ظهر لنا أهمية الفرضية التي انطلقنا منها وضرورة أن يرافق المساعدات دعما للجانب الفلسطيني فيما يتعلق بالخلص من الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع ، واستعادة أرضه المغتصبة وموارده المسلوقة من قبل السلطات الإسرائيلية ، وتحقيق مطالبه بالسيادة والاستقلال ، وإلا فإن الأثر الذي ستركه المساعدات على التنمية الفلسطينية سيكون بسيطا جدا . وفي هذا السياق فإن الباحث يتساءل حول جدوى المساعدات الخارجية المقدمة للضفة والقطاع في إطار السياسات والممارسات الإسرائيلية المشار إليها سابقا ؟ وهل هذه الممارسات التي لا تتعامل معها الدول المانحة بفاعلية وجدية تدخل في سياق تخطيط إسرائيلي ، وصمت غربي ، يهدف إلى إبقاء الفلسطينيين معتمدين على المساعدات الخارجية ، وغير قادرين على إحداث التنمية ؟ وهل هذا يهدف في النهاية إلى إبقاء الفلسطينيين مرهونين بالسياسات والضغوطات الإسرائيلية ، والغربية ، بهدف المحافظة على تفوق إسرائيل وأمنها واستقرارها ؟. إن تعامل الدول المانحة مع الإغلاقات الإسرائيلية ربما يقدم بعض الإجابات على هذه التساؤلات ، فبدلا من معالجة مشكلة الإغلاق والحصار الإسرائيلي تلجأ الدول المانحة إلى زيادة التزاماتها ، والمبالغ التي تدفعها ، من المساعدات للضفة والقطاع لمعالجة بعض آثار الإغلاقات (كانتشار وتفاقم البطالة مثلا) دون معالجة أسبابه.

2) طبيعة الاقتصاد والبنية التحتية الفلسطينية:

لقد سبق وأشرت إلى بعض الآثار التي تركتها الممارسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني ، وهنا أتحدث عن البيئة العامة التي تعمل فيها المؤسسات الفلسطينية في محاولة لربط هذه الأمور بطبيعة الاقتصاد الفلسطيني والبنية التحتية الفلسطينية في الضفة والقطاع . فالاقتصاد الفلسطيني يمتاز بدرجة عالية من الاعتماد على المصادر الخارجية سواء فيما يتعلق بالعمالة في إسرائيل أو العمالة في البلدان العربية ، والتجارة الفلسطينية المرتبطة بإسرائيل إلى أقصى حد . ويعتبر القطاع الزراعي في الضفة والقطاع أكثر القطاعات مساهمة في الناتج

المحلي الإجمالي (بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عام 1993 حوالي 28.2% أما الصناعة فبلغت النسبة حوالي 8.2%) ومن هنا فإن السؤال الذي يطرح نفسه بخصوص القطاع الزراعي ، هل تأخذ المساعدات المقدمة للضفة والقطاع أهمية قطاع الزراعة وحجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ؟ أم أنها تتجاوز ذلك لأسباب سياسية تتعلق بالمصالح الإسرائيلية ؟. إن الإجابة على هذه الأسئلة ستتضح في سياق هذه الدراسة ، وخاصة عند الحديث عن التوزيع القطاعي للمساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، وكذلك عند الحديث عن المساعدات الألمانية. وهنا تجدر الإشارة إلى وجود ثلاثة أنواع من الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات الضفة والقطاع ، وهي : اختلال سوق العمل والإنتاج ؛ الاختلال التجاري وميزان المدفوعات ؛ الاختلال في التعليم والتدريب المهني خاصة فيما يتعلق بالمناهج المدرسية وآثار الانتفاضة على العملية التعليمية . وهذه المشاكل في مجملها أدت إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي أو تطبيق برنامج المساعدات الدولية⁽¹⁾ .

ومن جهة أخرى ، فإن الصعوبات المعيشية التي يواجهها سكان الضفة والقطاع ، تؤدي إلى التركيز على تحسين الظروف المعيشية للسكان . كما أن وضع البنية التحتية السيئ يساهم في التركيز على إصلاح وتحسين هذا الأمر نظرا لارتباطه بعملية التنمية الفلسطينية بشكل عام، وكون البنية التحتية أساسية فيما يتعلق بالمشاريع الإنتاجية ودعم القطاع الخاص وتهيئة الظروف المناسبة له . ولكن في هذا الإطار ، هل أخذ القطاع الخاص دوره في التنمية الفلسطينية ، أم أن العقبات والقيود على هذا القطاع لازالت موجودة ؟ وهل العقبات تقتصر على ضعف البنية التحتية ، أم أن الأبعاد السياسية هي الأكثر أهمية في هذا المجال ؟ . وتأكيذا على حديثنا هذا فإن الدكتور محمد اشتية، المدير العام لـ "بكدار" ، يقول أن "البرامج التي تنفذها بكدار الآن تهدف إلى إزالة أعناق الزجاجات التي يعيش فيها واقع البنية التحتية الفلسطيني وذلك بإعادة تأهيل وتطوير الخدمات العامة التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني الفلسطيني"⁽²⁾. ومن جهة أخرى، يزداد الأمر سوءا نتيجة ازدياد حدة البطالة التي تثير قلقا شديدا لدى الدول المانحة ، وتؤدي إلى التحول عن دعم وتطوير المشاريع بعيدة المدى إلى دعم مشاريع تهدف لتأمين فرص عمل قصيرة المدى وبأسرع وقت ممكن . وفي هذا الإطار جاء في نشرة خاصة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول الطوق الأمني الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة أن "جزء كبير من الأموال المخصصة لمشاريع البنية التحتية والنهوض

(1) السعدي ، مصدر سابق ، ص 224 - 225 .

(2) انظر: د. محمد اشتية وحديث خاص لأسواقنا: مؤسسة بكدار نافذة المساعدات في مرحلة البناء، أسواقنا، مجلة اقتصادية شهرية كانت تصدر عن مركز ناسا/رام الله ، ع 10 (أيلول، 1996) ص 34 .

بالمرافق الاقتصادية الأساسية، بات يخصص لتشغيل العاطلين عن العمل ضمن برامج طوارئ ليست لها جدوى استراتيجية . هذا عدا عن أن 70% من هذه الأموال تصب في الخزانة الإسرائيلية بسبب الاعتماد على السوق الإسرائيلية في شراء المواد اللازمة للمشاريع ..⁽¹⁾ ولعل تركيز المساعدات على معالجة مشكلة البطالة المتفاقمة علاجاً مؤقتاً يؤكد على الأهداف التي تنطلق منها المساعدات الخارجية فيما يتعلق بالمحافظة على استمرار عملية السلام ، ذلك أن المساعدات مرهونة باستمرار وتقدم العملية السلمية . كما أن ذلك يؤكد على إن هذه المساعدات تساهم في التأكيد للفلسطينيين على أن عملية السلام قد حققت لهم بعض المكاسب ، وإقناعهم بأهمية استمراريتها ، ولكن مع ذلك فإن هذه المساعدات لا تعالج الأسباب الحقيقية للمشاكل الفلسطينية خاصة تلك المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي . وهنا أشير إلى أن المساعدات ينبغي أن لا تكون مجرد مساهمة في توفير بعض الحلول القصيرة المدى للمصاعب الفلسطينية ، أو أن تحول دون التوصل إلى سلام عادل في المنطقة ، أو حتى إهمال بعض القطاعات الاقتصادية في الضفة والقطاع ، وخاصة القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة ، والتي من شأنها أن تجري الدم في عروق الاقتصاد الفلسطيني إذا ما أزيلت العقبات والقيود الإسرائيلية عن الاقتصاد الفلسطيني.

وعلاوة على ما سبق ، فإن وجود بنية تحتية اقتصادية ضعيفة، والاستثمار الضعيف في القطاعات الإنتاجية ، وقلة الدعم من البنوك المحلية والدولية كل ذلك يشكل عقبة أمام تنمية البنية التحتية الفلسطينية . وفي هذا السياق أشير إلى أن إسرائيل أنفقت خلال سنوات الاحتلال للضفة والقطاع (حتى اتفاق أوسلو) ما لا يزيد عن 15 دولار للفرد الفلسطيني سنوياً في مجال البنية التحتية ، بينما الاتفاق الإسرائيلي على البنية التحتية كان يصل إلى ألف دولار سنوياً للفرد الإسرائيلي (وفي الأردن يزيد الرقم عن مائة دولار للفرد)⁽²⁾ . ولعل الحديث السابق يوضح لنا مدى الأوضاع السيئة التي تعانيها البنية التحتية في الضفة والقطاع ، خاصة وأن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة يمتلك أقل من ثلث البنية التحتية التي توجد في اقتصاد يمتلك ذات المستوى من دخل الفرد السنوي⁽³⁾.

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، نشرة خاصة حول الطوق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة ، ع 13 ، الاثنين 1996/9/23 (غزة، المركز) ص 9 .

(2) سمير عبد الله ، " استراتيجية التنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية " ، في : مركز القدس للإعلام والاتصال JMCC ، تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني (مؤتمراً) (القدس : دار القدس للنشر والتوزيع ، 1994) ص 137 .

(3) المصدر نفسه .

(3) معوقات إدارية وتنظيمية داخلية :

علاوة على ما سبق ، وفي ظل غياب التشريعات والقوانين الواضحة ، أو ازدواجيتها ، وضعف الجاهزية المؤسسية والتنظيمية لأجهزة ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ، فإن الضفة والقطاع شأنها شأن غيرها من الدول النامية ، تتغلغل فيها مجموعة من العوامل والظروف الداخلية التي تمتزج مع بعضها البعض وتخلق جوا غير صالح لحدوث التنمية ، أو تجعلها عملية طويلة وشاقة ومخيبة للآمال . فبالإضافة إلى نقص المهارات الفنية والأجهزة الإدارية والتنفيذية المدربة للقيام بالمهام الجديدة ، والتي تشكل عقبة في طريق التنمية ، وتؤدي إلى تزايد التركيز على المعونة الفنية وتضاعفها - فإن هناك مشكلة تتعلق بتوظيف الموارد الفلسطينية . حيث إن النمو السريع الذي نشهده في عدد الأجهزة والمؤسسات الحكومية ما هو إلا نمو شكلي هيكلي لا يصاحبه نمو مكافئ للقدرة على الأداء ، ولا زال أمام هذه المؤسسات شوط طويل وشاق حتى تصل إلى تحقيق المستوى من الكفاءة والفعالية التي تتطلبها عملية التنمية .

بناء على ما سبق ، فإن الباحث يؤكد على ضرورة استغلال الكفاءات والخبرات الفلسطينية في شتى أنحاء العالم ، وتقديم التسهيلات والحوافز المختلفة لهذه الكفاءات في سبيل نظائر الجهود لتحقيق الاستقلال والتنمية الفلسطينية . ولا شك أن هذا يرتبط إلى حد كبير بالخلاص من السيطرة الإسرائيلية ، وتحقيق الاستقلال والسيادة الفلسطينية على الضفة والقطاع ، وهنا يأتي دور الدول المانحة في دعم الموقف الفلسطيني في هذا المجال إن كانت هذه الدول جادة في المساهمة في التنمية الفلسطينية ، وليس الاكتفاء فقط بتقديم المساعدات . ولكن في هذا الإطار ، وعلى الصعيد الفلسطيني ، لعله مما يزيد الأمور صعوبة انتشار ظاهرة المحسوبية والواسطة ، والتي ترجع في جذورها إلى خلفيات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، وانعدام الثواب والعقاب أو ممارسته بطريقة مزاجية ، حيث تلعب الاعتبارات والقيم الشخصية دورا كبيرا في التوظيف والترقية ، وتؤثر على الإجراءات الإدارية وتوزيع المناصب . كما إن الاعتبارات السياسية ، الواسطة السياسية أو الإقطاعية السياسية ، تعطب دورا كبيرا في المؤسسات الإدارية المختلفة ، سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى المنظمات غير الحكومية (NGOs) . ولا شك هنا أن هذه الممارسات من شأنها أن تؤدي إلى شعور الفرد بالغبين والغربة تجاه وطنه وبلده ، حيث أن الكفو الذي يظلم في حقه ، وتهدر طاقته ، ويوضع في غير موضعه ، في حين يأخذ الموالون والمحسوبون على شخص أو جهة معينة ما لا يستحقون - هذا الفرد أما أن يتباطأ ويهمل ، وأما أن يهاجر على الرغم من حبه لوطنه . ومن جهة أخرى ، فإن شعور الموظف بالاغتراب عن المؤسسة التي يعمل بها ، واللامبالاة وعدم الاكتراث ، وتعامل

الموظف مع الوظيفة بنفس الطريقة التي وظف على أساسها، من شأنه أن ينعكس سلبا على نظرة هذا الموظف، والمواطن بشكل عام، إلى الخدمة المدنية بشكل خاص والسلطة الفلسطينية بشكل عام، وتؤثر تأثيرات خطيرة على مشاركته في عملية التنمية⁽¹⁾.

وتأكيدا للحديث السابق، فقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية أن هناك اعتقادا سائدا لدى الكثير من الفلسطينيين بوجود فساد في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، حيث أعرب حوالي 50% عن اعتقادهم بوجود هذا الفساد، بينما لم تتجاوز نسبة الذي اعتقدوا بعدم وجود فساد 27% فقط. والأخطر من هذا وجود قناعة عند نسبة عالية ممن اعتقدوا بوجود هذا الفساد بأنه سيزيد (40,1% منهم) أو سيبقى على حاله (10%)، بينما يعتقد حوالي 40% بأنه سينقص في المستقبل⁽²⁾. وفي هذا السياق فإن الباحث يشير إلى أن الفساد لا يقتصر فقط على المحسوبة والواسطة، بل يمتد ليشمل إساءة استخدام السلطة والرشوة وغيرها من أشكال الفساد الإداري والمالي.

وعلاوة على ما سبق، فقد توصلت إحدى ورشات العمل حول الإدارة العامة والخدمة المدنية الفلسطينية إلى مجموعة من القضايا، منها أن هناك نظرة للتوظيف في الخدمة العامة على أنها مكافأة جهد نضالي سابق⁽³⁾، ولا شك أن هذا يرتبط بما ذكرناه سابقا، ويعزز ظاهرة الوساطة السياسية. ومما يزيد الأمر صعوبة في هذا الإطار ما يقوله إدوارد سعيد: "أما شباب فتح يبدون القلق لان عرفات يحاول تفكيك تنظيمهم لمصلحة أشخاص يجري تعيينهم لأسباب سياسية، ومن بينهم من يشتهه في تعاونه مع إسرائيل، أو على الأقل من لم يشارك في المقاومة. ويشعر القائمون على العمل الجماهيري بالقلق على مستقبل عملهم، والمشكلة الحقيقة الآن أن بعض الذين جرى تعيينهم من جانب القيادة في تونس [لا] يحوزون احترام القواعد، وتؤدي هذه العشوائية في الاختيار إلى تفاقم حالة التخبط السائدة في أوساط الرأي العام، إذ يختلط الأمر ولا يعرف الصالح من السيئ"⁽⁴⁾.

وبناء على ما سبق، فإن الباحث يتساءل، هل الفساد الإداري والمالي وانتشار ظاهرة الوساطة السياسية ضريبة ترافق المساعدات الخارجية وينبغي أن يدفعها

(1) حول بعض التجارب العربية المتطرفة بالجوانب الإدارية والبيروقراطية المختلفة وعلاقتها بالتنمية، انظر: د. أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982) وكذلك: محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)

(2) مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني: استطلاع رقم (24): عملية السلام، أداء السلطة الفلسطينية، وأداء المجلس التشريعي (أيلول-تشرين أول، 1996) ص 4، 9.

(3) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ورشة عمل الإدارة العامة والخدمة المدنية الفلسطينية: معهد طنطور-بيت لحم، 94/11/27-94/12/1 (القدس: ماس، 1995) ص 92.

(4) إدوارد سعيد، غزة أريحا: سلام أمريكي (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995) ص 100-101.

الفلسطينيون ؟ إن حديثنا هنا يؤكد استمرار التأثيرات الاجتماعية السلبية المرافقة للمساعدات الخارجية التي تقدم للضفة والقطاع ، والتي تتعارض مع أبسط الأمور المتوقعة بالتنمية ، حتى بعد تطبيق الحكم الذاتي⁽¹⁾، بل إن هذه التأثيرات اكتسبت أبعادا جديدة ، وأصبحت أكثر مأسسة ورسوخا . ومن هنا فإن الدعوى إلى إصلاح الذات ومعالجة السلبات الداخلية تعتبر مدخلا أساسيا للعملية التنموية الفلسطينية . وفي سياق الحديث هنا، فإن الباحث يؤكد على أنه ينبغي على السياسيين أن يدركوا ضرورة إبدال نظام المحسوبية والواسطة بنظام الكفاءة والجدارة، وأن ينصرفوا إلى معالجة القضايا السياسية والأساسية، وليس الرضوخ للضغوط والمنافسة في تقديم الخدمات في إطار المحسوبية والواسطة. ومن جهة أخرى، فإنه كما يقول المثل العربي "كل إناء بما فيه ينضح"، فهذه المؤسسات لا يمكن أن تعطي أكثر مما تملك، فإنجازاتها تأتي قاصرة ، وأدائها لا يرقى إلى الآمال المطقة عليها، خاصة وأن البنيان الحكومي والمؤسسي مبني على الاعتماد على المساعدات في استيعاب العمالة المتعاظمة⁽²⁾. ولا يقف الأمر عند تلك المعوقات ، بل انه ومنذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية حدثت فوضى لدى الدوائر والمؤسسات الفلسطينية (وكذلك الوزارات فيما بعد) فيما يتعلق بتلقي المساعدات والدعم ، مما خلق إرباكا لدى الدول المانحة من حيث صرف المعونات . ومن الأمثلة على ذلك الفوضى في إرسال الجدوى الاقتصادية والميزانيات والمشاريع، وغياب التنسيق بين المؤسسات والدوائر الفلسطينية فيما يتعلق بالمساعدات ، حيث تشعر كل منها بأنها مفوضة بالتوجه بطلب المنح والمساعدات من الدول المانحة في مجال مهماتها وصلاحياتها دون تنسيق بين مختلف المؤسسات . هذا عدا عن غياب التخطيط فيما يتعلق بعمل الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام ، وبتلقي المساعدات بشكل خاص ، وفي هذا المجال أخذت الدول المانحة توجه الانتقاد للأساليب المتبعة في صفوف السلطة في اتخاذ القرارات وازدواجية المسؤولية بين أكثر من وزارة ومؤسسة فلسطينية . وفي حديث للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، نشر في جريدة "الشرق الأوسط" بتاريخ 19/1/1995، فيما يتعلق بما تقوله الدول المانحة بخصوص عدم وجود المؤسسات ، وعن الفردية في اتخاذ القرار الفلسطيني وتبريرها عدم تقديم ما وعدت به ، قال الرئيس أن هذا ليس السبب الحقيقي ، وأن هذه الحجة واهية ، وأكد أن هناك كفاءات فلسطينية يشهد لها الجميع ، وأنه تحدى الدول المانحة وقال لهم تفضلوا ونفذوا المشاريع المقررة من خلال مؤسسات الأمم المتحدة⁽³⁾ .

(1) لقد سبق أن أكد الدكتور علي الجرباوي على بعض الجوانب المتعلقة بهذه التأثيرات في دراسته التي عرضناها سابقا "وقفة نقدية مع تجربة التنمية الفلسطينية". انظر مراجعة الدراسات السابقة .

(2) انظر المصادر المراجع المشار لها في الهامش رقم (1) في الصفحة السابقة (صفحة 60) .

(3) مكتب الرئيس - مركز التخطيط (غزة) ، الأحداث الفلسطينية ، س 1 ، ع 1 (كانون ثاني ، 1995) ص 23 .

ولعل الحديث السابق ينقلنا إلى مسألة أخرى وهي الفجوة بين التعهدات وما يقدم فعلا من مساعدات ، وهو ما سنتحدث عنه لاحقا ، ولكن هنا أشير إلى أن المؤسسات الفلسطينية لا تزال تعاني قصورا كبيرا فيما يتعلق بإدارة العملية التنموية ، خاصة مسألة غياب التخطيط والدراسات والأبحاث التي تتعلق بجوانب كثيرة من عملية التنمية . هذا علاوة على غياب السياسة التنموية الاقتصادية الفلسطينية الواضحة الأهداف والأولويات ، وغياب الخطط والآليات ، وهذا ينعكس على الأداء الفلسطيني بشكل عام ويؤثر على نشاط القطاع الخاص . ولعل مسألة أخرى تؤثر على أداء المؤسسات والوزارات الفلسطينية وهي أن هذه المؤسسات والوزارات لم تستكمل بعد احتياجاتها الأساسية التي تؤهلها للقيام بدورها على أكمل وجه ، وخاصة ما يتعلق بالكوادر الإدارية والمهنية اللازمة لدفع عملية التنمية ، وهذا الأمر يرتبط بالبنية التحتية للمؤسسات الفلسطينية ويزيد من الحاجة إلى زيادة الإنفاق على هذه المجالات وعلى النفقات الجارية ، والذي يكون غالبا على حساب القطاعات الإنتاجية. وفي هذا المجال يقول إدوارد سعيد: "بسبب 27 عاما من الاحتلال العسكري الوحشي لا توجد مؤسسات فلسطينية مستعدة حتى لحكم ذاتي محدود"⁽¹⁾ . وتأكيذا على حديثنا السابق ، فإن وزير الزراعة الفلسطيني، عبد الجواد صالح ، يؤكد أن وزارته لم تستطع الحصول على أية مساعدة بسبب كسل وإهمال المسؤولين في الوزارة سابقا، وعدم تقيد الموظفين بوظائفهم، حيث أنه عندما طلب المساعدة من الدول المانحة قالوا له أن الوزارة لم تتقدم بأي مشروع حتى تستلم الأموال التي كان من المفروض أن تحصل عليها الوزارة، فالوزارة السابقة ضيعت عشرة ملايين دولار بسبب الإهمال والكسل⁽²⁾.

ومن جهة أخرى ، فإن الانتقادات توجه للسلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بتحويل جزء كبير من المساعدات إلى سد المصاريف الجارية للسلطة ، وخاصة نفقات الشرطة الفلسطينية ، وفي هذا الإطار فإن الباحث يشير إلى أن النفقات الفلسطينية العامة التي بدأت منذ 1994/5/31 تركزت في البداية على التأسيس الإداري والشرطة، حيث وصل مجموع النفقات حتى 1994/12/31 حوالي 94,76 مليون دولار، وحصلت الشرطة وأجهزتها على القسم الأكبر من النفقات (40,1% منها) وارتفع الإنفاق العام بعد تسلم الصلاحيات في الضفة الغربية ، وخفت الإنقافات على الشرطة في مطلع عام 1995 (كانون ثاني وشباط) حيث احتلت 23,42%⁽³⁾.

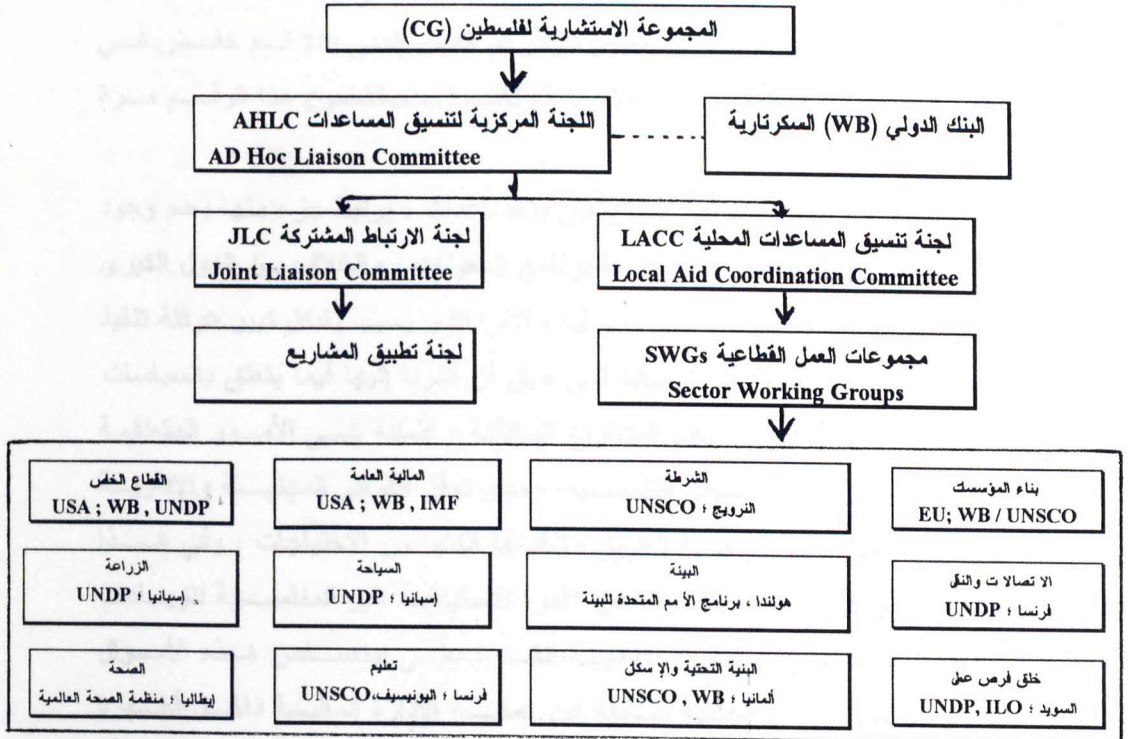
(1) إدوارد سعيد ، غزة أريحا: سلام أمريكي ، مصدر سابق ، ص 123 .
 (2) صالح مشاركة ، لقاء مع وزير الزراعة عبد الجواد صالح ، الميلاد ، ع 10 (تشرين ثاني، 1996) ص 61 .
 (3) انظر: عمر عبد الرازق ، الموازنة الفلسطينية للعام 1995 (القدس:مركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) ، حزيران

وفي نهاية الحديث هنا ، أشير إلى انه قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لم يكن هناك قناة فلسطينية موحدة لاستلام الأموال التي تقدم للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع ، فهناك قنوات متعددة منها فلسطينية وأخرى أجنبية . وكان هناك غياب للمركزية في الإشراف على استلام هذه الأموال وطريقة صرفها، مما أدى إلى سوء في التوزيع بين القطاعات الاقتصادية الفلسطينية . وبعد قيام السلطة الفلسطينية اختلف الوضع عما كان عليه في السابق ، واصبح هناك نوع من الوضوح فيما يتعلق بالمساعدات وقنواتها ، رغم وجود الازدواجية بين المؤسسات الفلسطينية . لكن هنا تجدر الإشارة إلى أن الطرف الفلسطيني يتعامل مع اكثر من 35 دولة ومجموعة وجهة مانحة ، ولكل من هذه الدول سياستها ومصالحها واستراتيجياتها في تقديم المنح ، في حين لازال الفلسطينيون في بداية الطريق لصياغة سياسة واحدة في هذا المجال . ولعل هذا الأمر يؤكد ما أشرنا إليه عند الحديث عن المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية ، خاصة فيما يتعلق بالمساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف ، والتوجه العام نحو إشراف الدول المانحة على الأموال التي تقوم بتقديمها . وفي الحالة الفلسطينية فإن تنسيق المساعدات المقدمة للمشاريع المختلفة يتم عن طريق البنك الدولي بالدرجة الأساسية ، وتحت إشراف ورعاية الدول المانحة . وكما يقول د.عدنان العمد : " كلما كان الجانب الفلسطيني منظما ومنسجما ومتماسكا في التعبير عن مطالبه وتحديد أولوياته وعرض مشاريعه ، كلما جاء التجاوب لدى الجانب الدولي أسرع وأجدى وأكثر فعالية"⁽¹⁾، ولعل الشكل رقم (1) يوضح آلية تنسيق ودفع المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية ، ومن خلاله يتضح الإشراف الدولي المباشر على هذه المساعدات مما يزيد من احتمالات الضغط السياسي ، واحتمالات توجيه المساعدات للقطاعات التي ترغب الدول المانحة بتمويلها وتقديم الدعم لها بناء على أهدافها ومصالحها .

4) الفجوة بين التعهدات والالتزامات والمبالغ المدفوعة فعليا من المساعدات: تعتبر مسألة عدم الوفاء بالوعود والالتزامات من اكبر المشاكل التي تواجه المساعدات الخارجية للفلسطينيين ، فهناك الكثير من الوعود والقليل من التنفيذ بالنسبة لهذه المساعدات ، حيث أن الدول المانحة لم تفي بالتزاماتها المالية ولم تقدم المعونات التي كانت مقررة للعام 1994 ، وان كان هذا الأمر قد خفت حدته بالنسبة للأعوام 1995 و 1996 كما سنلاحظ بعد قليل . ويؤكد الجانب الفلسطيني على أن ما يصرف من أموال لا يتفق مع التوقعات ، وفي مقابلة مع الرئيس ياسر عرفات نشرت في جريدة "الشرق الأوسط" بتاريخ 95/1/19 قال فيما يتعلق بتقديم

(1) الميلاد ، "المجلس الاقتصادي الفلسطيني ... " ، الميلاد ، مصدر سابق ، ص 33 .

الشكل رقم (1) آلية تنسيق المساعدات المقدمة للفلسطينيين



الوظيفة	الأعضاء	التأسيس	اللجنة
الجسم الأعلى للتنسيق ويتركب من جميع المانحين وينسق المساعدات على المستوى الكلي ويقوم بعمل القرارات الرسمية في هذا الخصوص .	ممثلين عن جميع المانحين والسلطة الفلسطينية (الرئاسة: البنك الدولي)	1993	المجموعة الاستشارية CG
دعم عمل المجموعة الاستشارية CG، تتم اللقاءات بانتظام لمناقشة القضايا إضافة إلى صنع القرارات واقتراح دلالات (إشارات) للنقاش في CG .	ممثلين عن الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوروبي ، اليابان ، ومانحين آخرين والسلطة الفلسطينية (الرئاسة: النرويج)	1993	اللجنة المركزية لتنسيق المساعدات AHLC
إكمال مستوى التنسيق الدولي ومراقبة عمل مجموعات العمل القطاعية SWGs .	تمثيل محلي من البنك الدولي ، UNSCO ومانحين آخرين والسلطة الفلسطينية وإسرائيل (الرئاسة: النرويج) .	1994	لجنة تنسيق المساعدات المحلية LACC
عقود المشاغل التي تظهر في مجال استلام المنح .	تمثيل من لجنة تنسيق المساعدات المحلية LACC واليونيسيف والبنك الدولي والسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة .	1994	لجنة الارتباط المشتركة JLC
تشجيع وتنسيق النشاطات للمانحين في القطاعات المختلفة وفق أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية .	السلطة الفلسطينية ومانحين في كل قطاع (لجنة)	1994	مجموعات العمل القطاعية SWGs

المصادر :

* The Arab Economic Association , " Development Update " , *Palestine Economic Pulse* , Vol. 1 no. 1 (January , 1996) . From : United Nations and World Bank (95) , " Partners in Peace : Organizational Structure of Donor Coordination Mechanisms in the West Bank and Gaza Strip , and a profile of the Sectoral Working Groups " .

* The Economist Intelligence Unit (EIU) , *Country Report : Israel , The Occupied Territories* , 1st quarter , London , (- , 1995) , P 35-36

* United Nation Special Coordinator in the Occupied Territories (UNSCO) and the World Bank , *Partners in Peace* , July 1996 , P. 7-8 .

الدول المانحة لما قررته من وعود أن: "ما دفع هو القليل ، وأنا اذكر بما قاله نائب رئيس البنك الدولي في أحد الاجتماعات ، لقد قال اننا وعدنا ياسر عرفات في أول العام 720 مليون دولار، ثم قمنا بتخفيض هذا الرقم إلى 400 مليون دولار ثم خفض إلى 240 ثم خفض في بروكسل إلى 120 مليون دولار ، وأنا لا أعلم ما إذا كانوا سيخفضون هذا الرقم مرة أخرى أم لا" (1) .

ولا شك أن مسألة عدم الوفاء بالوعد فيما يتعلق بالمساعدات ، يرتبط جزء منها بعدم وجود آلية محددة للتنسيق بين السياسات التي حددها برنامج المعونات ، والخلاف بين الدول الكبرى حول أحقية كل منها للقيادة أو الهيمنة على الموقف ، الأمر الذي يسبب بشكل كبير عرقلة تنفيذ المشاريع المختلفة (2) . هذا إضافة إلى المسألة التي سبق أن أشرنا إليها فيما يتعلق بالسياسات والممارسات الإسرائيلية التي تعرقل تنفيذ المشاريع المختلفة ، إضافة إلى الأمور المتعلقة بإدارة عملية التنمية من قبل المؤسسات الفلسطينية، ومدى توفر الكوادر المهنية والإدارية للمؤسسات المختلفة التي تعتبر في بداية الطريق وتنقصها الكثير من الاحتياجات ، وفي هذا الإطار ينبغي عدم المبالغة والمغالاة بالحديث عن القدرة الاستيعابية غير المناسبة للزيادات الكبيرة في تدفق المساعدات الخارجية ومحدودية القدرة على امتصاص هذه الأموال واستخدامها . وهنا أشير إلى أن الخلفية السابقة عن عملية الإدارة المالية داخل أجهزة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية قد تركت بصماتها على هذه المسألة ، وولدت نوعاً من الشك وغياب المصداقية للسلطة الوطنية الفلسطينية أمام الدول المانحة التي أظهرت قلقها فيما يتعلق بالأموال المدفوعة وآلية صرفها، هذا عدا عن سيطرة الاعتبارات الفردية على عملية اتخاذ القرار الفلسطيني وغياب المؤسسية والقوانين فيما يتعلق بهذه الأمور. وفي هذا المجال فإن الباحث يؤكد أن الآلية المتبعة في صرف الأموال على البرامج والمشاريع المختلفة تعتبر عقبة أمام تنفيذ هذه المشاريع ، وتؤدي إلى التأخير في تنفيذها ، ذلك أن آلية الصرف تستند إلى مبدأ الاستعاضة ، حيث يتم دفع مبلغ معين يتم صرفه على المشاريع ، وترسل الفواتير إلى البنك الدولي الذي يقوم بدوره بتحويل قيمتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية . وفي هذا الإطار فإنه من الواضح أن تنسيق المساعدات ، والذي سبق الإشارة إلى آليته ، يوضح أن الدول المانحة تشرف بشكل مباشر على الأموال التي يتم تقديمها للضفة والقطاع ، ويتولى البنك الدولي تنسيق هذه المساعدات . ولا شك أن هذا الأمر يوضح لنا كيف أن الإطار العام للمساعدات المقدمة للفلسطينيين يتفق مع تلك المساعدات التي تقدم إلى الدول النامية ، والتي

(1) مكتب الرئيس ... الأحداث الفلسطينية ، مصدر سابق ، ص 23 .

(2) السعدي ، مصدر سابق ، ص 226 .

تحدثنا عنها في الفصل الأول من الدراسة ، خاصة فيما يتعلق باحتفاظ الدول المانحة بالسيطرة على المساعدات وإدارة استخدامها .

ومنذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ تعهدت الدول المانحة بتقديم 2996 مليون دولار كمساعدات للضفة والقطاع خلال الفترة 1994-1998، هذا إضافة إلى الأموال التي تقدمها الدول المختلفة إلى الضفة الغربية عبر المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات الأمم المتحدة أو غيرها (كمية التعهدات هذه تتغير مع الوقت لأسباب مختلفة مثل تغير حركة سعر الصرف أو إضافة تعهدات جديدة) . وكانت الدول المانحة قد تعهدت بتقديم حوالي 2490 مليون دولار كمساعدات للضفة والقطاع خلال الفترة 1994-1996⁽¹⁾ وهو ما يشكل 83% من التعهدات للفترة 1994-1998 . ومن بين هذه التعهدات تم الالتزام بحوالي 2324 مليون دولار أي أكثر من 93% من التعهدات للفترة 94-1996 (وحوالي 77% من التعهدات للفترة 94-1998)، ولكن ما دفع فعلا هو 1347.88 مليون دولار ، وهو يشكل 58% من الالتزامات للفترة 94-1996 (حوالي 45% من التعهدات للفترة 94-1998) . وبالنسبة للمساعدات عام 1994 فقد تم التعهد بـ 819 مليون دولار ، وتم الالتزام بـ 786 مليون دولار أي حوالي 96% من التعهدات، ولكن ما دفع فعلا كان فقط 479.7 مليون ، أي 61% من الالتزامات . أما في عام 1995 فقد تم التعهد بـ 743.54 مليون دولار، وهو أقل مما كان عليه الحال في عام 1994 بحوالي 75 مليون دولار ، وكانت نسبة الالتزام بالتعهدات حوالي 82% من التعهدات (608 مليون دولار) دفع منها فعليا 454 مليون دولار ، أي 74.7% من الالتزامات ، ومقارنة مع عام 1994 فإن نسبة الأموال المدفوعة فعليا قد زادت ، ولكن هنا أشير إلى أن هذه الأموال تشتمل على جزء من الالتزامات للعام السابق (وكذلك بخصوص العام 1996) . وفيما يتعلق بعام 1996 فقد ارتفعت التعهدات لتصل إلى أكثر من 927 مليون دولار، وزادت كذلك نسبة الالتزامات من التعهدات، حيث تجاوزت الـ 100%، وكانت المبالغ التي تم دفعها تتجاوز 44% من هذه الالتزامات . وفي هذا الإطار فإن الباحث يشير إلى أن هذه الزيادة في الالتزامات يمكن تفسيرها على ضوء الأحداث التي تعرضت لها الضفة والقطاع ، خاصة تلك المتعلقة بالإغلاقات الإسرائيلية . والجدول (2:5) يوضح بعض هذه الأمور وللمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر انظر الملحق رقم (1) والملحق رقم (2) .

(1) بخصوص العام 1996 فإن الأرقام الواردة تغطي المساعدات حتى شهر تموز (7/1996) . وفي هذا السياق فإن الباحث يشير إلى أن المنسق الخاص لنشاطات الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، وتشنماي غاربخان ، أشار خلال برنامج "واجه الصحافة" الذي تنظمه وزارة الإعلام الفلسطينية في غزة بتاريخ 9/4/1997 أن المبالغ التي تعهدت الدول المانحة بدفعها للضفة والقطاع منذ أيلول 1993 بلغت 3.5 مليار دولار ، منها حوالي 2.4 مليار تم التعهد بتقديمها في واشنطن في شهر تشرين أول 1993 ، وبلغ حجم المساعدات المالية التي تم دفعها فعليا منذ ذلك التاريخ 2.18 مليار دولار .

ومن جهة أخرى ، وفيما يتعلق بالمبالغ المدفوعة للعام 1994 ، فإن 45% منها ذهب للمشاريع الاستثمارية و14% كمساعدات تقنية، في حين أن 41% منها ذهب لدعم الميزانية الفلسطينية والمصاريف الجارية. وكانت النسبة كذلك متقاربة بالنسبة للأعوام 95 و1996 فيما يتعلق بدعم المجالات الثلاث السابقة. كما أن نسبة الالتزامات تجاه المشاريع الاستثمارية كنسبة من الالتزامات ازدادت من 56% عام 1994 إلى 60% عام 1995 و65% للعام 1996. وفي المقابل فإن المبالغ التي تم الالتزام بها (أو تم دفعها) للنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية قد انخفضت ، حيث بلغت الالتزامات تجاه النفقات الجارية كنسبة من مجموع الالتزامات للعام 1994 حوالي 32% ، وكذلك الأمر بخصوص العام 1995 (مع انخفاض في المبلغ) وانخفضت هذه النسبة إلى 20% خلال عام 1996. كما انخفض المبلغ الذي تم الالتزام به في هذا الإطار إلى حوالي 185 مليون دولار للعام 1996 بعد أن كان حوالي 192 مليون للعام 1995 و248 مليون للعام 1994 ، وقد سبق أن أوضحنا أثر الإغلاق والحصار الإسرائيلي على ارتفاع العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية والذي يتم تمويله عن طريق المساعدات الخارجية . وارتفعت المبالغ التي تم الالتزام بتقديمها فيما يتعلق بالمساعدات التقنية للعام 1996 ووصلت إلى 14% من مجموع الالتزامات لذلك العام .

نلاحظ مما سبق أن المبالغ التي يتم دفعها فعلاً هي أقل بكثير مما يتم التعهد أو الالتزام به ، خاصة وأنه لكل دولة سياسة داخلية في تنفيذ تعهداتها ، الأمر الذي يستغرق وقتاً لتسديد التزاماتها وتعهداتها ، عدا عن التعاون مع 30-40 دولة مانحة ولجميعها عمليات مختلفة وأولويات مختلفة وهذا يجعل عملية تحديد الأولويات معقدة . وبلغت نسبة المبلغ المدفوع 61% من الالتزامات بالنسبة للعام 1994 ، ولكن الوضع كان أفضل في العام 1995 حيث بلغت هذه النسبة 74.7% من الالتزامات ، وكانت قد تجاوزت 44% خلال العام 1996 . ولعل الجدول (2:6) يوضح هذه الأمور . ولا شك هنا أن حديثنا عن الفجوة بين التعهدات والالتزامات والمبالغ المدفوعة فعلياً من المساعدات يضيف بعداً آخر على مسألة المساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، ودور هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية . فالأمر لا يقتصر على الممارسات الإسرائيلية المستمرة تجاه الأراضي المحتلة ، أو حتى المعوقات الإدارية والتنظيمية الداخلية بالنسبة للجانب الفلسطيني ، بل إن تقصير الدول المانحة وعدم وفائها بتعهداتها والتزاماتها من المساعدات يضيف جانباً آخر في هذا الإطار ، ويساهم في التأكيد على الأهداف السياسية لهذه المساعدات وتقصيرها فيما يتعلق بالتنمية الفلسطينية .

جدول (2:5) الفجوة بين التعهدات والالتزامات والدفع (مليون دولار)

1998 - 94	1996 - 94	1996	1995	1994	
المجموع	2490.02	927.45	743.54	819.03	Pledges
2996.32	2324.73	930.93	608.02	785.81	التعهد
--	%93.3	%100.37	%81.7	%96	الالتزام
--	1347.88	413.85	454.33	479.70	نسبة الالتزام إلى التعهد
	%58	%44.45	%74.7	%61	Disbursement
					نسبة الدفع إلى الالتزام

Source : The Secretariat of the Ad Hoc Liaison Committee (AHLIC), Matrix of Donors' Assistance To The West Bank And Gaza, Fifth Revision, November 1996, P.P. 5-11.

جدول 2:6

توزيع الالتزامات والمبالغ المدفوعة حسب المجالات الأساسية (مليون دولار)

1996		1995		1994	
الدفع	الالتزام	الدفع	الالتزام	الدفع	الالتزام
(%645) 190.02	(%665) 609.02	(%53) 237.41	(%60) 365.26	(%45) 211.32	(%56) 446.60
(%615) 58.84	(%614) 137.37	(%610) 46.38	(%08) 50.62	(%614) 71.34	(%12) 91.10
(%639) 164.99	(%620) 185.39	(%637) 170.54	(%632) 192.14	(%641) 197.04	(%632) 248.10

المصدر : نفس المصدر في الجدول السابق ، ص 6-11 .

ثالثاً: مؤشرات أساسية بخصوص المساعدات المقدمة للضفة والقطاع:

وفي هذا الإطار سيتم الحديث عن بعض المؤشرات الأساسية فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث أن هذه المؤشرات من شأنها أن توضح بعض الجوانب المتعلقة بدور هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية ، ومدى اتفاق المساعدات المقدمة للضفة والقطاع عن الإطار العام للمساعدات المقدمة للدول النامية ، والذي سبق أن تحدثنا عنه في الفصل الأول . وبناء على ذلك سيتناول هذا القسم: التوزيع القطاعي والجغرافي للمساعدات ؛ المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف ؛ المنح والقروض وحجمها من الناتج المحلي الإجمالي ؛ إضافة إلى الحديث عن بعض المؤشرات الأخرى بخصوص دور هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية .

(1) التوزيع القطاعي والجغرافي للمساعدات المقدمة إلى الضفة والقطاع:

إذا ما نظرنا إلى المساعدات المقدمة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ، والقطاعات المستفيدة من هذه المساعدات (خلال الفترة 1993/10 - 1996/7) ، فإننا نلاحظ أن البنية التحتية كانت أكثر القطاعات التي تم الالتزام بتقديم الدعم لها، حيث تم الالتزام بما يزيد على 700 مليون دولار لدعم البنية التحتية في الضفة والقطاع ، وهو ما يشكل 31,2% من مجموع الالتزامات، يليها في ذلك بناء المؤسسات التي حصلت على 14,5% من الالتزامات ودعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية (14,3%). أما قطاع التعليم فقد حصل على 10,8% من مجموع الالتزامات، وحصل قطاع الصحة على 9,1% منها، وكذلك خصص 6,16% لخلق فرص العمل، هذا إضافة إلى دعم القطاع الخاص (3,8%) والشرطة الفلسطينية (3,2%). أما الالتزامات التي تم تقديمها لدعم القطاع الزراعي فكانت قليلة جداً، ولم تتجاوز 31 مليون دولار، وهو ما يشكل 1,3% من مجموع الالتزامات . ولعل هذا يجيب على التساؤل الذي طرحناه عند الحديث عن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع (حوالي 28%)، وكيف أن المساعدات المقدمة للضفة والقطاع لا تأخذ بالاعتبار حجم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ، وهذا يعود أساساً لأسباب سياسية كما سبق وأشرنا . كما أن حديثنا السابق يوضح التركيز على البنية المادية والاجتماعية ، ويؤكد الفرضية التي انطلقنا منها وما تحدثنا عنه في إطار المعوقات التي تحول دون تحقيق المساعدات للتنمية الفلسطينية .

وإذا تحدثنا عن المبالغ التي تم دفعها من الالتزامات السابقة فإن الملاحظ إن نسبة الوفاء بالالتزامات (الدفع، أو المبالغ المدفوعة فعلياً) مرتفعة جداً في حالة دعم الموازنة

العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية حيث أنها تبلغ حوالي 90%، وكذلك الأمر بالنسبة لدعم الشرطة الفلسطينية حيث بلغت نسبة المبالغ المدفوعة إلى الالتزامات 89%. أما نسبة الوفاء بالالتزامات بالنسبة لدعم كل من الإسكان وقطاع التعليم فإنها تتجاوز 75% من الالتزامات في كل منهما. ولكن من الملاحظ أن نسبة الوفاء بالالتزامات كانت متدنية فيما يتعلق بدعم البنية التحتية، والتي كانت قد حصلت على أكثر الالتزامات بتقديم المساعدة لها، فنسبة المبالغ المدفوعة من الالتزامات تجاه البنية التحتية كانت 29%. ولعل الجدول (2:7) يعطي صورة أكثر وضوحاً عن التوزيع القطاعي لمساعدات الدول المانحة للضفة والقطاع وكمية ونسبة الالتزامات والدفع لكل قطاع. وفي هذا الإطار فإن الواضح أن المساهمة الفعلية للدول المانحة في دعم البنية التحتية توضع عليه الكثير من علامات الاستفهام وتؤدي إلى التشكيك حتى في الحديث عن تنمية البنية التحتية الفلسطينية، وهذا الأمر يؤكد الفرضية التي تعالجها الدراسة وتضيف لها أبعاداً جديدة.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للالتزامات حسب القطاعات المختلفة، وذلك بناءً على الالتزامات المشار إليها سابقاً، فإننا نلاحظ أنها تتفاوت من مجال إلى آخر، إضافة إلى أن نسبة عالية من الالتزامات تم تخصيصها لمشاريع تغطي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة فيما يتعلق ببناء المؤسسات ودعم القطاع الخاص وقطاعي التعليم والصحة. كما نلاحظ أن 56% من الالتزامات تجاه دعم البيئة تم تخصيصها لقطاع غزة مقابل 17% للضفة و23% للضفة والقطاع، وكذلك تم تخصيص 37% من الالتزامات في مجال خلق فرص العمل لقطاع غزة، مقابل 20% للضفة و39% للضفة والقطاع. أما فيما يتعلق بالبنية التحتية والإسكان فقد خصص لقطاع غزة 32% من الالتزامات في هذا الإطار، مقابل 18% للضفة و40% للضفة والقطاع، وللمزيد من التفاصيل انظر الجدول (2:8). وفي سياق الحديث عن التوزيع الجغرافي للالتزامات بين الضفة والقطاع، وبناءً على ما تم توضيحه حتى الآن، فإنه تجدر الإشارة إلى أن تركيز الالتزامات بتقديم المساعدات لقطاع غزة، خاصة فيما يتعلق بدعم كل من البيئة وخلق فرص العمل والبنية التحتية والإسكان، يعود إلى حد كبير لطبيعة الوضع الاقتصادي في القطاع، والبنية التحتية المدمرة، وزيادة الكثافة السكانية التي تؤثر بشكل سلبي على البيئة في قطاع غزة وتزيد الوضع الاقتصادي سوءاً.

جدول (2:7)

التوزيع القطاعي لمساعدات الدول المانحة للضفة والقطاع 1996/7-93/10

القطاع	كمية الالتزامات / مليون دولار	الحصة من مجموع الالتزامات	الدفع/مليون دولار	نسبة الدفع من الالتزامات
الزراعة	30,980	%1,3	19,598	%63,2
التعليم	243,148	%10,8	184,337	%75,8
التشغيل (خلق فرص عمل)	138,089 (أ)	%6,16	54,318	%39,3
البيئة	46,092	%2,0	26,883	%58,3
الصحة	205,818	%9,1	104,646	%50,8
البنية التحتية	700,830	%31,2	203,467	%29
الإسكان	67,480	%3,0	50,716	%75,1
بناء المؤسسات	325,641	%14,5	156,420	%48
القطاع الخاص	85,680	%3,8	25,887	%30,2
السياحة	3,881	%0,17	,661	%17
المالية العامة	321,936 (ب)	%14,3	289,486	%89,9
الشرطة	71,900 (ج)	%3,2	64,000	%89
المجموع	2,241,479	%100	1,180,425	%52,6

United Nation Special Coordinator in the Occupied Territories (UNSCO) and the World Bank ,
Partners in Peace , July 1996 , P. 21 .

- (أ) الرقم يتضمن 25 مليون دولار من صندوق هولست لتمويل نشاطات العمالة الطارئة في القطاع العام .
 (ب) المنح عن طريق صندوق هولست 212 مليون دولار (مطروحا منها 25 مليون دولار الموضحة في الهامش السابق)
 ، و 108,315 مليون دولار من الاتحاد الأوروبي (تتضمن التعهد في 1996/10/1 بتقديم 25,6 مليون دولار) .
 (ج) الأرقام أخذت من تقرير البنك الدولي 1996/8 ، والمقدم إلى اجتماع لجنة التنسيق المحلية AHLC في 5 سبتمبر 1996 .

جدول (2:8)

التوزيع الجغرافي للالتزامات حسب القطاعات 1996/7 - 93/10 (%)

المكان	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع	غير محدد	المجال
	%18	%13	%37	%32	الزراعة
	%26	%19	%51	%4	التعليم
	%20	%37	%39	%4	خلق فرص عمل
	%17	%56	%23	%5	البيئة
	%28	%24	%43	%5	الصحة
	%18	%32	%40	%10	البنية التحتية والإسكان
	%3	%3	%86	%3	بناء المؤسسات والقطاع القانوني
	----	%11	%82	%7	القطاع الخاص
	%15	---	%7	%78	السياحة

United Nation Special Coordinator in the Occupied Territories (UNSCO) and the World Bank, Partners in Peace, July 1996, P. 21.

(2) المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف:

من المعروف بشكل عام ، وكما اتضح لنا في الفصل السابق ، انه كلما كانت المساعدات ذات طابع متعدد الأطراف فان احتمالات الضغط السياسي على الطرف متلقي المساعدة يكون اقل ، ولكن في ظل الأوضاع الفلسطينية والسعي إلى الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، فان الفلسطينيين ينظرون إلى المساعدات الثنائية نظرة إيجابية وأكثر تفضيلاً ، ذلك أنها تعتبر جزءاً من اعتراف الأطراف الدولية كل على حدى (أو كمجموعات) بالوضع السياسي للفلسطينيين ، وتعتبر مقدمة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وإذا ما نظرنا إلى حجم المساعدات المتعددة الأطراف نسبة إلى مجموع المساعدات المقدمة للضفة والقطاع بشكل عام للعامين 1994 و1995 نلاحظ أن التعهدات المقدمة من جهات دولية متعددة الأطراف احتلت 24.5% من مجموع التعهدات للعام 1994 وحوالي 25.8% من الالتزامات للعام نفسه . ولكن ما تم دفعه فعلاً لم يتجاوز 13.4% من مجموع المساعدات المقدمة للعام 1994 ، حيث أن بعض الأطراف ، مثل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لم تدفع ما التزمت به وكانت أغلب المساعدات من الاتحاد الأوروبي . وفي العام 1995 شكلت التعهدات المتعددة الأطراف 23.2% من التعهدات لهذا العام ، وحوالي 22.4% من الالتزامات ، ولكن ما تم دفعه فعلاً من المساعدات التي صنفناها على أنها متعددة الأطراف

كان 20.23% من المبالغ المدفوعة للعام 1995 . نلاحظ مما سبق انه حصل تقدم في هذا المجال ولكن الملاحظ أن هذه الزيادة جاءت من الأموال التي دفعها الاتحاد الأوروبي والقروض التي قدمها البنك الدولي ، والتي كانت نظرا لضخامة حجمها تشكل جزءا كبيرا من مجموع ما تم دفعه فعلا للعام 1995 . أما الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فلم يقدم ما التزم به من مساعدات ، وكذلك المؤسسة المالية العالمية IFC وبنك الاستثمار الأوروبي لم تقدم القروض التي وعدت بها حتى عام 1995 (انظر القسم القادم) والجدول (2:9) يوضح بعض هذه الأمور .

تأكيدا على ما سبق ، فانه لا بد من الإشارة إلى أن ما تبقى من مساعدات ، والتي تقدمها الدول المانحة إلى الفلسطينيين ، والتي اعتبرتها وفق الجدول السابق مساعدات ثنائية، هي ليست كذلك عمليا إلا القليل منها ، حيث أن هذه الدول تقدم مساعدتها عن طريق المؤسسات الدولية ، وخاصة وكالات الأمم المتحدة . فاليابان مثلا تقدم مساعدتها للفلسطينيين عن طريق UNDP ، هذا إضافة إلى وجود المنظمات غير الحكومية والاونروا . كما انه تم الاتفاق بين الدول المانحة على اعتماد البنك الدولي كقناة أساسية لإدارة أموال المنح ، وذلك عن طريق فتح صناديق باسم السلطة الوطنية الفلسطينية ، وخاصة بكار ، بحيث يتولى البنك الدولي تسلم المبالغ من الدول المانحة ووضعها في صناديق خاصة يتم الصرف منها لتغطية تكاليف تنفيذ مشاريع التنمية واحتياجات مصاريف السلطة الوطنية الفلسطينية (لقد سبق الإشارة إلى آلية تنسيق المساعدات المقدمة للفلسطينيين). وعليه نلاحظ انه بشكل عام يتم تقديم المساعدات بطريقة غير مباشرة وعبر أطراف ثالثة ، ولعل أسباب ذلك تعود إلى ما ذكرناه في القسم السابق من هذا الفصل ، وخاصة ما يتعلق بحداثة المؤسسات والسلطة الوطنية الفلسطينية التي لازالت في مرحلة صياغة الوضع القانوني العام الذي تعمل به . ولكن هذا الحديث يؤكد الفرضية التي انطلقنا منها ، وتقدير الدول المانحة في المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية الفلسطينية ، ورغبتها وتأكيدا على الوصاية والإشراف على المساعدات المقدمة للضفة والقطاع . وفي هذا المجال فإن الباحث يتساءل عن موقع المساعدات الألمانية من الحديث السابق ؟ ، وهذا سيتضح لنا عند الحديث عن المساعدات الألمانية المقدمة للضفة والقطاع .

(3) المنح والقروض وحجمها من الناتج المحلي الإجمالي:

فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة للفلسطينيين بشكل عام فإن أكثر من 95% من المساعدات حسب ما يذكر البنك الدولي جاءت في شكل هبات أو قروض بدرجة عالية من

التسهيلات⁽¹⁾ . ولكن إذا ما وعدنا إلى بعض المؤشرات حول وعود الدول المانحة فإننا نلاحظ أن 9.2% من هذه الوعود للعام 1994 كانت على شكل قروض ، وارتفعت هذه النسبة بخصوص الوعود في العام 1995 لتصل إلى 16% ، أما في الفترة 94-1998 فإن نسبة القروض إلى مجموع الوعود بالمساعدات فتصل إلى 29.1% . وإذا نظرنا إلى الجهات التي وعدت بهذه القروض فإنها كانت تتمثل في بنك الاستثمار الأوروبي الذي وعد بحوالي 39.5% من مجموع القروض للفترة 94-1998 والبنك الدولي الذي وعد بحوالي 18.4% من هذه القروض خلال نفس الفترة ، والمؤسسة المالية العالمية IFC وعدت بحوالي 9.2% منها ، أما الدول التي وعدت بتقديم قروض فكانت : اليونان ، إسرائيل ، كوريا ، تركيا ، الولايات المتحدة ، والجدول (2:10) يوضح الوعود التي تقدمت بها الجهات الدولية المذكورة أعلاه .

وإذا ما نظرنا إلى حجم المنح والقروض من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول 2:10)، وعلى اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 2593 مليون دولار (وهو الناتج المحلي الإجمالي للعام 1993) فإن نسبة الوعود بالمساعدات للعام 1994 من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي 30.9% (الوعود تبلغ 802 مليون دولار) أما نسبة ما تم دفعه فعلا من الالتزامات للعام 1994 من الناتج المحلي الإجمالي فهي 15.8% تقريبا ذلك أن الوفاء بالوعود والالتزامات بالنسبة للمساعدات كانت ضعيفة كما لاحظنا في الجزء الأول من هذه الدراسة ، أما في العام 1995 فقد بلغت نسبة المساعدات المقدمة فعلا إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 18.5% . وعليه نلاحظ أن نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر عالية جدا ، وتزداد في حالة الوفاء بالوعود والالتزامات من قبل الدول المانحة ، حيث أن نسبة الوعود بالمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز 30% . أما إذا نظرنا إلى نسبة عنصر القرض فقط من هذه المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي فإننا نلاحظ أن الوعود بالقروض للعام 94 بلغت 73.75 مليون دولار أي ما نسبته 2.84% من الناتج المحلي الإجمالي ، وترتفع هذه النسبة في العام 95 لتصل إلى 4.53% (بلغ مجموع الوعود بالقروض 117.5 مليون دولار).

4) مؤشرات أخرى :

لا شك أن هناك الكثير من المؤشرات التي يمكن الإشارة إليها في سياق الحديث عن دور المساعدات الخارجية في تنمية الضفة والقطاع ، وفي هذا الإطار ، وإضافة إلى ما سبق الحديث عنه في هذا الفصل، فإن الباحث يشير إلى تلك التوقعات والآمال المتزايدة التي رافقت

(1) World Bank , Emergency Assistance Program for the Occupied Territories, 1994 , P. 5 .

جدول (2:9)

المساعدات الدولية المتعددة والثنائية للضفة الغربية والقطاع 94-1995 (مليون دولار)

مجموع 1994 و 1995			1995			1994			المؤسست
الدفع	الا لتمام	التمهد	الدفع	الا لتمام	التمهد	الدفع	الا لتمام	التمهد	
0	40.00	40.00	0	10.00	10.00	0	30.00	30.00	الصندوق العربي
128.98	195.56	195.56	76.12	78.00	78.00	52.86	117.56	117.56	الاتحاد الأوربي
0	32.50	32.50	0	32.50	32.50	0	0	0	بنك الاستثمار الأوربي
0	18.75	48.75	0	0	30.00	0	18.75	18.75	المؤسسة المالية العالمية IFC
50.00	50.00	20.79	20.00	20.00	20.00	2.00	30.00	30.00	البنك الدولي
151.77	366.81	366.81	96.91	140.5	170.5	54.86	196.31	196.31	(1) المجموع
887	1.387	1.537	479	626	735	409	761	802	(2) مجموع المساعدات الكلية
735.23	1050.19	1170.19	382.09	485.5	564.5	354.14	564.69	605.69	(3) مجموع المساعدات الثنائية
%17.1	%24.4	%23.9	%20.23	%22.23	%23.2	%13.4	%25.8	%24.5	نسبة (1) إلى (2)

AHLC Secretariat , Update on Donor Funding for the West Bank and Gaza , January 5,1996

المصدر :

جدول (2:10)
مؤشرات على وعود الدول المانحة وحجم القروض منها (مليون دولار)

المجموع	1998 - 1994		1995		1994		الدول / المؤسسة
	قروض / ضمانات	مليون	قروض / ضمانات	مليون	قروض / ضمانات	مليون	
300	300	32.50	-	32.50	-	-	بنك الا ستثمار الأ وددي
15	15	-	-	15	-	-	البنك
70	70	30	-	18.75	-	-	المؤسسة المالية العالمية IFC
75	50	15	5	15	10	5	إسرائيل
12	10	0.28	0.28	0.26	-	0.26	كوريا
52	50	25	-	2	-	2	تركيا
500	125	89.70	89.70	73.13	-	73.13	الولايات المتحدة الأمريكية
140	140	20	-	30	30	-	البنك الدولي
1164	760.00	212.48	94.98	124.14	73.75	80.39	المجموع
2612.70	760.00	735.26	617.76	801.60	73.75	727.85	مجموع الوعود (التعهدات)
	%29.1	%16			%9.2		نسبة القروض إلى التعهدات

المصدر : AHLC Secretariat , Update on Donor Funding for the West Bank and Gaza , January 5,1996

توقيع اتفاق أوسلو تجاه إحداث تنمية فورية للضفة والقطاع . وغذى هذه الآمال المتزايدة تزايد الوعود الدولية بتقديم المساعدات في هذا الإطار، والتصريحات الفلسطينية والدولية القائمة على التضخيم للمكاسب الاقتصادية المتوقعة بهدف إقناع الشعب الفلسطيني بقبول الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل . وظهرت التصريحات المختلفة بتحويل "غزة أريحا" إلى سنغافورة أخرى ، وليس إلى صومال آخر، وتزايدت الآمال بتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي وتحقيق التنمية . وأمام هذه الوعود والتصريحات فإن الباحث يؤكد أن الارتهان إلى وهم "التنمية الفورية" ، والمبالغة في تعزيز الآمال والتوقعات لدى أبناء الشعب الفلسطيني، دون إعطاء الصورة الحقيقية عن الواقع، تترك آثارا سلبية على الجماهير الفلسطينية، خاصة في ظل العجز عن إشباع الرغبات المتزايدة لهذه الجماهير، والتي غذتها التوقعات المتزايدة، وتؤدي إلى الإحباط وخيبة الأمل ، خاصة في ظل تراجع الوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع بعد اتفاق أوسلو . وتأكيذا على الحديث السابق ، يقول د.علي الجرباوي: "ويبدو جليا أن الوعود استهدفت إبرام الاتفاق وليس تحقيق الانطلاقة الفلسطينية الاقتصادية ... وعوضا عن الإهمار، بدأت المساعدات الاقتصادية الدولية تصل للسلطة الوطنية الفلسطينية بالتنقيط dripping policy ، وبما يكفي لإبقائها مستمرة ولكن عاجزة عن تحقيق التطور المتوقع والموعود"⁽¹⁾. ولا شك أن هذا الحديث يتفق مع ما ظهر لنا حتى الآن من خلال دراستنا هذه ، ويتفق مع الإطار العام للفرضية التي تنطلق منها هذه الدراسة بخصوص دور المساعدات في التنمية الفلسطينية . وهذه الأمور واضحة من خلال أهداف هذه المساعدات والفجوة بين تعهدات الدول المانحة والتزاماتها وما تدفعه فعليا من المساعدات ، هذا عدا عن التوزيع القطاعي للمساعدات وغيرها من الأمور التي ناقشها هذا الفصل .

وفيما يتعلق بأداء السلطة الوطنية الفلسطينية فقد سبق أن تحدثنا عن بعض القضايا المرتبطة بهذا الأمر ، هذا عدا عن الانقسام الفلسطيني فيما يتعلق بالموقف تجاه الحكم الذاتي واتفاق أوسلو ، وتحول السلطة إلى جهاز يعكس مصالح اتجاه سياسي محدد ، وهو المؤيد لعملية السلام واتفاق أوسلو بشكل عام ، وحركة فتح بالتحديد، وغيرها من العوامل الداخلية التي تؤثر سلبيا على الجهود الفلسطينية التي تبذل لتحقيق الحرية والاستقلال وإحداث التنمية في الضفة والقطاع . ومن جهة أخرى ، فإن الباحث يؤيد ما يقوله إدوارد سعيد "إن أحدا ، حتى الآن ، لا يجرؤ على الجهر بالقول بأن السلطة الفلسطينية ، في عمقها ، تتسم ببعض سمات "المافيا" ، حيث يقوم عديد من رجال السلطة بعقد مختلف أنواع الصفقات ، التي تعود

(1) د. علي الجرباوي ، "حول معضلة السلطة الوطنية الفلسطينية" ، دراسات عربية ، ص 31 ، ع 12/11 (أيلول/تشرين أول ،

بالنفع على الحلقة الضيقة من رجال عرفات و"خبرائه" ، وهو أمر يستبعد ، بالضرورة ، أصحاب الكفاءة والشرفاء⁽¹⁾. وفي هذا السياق ، فإن التوجه العام الذي بدأ يظهر بخصوص النشاطات الاستثمارية هو مشاركة السلطة الوطنية الفلسطينية للقطاع الخاص في هذا المجال ، أو بالأحرى منافسته ، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو من خلال بعض الشخصيات فيها . وكثيرا ما تساهم الأجهزة الأمنية الفلسطينية ، على المعابر بشكل خاص ، في حسم هذا التنافس لصالح السلطة الفلسطينية ورجالاتها ، وتحويل المنافسة إلى احتكار ، أو شبه احتكار ، وذلك بتقديم التسهيلات لدخول بضائع بعض الشركات وإعاقة شركات أخرى وفقا لعلاقة الشركة مع السلطة الفلسطينية ورجالاتها . وفي هذا الإطار فإن هناك من يؤكد أن إمكانيات التغيير الداخلي لا تزال حتى الآن محصورة وغير فعالة ، وأنه "إذا لم يتوفر الدعم الاقتصادي الخارجي بصورة تحدث تغيرا ملموسا على الأوضاع الحياتية الفلسطينية ، وإذا لم تبادر الحكومة الإسرائيلية إلى تخفيف وطأتها عن السلطة الفلسطينية، سيكون أمد هذه السلطة محدودا"⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بالمشاريع التي يتم تنفيذها ، فإنه من الواضح أن التركيز يتم على المشاريع قصيرة الأجل ، وذلك لتأمين الدعم الكافي للعملية السلمية وتعزيزها ، وتوسيع رقعة الشرعية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتغلب على مشكلة البطالة المتفاقمة في الضفة والقطاع ، وبهذا فإن الهدف الأساسي من الدعم هو هدف سياسي يتضمن أبعادا اقتصادية وتنموية ترتبط به . وعليه فإن المشروعات التي يتم تنفيذها تهدف إلى التقليل من الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها الفلسطينيون، وتحقيق الحاجات الضرورية والملموسة للشعب الفلسطيني ، وذلك في إطار دعم عملية السلام وتعزيزها . ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بعلاقة الدعم بالتنمية المجتمعية ، وخاصة فيما يتعلق بإدماج النساء في البنى المختلفة للمجتمع الفلسطيني ، فإن برنامج المساعدات الطارئة للبنك الدولي ، وغيره من البرامج ، هي "استثمار في نصف السكان فقط ، لا تلبي متطلبات التنمية البشرية المستدامة في فلسطين .. وبرنامج المساعدة الطارئة هو بالدرجة الرئيسية ، محاولة لـ "رتق" المجتمع الفلسطيني أكثر من كونه برنامجا للتنمية في إطار يتسم بالشمولية"⁽³⁾. علاوة على ما سبق ، فقد لاحظنا من العرض السابق أن القطاع الزراعي لم يحظى بالاهتمام الكافي فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، وهذا ينعكس سلبا على إمكانيات الاستثمار الخاص في هذا القطاع الذي يساهم بنسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي في الضفة والقطاع . كما أن ضعف الإهتمام

(1) إدوارد سعيد ، أوصلو 2 "سلام بلا أرض" (القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1995) ص 7 .

(2) المصدر نفسه ، ص 30 .

(3) انظر : آيلين كتاب ، وآخرون ، النوع والسياسات العامة : أوراق عمل رقم (2) : الاستثمار في نصف السكان، مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي "المساعدات الطارئة للمناطق المحتلة" ، جامعة بيرزيت، برنامج دراسات المرأة، تموز 1996 ، ص 36 .

بالتنمية الريفية، وتركز الخدمات والمؤسسات والوزارات الفلسطينية في مناطق محددة في الضفة والقطاع (رام الله والبيرة بالنسبة للضفة الغربية، وغزة بالنسبة لقطاع غزة) تساهم في تعزيز مسألة الهجرة من الريف إلى المدينة، أو حتى الهجرة إلى مدينتي رام الله والبيرة بالتحديد ، خاصة في ظل تواجد المؤسسات والوزارات والخدمات فيها، وهذا من شأنه أن يخلق مشاكل جديدة بحاجة إلى حلول .

ومن جهة أخرى ، ورغم حديثنا السابق ، فإن الباحث يؤكد أن نسبة المساهمة المالية للمعونة في مشروع تنموي، أو قطاع من القطاعات ، لا يمكن اعتبارها مؤشرات كافية على مدى التأثير على فعاليات هذا المشروع أو القطاع ، حيث أن ذلك يرتبط بأمور كثيرة منها آلية الإنفاق على هذه المشاريع والمجالات التي تتلقى المساعدات . وفي هذا الإطار فإن الباحث يشير إلى التأخير في تنفيذ المشاريع المختلفة، وسوء الإدارة فيها ، وعلى سبيل المثال فإنه في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بشق الطرق الالتفافية في الضفة والقطاع بسرعة ووقت قياسي ، فإن مجرد رصف أحد الشوارع أو توسيعها، في إطار المشاريع والمساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، يستغرق وقتا طويلا جدا مما يسبب تدمير المواطنين الفلسطينيين ويشكك في جدية الدعم المقدم للمشاريع المختلفة . ومن جهة أخرى فإنه كثيرا ما نرى أن أحد الشوارع التي تم رصفها قد أعيد حفرها من جديد، بغرض تمديد شبكات للمجاري مثلا ، وهذا بلا شك يعكس جانبا مهما فيما يتعلق بإدارة المشاريع المختلفة والتنسيق والتكامل فيما بينها، هذا عدا عن التكاليف الإدارية المختلفة فيما يتعلق بهذه المشاريع ، وغيرها من الأمور . وفي هذا الإطار فإن الباحث يؤكد أن الكثير من القضايا التي ذكرناها هنا ستظهر بوضوح عند دراسة حالة المساعدات الألمانية للضفة والقطاع ، وعرض بعض المشاريع التي تساهم الحكومة الألمانية في تمويلها .

لقد اتضح لنا من خلال هذا الفصل أن المساعدات التي تقدم للضفة والقطاع تعتبر مصدرا أساسيا في تمويل عملية التنمية الفلسطينية، خاصة في ظل محدودية المصادر الداخلية لتمويل التنمية، وقلة الاستثمارات الخاصة ، والصعوبات التي تتعلق بالحركة التجارية والتبادل التجاري ، وإيرادات الصادرات تبعا لذلك . هذا عدا عن الوضع السيئ للبنية التحتية الفلسطينية التي تتطلب أموالا طائلة لإصلاحها، تعجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن توفيرها بمعزل عن المساعدات الخارجية . كما لاحظنا أن نسبة الوعود بتقديم المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز 30% ، وهذا يوضح لنا مدى الاعتماد على المساعدات الخارجية التي تقدم غالبيتها العظمى على شكل منح وهبات . ومن جهة أخرى فإنه من الواضح أن الإطار

العام الذي تأتي في ظله المساعدات المقدمة للفلسطينيين يرتبط بعملية السلام في المنطقة وتطورها، وتحقيق الأمن والاستقرار لإسرائيل ، وخدمة أهداف الدول المقدمة للمعونة وذلك في إطار المحافظة على استمرارية عملية السلام ، وإظهار أن الحلول السلمية التي يتم التوصل إليها قادرة على أن توفر المكاسب الاقتصادية للشعب الفلسطيني . وفي هذا السياق ، فإن ما تحدثنا عنه في الفصل الأول من هذه الدراسة بخصوص أهداف ودوافع تقديم المساعدات الخارجية ينطبق بشكل عام على المساعدات المقدمة للفلسطينيين في الضفة والقطاع ، حيث أن الاهتمام بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة يخدم المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للدول المانحة ، كما أن مصالح إسرائيل والمحافظة على تفوقها وأمنه واستقرارها يعتبر من القضايا الأساسية التي ترتبط بالأهداف الغربية . ومن جهة أخرى ، فإن المساعدات المقدمة للفلسطينيين تعتبر أداة رئيسية للتحكم والتأثير بطبيعة التغيرات والتطورات السياسية وغير السياسية ، التي يمكن أن تطرأ على الكيان والمجتمع الفلسطيني ، والتأثير على طبيعة الدولة الفلسطينية المرتقبة بما يخدم المصالح الإسرائيلية والغربية .

ومن جهة أخرى ، فقد وجدنا أن مشاريع البنية التحتية المادية والاجتماعية كانت أكثر القطاعات التي تم التركيز عليها ، هذا إضافة إلى النفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية. حيث اتضح لنا ذلك عند الحديث عن التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية، إضافة إلى التقديرات المختلفة للاحتياجات المالية للضفة والقطاع . ولعل هذا الأمر يعكس الوضع السيئ للبنية التحتية الفلسطينية، ولكن هذا لا ينبغي أن يكون سببا أو تبريرا لقلّة الدعم للقطاعات والمشاريع الإنتاجية ، وخاصة الزراعية منها، حيث أن القطاعات الإنتاجية لم تتلقى إلا جزءا بسيطا جدا من المساعدات ، ويكاد لا يذكر مقارنة مع المبالغ التي تلقتها المشاريع غير الإنتاجية . أما فيما يتعلق بقتوات تقديم المساعدات للضفة والقطاع ، فقد اتضح لنا أن معظم التعهدات ، أو الأموال المدفوعة، كانت عبارة عن مساعدات ثنائية، ولكن في هذا الإطار فإن الدول المانحة بشكل عام كانت قد اعتمدت البنك الدولي كقناة أساسية لإدارة أموال المنح ، مما يجعل تقديم المساعدات يتم بطريقة ثنائية غير مباشرة ، وعبر طرف ثالث.

ولا يقف الأمر عند القضايا السابقة ، حيث انه من الملاحظ أن نسبة القروض من الوعود بتقديم المساعدات خلال الفترة 1994 - 1998 تصل إلى حوالي 29% من إجمالي الوعود، ولا شك أن هذا يعتبر مؤشرا خطيرا فيما يتعلق بدور المساعدات الخارجية في التنمية الفلسطينية، خاصة وان هذه القروض توجه إلى مشاريع البنية التحتية بشكل عام. وإذا أضفنا إلى ذلك ما تحدثنا عنه بخصوص العقبات أمام التنمية الفلسطينية ، سواء تلك التي تتعلق بالسياسات والممارسات الإسرائيلية، أو بطبيعة الاقتصاد والبنية التحتية الفلسطينية، وكذلك

بالمعوقات الإدارية والتنظيمية الداخلية بالنسبة للجانب الفلسطيني، وضعف الوفاء بالالتزامات بتقديم المساعدات - كل ذلك يعطي مؤشرات سلبية بخصوص تعداد هذه القروض في المستقبل حتى وان كانت هذه القروض قد قدمت بشروط ميسره . ومما يعزز حديثنا السابق المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني الذي تراجع أدائه بمعدلات قياسية نتيجة السياسات والممارسات الإسرائيلية ، وغياب السيطرة الفلسطينية على المصادر والموارد الطبيعية، وخاصة الأرض والمياه، واستخدام المساعدات (المنح والقروض) في مشاريع البنية التحتية المادية والاجتماعية ، وليس في المشاريع الإنتاجية ، وما يرافق ذلك كله من تدهور وتراجع نشاط القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية بشكل عام.

تأكيدا على حديثنا السابق بخصوص التراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني فإن إجمالي الناتج القومي الحقيقي في الضفة والقطاع قد انخفض بنسبة 22.7% خلال الفترة 1992-1996، وذلك نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية ، وخاصة تلك المتعلقة بسياسة الإغلاق والحصار . ومن جهة أخرى ، ونظرا لارتفاع نسبة النمو السكاني في الضفة والقطاع ، فقد انخفض متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي بحوالي 38.8% وذلك خلال الفترة نفسها، وهذا يعكس تدهور مستويات المعيشة رغم مساهمة الدول المانحة في تقديم المساعدات للضفة والقطاع . وعلاوة على ذلك ، فقد كان الانخفاض في كل من الناتج القومي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد في الضفة الغربية خلال تلك الفترة أكثر حدة مما كان عليه الحال في قطاع غزة ، حيث انخفض الناتج القومي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 24.5% (18.5% في قطاع غزة) وانخفض متوسط الدخل الفردي بنسبة 39.4% (37% في قطاع غزة). ويمكن تفسير هذا التفاوت بين الضفة والقطاع من ناحيتين ، حيث أن التوظيف في القطاع العام كان أكثر تركيزا في قطاع غزة ، وهذا ساهم في تعويض النقص في الدخل من العمالة في إسرائيل . ومن جهة أخرى ، فإن المساعدات الخارجية ساهمت في تلطيف وتخفيف حدة الآثار السلبية للاغلاقات في قطاع غزة أكثر مما كان عليه الأمر في الضفة الغربية ، ويعود ذلك لحصول قطاع غزة على حصة وفيرة من المصروفات العامة ومساعدات الدول المانحة⁽¹⁾ هذا عدا عن فقدان الضفة الغربية لروابطها الطبيعية مع مدينة القدس منذ عام 1993 بسبب الإغلاق ، وارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الخاص في اقتصاد الضفة والقطاع ، وتأثر نشاط هذا القطاع بالإغلاق .

وبشكل عام ، فإن الحديث السابق عن تراجع الاقتصاد الفلسطيني رغم ازدياد تقديم المساعدات للضفة والقطاع ، والتي تساهم في تخفيف حدة هذا التراجع ، يؤكد على الفرضية التي انطلقنا منها . ومن جهة أخرى ، وفي ظل الظروف والأوضاع التي سبق الحديث عنها ،

(1) UNSCO , Quarter Report on Economic and Social Conditions and Trends in the West Bank and Gaza Strip(Summary) , 23 October 1996 , P. 1 .

خاصة تلك المتعلقة بالسياسات والممارسات الإسرائيلية ، فإن الدول المانحة مطالبة بتفعيل دورها السياسي في عملية السلام ، وعدم الاكتفاء بتقديم الأموال فقط . وفي هذا الإطار ، فإن على المجتمع الدولي بشكل عام ، والدول المانحة بشكل خاص ، أن تدرك أن السلام والاستقرار في المنطقة وتحقيق التنمية في الضفة والقطاع لن يتحقق بمجرد تقديم المساعدات والأموال . كما أن امتلاك الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير ، وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، والسيطرة على الموارد الطبيعية في الضفة والقطاع ، والتمتع بكامل حقوق السيادة - هي التي من شأنها أن تساهم بشكل فعال في تنمية الضفة والقطاع . ومن هنا فإننا ننتقل للحديث عن المساعدات الألمانية المقدمة للضفة والقطاع ، والذي من شأنه أن يوضح لنا الكثير من القضايا التي سبق أن تحدثنا عنها سواء فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة للدول النامية أو بالمساعدات المقدمة للضفة والقطاع ودورها في التنمية الفلسطينية . والفصل القادم سيوضح أهم الجوانب فيما يتعلق بأهداف المساعدات الألمانية والسياق العام الذي تأتي في إطاره ، وتأثير علاقات ألمانيا الخاصة مع إسرائيل على السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية ، وعلى المساعدات الألمانية للفلسطينيين .

الفصل الثالث

المساعدات الألمانية والاهتمام الألماني بالقضية الفلسطينية

تعتبر جمهورية ألمانيا الاتحادية ثالث قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان ، وناتجها القومي يكاد يصل حجم ناتج بريطانيا وفرنسا معا ، وتحتل المرتبة الأولى بين دول المجموعة الأوروبية من الناحية الاقتصادية⁽¹⁾. وتحتل المرتبة الثالثة فيما يتعلق بنسبة الإسهام في كل من البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية⁽²⁾. علاوة على ذلك ، تعتبر ألمانيا إحدى القوى الرئيسية المحركة في الاتحاد الأوروبي ، وتساهم بما يزيد عن 28% من ميزانية الاتحاد الأوروبي ، وكذلك تدفع 22,8% من ميزانية حلف شمال الأطلسي⁽³⁾. وفي هذا السياق فإن الباحث يشير إلى أنه رغم محدودية الدور السياسي الألماني على المستوى الدولي ، ونشاطها الاقتصادي المتميز في هذا الإطار ، إلا أن ألمانيا بدأت تعزز دورها السياسي في المجتمع الدولي ، وفي منطقة الشرق الأوسط ، وإن كان ذلك يسير بخطى بطيئة . كما أن ألمانيا ترغب بالحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن ، وذلك بعد إصلاح الأمم المتحدة ، وفي هذا السياق يقول وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل "إن رغبتنا في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن هي تعبير عن استعدادنا لحمل المسؤولية والمشاركة في مهمة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين"⁽⁴⁾.

لعل الحديث السابق يوضح بإيجاز أهمية ألمانيا الاتحادية سواء على المستوى الدولي بشكل عام ، أو على المستوى الأوروبي بشكل خاص . وبناء على ذلك ، وانطلاقاً من كون المساعدات الخارجية أداة من أدوات السياسة الخارجية ، ونظراً لأهمية الأبعاد السياسية

(1) انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية 1996: من الخطة إلى السوق، (واشنطن: البنك الدولي، 1996)، ص 261، 267. وكذلك انظر أيضا: هورست ريبيرت، "أوروبا في الاقتصاد العالمي أو المستقبل يكمن في الانفتاح"، Deutschland، ع 4، A1، (8، 1994) ص 17.

(2) The World Bank, Annual Report 1996, Washington D.C., August 1, 1996, P.225

(3) آر نولد كابلر ، أدريانا غريفيل (تحرير) حقائق عن ألمانيا ، ترجمة سامي شمعون ، محمود كيببو (فرانكفورت / ماين : سوسيتيس فيرلاغ ، 1995) ص 53 .

(4) انظر : Deutschland ، عدد خاص عن الأمم المتحدة ، ع 6 (1996،12) ص 20 . وتشارك ألمانيا مشاركة إيجابية كبيرة في أنشطة المنظمات والمؤسسات الدولية ، وكما يقول المستشار الألماني هيلموت كول "إن ألمانيا تدفع منذ زمن طويل 9,4 بالمائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وبالتالي ثالث أكثر حصة بين الحصص التي تدفعها الدول الأعضاء". انظر : هيلموت كول، "التضامن مع المنظمة الدولية"، Deutschland ، عدد خاص عن الأمم المتحدة، ع 6، A1، (1996،12) ص 3 . وكانت ألمانيا قد حصلت عام 1996/95 على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للمرة الثالثة بعد انضمامها عام 1973 إلى الأمم المتحدة ، حيث كانت قد حصلت على هذا المقعد في 1978/77 و 1988/87 .

والاقتصادية فيما يتعلق بتقديم المساعدات الخارجية فإننا سنتحدث في هذا الفصل من الدراسة عن تطور السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية⁽¹⁾، وتجاه المنطقة بشكل عام خاصة بعد عملية السلام . ولعل ذلك من شأنه أن يساعدنا في إدراك وتحليل طبيعة وأهداف المساعدات الألمانية المقدمة للفلسطينيين . حيث أن الإحاطة بمراحل تطور السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية ، وعلاقات ألمانيا الخاصة والتميزة مع إسرائيل ، يعطينا صورة واضحة عن السياق العام الذي تأتي فيه المساعدات الألمانية في هذه المرحلة من تاريخ الشعب الفلسطيني . وسيتناول هذا الفصل من الدراسة تطور السياسة الألمانية الاتحادية حتى اتفاق أوسلو ، هذا إضافة إلى الحديث عن الاهتمام الألماني بمنطقة الشرق الأوسط خاصة بعد عملية السلام ، وربط ذلك بالمساعدات الألمانية التي تقدم للضفة والقطاع للإجابة على التساؤلات التي طرحناها سابقا ، خاصة تلك المتعلقة بأهداف المساعدات الألمانية المقدمة للضفة والقطاع .

أولا: تطور السياسة الألمانية الاتحادية تجاه القضية الفلسطينية:

لقد تركت الفترات السابقة ، وخاصة الفترة النازية واضطهاد اليهود ، آثارا واضحة على السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية ، حتى أن ألمانيا الاتحادية وقفت بكل ثقلها إلى جانب إسرائيل وساهمت في بنائها وإرساء أسسها، خاصة في عهد اديناور . ولكن مع ذلك فإن الموقف الألماني من القضية الفلسطينية ، والذي لا يمكن عزله عن علاقات ألمانيا الخاصة بإسرائيل ، قد تطور بشكل تدريجي ، خاصة منذ السبعينات على وجه الخصوص ، وسوف نعالج في هذا القسم المراحل المختلفة من تطور السياسة الألمانية الاتحادية تجاه القضية الفلسطينية، مع الإشارة إلى السياسة الألمانية تجاه فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت ألمانيا قد اهتمت بفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى من قبيل اهتمامها بتوسيع دورها ونفوذها في الدولة العثمانية ، وكذلك اهتمامها بالنشاط التبشيري في فلسطين ، إضافة

(1) سيقصر الحديث هنا عن سياسة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ولن يتناول سياسة جمهورية ألمانيا الديمقراطية (سابقا). وفي هذا السياق فإن الباحث يؤكد أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، شأنها شأن الدول الاشتراكية الأخرى ، وقفت إلى جانب الثورة الفلسطينية منذ انطلاقها ، وقدمت دعما مبدئيا ولا محدودا لنضال الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة ، وقامت بتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي وجميع أشكال العون والمساعدة . وازدادت هذه العلاقات توثقا بعد الإعلان رسميا في حزيران (23 يونيو 1981) عن تأسيس جمعية الصداقة الفلسطينية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية والتي ترأسها احمد قريع أبو علاء. انظر: صامد الاقتصادي، "جمعية الصداقة الفلسطينية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية" ، صامد الاقتصادي، س4 ، ع31 (آب، 1981) ص175-183 .

إلى مستعمرات الهيكليين والنشاط الاستيطاني الألماني في فلسطين⁽¹⁾. ومن جهة أخرى ، فقد لجأ هرتسل إلى ألمانيا بهدف تنفيذ مشروعه الصهيوني الذي لقي معارضة من الجانب الألماني إنطلاقاً من الحرص على وجود علاقات مميزة مع الدولة العثمانية ، وخشية من استفزاز وإزعاج القوى الكبرى الأخرى (بريطانيا وفرنسا بشكل خاص) ولكن مع ذلك ، فإن رفض الحكومة الألمانية للمشروع الصهيوني لم يحل دون حمايتها لليهود المقيمين في فلسطين ودعمها للمؤسسات اليهودية فيها ، وبخاصة المدارس والمؤسسات الخيرية ، اعتقاداً منها أن هذه المؤسسات قد تساهم في "جرمنة الشرق"⁽²⁾. وفي هذا السياق أشير إلى النجاحات التي حققتها "جمعية إغاثة اليهود الألمان" التي تأسست عام 1898 ، والتي أنشأت ، باعتراف ودعم ألماني رسمي ، شبكة من المدارس اليهودية داخل الدولة العثمانية (وكانت لغة التعليم في هذه المدارس العبرية ، أما العلوم فكانت تدرس بالألمانية) ، وقد ساهمت جمعية الإغاثة هذه بإنشاء معهد العلوم التطبيقية "التخنيون" في حيفا عام 1912⁽³⁾.

وفيما يتعلق بفترة العهد النازي⁽⁴⁾ ، وتأكيذاً على مساهمة ألمانيا في نمو الوطن القومي اليهودي في فلسطين وتوسعه وازدياد نشاطه ، فإن الباحث يشير إلى أنه نتيجة للاتصالات بين الطرفين الصهيوني والألماني ، وفي 25 آب 1933 ، وقعت اتفاقية الهعفراه أو الهعفراه (النقل أو التحويل) بين ممثلين عن الصهاينة الألمان ووزارة الاقتصاد الألمانية النازية . وقد ضمن الصهاينة من خلال الاتفاقية السابقة تسهيل هجرة أكبر عدد ممكن من اليهود الألمان إلى فلسطين ، وتحويل أموالهم إليها ، مما شكل دعماً كبيراً للوطن القومي

(1) الهيكليون طائفة دينية مسيحية من مدينة فورتمبرغ الألمانية ، جعوا هدفهم جمع شعب الله في القدس ، والسعي لإقامة سلطة ألمانية من أجل إقامة هيكل في القدس ، واحتلال فلسطين ، والتأكيد على حقهم في امتلاك "الأرض المقدسة" ، بطريق تحقيق ذلك هو الهجرة إلى فلسطين ، حيث أن الألمان بدأوا على الساحة العملية باستيطان فلسطين من خلال المستوطنات التي زرعاها الهيكليون بزعامة هوفمان وهارديج ابتداءً من عام 1868 . وللمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر والسياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية انظر : علي محافظة : العلاقات الألمانية الفلسطينية : من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1841-1945 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1980) الكزاندر شولش ، تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882 : دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي السياسي ، نقله عن الألمانية د. كامل جميل الصلبي (عمان : مطبعة الجامعة الأردنية ، 1988) هاشم صالح التكريتي ، " التظلل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى " ، المؤرخ العربي ، س 12 ، ع 27 (- ، 1986) صبري جريس ، تاريخ الصهيونية : الجزء الأول ، التسلسل الصهيوني إلى فلسطين عام 1862-1917 (القدس : - ، 1987) .

(2) محافظة ، مصدر سابق ، ص 178 .
(3) نظام العباسي ، " ألمانيا النازية ومشروع الاستيطان الصهيوني " ، صائد الاقتصادي ، س 14 ، ع 90 (تشرين أول - كانون أول 1992) ، ص 185 .

(4) للمزيد من التفاصيل حول هذه الفترة ، وإضافة إلى المصادر المشار إليها سابقاً ، انظر مثلاً : لوكان هيرزويج ، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ترجمة أحمد عبد الحلیم مصطفى (القاهرة : دار المعارف ، 197) صبري جريس ، تاريخ الصهيونية : الجزء الثاني ، الوطن القومي اليهودي في فلسطين 1918-1939 (بيروت : مركز الأبحاث / م.ت.ف ، 1986)

اليهودي وعمل على تقويته . وفي هذا السياق ، فإن الباحث يشير إلى أنه في أول لقاء بين الحاج "محمد أمين الحسيني"، زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية ومفتي القدس ، والقنصل الألماني هاينريش فولف Heinrich Wolf في موسم النبي موسى في نيسان 1933 ، أعرب المفتي عن رغبته في إيقاف تهجير اليهود الألمان إلى فلسطين ، إلا أن مطالبه ذهبت مع الريح لأن ألمانيا لم تدخل العرب في حساباتها الحقيقية آنذاك⁽¹⁾. وبشكل عام ، فإن السياسة الخارجية الألمانية كانت مركزة على أوروبا ، وساهمت ألمانيا في دعم الوجود اليهودي في فلسطين ، وكان موقفها من القضايا العربية بشكل عام ، وفلسطين بشكل خاص ، ينطلق من مصالحها الذاتية .

1) السياسة الألمانية الاتحادية تجاه القضية الفلسطينية حتى عام 1973:

لقد كان كونراد ادينور ، المستشار الاتحادي الألماني الأول ، يهدف إلى الاندماج في الغرب وإعادة توحيد ألمانيا ، ولما كانت النازية قد جلبت لألمانيا كراهية الشعوب وتوجساتها ، فكان لابد من إقامة جو من الثقة والود يبدد تدريجيا شكوك الماضي . وكان الاندماج بالغرب يتطلب من ألمانيا أن تستنكر الأعمال التي ارتكبتها النظام النازي ، وذلك في ظل سعيها لاستعادة سمعتها الدولية . وكجزء من إعادة تأهيل ألمانيا الاتحادية واستعادة سمعتها ، وعودتها للأسرة الدولية ، كان عليها أن تعوض اليهود الذين تعرضوا للاضطهاد النازي ، والتكفير عن خطيئة الماضي ، باعتبارها وريثة ألمانيا النازية⁽²⁾ . وعليه فقد لعب كل من موقع ألمانيا الجديد في التحالف الغربي ، وحاجتها للمساعدة الأمريكية ، وما سمي بعقدة الذنب تجاه اليهود (مذابح الهولوكوست أو الإبادة الجماعية) اثر كبير في تحديد الموقف الألماني من قضية فلسطين ، ذلك أن ادينور كان يعلق أهمية خاصة على المصالحة مع الشعب اليهودي وتعويضه عما أصابه وذلك انطلاقا من السعي لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية الألمانية حيث أن "القادة الألمان الجدد ، ومنهم ادينور تحديدا ، لم يفكروا بالماضي ومآسيه على أساس الشعور الإنساني وتأييب الضمير وإنصاف الحق وإعادته إلى أصحابه، بل انطلقوا بالدرجة الأولى بتفكيرهم في خدمة المصالح الألمانية السياسية والاقتصادية ومستقبل ألمانيا والألمان"⁽³⁾.

(1) علي محافظة ، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985) ، ص 326 ، وكذلك انظر : محافظة ، العلاقات الألمانية الفلسطينية ، مصدر سابق ، ص 329-330.

(2) انظر : كلاوس أبشتين ، " عهد ادينور في التاريخ الألماني " ، في كتاب : ستيفن جروبارد ، أوروبا الجديدة : نهضة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة حسن صعب (بيروت : مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، 1968) .

(3) عبد المجيد الشناق ، "سياسة المستشار الألماني الأول كونراد ادينور الخارجية من 1949 حتى 1955" ، دراسات (الجامعة الاردنية) العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 23 ، ع 2 (آب ، 1996) ص 198 .

وبناء على ذلك تم في أيلول 1952، في لوكسمبورغ، توقيع اتفاقية مع إسرائيل لتقديم المساعدات لتوطين اليهود في إسرائيل ، وكانت الغاية الصريحة من ذلك دعم وتطوير الهيكل الأساسي الاقتصادي لإسرائيل⁽¹⁾ .

وساهمت اتفاقية التعويضات الألمانية في دعم الاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة في مجال الطاقة الكهربائية والنقل والمواصلات وإنتاج الحديد والفولاذ ، وقد قبل اديناور أن تكون إسرائيل شريكا في هذه الاتفاقية ، وذلك بأن يتم دفع التعويضات لإسرائيل . وكان لهذه الاتفاقية اثر كبير في ترسيخ أقدام اليهود في فلسطين ، والذين عملت الدولة النازية على تشجيع قدومهم إليها ، فعملت على تقوية موقف إسرائيل الاقتصادي والعسكري إزاء العرب ، ورفض اديناور الاعتراف بأي تعهد يأخذ مصالح الفلسطينيين بعين الاعتبار، وكان يرى انه "لا يحق للجمهورية الاتحادية ولا تستطيع أن تتخذ موقفا من مسألة اللاجئين الفلسطينيين"⁽²⁾ . ولا شك أن هذا الموقف ، والدعم الألماني لإسرائيل ، من شأنه أن يزيد من تصلب إسرائيل وتعميق توسعها داخل فلسطين . ويقول راينر بورين فيما يتعلق بقرار التعويضات لليهود من جانب المستشار الألماني اديناور انه كان "صادرا عن سعي إلى استعادة السمعة والى الاندماج الغربي والى التحرير، إلى جانب صدوره عن اعتبارات اخلاقية"⁽³⁾ .

وفي عام 1959 بدأ الألمان والمؤسسات الألمانية بشراء السندات الإسرائيلية والاستثمار مباشرة في الاقتصاد الإسرائيلي ، وقدمت الحكومة الألمانية لإسرائيل عام 1960 قرضا بـ 500 مليون دولار ، بفائدة منخفضة لمدة عشرة سنوات⁽⁴⁾ . وقد لعبت ألمانيا الاتحادية تحت قيادة المستشار اديناور دورا مزدوجا على صعيد المحافظة على إسرائيل ماليا ، واقتصاديا ، وعلميا ، من خلال اتفاق التعويضات ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى تحقيق حلم إسرائيل ، أي بالاعتراف من خلال هذا الاتفاق نفسه بأن إسرائيل تمثل يهود العالم ، وهكذا لم تدفع الدية والتعويضات إلى اليهود الذين كانوا تحت الاحتلال النازي ، بل إلى دولة إسرائيل ، بصفتها المزعومة بأنها ممثل اليهود⁽⁵⁾ . وما أن انتهت حرب 1956 ،

(1) جرت المصادقة عليها في آذار 1953، حيث وعدت ألمانيا الاتحادية بان تدفع لإسرائيل ثلاثة آلاف مليون مارك ألماني على شكل سلع وخدمات خلال فترة اثنتي عشرة سنة . انظر : كينيث ليوان ، " كيف ساعدت ألمانيا الغربية في بناء إسرائيل " في : د. شاكر مصطفى (مراجعة وإشراف) ، المختار من مجلة الدراسات الفلسطينية : ع 2 (بيروت : ___ ، 1977) ص 302 .

(2) المصدر نفسه ، ص 304 .

(3) راينر بورين ، " الدول العربية في مفهوم السياسة الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية " في كتاب : هانس روبرت رومر ألمانيا والعالم العربي (بيروت : دار صادر ، 1974) ص 18 .

(4) محمد عبد العزيز ربيع ، " المساعدات الأمريكية لإسرائيل " ، الصدقة (مجلة فصلية يصدرها اتحاد جمعيات الصداقة الفلسطينية مع الشعوب / م.ت.ف) ص 2 ، ع 8 (- ، 1989) ص 113 - 114 .

(5) انظر : سامي مسلم ، " أوروبا والسلام في الشرق الاوسط " ، البيادر السياسي ، ص 8 ، ع 327 (11/ 26 ، 1988) ص 33 - 34 .

حتى هرعت إسرائيل إلى البحث عن السلاح ، وذلك استعدادا للحرب القادمة ، "فطرت باب ألمانيا الغربية عام 1957 ، ضاغطة عليها مبتزة إياها ، لتدفع ثمن ما اقترفه النظام النازي من مظالم بحق اليهود في أوروبا ، وطلبت إسرائيل أن يدفع الثمن سلاحا"⁽¹⁾ . وفي 14 آذار 1960 حصل لقاء بين المستشار الألماني اديناور ورئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون في فندق فالدورف - استوريا في نيويورك⁽²⁾ . واتفق اديناور وبن غوريون عام 1961 على دفع ألمانيا لمساعدة يبلغ حجمها 2 مليار مارك تدفع أقساطا سنوية تبلغ 140 مليون مارك ، وهذه الأقساط جرى تسميتها بمساعدات إنمائية ، ولكنها في الواقع تتصف بأنها مساعدات لميزان المدفوعات ، ومع أن هذا الموضوع انتهى في عام 1978 ، إلا أن ألمانيا استمرت بدفع هذا المبلغ ، أي الـ 140 مليون مارك ، حتى عام 1996⁽³⁾ ، حيث أنها طرحت تحويل هذا المبلغ للفلسطينيين ، ولكن إسرائيل عارضت ، ذلك وتم الاتفاق على تحويلها للمشاريع الإقليمية ، وهذا الأمر سنتحدث عنه عند الحديث عن ازدياد حجم المساعدات الألمانية للفلسطينيين .

وفي بداية عام 1962 ، وكنتيجة للضغط الأمريكي ، قرر اديناور مد إسرائيل سريريا بأسلحة ومعدات عسكرية ، فباعتها الأسلحة الثقيلة والطائرات والعربات سرا ، وبناء عليه تسلمت إسرائيل عام 1964 من الحكومة الاتحادية أسلحة بـ 320 مليون مارك⁽⁴⁾ . وساهمت ألمانيا الغربية مساهمة فعالة في بناء مفاعل ديمونة ، وكذلك في بناء مولد ذري آخر بين تل أبيب ورحبوت ، وقدمت الأموال الضخمة لبناء هذه المولدات ، وأرسلت إلى إسرائيل عددا من العلماء الألمان المتخصصين في الفيزياء الذرية⁽⁵⁾ . وشكر شمعون بيرس المساعدات الألمانية بقوله: "أمريكا تعطينا النقود ، فرنسا سلاح مقابل نقود ، وألمانيا سلاح بدون نقود"⁽⁶⁾ .

وعليه نلاحظ أن ألمانيا قدمت لإسرائيل دعما اقتصاديا ، وماليا ، وسياسيا ، وعسكريا ، وحققت الاقتصاد الإسرائيلي ، ووطدت دعائم دولة إسرائيل على ارض فلسطين من خلال التفكير في عقدة الذنب . وهذا كله ساعد إسرائيل على بناء صناعتها الحربية استعدادا لحرب 1967 ، حيث أن حصول إسرائيل على مئات الملايين من الدولارات كل عام من حكومة ألمانيا الغربية ، كتعويضات مالية ومعونات عسكرية ، ساهمت في تحقيق إسرائيل لإنجازاتها

(1) هيثم الكيلاني ، الاستراتيجية العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948 - 1988 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،

1919) ص 232.

(2) آرنولد كابلر ، أدريانا غريفل (تحرير) حقائق عن ألمانيا ، ترجمة سامي شمعون ، محمود كيببو (فرانكفورت / ماين : سو

سيتيس فيرلاغ ، 1995) ص 38 - 39.

(3) انظر : التعاون مع العالم العربي ، ص 37 ، ع 2 / 1995 (شباط ، 1995) ص 19.

(4) هلفي باومغرتن ، جمهورية ألمانيا الاتحادية والفلسطينيون والشرق الأوسط (القدس PASSIA ، 1987) .

(5) شحادة موسى ، علاقات إسرائيل مع دول العالم 1967 - 1970 (بيروت : مركز الأبحاث / م.ت.ف. ، 1971) ص 208.

(6) ربيع ، "المساعدات الأمريكية لإسرائيل" ، مصدر سابق ، ص 114.

الاقتصادية ، وساهمت في حرمان العرب من فرصة تحرير أراضيهم ، وربما أيضا من فرصة إقامة سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾. وهنا أشير إلى أنه في ظل توقيع الاتفاقيات السابقة كانت ألمانيا مفتوحة أمام الدعاية الصهيونية في اشد أشكالها في فترة اعتقال أيخمان ومحاكمته في إسرائيل ، "فقد أعلن عن اعتقاله في أيار 1960، واستمرت المحاكمة من 11 نيسان إلى 14 آب 1961 ، وتعرض قراء الصحف والمجلات ومشاهدوا التلفزيون يوميا لتفاصيل الأعمال الوحشية النازية . وكانت تدور أسئلة وتكرر : أصحح أن الألمان يشعرون بذنبهم ؟ هل تغيروا ؟ وقيل بصراحة أن الجواب الإيجابي سيتوقف على تقوية إسرائيل"⁽²⁾ .

وعلى صعيد آخر ، كانت ألمانيا الغربية قد حرصت على عدم إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل خوفا من إقدام الدول العربية على إقامة علاقات مماثلة مع ألمانيا الشرقية⁽³⁾، ولكن عندما أزيح الستار في شتاء 1965/64 عن إمداد ألمانيا الاتحادية لإسرائيل بصفقات الأسلحة ، وتناقلت أخبار صحيفة هذه الأنباء، ونتيجة لذلك رفعت مصر زيارة خاصة ، كان متفق عليها مسبقا ، لفالتر اولبرشت رئيس دولة ألمانيا الديمقراطية إلى مستوى الزيارة الرسمية ، فردت ألمانيا الاتحادية بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في 12 أيار 1965 . وأدى هذا الإجراء إلى قطع العلاقات العربية الألمانية، حيث أن عشرة دول⁽⁴⁾ من الأعضاء الثلاثة عشر في جامعة الدول العربية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية، واستدعت الدول الثلاث الأخرى (المغرب ، تونس ، ليبيا) سفرائها من بون⁽⁵⁾. واندلعت حرب حزيران 1968 في ظل توتر العلاقات العربية الألمانية ، مما زاد هذه العلاقات توترا ، وكان الموقف الألماني الرسمي فور نشوب الحرب موقف "عدم التدخل" (لم يستعمل تعبير حيادي) مع التنديد بموقف حكومة ألمانيا الشرقية المؤيدة للعرب . ولكن هذا الحياد لم يكن إلا شكليا ، حيث أعلنت الأحزاب الرئيسية الممثلة في البندستاغ (البرلمان الاتحادي الألماني) تأييدها لإسرائيل ، ولم تخف وسائل الإعلام فرحتها بانتصار إسرائيل وشجب نوابها العرب للقضاء على إسرائيل⁽⁶⁾.

(1) انظر: ربيع ، المعونات الأمريكية لإسرائيل ، مصدر سابق ، ص 213 .

(2) ليوان ، مصدر سابق ، ص 322.

(3) كانت سياسة عدم الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، أي عدم السماح لطرف ثالث بالاعتراف بها، إحدى أولويات السياسة الخارجية الألمانية الاتحادية . وكان ذلك على اعتبار أن ألمانيا الاتحادية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الألماني وفقا لمبدأ هالشتاين (Hallstein -Doktrin) ، وأن ألمانيا ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل دولة تقيم تمثيلا دبلوماسيا أو تعترف رسميا بجمهورية ألمانيا الديمقراطية . انظر : سعيد العظم ، عقيل هاشم ، إسرائيل في أوروبا الغربية (بيروت : مركز الأبحاث /م.ت.ف ، 1967) ص 111 . وكذلك امين شلبي ، " الدبلوماسية العربية ومبدأ هالشتاين " السياسة الدولية ، ع 17 (يوليو ، 1969) .

(4) وهي : مصر ، السودان ، السعودية ، العراق ، سوريا ، لبنان ، الاردن ، الجزائر ، اليمن ، الكويت .

(5) انظر : فريدمان بوتنر، توماس شيفلر ، تطور السياسة الألمانية في الشرق الأوسط ، " السياسة الدولية " ، ع 78 (أكتوبر ،

1984) ص 40-41 . وكذلك العظم ، مصدر سابق ، ص 109 .

(6) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967 (بيروت: المؤسسة، 1969) ص 764 ، 765 .

وفي هذا الصدد يقول سامي مسلم "كانت وسائل إعلام ألمانيا الاتحادية متحيزة دون مواربة إلى جانب إسرائيل في هذه الحرب. ولم تكن كتابتها الصحفية وتعليقاتها حول هذه الحرب لصالح طرف واحد فقط ، وإنما انجرفت وأغرقت برسم الصورة السلبية للطرف الآخر"⁽¹⁾ .

ولكن رغم توثيق العلاقات الرسمية بين ألمانيا وإسرائيل ، فقد ظهرت عام 1968 بوادر تملل شعبي من الانحياز الألماني التام لإسرائيل ، وحاولت السلطات الألمانية والمنظمات الصهيونية محاربهه وتطويقه . وكان من تلك الأحداث المظاهرات الطلابية المختلفة⁽²⁾ . وفي ثلاثين أيار 1969 أعلنت الحكومة الاتحادية في بيان لها رسميا تعديل ما يسمى بمذهب هالشتاين⁽³⁾ . وسعت ألمانيا في أوائل السبعينات إلى الموازنة بين "استعادة صداقة الشعوب العربية" واحترام "علاقاتها المأساوية بالشعب اليهودي" ، وإقامة علاقات متوازنة مع إسرائيل من جهة والدول العربية من جهة أخرى . وأصدرت وزارة الخارجية في 5 حزيران 1970 نشرة جاء فيها أن "جمهورية ألمانيا الاتحادية لم تنحز إلى طرف في نزاع الشرق الأوسط وهي تعتبر قرار مجلس الأمن الصادر في 22 تشرين ثاني 1967 أساسا مناسباً لحل سلمي للنزاع"⁽⁴⁾ . وعلاوة على ذلك ، فقد "دخلت الصورة الفلسطينية بصياغتها المشوهة إلى المدرجات الغربية منذ البداية وبطريقة منهجية يصعب تغييرها بسهولة فيما بعد ، فحكومة بافاريا في ألمانيا الغربية قررت أن يضع مؤلفون إسرائيليون تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي لتلاميذ المدارس في عام 1967 ، على أن يتبعها في ذلك كافة المدارس الألمانية"⁽⁵⁾ .

وفي حديثه حول ألمانيا الغربية والشرق الأوسط ، قال البرفسور فريدمان بوتنر ان التعاطف مع الفلسطينيين تراجع إلى حد كبير بعد عمليات ميونخ وانتشار صورة العنف والإرهاب في الإعلام الأوروبي عن منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن هذه الصورة بدأت بالتغير والابتعاد عن الشكل التقليدي بعد غزو إسرائيل للبنان ومذابح صبرا وشاتيلا . وفي رأيه أن هذا الأمر يؤكد بان الغرب عموما ، وألمانيا خصوصا ، تتابع باهتمام الوقائع أكثر من الاكتفاء بالاستماع للشكوى والتذمر أو إلقاء اللوم على طرف من أطراف الصراع⁽⁶⁾ . وفي تشرين أول 1972 حظر الاتحاد العام لطلاب فلسطين والاتحاد العام لعمال فلسطين من قبل

(1) سامي مسلم ، صورة العرب في الصحافة الألمانية الاتحادية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985) ص 61.

(2) للتفاصيل أنظر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968 (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1971) ص 785.

(3) بورين ، مصدر سابق ، ص 26.

(4) المصدر نفسه ، ص 33.

(5) محمد خالد الأزهرى ، " الغرب والفلسطينيون : المسؤولية التاريخية والأبعاد الفكرية والصورة المتبادلة " الوحدة ، ص 3 ، ع

33-34 (حزيران / تموز ، 1987) ص 201 .

(6) PASSIA ، ملاحظات حول ندوة العلاقات الفلسطينية الألمانية (القدس : PASSIA ، 1987) ص 12.

حكومة ألمانيا الاتحادية ، واتخذ قرار بطرد عدد من الطلاب والعمال الفلسطينيين . وكانت الصحف الألمانية ، إضافة إلى إضافتها الأجواء المأساوية على أحداث ميونخ ، قد حاولت توتير وضع الفلسطينيين القاطنين في ألمانيا الاتحادية ، وساتت في كتاباتها الصحفية بين كلمة الفلسطينيين وكلمة الإرهابيين (1) .

2) السياسة الألمانية الاتحادية تجاه القضية الفلسطينية بعد عام 1973 :

بعد تحسن العلاقات الألمانية الألمانية (ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية)، والألمانية الغربية السوفيتية، أصبح من الممكن قبول الألمانيتين في الأمم المتحدة كعضوين كاملين العضوية (انضمت ألمانيا إلى الأمم المتحدة في 18 أيلول 1973)، وكان على ألمانيا أن تعترف نتيجة لذلك بقرارات الأمم المتحدة وخاصة 242(2) . وقد رافق ذلك أحداث لها أثر كبير في سياسة ألمانيا الشرق أوسطية، وخاصة أزمة النفط 1973 - 1974 (وكذلك أزمة 1979 - 1980) وقبل ذروة الأزمة بـ 11 يوم، وفي 26 أيلول 1973، وضعت ألمانيا برنامجا يتطرق بالطاقة (إضافة إلى برامج أخرى ، مثلا عام 1974، 1977، 1981) والتي كانت تهدف إلى تقليل الاعتماد على نسبة البترول من الطاقة الألمانية ، وترسيخ إنتاج الطاقة المحلية، ودعم أبحاث وتطوير مصادر بديلة للطاقة(3) .

وخلال حرب تشرين الأول 1973 دأبت الصحف الألمانية الغربية على إجراء مقارنة بين التجربة الإسرائيلية في الحرب وتلك التي عاشها الألمان خلال الحربين العالميتين ، الأولى والثانية ، وبعد كل منهما على الصعيدين العسكري والسياسي(4) . وقد حظي العرب بالاحترام في الصحافة الألمانية بعد حرب 1973، وتغيرت الصورة عن سابقتها، حيث أن الصحافة لم تستطع الاستمرار في استخدام الصفات السلبية نفسها التي دأبت عليها في حرب 1967 لرسم الصورة العربية . وظلت معاملة الفلسطينيين في هذه الصحافة تختلف عن التعامل مع الأقطار العربية ، حيث استمرت معاملتهم ضمن سلبية مقاييس الإرهاب والعنف، ولم تحظ مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي بتأييد الصحافة الألمانية . ولم تتحدث هذه الصحافة عن جوهر القضية الفلسطينية أو عن طرد الشعب الفلسطيني من أرضه وإقامة دولة إسرائيل عليها ، ونظرت إلى المسألة على أنها نزاع

(1) مسلم ، صورة العرب في صحافة ، مصدر سابق ، ص 71 ، وكذلك ص 69-70 .

(2) انظر : بورين ، مصدر سابق ، ص 27 .

(3) Wolfram F. Hanrieder , Helmut Schmidt : Perspectives on Politics (Boulder / Colorado : Westview Press, 1982) P. 162 -163 . P. 168- 170 .

(4) مسلم ، صورة العرب في صحافة ألمانيا الاتحادية ، ومصدر سابق ، ص 30 .

حدودي بين العرب وإسرائيل ، وعمدت إلى التقليل من شأن مشاركة الفلسطينيين في الحرب، وقالت بأنها مشاركة متواضعة⁽¹⁾. وفي هذا الإطار يؤكد سامي مسلم أن "الصحافة الألمانية الغربية لا تتطرق إلى الممارسات والإجراءات العدوانية والإرهابية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. ولا تعرض أسباب المشكلة الفلسطينية، وإنما تسعى إلى إخفائها، وإذا ما ذكرتها فإنها تذكرها مشوهة"⁽²⁾.

ولكن رغم الحديث السابق ، ورغم علاقتها المميزة مع إسرائيل ، فإن ألمانيا الاتحادية كانت أول دول السوق الأوروبية التي اعترفت بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، وقد ورد ذلك في حديث مندوب ألمانيا الغربية لدى الأمم المتحدة، فون فيخمار Von Wechmar ، في خطابه العام الموجه إلى الجمعية العامة للأمم العربية في 19 تشرين ثاني 1974 حيث ربط بين حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، وحق الشعب الألماني في تقرير مصيره حيث قال "نحن نؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وبالنسبة لنا نحن الألمان ، مع تجربتنا المريرة ، هذا في الحقيقة حقا طبيعيا"⁽³⁾. ولكن مع ذلك ، وفي شباط 1975، قال هلموت شميدت : "طالما لم توافق منظمة التحرير الفلسطينية على حق إسرائيل في الوجود في حدود آمنة ومعترف بها، ولم تنبذ القوة والإرهاب، إذن لا تصلح أن تكون شريكة للمفاوضات التي تدعو لها ألمانيا الاتحادية"⁽⁴⁾.

وفي حديثه أمام البرلمان الألماني ، البنديستاغ ، بعد زيارة الرئيس السادات إلى الجمهورية الاتحادية في 1976، قال المستشار هلموت شميدت : "نحن لدينا الرغبة بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الذي يضمن حقهم في تقرير المصير وإنشاء "سلطة دولة" خاصة بهم في أرضهم التي ستسحب منها إسرائيل عندما يستتب السلام ، ونؤكد بنفس الوقت على حق إسرائيل في الوجود والعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها"⁽⁵⁾. وأكد كذلك وزير الخارجية غينشر، مبدأ السياسة الألمانية التي تقوم على المساواة والاحترام بين حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية وحق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وضرورة اعتراف الطرفين بذلك . ولا ننسى هنا مساهمة غينشر في صدور بيان البنديقية عام 1980 ،

(1) انظر : المصدر نفسه ، ص 77-180.

(2) المصدر نفسه ، ص 29.

(3) Susan Hattis Rolef, The Middle East policy of the Federal Republic of Germany Jerusalem : The (Magnes Press / The Hebrew University ,1985) p. 26- 27

(4) المصدر نفسه ، ص 45.

(5) المصدر نفسه ، ص 27 . وكذلك انظر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976

(بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1979) ص 383-358.

ولكن رغم ذلك ، فإن ضغوط الحكومة الاتحادية كانت واقعة على الطرف الأضعف وهو منظمة التحرير الفلسطينية (1) .

رغم بعض التقدم الذي حدث في سياسة بون عام 1974 ، إلا أن حكومة بون لم ترتح تماما إلى سياستها الجديدة المعتدلة ، والبرهان على ذلك ، أن هذه الحكومة تلجأ دوماً إلى الاستشهاد بسياسة دول الأسرة الأوروبية ، وبقرارات الأمم المتحدة ، كلما اضطرت إلى اتخاذ موقف يتعلق بالمشكلة الفلسطينية ، وقد آثرت أن لا تتخذ موقفاً مستقلاً ومسؤولاً (2) . وقد لعبت الأوساط المالية والصناعية دوراً مهماً في خلق سياسة بون الجديدة في المنطقة ، خاصة وأن النفط المستورد من ليبيا والسعودية فقط يشكل نحو 50% من مجموع واردات ألمانيا من النفط ، وقد زادت صادرات ألمانيا إلى الدول العربية عام 1974 ، وكذلك زادت وارداتها لزيادة حاجة الصناعة الألمانية وارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين أول (3) ، والجدول (1:3) يوضح ذلك :

جدول رقم (1:3)

واردات وصادرات ألمانيا الاتحادية من وإلى الدول العربية 1972-1974 (بليون دولار)

السنة	واردات ألمانيا	صادرات ألمانيا
1972	6	2.8
1973	6.6	3.6
1974	17.6	7.4

المصدر : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974 ، مصدر سابق ، ص 397 .

وبناءً على ما سبق ، فقد قدمت ألمانيا بعض التنازلات السياسية لتأمين مصالحها الاقتصادية ؛ وبسبب التحسن الذي طرأ على مكانة الدول العربية بعد استخدامها النفط ؛ وبسبب الشرعية الجديدة التي اكتسبتها منظمة التحرير الفلسطينية بين معظم الدول ، ولذلك فإن استمرار بون في سياستها المؤيدة لإسرائيل يكلفها غالباً جداً (4) . ليس ذلك فحسب ، بل إن اعتراف ألمانيا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره قد فسر من الحكومة الألمانية بأنه لا يعني أية تنازلات لصالح منظمة التحرير الفلسطينية . وكان المندوب الألماني في الأمم المتحدة

(1) باومغارتن ، مصدر سابق . انظر كذلك كلمة هانز ديترش غونشر في افتتاح ندوة العلاقات بين الحضارتين العربية والأوروبية في هامبورغ 11-16 نيسان 1983 في كتاب : اودو شتاينباخ ، ادب اللجمي (وآخرون) ، العلاقات بين الحضارتين العربية والأوروبية : الحوار العربي الأوربي ، وقائع ندوة هامبورغ (تونس : الدار التونسية للنشر ، 1985) ص 23 .

(2) المصدر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974 (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1977) ص 396 - 397 .

(3) المصدر نفسه ، ص 397 .

(4) المصدر نفسه ، ص 398 .

قد صوت في 10 تشرين ثاني 1975 ضد المشروع الخاص بإعطاء المنظمة حق الاشتراك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع المفاوضات التي تجري حول الشرق الأوسط . وعارضت القرار رقم 28/33 (1978) الذي يدعو إلى التأكيد من جديد أنه لا يمكن إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط من دون تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين على أساس نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وعارضت كذلك القرار رقم 169/35 فقرة أ ، ب (1980) حول قضية فلسطين وإعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وممتلكاته في فلسطين ، وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة . وكانت قد عارضت القرار 1974/3237 المتضمن منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى ، وكما يقول البرفسور فريدمان بوتنر في حديثه حول ألمانيا الغربية والشرق الأوسط ، بالنسبة لألمانيا الغربية لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمتحدث وممثل للشعب الفلسطيني ، والذي تقر وتدعم حقه في تقرير المصير، ما دامت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ترفضان ذلك ، وان المحاولات لإقامة العلاقات الثنائية بين الحكومة الألمانية والمنظمة تتعثر على صخرة المطالب الألمانية بضرورة أن تتخلى المنظمة عن عمليات الإرهاب، وان تعترف بإسرائيل وحقها في الوجود⁽²⁾. كما أن اعتراف ألمانيا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره قد جاء نتيجة مواقف سياسية خاصة بها أكثر من كونه يتعلق بطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي ، فتأييد ألمانيا الغربية للمبدأ ذاته يتمشى مع سياستها الخارجية في دعم حق الشعب الألماني في الوحدة وتقرير المصير ، كما أنها تعارض فكرة أن يتضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره إقامة دولته المستقلة، فهي ترى أن تتم هذه المسألة بموافقة كافة الأطراف المعنية ، أي من خلال المفاوضات⁽³⁾. وتأكيذا للربط بين حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحق الشعب الألماني بالوحدة وتقرير المصير (إضافة إلى ما سبق الإشارة إليه) فإن هلموت شميدت، بعد عودته من السعودية في نيسان 1981، قال: "عندما يطالب أحد الألمان الذي يعيش في أمة مجزأة بحق تقرير المصير للشعب الألماني، إذن يجب أن يكون هناك اعتراف أخلاقي بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني"⁽⁴⁾.

ورغم حديثنا السابق ، إلا أن النظرة الألمانية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية بدأت تتغير في الثمانينات ، خاصة وان النصف الثاني من السبعينات قد شهد مجموعة من اللقاءات

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي : المجلد الأول 1947-1974 (بيروت : المؤسسة ، 1993) . وكذلك المجلد الثاني 1975 - 1981 (بيروت : المؤسسة ، 1994) .

(2) PASSIA ، ملاحظات حول ندوة العلاقات الفلسطينية الألمانية ، مصدر سابق ، ص 12.

(3) انظر: نايف ابو خلف، المجموعة الأوروبية والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (القدس: PASSIA، 198)، ص 28.

(4) Rolef, P.27.

بين بعض الساسة الألمان وشخصيات في منظمة التحرير الفلسطينية (1). وفي مقابلة تلفزيونية في 30 نيسان 1981 قال المستشار شميدت : "إذا كنا في الغرب نعتبر منظمة التحرير الفلسطينية إرهابية دون أن نميز بين الفصائل المختلفة في م.ت.ف. فان هذه أفضل طريقة لدفع م.ت.ف. إلى أحضان موسكو" (2). ومن جهة أخرى ، وحول مستقبل الدور الأوروبي والأمريكي في محاولة لحل الصراع الشرق الأوسط ، قال هلموت شميدت "لقد أنشأ الأوروبيون والأمريكان علاقات وثيقة لهم في الشرق الأوسط مع كل شعوب المنطقة التي يلعب استقرارها السياسي دورا مهما في إمداد الطاقة ، وفي التوازن السياسي العالمي . ولا أستطيع أن اتنبأ متى وكيف تصبح الجهات المتصلبة في صراع الشرق الأوسط أكثر مرونة . ولكنني اعتقد أن عملا دبلوماسيا متفقا عليه هو الذي سيسهم في إيجاد سلام شامل وعادل ودائم" (3).

ولعل حديثنا السابق لا ينفي أن العلاقة الخاصة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وإسرائيل تعتبر السمة الأساسية لسياسة ألمانيا في المنطقة ، وقد جاء في بيان مكتب الخارجية الألمانية في صيف 1981 أن ألمانيا مدركة للجانب الأخلاقي الخاص في تعاملها مع إسرائيل ، وأن الرغبة في تسوية الخلاف نيابة عن إسرائيل ، والمطالبة في حقها في الوجود وفي أمنها تعتبر حجر الزاوية في السياسة الخارجية لألمانيا الغربية ، وأن الحكومة الألمانية لازالت تأخذ على عاتقها تطوير الصداقة بين الألمان والإسرائيليين بعزم وجدية ، ولكن هذا لا يعني على أي حال ، اتفاقا مع كل جوانب أو مظاهر السياسة الإسرائيلية الرسمية (4). ومن الواضح لنا حتى الآن أن العلاقات الألمانية الإسرائيلية المتميزة والمستمرة تفوق أي اعتبارات أخرى تتعلق بالقضية الفلسطينية .

ومع انتهاء فترة هلموت شميدت في المستشارية (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) ، ومجيء هلموت كول (الحزب المسيحي الديمقراطي) تزايد توثيق العلاقات الألمانية الإسرائيلية ، وبقيت السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية تسير في إطار السياسة الأوروبية بشكل عام . ومما يؤكد على علاقات ألمانيا الخاصة بإسرائيل ، وازدياد توثيقها ، زيارة رئيس دولة ألمانيا الغربية ، ريتشارد فون فايتساكر لإسرائيل عام 1985 ، وكان أول رئيس ألماني غربي يقوم بزيارة رسمية لإسرائيل ؛ وكذلك الزيارة الرسمية التي قام بها المستشار كول لإسرائيل

(1) المصدر نفسه ، ص 32 .

(2) المصدر نفسه ، ص 47 .

(3) Helmut Schmidt , " A Policy of Reliable Partnership " , Foreign Affairs (spring , 1981) P. 751

(4) Rolef , P. 23

عام 1984⁽¹⁾. كما أن الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتسوغ زار ألمانيا في 1987/4/6، وكانت أول زيارة يقوم بها رئيس إسرائيلي لألمانيا ، وساهمت في توثيق العلاقات بين الطرفين .

وعلى صعيد آخر ، ومع مجيء الانتفاضة الفلسطينية ، احتلت أحداثها موقعا بارزا في وسائل الإعلام الألمانية ، حتى أن هناك من يرى أن "الصحافة الألمانية باتجاهها العام هي صحافة تقف إلى جانب الانتفاضة الشعبية العارمة في الأراضي المحتلة ، وتتعاطف إلى حد كبير مع حقوق شعبنا العادلة ، وتدين السياسة الإرهابية ، والقمعية للجنود الإسرائيليين في مواجهة الانتفاضة. وحتى الذين يحاولون التعاطف مع الموقف الإسرائيلي، فإنهم يكتبون بلغة مترددة وخجولة . وبالتأكيد فإن تأثيرهم على الرأي العام الألماني لم يكن ذو أهمية"⁽²⁾. ومن جهة أخرى ، وتأكيدا لتأييد ألمانيا لعقد مؤتمر للسلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي ، وفي تعليقه حول العودة المحتملة لرئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني اسحق شامير إلى السلطة بعد انتخابات 1988 (بعد الائتلاف الحكومي) قال وزير الدولة الألماني للشؤون الخارجية هيلموت شايفر: "سيكون من الحكمة البالغة أن تمتثل الحكومة الإسرائيلية القادمة، أيا كانت، للمطلب الدولي بالمشاركة في مؤتمر للسلام ، حيث سيناقش مستقبل إسرائيل والضمانات الأمنية لها، وكذلك مصير ومستقبل الفلسطينيين"⁽³⁾.

وبعد خطاب الرئيس عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف، في 13 كانون الأول 1988، أعربت ألمانيا الغربية عن ارتياحها لإعلان ياسر عرفات "بوضوح أكثر من أي وقت سابق عن استعداده للسلام"⁽⁴⁾، ولكن ألمانيا لم تعترف بدولة فلسطين ، ذلك أنها ترى أنها لا تستطيع الاعتراف بدولة بلا حدود محددة ولا حكومة . علاوة على ذلك ، كتب دانييل دجان في مقال له في صحيفة هآرتس الإسرائيلية يقول : "لعله أكثر من مجرد أمر مثير للضحك أن يقرر الجيل الشاب في حزب المعارضة الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا الغربية ، الذي أعرب دوما عن عدائه تجاه إسرائيل ، بأغلبية واضحة انه لا مجال للاعتراف بالدولة التي

(1) وفي هذا الإطار يرى كرسنوفر اتمان ان زيارة كول أحدثت نقطة تحول في العلاقات الألمانية الإسرائيلية ، حيث انه رأى كل الذكريات والصور والنصب التذكارية التي تخلد ذكرى المحرقة، والتي تعيد إلى الأذهان عامل الشعور بالذنب الذي أخذ يتلاشى مع مرور الوقت. ولعل في ذلك إشارة إلى أن موضوع المحرقة موضوع حاضر ابدأ في إسرائيل ، ولا يسمح لأحد بنسيانه، وانه في عرق ألمانيا دينا لإسرائيل لا يمكن نسيانه. انظر : كرسنوفر اتمان ، "جماعات الضغط اليهودية والإسرائيلية : الجالية اليهودية في ألمانيا والنمسا"، القدس 1987/4/5، ص6.

(2) خالد سرحان ، " الانتفاضة في الصحافة الألمانية " ، صامد الاقتصادي ، ص11، ع 75 (كانون ثاني - آذار ، 1989) ص210. قارن ذلك مع الصورة السلبية عن الفلسطينيين خلال السبعينات في : مسلم ، صورة العرب ... ، مصدر سابق .

(3) القدس 1988/11/14، ص1، ص11.

(4) القدس 1988/12/15، ص1

أعلنت عنها منظمة التحرير. فقبل ذلك ينبغي توجيه الطلب للمنظمة الدولية لتغيير بعض البنود في الميثاق الفلسطيني واتخاذ خطوات أخرى تثبت نواياها الطيبة⁽¹⁾.

أما الأحداث التي حصلت في أوروبا الشرقية ، وخاصة تحطيم سور برلين في 9 تشرين ثاني 1989 ، وإعادة توحيد ألمانيا في 3 تشرين أول 1990 بعد انفصال دام 45 عاما ، فإن هذه الأحداث أعادت للشعب الألماني وحدته القومية وثقته بنفسه وبهويته القومية ، وعززت انتماءه الأوروبي ، وقوى مركزه داخل الجماعة الأوروبية وفي العالم⁽²⁾. ولكن زوال جمهورية ألمانيا الديمقراطية أفقد العرب والمنظمة حليفا تضامنا مع نضال الشعب الفلسطيني وم.ت.ف تضامنا لا حدود له ، ومع ذلك أيد العرب بشدة الوحدة الألمانية التي كانت مطلبا للشعب الألماني⁽³⁾. ومن جهة أخرى ، ورغم أن أحداث أوروبا الشرقية أدت إلى توجه ألمانيا نحو تلك المنطقة والتركيز عليها ، إلا أنها لم تهمل علاقاتها مع دول الشرق الأوسط ، خاصة وأن أحداث هذه المنطقة كحرب الخليج الثانية وعملية السلام ترافقت إلى حد ما مع تلك التطورات في أوروبا الشرقية ، بحيث يمكن القول أنها أزلت إلى حد كبير ما كان يمكن للمرء أن يتوقعه من ضعف الاهتمام بالمنطقة والتحول نحو شرق أوروبا أو الاهتمام بالشؤون الألمانية الداخلية في سبيل النهوض بالقسم الشرقي منها (ألمانيا الديمقراطية سابقا) . ومن ناحية أخرى ، فإن الوحدة الألمانية عززت من اهتمام ألمانيا بالسياسة الخارجية ، وهنا أشير إلى أن سياسة ألمانيا الشرق أوسطية هي سياسة أوروبية منضوية تحت لواء سياسة الاتحاد الأوروبي . أما علاقات ألمانيا الخاصة مع إسرائيل ، واهتمامها بالمنطقة العربية والنفط العربي، فقد كان لها بلا شك أثر كبير في تزايد اهتمام ألمانيا بالمنطقة.

ومما يؤكد حديثنا السابق انه مع اندلاع حرب الخليج الثانية تعزز التعاون العسكري بين إسرائيل وألمانيا حيث أرسل الألمان لإسرائيل منظومة من صواريخ باتريوت الأمريكية الصنع ، ومنذ حرب الخليج حصلت إسرائيل من الحكومة الألمانية على مساعدات خاصة بحجم 1.5 مليار مارك منها 800 مليون مارك مخصصة لصنع غواصتين في ألمانيا ، هذا إضافة إلى المساعدات السنوية البالغة 140 مليون مارك⁽⁴⁾. ومنذ بدء تلقيها للمساعدات من ألمانيا

(1) دانييل دجان " لنعتمد على الأميركيين " هآرتس 1989/4/9 . في : المصدر (ترجمات عن الصحف العربية) ع10 (نيسان، 1989) ص97.

(2) انظر : ولف غرونر، توحيد ألمانيا وآثاره على الوحدة الأوروبية (القدس PASSIA : 1991) .

(3) انظر : عبدة عبود ، ندوة " آفاق العلاقات العربية الألمانية في التسعينات " (عمان 6 و7 حزيران 1991) ، المستقبل العربي

س14، ع 152 (تشرين أول ، 1991) ص169. وللمزيد من التفاصيل حول العلاقة مع ألمانيا الديمقراطية راجع:

Ziad Mouna , " The Palestinian Liberation Organization and the German Democratic Republic " Orient , 36 Gahrgang . Nr1 (Marz , 1995) p. 97 - 107

(4) نشرة : التعاون مع العالم العربي ، س37، ع 1995/6 (حزيران ، 1995) ص9.

حصلت إسرائيل على نحو 4 مليارات و200 مليون مارك، كما أن ألمانيا تحتل المرتبة الأولى في سلم التعاون بين دول المجموعة الأوروبية والمنطقة ، بينما تأتي ثانياً على الصعيد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وتشير الإحصائيات التي نشرتها بون أن إسرائيل تحصل من ألمانيا على 12% من إجمالي وارداتها من دول العالم ، وتتركز الواردات في قطاعات الآلات والمعدات . وقد ارتفع حجم الاستيراد الإسرائيلي من بون خلال الفترة ما بين عامي 1989 و 1993 بنسبة 43% ، وكان مؤشر الفائض في التبادل التجاري يميل لصالح ألمانيا بنسبة 65.6% من إجمالي القيمة⁽¹⁾ .

ولعل هذه الأمور تؤكد ما ذهبنا إليه من أن علاقات ألمانيا مع إسرائيل تتعزز باستمرار، وكانت وستظل علاقات متميزة وذات طابع خاص . وقد أعلنت الحكومة الألمانية باستمرار أن علاقاتها مع إسرائيل هي علاقات استثنائية وستسعى باستمرار إلى بنائها وتعزيزها ، وليس هناك من يستطيع أن يغير في هذا الموقف الألماني الرسمي حيال إسرائيل في ضوء المسؤوليات التي التزمت بها ألمانيا حيالها. فعلى سبيل المثال ، وتأكيداً على استمرار التعبير عن الشعور بالذنب تجاه يهود العالم إزاء ما حل بيهود أوروبا من إبادة، جاء في البيان الحكومي للمستشار الألماني هيلموت كول الذي ألقاه يوم 4/10/1990 أمام البوندستاغ الموحد في برلين ، في مبنى الرايخستاغ: "انه لا يجوز أبدا نسيان أو تناسي أو التهوين من الجرائم التي ارتكبت بأيدي ألمانية في هذا القرن وأي مآسي تم تعريض بشر وشعوب إليها. وبحملنا لهذا العبء معا فإننا نظهر أهليتنا بالحرية المشتركة. ان تذكر اكثر الفصول سوادا في تاريخنا وإبقائه حيا في الأذهان هو دين علينا للضحايا . فنحن مدينون بذلك لضحايا الهولوكوست أولا، هذا القتل الجماعي لليهود الأوروبيين الذي لا مثيل له"⁽²⁾ .

وبعد هذا العرض لتطور السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية ، وعلاقات ألمانيا الخاصة والمتميزة مع إسرائيل ، فإن القارئ قد يتساءل حول أهمية الحديث السابق في سياق دراستنا هذه عن المساعدات الألمانية للضفة والقطاع . وفي هذا الإطار فإن الباحث

(1) أنظر: "مساعدات عسكرية واقتصادية : التعاون الألماني الإسرائيلي بلغ مستوى متطور" ، جريدة القدس ، 2/6/1995، ص 23. وكذلك انظر الإحصائيات حول التجارة الخارجية الإسرائيلية وموقع ألمانيا بالنسبة لها في :

Deutschland .E3 (3 ,1995) P.17

(2) نص البيان في: فؤاد اسماعيل، من المسألة الألمانية إلى الوحدة الألمانية: طريق ألمانيا نحو الوحدة(عمان:دار البشير، 1992)ص177 . كما أنه خلال القمة الأوروبية التي عقدت في إسبن (غرب ألمانيا) في كانون أول 1994 نجح هلموت كول في جعل إسرائيل أول دولة غير أوروبية تحصل على وضع خاص في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي . (انظر : جريدة القدس ، 16/5/1995 ، ص 7) وخلال زيارته إلى المنطقة مؤخرا (حزيران ، 1995) زار كول "يد فاشيم" الذي أقيم في ذكرى اليهود ضحايا النازية ، وقال أنها ذكرى مؤلمة بالنسبة للألمان ولا يسعهم سوى الشعور بالعار لما ارتكب باسم الشعب الألماني ، وأضاف كول أن شعبا لا يعلم تاريخه لا يستطيع فهم حاضره أو بناء مستقبله ، وسيكون من الصعب النسيان ، لكن سيكون من الأسوأ الانتفاء بالتذكر دون العمل من أجل الحاضر والمستقبل" . (انظر : جريدة القدس : 7/6/1995 ، ص 19).

يؤكد على أن الحديث السابق عن العلاقات الألمانية الخاصة مع إسرائيل يؤثر على السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية ، وبما يتفق مع المصالح الإسرائيلية إلى حد كبير . ومن هنا فإن السؤال الذي يطرح نفسه ، هل تغيرت السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية السلام وتوقيع اتفاق أوسلو ؟ وهل يمكن النظر إلى المساعدات الألمانية للضفة والقطاع على أنها تمثل تغيراً في السياسة الألمانية في هذا الإطار ؟ أم أن هذه المساعدات تتفق مع الرؤية الإسرائيلية وتخدم مصالح إسرائيل بشكل خاص ؟.

لقد اتضح لنا حتى الآن أن السياسة الألمانية تقف إلى جانب إسرائيل بكل ثقلها ، ومن هنا فليس من المتوقع أن تحدث تغييرات جذرية بخصوص هذه السياسة إلا بما يتفق مع المصالح والرؤيا الإسرائيلية على الأرجح . ومن جهة أخرى فإن مصالح ألمانيا في المنطقة ، وخاصة فيما يتعلق بالنفط ، وتأكيدها على السعي للمحافظة على أمن المنطقة واستقرارها تبعاً لذلك ، تؤثر بشكل واضح على السياسة الألمانية في المنطقة . وفي هذا الإطار ، فإن المساعدات الألمانية للضفة والقطاع لا يمكن أن تكون ، بشكل عام ، خارجة عن الإطار العام للسياسة الألمانية التي تؤكد على دعم إسرائيل واستقرارها وأمنها، بل هي أداة لهذه السياسة الألمانية . ولعل هذا يؤكد لنا أن المساعدات للضفة والقطاع تنطلق من اعتبارات سياسية بالدرجة الأولى ، وسيوضح لنا الوضع أكثر في سياق هذه الدراسة ، وخاصة عند الحديث عن الترحيب الألماني باتفاق أوسلو .

ثانياً: السياسة الألمانية الاتحادية بعد عملية السلام :

لا شك أن الاهتمام الألماني بمنطقة الشرق الأوسط قد ازداد مع بدء عملية السلام في المنطقة ، وتوقيع اتفاق أوسلو بشكل خاص ، حيث أن هذا الاهتمام يأتي استمراراً للخلفية السياسية والاقتصادية السابقة . وفي هذا السياق سنتناول بشكل عام الاهتمام الألماني بمنطقة الشرق الأوسط ، ومبادرة الاقتصاد الألماني بشأن المنطقة ، إضافة إلى الحديث عن الترحيب الألماني باتفاق أوسلو والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، وكذلك دور القطاع الخاص الألماني في الضفة والقطاع . وهذا القسم من الدراسة ، إضافة إلى الحديث السابق، من شأنه أن يوضح لنا أسباب اهتمام ألمانيا بالمنطقة بشكل عام ، وبتقديم المساعدات للضفة والقطاع بشكل خاص ، ومصحتها من وراء تقديم هذه المساعدات ، والذي يأتي أساساً انطلاقاً من المصالح الألمانية في المنطقة ، وخاصة وجود النفط في هذه المنطقة ، عدا عن الاهتمام بأمن إسرائيل واستقرارها ، ومن هنا تبرز خصوصية المساعدات المقدمة للضفة والقطاع في إطار المساعدات المقدمة للدول النامية .

1) الاهتمام الألماني بمنطقة الشرق الأوسط :

في بداية الحديث عن الاهتمام الألماني بمنطقة الشرق الأوسط بعد عملية السلام فإن الباحث يؤكد أن هذا الاهتمام يأتي استمرارا للخلفية السياسية والاقتصادية التي تحدثنا عنها سابقا ، ولاشك أن وجود مصالح هامة لدى ألمانيا الاتحادية في المنطقة يزيد من احتمالية قيامها بدور فاعل على المستوى الدولي فيما يتعلق بقضايا هذه المنطقة . وإذا ما نظرنا إلى المصالح الألمانية في منطقة الشرق الأوسط ، وفي المنطقة العربية بالتحديد ، نجد أنها تتمثل في مجموعة من القضايا خاصة المصالح الاقتصادية والتجارية، حيث تعتبر المنطقة مصدرا مهما للمواد الأولية ، وخاصة النفط ، ويزداد هذا الاهتمام إذا عرفنا أن صافي واردات الطاقة الألمانية كنسبة في استهلاك الطاقة ارتفعت من 49% عام 1980 إلى 58% عام 1994⁽¹⁾، كما أن حصة الأقطار العربية من احتياطي النفط العالمي تمثل حوالي 57,3% حيث تتركز في السعودية والكويت والإمارات وليبيا⁽²⁾، وتستأثر الأقطار العربية بحوالي 17,1% من الاحتياطيات العالمية من الغاز⁽³⁾.

ومن جهة أخرى، وعلى الصعيد التجاري، تشكل المنطقة العربية، وخاصة الدول المنتجة للنفط ، سوقا مهمة للصادرات الألمانية نتيجة القدرة الاستيعابية الكبيرة لهذه الدول، حيث أن مجموع سكان الوطن العربي عام 1992 بلغ حوالي 234,1 مليون نسمة⁽⁴⁾. وقد زادت الصادرات الألمانية إلى البلدان العربية عام 1992 بنسبة 3,7% وبلغت 15475 مليون مارك، أما الصادرات الألمانية الإجمالية فلم ترتفع خلال الفترة نفسها إلا بنسبة متواضعة قدرها 0,7%. وأما واردات ألمانيا من العالم العربي فقد تراجعت بنسبة 3,1% وبلغت 12072 مليون مارك، ويعود السبب في ذلك حصرا إلى تراجع الواردات النفطية الألمانية من البلدان العربية، إذ انخفضت كميتها بنسبة 7,1% وبلغت 32,5 مليون طن، وانخفضت قيمتها بنسبة 6,5% وبلغت 7,95 مليار مارك. وسبب هذا التراجع تزايد المنافسة بين النفط العربي ونفط بحر الشمال القريب من الأراضي الألمانية⁽⁵⁾. وكانت السعودية أهم مستورد للسلع الألمانية في المنطقة العربية إذ بلغت الصادرات الألمانية في عام 1992 إلى السعودية 4,2 مليار مارك، في حين بلغت واردات ألمانيا من السعودية 2 مليار مارك كان 90% منها من النفط الخام⁽⁶⁾.

(1) البنك الدولي، تقرير عن التنمية 1996 : من الخطة إلى السوق (واشنطن : البنك الدولي ، 1996) ص 253.

(2) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربية الموحد، 1987 (تونس : الجامعة ... 1988) ص 86.

(3) المصدر نفسه، ص 89 .

(4) انظر المستقبل العربي، " الملف الاحصائي"، المستقبل العربي، ص 17، ع 189 (تشرين ثاني، 1994) ص 188.

(5) انظر : باول فيرنر، " اقتصاد : الشرق الأوسط يزداد جاذبية" ع 1، A1، Deutschland، (2 ، 1994) ص 29.

(6) المصدر نفسه، ص 29.

ورغم الحديث السابق فإن الصادرات الألمانية إلى الدول العربية تراجعت في العام 1995 لتصل إلى 15,8 مليار مارك (17,3 مليار عام 1994) وهو ما يعادل 2,2% من الصادرات الألمانية الإجمالية ، ويأتي هذا التراجع بسبب انخفاض أرقام التصدير المرتبطة بالمشتريات من السيارات . وظلت السعودية تحتل المركز الأول من بين المشتريين للبضائع الألمانية، تليها الإمارات العربية المتحدة ومصر. كما انخفضت الواردات الألمانية من 10,2 مليار مارك عام 1994 (1,6% من الواردات الألمانية الإجمالية) إلى 9,2 مليار مارك عام 1995 (1,5% من الواردات الألمانية الإجمالية) حيث أن 57,6% من قيمة هذه الواردات كان من النفط الخام مقابل 62,9% عام 1994، وانخفضت حصة الدول العربية من الاستيرادات النفطية الألمانية الإجمالية من 30,3% عام 1994 إلى 28,3% عام 1995، ويأتي هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض واردات ألمانيا من النفط الخام وزيادة الاستيراد من نفط النرويج⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى تحتل ولاية بادن فورتمبرغ الألمانية ، والواقعة في جنوب غرب ألمانيا، المركز الأول في مجمل الصادرات إلى البلدان العربية، وهي أقوى الولايات الألمانية من ناحية التصنيع⁽²⁾. وفي هذا السياق يقول رئيس الوزراء في ولاية بادن فورتمبرغ "تعتبر العلاقات التجارية بين بادن فورتمبرغ والعالم العربي عنصرا مهما وثابتا في التعاون الاقتصادي بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والدول العربية" ويؤكد أن "الدول العربية أسواق مهمة جدا بالنسبة إلى بادن فورتمبرغ"⁽³⁾. ولا شك أن الأمور السابقة تجعل ألمانيا مهتمة بالاستقرار الإقليمي للمنطقة وذلك نظرا لأهمية هذه المنطقة بالنسبة لها ، خاصة من النواحي الاقتصادية والتجارية ، إضافة لأهمية موقع المنطقة الاستراتيجي . فالاستقرار السياسي والاقتصادي مهم جدا لضمان تحقيق مصالحها، ومن هنا يأتي الاهتمام الألماني بالتوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي . وفي هذا الإطار يقول وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل أن ألمانيا "لها في المجال السياسي والثقافي والاقتصادي مصالح وشركاء في مختلف أنحاء العالم. ولذلك فإن أي نزاع في العالم يمسه بصورة مباشرة من الناحية المادية ومن ناحية اهتمام الرأي العام فيها بما يجري في العالم"⁽⁴⁾. ومن جهة أخرى قال المستشار

(1) المصدر: "حركة تبادل البضائع بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والدول العربية في عام 1995"، التعاون مع العالم العربي، ص 38، 5 (أيار، 1996) ص 23 .

(2) ولقد صدرت عام 1992 بضائع بقيمة 112,4 مليار مارك، أي أكثر مما صدرته سويسرا أو إسبانيا أو السويد . انظر : دوتشلتاند ، "ارفين تويغل، رئيس الوزراء في ولاية بادن فورتمبرغ" ، ع 1، A1، Deutschland ، (2 ، 1994) ص 31 .

(3) المصدر نفسه ، ص 31 .

(4) "وزير الخارجية كلاوس كينكل يتحدث عن إصلاح مجلس الأمن"، Deutschland ، عدد خاص عن الأمم المتحدة، ع 6، A1،

(12 ، 1996) ص 20 .

الاتحادي الدكتور هيلموت كول "ان تطور استقرار أوروبا مرتبط مباشرة باستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط . وبكلمات أخرى فان الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ليست كما يفهم البعض في الاتحاد الأوروبي ، أو يعتقدون انهم يفهموا، مسألة تخص الدول الواقعة على ضفاف البحر ، بل إن الاستقرار في كل أوروبا المنضوية في الاتحاد الأوروبي يتأثر بما يكون عليه الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط".⁽¹⁾

أما فيما يتعلق بالمصالح العربية لدى ألمانيا فإنها تتمثل في عدد من المجالات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، وتتخص المصالح السياسية والاستراتيجية في المحافظة على استقرار المنطقة ، والعمل على أن تتخذ ألمانيا مواقف مؤيدة للعرب في القضايا السياسية الهامة، وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي . أما المصالح الاقتصادية فتشمل مجموعة من القضايا ، كالحصول على التعاون الألماني في مجالات التكنولوجيا والخبرة الفنية لضمان نجاح برامج وخطط التنمية؛ وكذلك تطوير التبادل التجاري بين الطرفين وذلك من خلال وضع اتفاقيات لتنظيم أسس وشروط هذا التبادل، مع المطالبة بإعطاء شروط مرنة وسهلة، وتخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية. هذا إضافة إلى الحصول على المساعدات الألمانية الخاصة بالتنمية، وتشجيع الاستثمار في المنطقة، مع ضرورة تنظيم حركة الاستثمار ووضع معايير متفق عليها للتعامل مع الشركات المختلفة .

ورغم وجود مصالح متبادلة بين الطرفين العربي والألماني، ومع الاهتمام الألماني بالتطورات في المنطقة ، واهتمامها بانتهاء الصراع العربي الإسرائيلي وإحلال السلام في الشرق الأوسط ، وبناء علاقات مع دول المنطقة وفق المصالح الألمانية الخاصة وبعيدا عن آمال الماضي ، خاصة فيما يتعلق بإبادة اليهود - رغم ذلك فان ألمانيا تنتهج سياسة هادئة وتتجه إلى ربط سياستها الخارجية مع الدول الأوروبية الأخرى ، وعن طريق الاتحاد الأوروبي. حيث أن الألمان يفضلون اتباع سياسة محافظة لا تتسم بمواقف دولية صريحة، ويريدون التغطية الأوروبية والواجهة الأوروبية لتعبر عن مواقفهم . ومن جهة أخرى ، فإن علاقات ألمانيا الخاصة والتميزة مع إسرائيل ، والتي اتضحت لنا في القسم السابق من هذا الفصل ، تعتبر عنصرا أساسيا يحكم السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، والقضايا

(1) كان ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده في أول حزيران 1996 في الرباط أثناء زيارته للمغرب . النص الكامل للمؤتمر الصحفي في: التعاون مع العالم العربي، س38، ع6 (حزيران، 1996) ص7 .

العربية بشكل خاص . وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ابرز محددات السياسة الخارجية الألمانية في المنطقة العربية :

- محددات نابعة من البيئة الداخلية الألمانية : وفي هذا السياق فإن هناك خلافا بين جيل الكبار وجيل الشباب في ألمانيا حيث أن جيل الكبار يقول بضرورة الحرص الشديد في السياسة الخارجية الألمانية انطلاقا من تجربة ألمانيا السابقة تاريخيا، أما جيل الشباب فإن موقفهم يتضمن أن ألمانيا يجب أن تلعب دورا فعلا في الشرق الأوسط وفي السياسة الخارجية ، خاصة بعد أن توحدت وأصبحت أكبر دولة في أوروبا وأهم دولة اقتصادية فيها⁽¹⁾ . وفي هذا السياق، وبخصوص الوحدة الألمانية ، فلا شك أن إعادة إعمار الولايات الألمانية الجديدة (ألمانيا الشرقية سابقا) وتحقيق الوحدة الداخلية الألمانية يعتبر أحد المحددات فيما يتعلق بإمكانية لعب ألمانيا دورا أكبر في منطقة الشرق الأوسط ، وإن كان هذا الأمر لا يعني ضعف الاهتمام بالمنطقة ، كما أن مذابح الهولوكوست (الإبادة الجماعية لليهود في الفترة النازية) لا زالت تترك أثرها على السياسة الألمانية ، وقد سبق أن أوضحنا ذلك .

- محددات نابعة من البيئة الإقليمية: وفي هذا الإطار فإن ألمانيا تعطي أهمية خاصة للمنطقة الأوروبية، حيث أن تطوير الاتحاد الأوروبي وتعزيز الوحدة الأوروبية يعتبر من أهم الركائز في سياسة ألمانيا الخارجية . وفي هذا السياق فإن ألمانيا تهتم بشكل خاص بشرق ووسط أوروبا وتعطيها أهمية خاصة ، حيث أن ألمانيا تعلق أهمية خاصة على خلق الشروط المادية اللازمة لتوحيد أوروبا ، ومساعدة الدول الشرقية على تحقيق القيم الأساسية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي ، ودعم عملية الإصلاح فيها. وقد قامت بتقديم مساعدات مالية كبيرة للدول الجديدة التي نشأت على أراضي الاتحاد السوفيتي بلغت أكثر من 87 مليار مارك خلال الفترة 89-1993، إضافة إلى 37 مليار مارك لدول شرق ووسط أوروبا خلال نفس الفترة ، وبذلك تكون ألمانيا قد قدمت لهذه الدول أكثر من 50% من مجموع المساعدات التي قدمتها الدول الصناعية جميعها⁽²⁾. وفي هذا الإطار قال السفير الألماني في أبو ظبي ، هيلموت ارندت ، في محاضرة ألقاها في أبو ظبي أن السياسة الألمانية لديها عجز في الالتزام في المنطقة العربية ، ودول الخليج ، سيكون له نتائج خطيرة على اقتصاد ألمانيا الاتحادية ، وحذر من الميل إلى شرق أوروبا في مجال الاستثمارات المباشرة في الخارج وإهمال أسواق النمو في الخليج⁽³⁾. ولكن

(1) انظر يورج فون ايسن ، المدير البرلماني التنفيذي للمجموعة البرلمانية للحزب الليبرالي الديمقراطي، في لقاء له مع بعض أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، في : المجلس التشريعي الفلسطيني، تقرير وفد المجلس التشريعي الفلسطيني عن زيارته إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية بين 25-30/11/1996 ، ص 6 .

(2) كابلر ، حقائق عن ألمانيا (1995) ، مصدر سابق ، ص 195 .

(3) انظر : " الإمارات العربية المتحدة : التزام ألماني ضعيف " ، التعاون مع العالم العربي، ص 38 ، ع7-8 (تموز/آب، 1996) ص38.

مع هذا فان تزايد الاهتمام الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط من شأنه أن يقلل من اثر هذا الأمر ، وهذا سنلاحظه عند الحديث عن مبادرة الاقتصاد الألماني بشأن الشرق الأدنى والأوسط، هذا عدا عن الاهتمام الألماني بالنفط في المنطقة ، وبأمن إسرائيل واستقرارها ، ومن هنا تبرز خصوصية المنطقة بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية .

- محددات نابغة من البيئة الدولية: وهنا لا بد من التأكيد على طبيعة العلاقات الألمانية الأمريكية حيث دأبت ألمانيا على الاعتماد على أمريكا، سواء تعلق الأمر بمشروع مارشال، أو الدفاع والأمن بعد الحرب العالمية الثانية . ولكن ألمانيا تطورت اقتصاديا وأصبحت تزاخم أمريكا على الأسواق الدولية، وبدأ يتعزز التنافس التجاري بين الطرفين. وفيما يتعلق بسياستها في المنطقة العربية فان ألمانيا تسعى إلى التوفيق بين مصالحها في المنطقة وعلاقتها مع أمريكا، ولا شك أن مسألة النفوذ الأمريكي على السياسة الأوروبية، والألمانية بشكل خاص، يؤثر على السياسة الأوروبية والألمانية تجاه المنطقة .

ورغم المحددات السابقة، فانه يمكن اعتبار المدخل المالي والمساعدات التي تقدم إلى دول المنطقة ، مدخلا عمليا لعودة النشاط الألماني بشكل خاص ، والأوروبي بشكل عام، إلى المنطقة العربية بشكل عام ، وفلسطين والتسوية في المنطقة بشكل خاص . كما أن الاهتمام الألماني بالقضية الفلسطينية وبأمن إسرائيل واستقرارها بشكل خاص ، والتأكيد على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة لوجود النفط فيها ، والذي سبق توضيحه ، يؤكد على أهمية الضفة والقطاع بالنسبة لألمانيا ومصالحتها في هذه المنطقة ، ومن هنا فإن الاهتمام الألماني بالضفة والقطاع يأتي انطلاقا من الاهتمام بالمنطقة بشكل عام ، وبأمن إسرائيل واستقرارها بشكل خاص . وبناء على ما تم توضيحه حتى الآن يمكن أن نفهم السياق العام الذي تأتي في إطاره المساعدات الألمانية للضفة والقطاع .

وفي هذا السياق ، وتأكيدا على الاهتمام الألماني بالمنطقة ، واهتمامها بإسرائيل بشكل خاص ، فقد بلغ حجم المعونات التنموية التي قدمتها ألمانيا إلى بلدان الشرق الأوسط والبلدان الواقعة جنوبي البحر المتوسط وشرقه ، حتى نهاية عام 1992 حوالي 32 مليار مارك ألماني. وفي عام 1992 وحده بلغ حجم المعونات الحكومية على صعيد التعاون الثنائي نحو 781 مليون مارك، وهذا يعادل تقريبا خمس المساعدات الثنائية التي قدمتها ألمانيا للبلدان النامية في ذلك العام ، وكان التعاون المالي يشكل 82% من هذا المبلغ أما حصة التعاون التقني فقد بلغت 18%، هذا عدا المعونات متعددة الأطراف⁽¹⁾. وتعتبر الدول العربية شريكا أساسيا في علاقات ألمانيا الإيمانية، إذ قدمت في عام 1993 مساعدات حكومية للدول العربية يبلغ

(1) كادين المان ،"الخطة الجديدة للتعاون التنموي" ، Deutschland، ع1.3، (1993:12)، ص 30 .

حجمها 717 مليون مارك . وخلال الثلاثين سنة الأخيرة (حتى عام 1993) بلغ حجم هذه المساعدات 19 مليار مارك⁽¹⁾ . وكما يقول تيو فايجل ، وزير المالية الألماني ، أنه حتى نهاية عام 1993 قدمت ألمانيا للدول العربية أكثر من 12 مليار مارك كمعونات مالية⁽²⁾ . وفي هذا الإطار ، وتأكيدا على ما أشرنا إليه بخصوص الاهتمام الألماني الخاص بإسرائيل ، ذكرت وزارة التعاون الاقتصادي فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية ، أو غيرها ، المقدمة إلى إسرائيل أنه "بالنظر إلى شكلها وإلى الشروط الخاصة في العلاقة بين الجمهورية الاتحادية وإسرائيل فأنها لا تسمح بمقارنة مباشرة (مع المساعدات المقدمة إلى العرب) على أية حال"⁽³⁾ .

(2) الترحيب الألماني بالاعتراف المتبادل وبتفاهق أو سلو :

إن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أدى إلى تحرير السياسة الألمانية تجاه الشرق الأوسط من "كابوس" كان يثقل على هذه السياسة ، ويتمثل في المحافظة والعناية بالعلاقات مع العالم العربي ، وفي نفس الوقت إقامة مثل هذه العلاقات مع إسرائيل على الرغم من الإرث الثقيل تجاهها بسبب ملاحقة وإبادة اليهود خلال عهد ألمانيا النازية . وقد رحبت الحكومة الألمانية بهذا الاعتراف المتبادل ، وبعد أيام قليلة من توقيع الاتفاقية ثمنت الحكومة هذا الحدث من خلال بيان رسمي حول عملية السلام في الشرق الأوسط قرأه وزير الخارجية الألماني الدكتور كلاوس كينكل أمام البرلمان الاتحادي (البوندستاغ) في 23 أيلول 1993 . وجرت مناقشات بعد هذا البيان الرسمي في البوندستاغ الألماني أيد خلالها المتحدثون باسم كافة الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان تقديم المساندة السياسية والاقتصادية لجهود السلام ، وذلك رغم أن خزينة ألمانيا مضطرة للتوفير سواء في الداخل أو في الخارج⁽⁴⁾ . ولعل هذا الأمر يظهر مدى الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومات الاتحادية الألمانية، والأحزاب السياسية الألمانية ، للاتفاقية المعقودة بين م.ت.ف وإسرائيل ، ولعملية السلام بشكل عام . وهذا يؤكد على السرور الذي أثارته في ألمانيا هذه الاتفاقية ، ولعل ما يؤكد هذا أيضا قول كلاوس كينكل ، وزير الخارجية الألمانية "ولكننا نستثمر من أجل أمننا ، فالسلام في الشرق الأوسط يعني أيضا أمنا أكثر لنا"⁽⁵⁾ ، وقول كارل لامرز (الحزب المسيحي

(1) كارل ديتر شيرنجر ، " جرد حساب 25 سنة من التعاون الإنمائي الألماني مع العالم العربي" ، التعاون مع العالم العربي ، ص 37 ، ع3 (آذار ، 1995) ص 3 .

(2) انظر : التعاون مع العالم العربي ، ص 37 ، ع2 (شباط ، 1995) ص 3 .

(3) ليوان ، مصدر سابق ، ص 327 .

(4) انظر النص الكامل للكلمات التي أقيمت في البرلمان الألماني (البوندستاغ) في : التعاون مع العالم العربي ، ص 35 ، ع9-10

(أيلول / تشرين أول ، 1993)

(5) المصدر نفسه ، ص 9 .

الديمقراطي/الحزب المسيحي الاجتماعي) انه "في بعض الأحيان كنا نشعر بانفصام مؤلم لأنه بدا أن صالح إسرائيل مرتبط بالتشرد الدائم للفلسطينيين" (1).

نلاحظ أن الترحيب بالاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية فتح الباب بسرعة أمام تعهدات جديدة بتقديم الدعم للضفة الغربية وقطاع غزة . كما انه مكن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، من زيارة بون لأول مرة في 7,8 /12/1993م ، وبهذه الزيارة انتهى عهد قديم وبدأ عهد جديد من العلاقات بين ألمانيا والفلسطينيين . كما انه تم رفع المستوى الدبلوماسي لمكتب تمثيل م.ت.ف في بون (والذي لم يحظى باعتراف رسمي) والذي يرأسه عبد الله الأفرنجي، حيث يمثل مصالح الفلسطينيين في جمهورية ألمانيا الاتحادية في إطار الجامعة العربية كرئيس لـ " المكتب الإعلامي الفلسطيني " ، والذي اصبح "المفوض الفلسطيني العام " ، ورفع العلم الفلسطيني لأول مرة في بون ، ولكن رغم ذلك فان درجة الممثلة لا زالت اقل من درجة سفارة (أصبحت "المفوضية العامة لفلسطين" ولكن بدون رمز دبلوماسي) .

وفي هذا السياق ، وتأكيذا على التزام ألمانيا بدعم إسرائيل والحفاظ على أمنها واستقرارها ، والذي يشكل استمرارا للسياسة الألمانية المؤيدة لإسرائيل ، فإن هذا التحول في الموقف الألماني تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ، وتجاه القضية الفلسطينية ، لم يكن منبثقا عن تحول في طبيعة السياسة الألمانية في هذا الإطار ، وإنما كان بناءا على التحولات التي حدثت في المنطقة ، وخاصة تلك المتعلقة بالجانب الفلسطيني . حتى أنه يمكن القول أنه لم يحدث تحول في السياسة الألمانية بشكل عام، وبقيت ألمانيا ملتزمة بالموقف الإسرائيلي ، وملتزمة بما تقبل به إسرائيل . ومن هنا ينبغي النظر إلى المساعدات الألمانية للضفة والقطاع انطلاقا من الحديث السابق ، ومن الالتزام الألماني باتفاق أوسلو ، وما قبلت به إسرائيل في هذا المجال ، هذا عدا عن الإطار العام للسياسة الألمانية ومصالحها في المنطقة ، واهتمامها باستقرار المنطقة لوجود النفط فيها بشكل خاص .

علاوة على ما سبق، فقد كانت ألمانيا أول دولة تفتح ممثلية لها في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ، وهذا المكتب الذي افتتح في 1994/8/8 في أريحا مهمته تنسيق المساعدات الاقتصادية والمالية الألمانية ، وتوثيق الصلات مع إدارة الحكم الذاتي الفلسطيني . حيث أن المكتب هو المسؤول عن مساعدات التنمية ، وليس له صفة السفارة أو القنصلية ، أي ليس له صفة دبلوماسية . ويشارك هذا المكتب أيضا في اللجان التي تنسق المساعدة المحلية بين المانحين الدوليين والفلسطينيين (حصلت ألمانيا على إدارة لجنة البنية التحتية والإسكان ، انظر الشكل رقم 1) وكذلك فانه لا بد من التأكيد على الاهتمام الألماني المتزايد

خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية في المنطقة، وربما كثرة الوفود الألمانية الرسمية وغير الرسمية التي تزور الضفة والقطاع تدل على ذلك . هذا إضافة إلى زيارة المستشار الألماني هلموت كول إلى المنطقة في 2-9 حزيران 1995 (زار مصر والأردن وإسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني حيث أكد على أن المساعدات إلى المنطقة ستزيد "زيادة جوهرية" وكذلك التعاون الاقتصادي بشكل عام) . وعلاوة على دورها في تقديم الدعم لإعادة إعمار الضفة الغربية والقطاع (والمنطقة بشكل عام) والذي سنتحدث عنه لاحقاً ، فإن ألمانيا تشترك في مجموعات العمل المتعددة الأطراف في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط .

لعل حديثنا السابق يؤكد على الاهتمام الألماني بعملية السلام في المنطقة ، والتزامها بدعم الاستقرار والأمن فيها ، عدا عن التزامها بدعم إسرائيل . ولكن السؤال الذي يمكن طرحه هنا ، هل تساهم المساعدات الألمانية في تنمية الضفة والقطاع ، أم أنها تبقى في إطار السياسة الألمانية الداعمة لإسرائيل ؟ وبعبارة أخرى ، هل المساعدات الألمانية تخدم التنمية الفلسطينية ، أم أنها تخدم الجانب الإسرائيلي بشكل خاص ؟ وهل الاعتبارات التنموية الاقتصادية هي الأساس بخصوص هذه المساعدات ، أم أن الاعتبارات السياسية هي الأكثر أهمية ؟ . وهنا يؤكد الباحث على أن الاعتبارات السياسية هي الأساس بخصوص المساعدات الألمانية للضفة والقطاع ، شأنها شأن المساعدات الخارجية التي تقدم للدول النامية بشكل عام ، وللضفة والقطاع بشكل خاص ، وهذا واضح في سياق هذا الفصل من الدراسة . كما أن المساعدات الألمانية تتفق مع المصالح الإسرائيلية وتعمل على خدمتها ، فعدا عما هو واضح بخصوص الإطار العام الذي تأتي في إطاره هذه المساعدات ، والاهتمام الألماني بالمصالح الإسرائيلية - فإن هذا الأمر سيظهر لنا بوضوح في الفصل القادم .

(3) مبادرة الاقتصاد الألماني بشأن الشرق الأدنى والأوسط :

لعل من الأمور التي تؤكد على الاهتمام بالأمن بالمنطقة ، وعلى دور القطاع الخاص الألماني في هذا الإطار ، تلك المبادرة التي اتخذها ممثلي الاقتصاد الألماني وهم : اتحاد الصناعات الألمانية ، اتحاد الغرف التجارية والصناعية الألمانية ، اتحاد التجارة الخارجية وتجارة الجملة الألمانية ، واتحاد الشرق الأدنى والأوسط ، حيث قدموا في شهر آذار مشروعا يحمل اسم "مبادرة الاقتصاد الألماني بشأن الشرق الأدنى والأوسط" . وتهدف هذه المبادرة إلى توسيع وتعميق العلاقات الاقتصادية مع المنطقة ؛ وخلق الشفافية فيما يتعلق بالمعونات الدولية التي تصل إلى المنطقة ؛ وتقديم المعلومات للشركات الألمانية حول وسائل التمويل المختلفة، وفرص السوق وإمكانيات التعاون ، والإمكانيات التجارية في المنطقة ؛ هذا إضافة إلى ضمان

الدعم السياسي لنشاطات الشركات الألمانية ، وذلك لضمان المركز التنافسي لهذه الشركات. كما أن المبادرة تهدف إلى تشجيع التجارة الخارجية الألمانية ، وتكثيف التجارة في الاتجاهين ، وتحسين الدخول إلى الأسواق والشروط الاطارية الاقتصادية ، وكل ذلك يتم على طريق السعي لإقامة منطقة تجارة حرة تضم دول الاتحاد الأوروبي والشرق الأدنى والأوسط⁽¹⁾ . كما أن المبادرة تتضمن المشاركة في إقامة البنية التحتية ، المحلية والإقليمية ، والتعاون في مجال التزود بالمياه والصرف الصحي ، ونقل التكنولوجيا وتعزيز التعاون التقني بما في ذلك تأهيل القوى العاملة من أبناء المنطقة ، والمشاركة في تنويع الاقتصاد في الشرق الأدنى والأوسط ، وتوسيع قطاع الزراعة والخدمات⁽²⁾ .

وقد جاءت مبادرة الاقتصاد الألماني نتيجة للتطورات السياسية في المنطقة ، وكذلك نتيجة لطرح فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطية ، وتمهيدا لها . وحسب رأي رئيس اتحاد الصناعات الألمانية ، هانس اولاف هينكل ، فإن ما دعا إلى هذا الاهتمام بالمنطقة يرتبط بالتغيرات السياسية العميقة التي حدثت بسبب عمليه السلام في الشرق الأوسط ، والظروف الجديدة تماما للتعاون الاقتصادي الوثيق⁽³⁾ . أما وزير الاقتصاد الاتحادي ، الدكتور غونتر ركسرودت ، فيؤكد انه "من الصعب العثور على منطقة أخرى في العالم تنتظرها مكاسب عالمية من السلام يمثل ما ينتظر منطقة الشرق الأدنى والأوسط . وبالنظر لهذا الوضع فإن مبادرة الاقتصاد الألماني بشأن الشرق الأدنى والأوسط تأتي في الوقت المناسب . وتهدف هذه المبادرة إلى تمهيد الأرضية المناسبة لنشاطات الشركات الألمانية في المنطقة"⁽⁴⁾ . وفي هذا السياق فإن الباحث يؤكد على أن المصالح الألمانية في المنطقة ، والاهتمام بعملية السلام واستقرار المنطقة يعتبر أحد الأهداف والدوافع لتقديم المساعدات للضفة والقطاع ، وهذا يؤكد على أن ألمانيا لها مصلحة أكيدة من تقديمها للمساعدات للفلسطينيين ، ومحاولتها الإسهام من خلال هذه المساعدات بتخفيف حدة التوتر في المنطقة ، وإشعار الفلسطينيين أن لهم مصلحة وفائدة من السلام في المنطقة .

- (1) انظر : التعاون مع العالم العربي ، "علاقات اقتصادية وثيقة وعريقة مع الشرق الأدنى والأوسط" ، التعاون مع العالم العربي ، س 3 ، 4 (نيسان ، 1996) ص 11-14 .
- (2) انظر : التعاون مع العالم العربي ، "منبر مبادرة الاقتصاد الألماني بشأن الشرق الأدنى والأوسط" ، التعاون مع العالم العربي ، س 38 ، 4 (نيسان ، 1996) ص 15-21 .
- (3) التعاون مع العالم العربي ، "البدء في تنفيذ مبادرة الاقتصاد الألماني بشأن الشرق الأدنى والأوسط" ، التعاون مع العالم العربي ، س 38 ، 4 (نيسان ، 1996) ص 4 .
- (4) التعاون مع العالم العربي ، " عملية السلام في الشرق الأدنى والأوسط تفتح فرصا سياسية واقتصادية جديدة " ، التعاون مع العالم العربي ، س 38 ، 4 (نيسان ، 1996) ص 6-7 .

وتأكيدا على المصالح الألمانية في المنطقة والاهتمام الألماني بتشجيع الشركات الألمانية على الاستثمار فيها ، فان وزير الاقتصاد الاتحادي ، ركسروت ، في كلمته أمام مؤتمر القمة الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عقد في عمان ، قال: "وبالنسبة للشركات في ألمانيا فإنها مستعدة للتعاون والاستثمار وتحمل المسؤولية والمخاطر . وأود تشجيع دول المنطقة من اجل فتح المجال لهذه الاستثمارات وخلق الشروط الاطرية الضرورية لذلك ، خاصة وان مساعدات التنمية الحكومية لا يمكنها بتاتا الحلول محل الالتزام الخاص ، وان الاستثمارات الخاصة هي وحدها الكفيلة بجلب رأس المال والمعرفة والتقنية إلى المنطقة ، والتي تحتاجها من اجل دفع عجلة التحديث والقدرة التنافسية الدولية إلى الامام"⁽³⁾ . ومن جهة أخرى فان وزير الاقتصاد الألماني يقول : "إن ما هو أهم من المساعدات المالية هو فتح السوق الأوروبية لصادرات المنطقة . فمن غير المعقول أن نشجع بأموال دافعي الضرائب الأوروبيين بناء المصانع في المنطقة ثم نغلق الأسواق الأوروبية في وجه السلع التي تنتجها هذه المصانع ... علينا أن لا نفكر بمعايير حمائية ضيقة ، وكل من يفعل ذلك يغفل عن إدراك حجم المشاكل التي تتكوم في شمال إفريقيا بالذات، وعلى مقربة منا ، بسبب الضغط السكاني والبطالة . ولا يمكن حل هذه المشاكل فقط بالمساعدات المالية وغيرها . فمن الضروري هنا أن يحصل الناس على إمكانية زيادة رعايتهم عبر النشاط الاقتصادي الذاتي والتجارة . وهذا وحده الكفيل بإعطاء المنطقة فرصة تذليل المشاكل الملحة"⁽⁴⁾ .

بناء على ما سبق ، يمكن القول أن القطاع الخاص الألماني يبدي اهتماما كبيرا بالتغيرات التي حدثت في المنطقة ، سواء تطرق الأمر بالعملية السلمية أو بالسعي لتحقيق الشراكة الأوروبية المتوسطة ، كما أن الشركات الألمانية تلقى الدعم والمساندة من الحكومة الألمانية في إطار السعي لزيادة نشاطها وتعزيز المركز التنافسي لها في المنطقة . ومن جهة أخرى ، فان الجانب الألماني يدرك ، على المستوى النظري ، أن مساعدات التنمية وحدها لا تكفي لدفع عجلة التقدم والتحديث في المنطقة ، وذلك انه لا بد أن يرافق هذه المساعدات تعزيز التبادل التجاري مع المنطقة ، وفتح السوق الأوروبية أمام صادراتها ، هذا إضافة إلى تعزيز دور الاستثمارات الخاصة التي من شأنها أن تجلب راس المال والمعرفة والتقنية إلى المنطقة . وفي هذا الإطار ، وبناء على ما سبق الإشارة إليه فيما يتعلق بالاهتمام الألماني بالمنطقة والسعي لتعزيز نشاط القطاع الخاص الألماني ، فإننا سنتحدث في الأسطر التالية عن دور القطاع الخاص الألماني في الضفة والقطاع ، وهل الحديث السابق عن الاهتمام بزيادة نشاط

(3) انظر نص الكلمة في : التعاون مع العالم العربي ، ص 33 ، ع 11 (تشرين ثاني، 1995) ص 21 - 23 .

(4) التعاون مع العالم العربي ، " عملية السلام في الشرق الأوسط تفتح فرصا " ، مصدر سابق ، ص 10 .

القطاع الخاص الألماني ينطبق على الضفة والقطاع ؟ . وفي هذا السياق فإن الباحث يشير إلى أن الفصل القادم سيتناول دراسة حالة المساعدات الألمانية للضفة والقطاع وذلك في محاولة للتعرف على دورها في التنمية الفلسطينية انطلاقاً مما تحدثنا عنه سابقاً بخصوص المساعدات المقدمة للدول النامية بشكل عام ، والمساعدات المقدمة للضفة والقطاع بشكل خاص ، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تحدثنا عنه في هذا الفصل بخصوص السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وزيادة الاهتمام الألماني بالمنطقة ، خاصة بعد عملية السلام .

4) القطاع الخاص الألماني والضفة الغربية وقطاع غزة :

إذا تحدثنا عن دور القطاع الخاص الألماني في الضفة والقطاع فإن الظروف السياسية والاستقرار السياسي والوضع الأمني ، بلا شك ، لها تأثير كبير على نشاط القطاع الخاص بشكل عام . وحتى الآن لا توجد استثمارات خاصة ألمانية في المناطق الفلسطينية ، ولكن الاستثمارات الخاصة تكون أكثر تحقفاً كلما كانت عملية السلام متوطدة ، وكلما كان هناك ضمانات للمخاطرة وتوفرت حوافز ملائمة لذلك . ولاشك أن افتتاح بعثة التجارة والصناعة الألمانية (في ضاحية البريد/رام الله) والتي تشرف عليها غرفة التجارة الألمانية العربية في القاهرة ، سيكون من شأنه تشجيع التجارة وتغطية العمليات التجارية قصيرة الأمد (هيرمس) مع المناطق الفلسطينية ، وكذلك السعي لتشجيع التعاون بين القطاع الخاص ، الصغير والمتوسط ، في ألمانيا وبين رجال الأعمال الفلسطينيين من أجل إيجاد مشاريع اقتصادية مشتركة ، وكذلك تشجيعهم على المشاركة في المعارض الدولية التي تعقد في ألمانيا وتشجيع التجارة بين المؤسسات الفلسطينية والشركات الألمانية ، والتعاون بين اتحادات الغرف التجارية الألمانية والفلسطينية . وفي هذا السياق فإن الحكومة الألمانية لا تقدم ضمانات لأعمال الشركات التجارية متوسطة الحجم (ضمانات هيرمس) لأن الحكم الذاتي الفلسطيني لا يتمتع بصفة الدولة ، مما يمنع الحكومة الألمانية حتى الآن من التدخل لتوفير هذه الضمانات . ومن جهة أخرى ، فإن وزير الاقتصاد الألماني ، ركسروت ، في كلمته لدى افتتاح مكتب بعثة التجارة والصناعة الألمانية في رام الله ، وبحضور رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية ، هانس بيتر شتيهيل ، قال : "إذا أمكن خلق منطقة اقتصادية شرق أوسطية كبيرة تزال فيها الحواجز التجارية وتخفص فيها التكلفة إلى الحد الأدنى وترتفع فيها الأرباح ويسود فيها الشراكة بدلا من العداوة ، فإن الشركات الأوروبية والألمانية ستزداد نشاطاتها في هذه المنطقة"⁽¹⁾.

(1) انظر نص الكلمة في : التعاون مع العالم العربي ، ص 33 ، ع 11 (تشرين ثاني، 1995) ص 25 .

ومع الأخذ بعين الاعتبار لما ذكرناه سابقا ، فإن قيام السلطة الفلسطينية بإصدار قانون تشجيع الاستثمار يعتبر من الإسهامات الرئيسية للسلطة في مجال تحسين المناخ الاستثماري في المناطق الفلسطينية ، والذي يفتح الباب على مصراعيه أمام كافة المستثمرين دون تمييز ، حيث اعتمد مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع المستثمرين بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس ، أو مصدر رأس المال أو الجهة المالكة له ، وهذا بلا شك يعتبر حافزا للقطاع الخاص (الأجنبي بشكل خاص) للاستثمار في المناطق الفلسطينية في ظل الحوافز التي يقدمها هذا القانون⁽¹⁾ . ولكن عدم اكتمال الحلول بالنسبة للمناطق الفلسطينية ، والغموض الذي يكتنف مصيرها في المستقبل ، وغياب الاستقرار ، والاضرابات والممارسات الإسرائيلية المستمرة تجاه هذه المناطق – يحد من مساهمة القطاع الخاص (الأجنبي والمحلي) في المشاريع المختلفة. وفي هذا السياق يشير الباحث إلى التوجه لإنشاء صندوق لضمان الاستثمار والمخاطر السياسية ذات العلاقة بالوضع الفلسطيني ، وذلك بدعم من عدة دول مانحة وإدارة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA وذلك لتأمين المخاطر السياسية وتشجيع الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص⁽²⁾ .

علاوة على ما سبق ، فإن عمالقة الصناعة الألمانية "دايملربنز" و "سيمنز" تعملان على تجهيز المطار في غزة بالمعدات الإلكترونية ، وتبلغ قيمة هذا الاستثمار 70 مليون مارك وفق تصريحات الوكيل المعتمد لشركة دايملربنز⁽³⁾ . ولكن رغم الحديث السابق إلا أن القطاع الخاص الألماني يميل إلى الاستثمار داخل إسرائيل بشكل أساسي . وفي زيارة هلموت كول الأخيرة للمنطقة ، في حزيران 1995 ، حمل معه أكبر مشروع استثماري ألماني يتم تنفيذه في إسرائيل (رافقه في الزيارة ممثلون عن شركات دايملربنز ، سيمنز ، أ.ب. ب.) ويقضي بمشاركة شركة إنتاج السيارات "فولكسفاجن" بمبلغ 100 مليون دولار في بناء مصنع للمغنيسيوم على البحر الميت ، ومن المقرر أن تصل طاقة المصنع ، الذي سيكلف اجمالا 300 مليون دولار ، 275 ألف طن سنويا اعتبارا من عام 1996 ، وتستخدم مصانع السيارات المغنيسيوم في إنتاج الرقائق المعدنية الخفيفة . كما تقضي المرحلة الثانية بمضاعفة الاستثمار مما سيزيد حصة فولكسفاجن إلى 200 مليون دولار⁽⁴⁾ . وهنا أشير إلى أن هذا ربما

(1) إن الباحث هنا يشير إلى أن القانون تضمن بعض السلبيات ، حتى في المسألة التي أشار إليها الباحث ، ويمكن في هذا الصدد مراجعة : باسم مكحول وهشام الشخشير ، " قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني : دراسة تحليلية اقتصادية وقانونية " ، السياسة الفلسطينية ، ص 2 ، ع 7 + 8 (صيف وخريف 1995) ص 91-118 .

(2) انظر في هذا الإطار : البنك الدولي ، الضفة الغربية وغزة : تنمية القطاع الخاص ، إطار عمل لدعم وتنمية القطاع الخاص ، 1995 ، ص 4 ، 37-39 . وكذلك المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) ، مناخ الاستثمار في فلسطين ، ضاحية

البريد ، كانون ثاني ، 1997 ، ص 37 .

(4) انظر : جريدة القدس ، 1995/6/7 ، ص 19 .

(3) انظر : جريدة القدس ، 1995/6/8 ، ص 4 .

يفتح المجال أمام مشاريع أخرى تتعلق بتجميع وإنتاج السيارات والباصات ، خاصة في ظل التوجه إلى إنتاج السيارات في أماكن بيعها . وفي هذا السياق ، فإن الحديث السابق يوضح أن القطاع الخاص الألماني يميل إلى الاستثمار في إسرائيل بشكل خاص ، ولا شك أن هذا يضيف عاملاً آخر فيما يتعلق بالاهتمام الألماني بمنطقة الشرق الأوسط . إضافة إلى الأمور التي سبق الإشارة إليها بخصوص الاهتمام الألماني بالمنطقة فإن وجود الاستثمارات الألمانية فيها ، وفي إسرائيل بشكل خاص ، يدفع الحكومة الألمانية لبذل كل جهدها لتحقيق أمن المنطقة واستقرارها ، وأمن إسرائيل بشكل خاص ، ومن هنا فإن تقديم المساعدات للضفة والقطاع من شأنها أن تساهم في هذا الأمر .

وعلى صعيد آخر ، فإن القطاع الخاص الفلسطيني الناشئ يواجه صعوبات كثيرة في التعامل مع الشركات الألمانية التي تتطلب من الفلسطينيين التوجه إلى وكيل الشركة في تل أبيب ، وهذا من شأنه أن يزيد التكلفة على المستثمر الفلسطيني ، عدا عن تعزيزه لمسألة التعامل عن طريق الوسطاء الإسرائيليين في التجارة . كما أن هذه الشركات ترفض إعطاء وكالات لمؤسسات في الضفة والقطاع بحجة وجود وكالة للشركة في إسرائيل⁽¹⁾ ، ولكن الباحث يؤكد هنا أن هذا الأمر بدأت أسبابه في الزوال مع تطبيق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع ، وإن كان ذلك يحتاج إلى فترة زمنية أطول . ولا شك من ناحية أخرى أن عدم استكمال البنية التحتية الفلسطينية يحول دون إنشاء المشاريع المختلفة ، إلا بكلفة عالية ، وكذلك عدم اكتمال وسائل المواصلات والنقل والظروف السياسية - كلها أمور تؤثر على إقامة المشاريع المختلفة . ومن هنا فإنه لا بد من العمل على بناء الأطر والمؤسسات الديمقراطية التي تعزز الثقة والاستقرار اللازمين للنشاط الاقتصادي والاستثماري ، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية الضرورية لجذب الاستثمارات الخاصة ، وإزالة كافة الممارسات والإجراءات التي من شأنها أن تؤثر سلباً على الأنشطة الاستثمارية ، وهنا يشير الباحث إلى الإغلاقات والممارسات الإسرائيلية على وجه الخصوص . ولكن في هذا السياق يشير الباحث إلى أن الاهتمام بالبنية التحتية ينبغي أن لا يكون على حساب النشاطات الإنتاجية وتشجيعها ، وإلا فإن المساعدات ستكون قاصرة عن تحقيق التنمية الفلسطينية .

يتضح لنا من خلال الحديث السابق أن ألمانيا لها مصلحة أكيدة في استقرار المنطقة وتحقيق السلام فيها وذلك انطلاقاً من مصالحها الاقتصادية وتأكيدها على ضرورة أن تفسر الدول المختلفة باتجاه اقتصاديات السوق والخصخصة لما لذلك من فائدة للاقتصاد الألماني،

(1) لقد علم الباحث من بعثة التجارة والصناعة الألمانية/رام الله ، أنهم وجدوا أن هناك مؤسسات تمكنت من الحصول على وكالات مباشرة من شركات ألمانية ومثال ذلك حصول شركة رامكو للأدوية الطبية في رام الله على وكالة لأدوية طبية.

هذا عدا عن حرصها على أمن إسرائيل واستقرارها . وفي هذا الإطار فإنه حتى يقبل الفلسطينيون حلا معيناً لقضيتهم فلا بد أن يكون لهم مكسب من وراء ذلك ، خاصة فيما يتعلق بالمساعدات التي من شأنها أن تعمل على تحسين شروط المعيشة في الضفة والقطاع (1) . ومن هنا فإن ألمانيا تحرص على تمويل بعض النشاطات التنموية في الضفة والقطاع ، والتي لا تشكل تحدياً للمصالح والهيمنة الإسرائيلية ، وهذا ما سنلاحظه في الفصل القادم من الدراسة عند الحديث عن مجالات المساعدات الألمانية .

ومن جهة أخرى ، وفيما يتعلق بالتشجيع الألماني للقطاع الخاص ، فإنه في ظل الأوضاع التي تمر بها الضفة والقطاع واستمرار الاحتلال ، فإن هذا الأمر يوقع الفلسطينيين في منافسة غير متكافئة مع إسرائيل من جهة ، والدول المتقدمة من جهة أخرى ، خاصة وأن الفلسطينيين في وضعهم الحالي لا يملكون مقومات المنافسة . كما أنه رغم التأكيد الألماني على أهمية تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع الحركة التجارية بالنسبة للدول النامية ، استيراداً وتصديراً ، إلا أن ألمانيا تبذل معظم جهدها فيما يتعلق بتشجيع صادراتها إلى المنطقة ، على عكس ما يحدث بخصوص الاستيراد . فهي تشجع التصدير ولا تشجع الاستيراد عملياً ، وإن شجعت الاستيراد فإنه يكون على نطاق ضيق ، وبجهود أقل من تلك التي تبذل في مجال تشجيع صادراتها إلى الدول النامية بشكل عام ، والمنطقة بشكل خاص . ولا شك أن مبادرة الاقتصاد الألماني بشأن الشرق الأدنى والأوسط تؤكد على الاهتمام الألماني بتعزيز صادراتها إلى المنطقة ، وتعزيز الدور التنافسي لشركاتها فيها ، رغم أنها تشير وتؤكد من الناحية النظرية على ضرورة تشجيع التجارة في الاتجاهين .

وعلى صعيد آخر ، وبخصوص مساهمة ألمانيا في تقديم المساعدات للضفة والقطاع ، فإن ألمانيا لا تقدم دعماً كافياً للجانب الفلسطيني فيما يتعلق بحل قضاياها والخلص من الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع ، وتحقيق السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ، بما فيها القدس الشرقية ، والتي تحولت نتيجة الممارسات الإسرائيلية ، والدعم الأمريكي ، والصمت الغربي ، من أراضٍ محتلة إلى أراضٍ متنازع عليها وقابلة للتفاوض . ومن هنا فإن على ألمانيا ، إذا أرادت أن تساهم في تنمية الضفة والقطاع ، عليها أن تكون مستعدة للضغط على إسرائيل سياسياً واقتصادياً بالاتجاه السابق ، وأن تساهم في تصحيح مفهوم السلام بحيث يكون قابلاً للاستمرار عبر تحقيق نوع من العدالة النسبية بخصوص

(1) ينسب شعار تحسين ظروف المعيشة في المناطق المحتلة إلى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج شولتز ، والذي كان يدعو إلى تقديم مساعدات "ذات طابع خيري" إلى سكان المناطق المحتلة . انظر : عادل سمارة ، "المطلوب تنمية جذرية لا تنمية مصالح لتوكنوقراط" ، قضايا ، ع 3 (أيار ، 1990) ص 92-93 .

المطالب والحقوق الفلسطينية . ولكن الباحث يؤكد أن ألمانيا على ما يبدو تصر على أن تبقى سائرة وراء السياسة الأمريكية بشكل عام ، وحبيسة العلاقات الألمانية الإسرائيلية الخاصة ، رغم أنها عززت إمكانية اتخاذ القرار السياسي المستقل بعد الوحدة الألمانية ، ورغم التوجه الأوروبي للعب دور فاعل ومستقل في عملية السلام في الشرق الأوسط . وقد امتنعت ألمانيا مثلا عن التصويت على قرار الجمعية العامة في 1997/4/25 الذي يطالب إسرائيل بالتوقف عن بناء مستوطنة "أبو غنيم" ، وكذلك الدعوة إلى وقف جميع أشكال المساعدة والدعم المقدمة للأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، وبذلك تكون ألمانيا قد خرجت عن إجماع شركائها من دول الاتحاد الأوروبي التي أيدت القرار . ولعله من الجدير أن نشير إلى أن هناك الكثير من المدن الألمانية التي تتعاون مع المستوطنات في الضفة والقطاع ، وتعقد معها اتفاقيات توأمة، ومن هنا فإن ألمانيا مطالبة باتخاذ موقف واضح بخصوص هذه المستوطنات ، والتي تتعارض مع الحقوق الفلسطينية في الضفة والقطاع .

وفي هذا السياق ، فقد اتضح لنا من خلال هذا الفصل أنه يمكن القول أن المساعدات الألمانية التي تقدم للضفة والقطاع تمتاز بخصوصية واضحة في إطار المساعدات التي تقدم للدول النامية بشكل عام . وتأتي هذه الخصوصية انطلاقا من المصالح الألمانية والاهتمام الألماني بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام ، وذلك لوجود النفط فيها بشكل خاص عدا عن الاستثمارات والتبادل التجاري . وكذلك فإن هذه الخصوصية تأتي انطلاقا من الاهتمام الألماني بأمن إسرائيل واستقرارها والخلفية التاريخية والأيدولوجية المتطرفة بالدعم الألماني لإسرائيل . ومن جهة أخرى ، فقد لاحظنا أن الأبعاد السياسية ذات أهمية خاصة بخصوص المساعدات التي تقدم للضفة والقطاع ، وهذا واضح في سياق هذا الفصل بشكل عام ، خاصة فيما يتعلق بالتأكيد الألماني على أمن إسرائيل واستقرارها .

وانطلاقا من حديثنا السابق بخصوص تطور السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية ، وعلاقات ألمانيا المتميزة مع إسرائيل ، ودعمها المطلق لها فيما يتعلق بالحفاظ على أمنها واستقرارها وتفوقها - فإن الباحث يطرح تساؤلات مهمة في هذا الإطار ، فإذا كانت ألمانيا قد قدمت الدعم والمساندة لضحايا الهولوكوست فماذا قدمت "ضحايا الضحايا" (1) ؟ ماذا قدمت للفلسطينيين الذين وقعوا ضحية لضحايا المحرقة ؟ وهل مجرد تقديم المساعدات يغني عن الدعم للموقف الفلسطيني فيما يتعلق بالخلاص من الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع ؟ وهل ستبقى ألمانيا تقدم الدعم لضحايا الهولوكوست على حساب "ضحايا الضحايا" ؟ إن على

(1) يشير الباحث هنا إلى أن هلموت شميدت ، المستشار الألماني السابق ، كان أول من استخدم عبارة "ضحايا الضحايا" وذلك إشارة إلى الفلسطينيين عل أنهم ضحايا لضحايا الهولوكوست .

ألمانيا أن تدرك أن الفلسطينيين بحاجة إلى تحسين الإطار السياسي لتحركهم الاقتصادي ، ومن هنا ينبغي الضغط على إسرائيل لإعطاء الفلسطينيين حقوقهم في الضفة والقطاع ، وتحسين إطار العمل لكي يتمكنوا من تطوير إمكاناتهم التنموية . وليس مجرد الاكتفاء بتقديم المساعدات وتمويل النشاطات التنموية في الضفة والقطاع ، والتي لا تشكل تحديا للمصالح والهيمنة الإسرائيلية ، وتصب في النهاية في خدمة هذه المصالح .

بموجب هذا الإطار السياسي والاقتصادي ، يمكن للفلسطينيين أن يطوروا قدراتهم الاقتصادية ، ويحققوا التنمية المستدامة ، ويحققوا السلام والاستقرار في المنطقة . وهذا ليس هدفا في حد ذاته ، بل هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الاقتصادية . والتنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية البشرية ، والتنمية البشرية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الاجتماعية ، والتنمية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية السياسية ، والتنمية السياسية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الديمقراطية ، والتنمية الديمقراطية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الديمقراطية .

بموجب هذا الإطار السياسي والاقتصادي ، يمكن للفلسطينيين أن يطوروا قدراتهم الاقتصادية ، ويحققوا التنمية المستدامة ، ويحققوا السلام والاستقرار في المنطقة . وهذا ليس هدفا في حد ذاته ، بل هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الاقتصادية . والتنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية البشرية ، والتنمية البشرية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الاجتماعية ، والتنمية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية السياسية ، والتنمية السياسية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الديمقراطية ، والتنمية الديمقراطية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الديمقراطية .

بموجب هذا الإطار السياسي والاقتصادي ، يمكن للفلسطينيين أن يطوروا قدراتهم الاقتصادية ، ويحققوا التنمية المستدامة ، ويحققوا السلام والاستقرار في المنطقة . وهذا ليس هدفا في حد ذاته ، بل هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الاقتصادية . والتنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية البشرية ، والتنمية البشرية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الاجتماعية ، والتنمية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية السياسية ، والتنمية السياسية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الديمقراطية ، والتنمية الديمقراطية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الديمقراطية .

الفصل الرابع

المساعدات الألمانية للضفة الغربية وقطاع غزة

بعد أن تحدثنا عن المساعدات الخارجية المقدمة للضفة والقطاع ، وتطور السياسة الألمانية الاتحادية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام ، والاهتمام الألماني بمنطقة جنوبي البحر الأبيض المتوسط وشرقه- فإننا في هذا الفصل من الدراسة سنتناول الحديث عن المساعدات الألمانية للضفة الغربية وقطاع غزة . وهنا ينبغي التأكيد على أن ما تحدثنا عنه في الفصل السابق ، إضافة إلى ما أشرنا إليه في الفصل الثاني من الدراسة، يوضح لنا أن ألمانيا لها مصلحة أكيدة في تقديم المساعدات للمنطقة بشكل عام، وللفلسطينيين بشكل خاص، وذلك في سياق الحرص على استمرار العملية السلمية وتحقيق الاستقرار في المنطقة . وهذا الفصل سيتناول المواضيع التالية : السياسة التنموية الألمانية تجاه الدول النامية (سياسة التنمية الألمانية)؛ قنوات المساعدات الألمانية للضفة والقطاع ، ومجالاتها وأشكالها ؛ وأهم مجالات المساعدات الألمانية الثنائية المقدمة للضفة والقطاع .

أولاً : سياسة التنمية الألمانية :

قبل الحديث عن حجم المساعدات الألمانية للفلسطينيين وقنواتها وأشكالها ، والقطاعات المستفيدة من هذه المساعدات ، فإنه من الضروري أن نتناول، ولو بإيجاز، الحديث عن سياسة التنمية الألمانية وتطورها بشكل عام . وفي هذا الإطار سيتناول هذا القسم من الدراسة أهداف ومعايير سياسة التنمية الألمانية بشكل عام ؛ ومدى مساهمة ألمانيا في مساعدة دول العالم الثالث ؛ وكذلك الأشكال التي تأخذها المساعدات الألمانية وقنوات تقديمها.

1) الأهداف والمعايير :

سيتركز الحديث هنا عن أهداف ومعايير سياسة التنمية الألمانية ، أو السياسة التنموية الألمانية في الدول النامية ، وذلك انطلاقاً من وجهة النظر الألمانية تجاه هذا الأمر . وفي هذا الإطار ينبغي التأكيد على ما تم الحديث عنه في الفصل الأول من الدراسة ، خاصة فيما يتعلق بالأهداف السياسية والاقتصادية للمساعدات الخارجية ، حيث أن ذلك ينطبق على المساعدات الألمانية بشكل عام . ومن جهة أخرى، فإن الاهتمام الألماني ببلدان الشرق الأوسط ومنطقة جنوبي البحر الأبيض المتوسط وشرقه قد اتضح لنا في الفصل السابق ، وذلك في

سياق الحديث عن تطور السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه المنطقة بشكل عام . ولا شك أن الفصول السابقة من الدراسة تعطينا تصورا عاما عن الأهداف السياسية والاقتصادية للمساعدات الألمانية المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة ، والإطار الذي تقدم في سياقه هذه المساعدات .

وإذا تحدثنا عن وجهة النظر الألمانية فيما يتعلق بمساعداتها إلى الدول النامية فإن مشكلة القضاء على الجوع والفقر ، وإزالة أسبابه البنيوية، تعتبر هدفا أساسيا من أهداف سياسة التنمية الألمانية . كما أن ألمانيا تبذل جهودا كبيرة لتحقيق تنمية ملائمة للبيئة، حيث أنها تربط بين إعفاء البلدان النامية من بعض ديونها بالإجراءات الخاصة التي تتخذها في مجال حماية البيئة ، هذا عدا عن سعيها لإقامة تجارة حرة مفتوحة عالميا وتحسين الشروط المعيشية في العالم الثالث⁽¹⁾. وفي خريف عام 1991 وضعت الحكومة الألمانية مجموعة من المعايير السياسية التي تعتبر دليلا للتعاون التنموي الحكومي ، وهي : احترام حقوق الإنسان ، مشاركة السكان في العملية السياسية ، وجود قوانين تضمن الحقوق بشكل سليم ، أن يكون تصرف الدولة منصبا على التنمية (ويشمل ذلك أيضا خفض نفقات التسليح المبالغ فيها)⁽²⁾ . أما المجالات التي تشكل مراكز الثقل في معونات التنمية الألمانية فهي : مكافحة الفقر ، حماية البيئة والموارد الأساسية، والتعليم الأساسي والمهني⁽³⁾ .

وفي أيار 1993 طرح وزير التنمية الألماني كارل ديتر شبرانغر خطة جديدة للتعاون التنموي مع بلدان الشرق الأوسط ومنطقة جنوبي البحر المتوسط وشرقه . وهذه الخطة تسعى إلى تحليل المشاكل الإقليمية بوضع استراتيجية شاملة تهدف إلى إيجاد حلول إقليمية لقضايا التنمية . وحسب هذه الخطة فإن المشاكل الكبيرة التي تعانيها المنطقة هي: انتشار الفقر مع وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل ؛ تزايد عدد السكان بمعدلات أعلى من معدلات النمو الاقتصادي ؛ الإفراط في استغلال مصادر المياه ؛ ضخامة النفقات العسكرية ؛ تزايد مشاكل المخدرات ؛ تدفق اللاجئين والهجرة لأسباب اقتصادية⁽⁴⁾. وحول هدف السياسة التنموية الألمانية في منطقة الشرق الأوسط، يقول كارل ديتر شبرانغر، الوزير الاتحادي الألماني للتعاون الاقتصادي والتنمية، في مقابلة لمجلة "دويتشلاند" أنه "هو التخفيف من حدة التوترات القائمة داخل بلدان المنطقة وفيما بينها . ولذا قمنا في خططنا الجديدة الخاصة بالشرق الأوسط بتحديد

(1) د. ارنولد كابلر، أدريانا غريفل (تحرير)، حقالق عن ألمانيا، ترجمة سامي شمعون ، محمود كبيبو (فرانكفورت-ماين: سوسيتيش

فبراير، 1993) ص 207 .

(2) المصدر نفسه ، ص 208 .

(3) المصدر نفسه ، ص 211-213 .

(4) كادين ادلمان ، "الخطة الجديدة للتعاون التنموي" ، Deutschland، ع3، A1، (12، 1993) ص 28-29 .

المشاكل الرئيسية التي نريد المساهمة في حلها. ومن هذه المشاكل الركود الاقتصادي ، والتزايد السكاني الكبير ، والبطالة المتفشية ، والتطور الاجتماعي غير الكافي ، وقلّة المياه ، وتخریب البيئة ، وضعف المشاركة الشعبية في مختلف مجالات السياسة ، وبعض المثالب في مجال احترام حقوق الإنسان . ونحن نعلن هذه الأهداف صراحة كي تصبح سياستنا واضحة ويتمكن شركاؤنا من وضعها في اعتبارهم . ولذلك ستحتل في المستقبل مكان الصدارة في سياستنا التنموية الأهداف التالية : مكافحة الفقر ، خلق فرص عمل منتجة ومضمونة على المدى الطويل وذلك عن طريق إجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية ، اتخاذ الإجراءات اللازمة في مجال السياسة السكانية وقطاع المخدرات وفي مجال المياه والبيئة ذات الأهمية الحياتية ، والعمل على إقامة المؤسسات والبنى الديمقراطية في البلدان التي نتعامل معها⁽¹⁾.

ويهدف التعاون التنموي حسب الخطة السابقة إلى تحسين قدرة بلدان المنطقة على الأداء والمنافسة، ومساعدتها على خلق الظروف العامة التي تحمي النشاط الاقتصادي الحر وتعطي المبادرة الخاصة مزيدا من الفرص . كما أن التعاون التنموي الألماني مع بلدان الشرق الأوسط حسب هذه الخطة سينتقل على إقامة مؤسسات تعليمية وتدريبية تكون هذه البلدان قادرة على تمويلها. ويحتل تأهيل القوى الفنية والقيادية ، وتطوير التدريب المهني وتحديثه، مكانة مركزية في معونات التنمية الألمانية⁽²⁾. إضافة إلى ما سبق ، فإن الوزير الألماني الاتحادي للتعاون الاقتصادي والتنمية يؤكد أن الخطة تركز على استغلال مصادر المياه في المنطقة استغلالا حذرا ومسؤولا وعادلا وهادفا يضع في حسابه حاجات المستقبل ، وقد اعتدلت الخطة على مجموعة من الإجراءات التشجيعية منها:⁽³⁾

- إجراء إصلاحات بنوية تهدف إلى استغلال المياه استغلالا أفضل ، ووضع خطط مدروسة للاستفادة من المياه المتوفرة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بمصادر المياه الدولية ، تتفق عليها الحكومات المعنية استنادا إلى المعاهدات والمواثيق الدولية .
- نقل التكنولوجيا وتأهيل الأشخاص وإقامة المؤسسات الكفؤة بغرض استغلال المياه استغلالا نافعا للجميع .

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من الهدر في شبكات المياه العذبة في المدن الكبيرة ومناطق التجمعات السكانية .
- الاقتصاد في استهلاك المياه عن طريق نظام التسعير ، ومعالجة المياه الملوثة وإعادة استعمالها ، وحماية المياه من التلوث سواء من قبل الأفراد أو الشركات أو الصناعة .

(1) انظر المقابلة الصحفية مع كارل ديترشبرانغر الوزير الاتحادي، Deutschland، ع3، A1، (1993/12) ص 31 .

(2) انلمان، مصدر سابق، ص 29 .

(3) المصدر نفسه، ص 30 .

لعل الحديث السابق قد أعطانا تصورا عاما عن أهداف ومعايير سياسة التنمية الألمانية، ولكن ينبغي أن لا نهمل الأبعاد والأهداف السياسية والاقتصادية فيما يتعلق بتقديم المساعدات الألمانية، وهو ما سبق أن أكدنا عليه. كما أن الباحث يؤكد في نهاية الحديث عن أهداف ومعايير سياسة التنمية الألمانية أن ألمانيا، شأنها شأن بقية الدول الغربية، تؤكد أن الجزء الأكبر من الأموال اللازمة لعملية التنمية في الشرق الأوسط ينبغي أن تأتي من داخل المنطقة نفسها. وتأكيدا على ذلك يقول الوزير الاتحادي الألماني للتعاون الاقتصادي والتنمية، كارل ديتر شبرانغر: "ما من شك أن مبادرات التنمية، والجزء الأكبر من الأموال اللازمة لذلك، يجب أن تأتي من داخل المنطقة نفسها. وكنتيجة لتسوية النزاعات الإقليمية سيحرر جزء كبير من الأموال التي كانت تخصص حتى الآن لتغطية نفقات التسليح الضخمة، وسيكون من الممكن استعمالها في المستقبل في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"، ويقول أيضا أن "السياسة التنموية الألمانية لا يمكن أن تتحمل المسؤولية عن تمويل الإصلاحات الضرورية وترفعها عن عاتق البلدان القوية ماليا"⁽¹⁾.

2) مساعدات التنمية الألمانية الرسمية:

تدرك ألمانيا أن تعاونها مع الدول النامية أمر حيوي بالنسبة لنمو اقتصادها، ذلك أنها إحدى الدول الصناعية والتجارية الكبرى، ومن مصلحتها قيام نظام اقتصادي عالمي مستقر وملتزم بحرية التجارة. لذلك كان تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية لدول العالم الثالث من الوسائل التي استخدمتها وتستخدمها ألمانيا في سياستها الخارجية، وتقوية علاقاتها مع دول العالم الثالث. وقد بدأت مساعدات التنمية الرسمية الألمانية عام 1952 وذلك من خلال الإسهامات المالية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة لدعم التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث. وفي عام 1961 تم تأسيس الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي The Federal Ministry of Economic Cooperation (BMZ) حيث تولاهما الوزير فالتر شل Walter Scheel من الحزب الديمقراطي الليبرالي الحر، وفي عام 1993 أضيف إلى الاسم كلمة "التنمية" لتصبح الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية⁽²⁾.

وتعتبر ألمانيا إحدى الدول المانحة الكبرى لمساعدات التنمية الرسمية، وكانت مساعدات التنمية الألمانية الرسمية خلال السنوات العشر الأولى، 1952-1962، قد وصلت إلى حوالي 6,8 بليون مارك، وفي نهاية عام 1995 فإن الحكومة الألمانية دفعت أكثر من 200 بليون

(1) مقابلة صحفية مع كارل ديتر شبرانغر الوزير الاتحادي، Deutschland، ص 31.

(2) Guido Ashoff, "The Development Policy of the Federal Republic of Germany", Development and Cooperation (D + C), N.5 (Sep./Oct., 1996) P. 26.

مارك لمساعدات التنمية الرسمية . وارتفعت موازنة الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ ، والتي تدير أكثر من 70% من مساعدات التنمية الألمانية الرسمية ، من 318 مليون مارك عام 1962 إلى أكثر من 8 بليون مارك عام 1996⁽¹⁾. ولكن إذا نظرنا إلى مساعدات التنمية الرسمية الألمانية كنسبة من ناتجها القومي الإجمالي (0,36% حسب أرقام عام 1993) فإننا نضع ألمانيا في الترتيب العاشر بالنسبة للدول الـ 21 أعضاء لجنة معونات التنمية Development Assistance Committee (DAC) التابعة للأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation and Development (OECD) ، وحسب أرقام 1995 فإن ألمانيا تأتي في الترتيب 13 بين هذه الدول⁽²⁾. وإذا نظرنا إلى حجم مساعدات التنمية الألمانية فإن ألمانيا تأتي في المرتبة الثالثة بعد اليابان والولايات المتحدة ، وفي المرتبة الأولى بالنسبة لمساعدات التنمية للاتحاد الأوروبي (حوالي 11 بليون عام 1995)⁽³⁾.

وكانت مساعدات التنمية الرسمية الألمانية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي قد وصلت أعلى نسبة لها في عام 1983/82 ، حيث وصلت إلى 0.48 % وبدأت تتراجع بعد ذلك. وفي التسعينات بدأت تتراجع أكثر فاكتر، حيث أنها بلغت 0.42 ، 0.36 ، 0.33 ، 0.31% خلال الأعوام 95،94،93،92 على التوالي، وكان متوسط مساعدات التنمية الرسمية كنسبة من GNP بالنسبة لدول لجنة معونة التنمية DAC قد هبط من 0.33% عام 1993 إلى 0.30% عام 1993⁽⁴⁾. وإذا نظرنا إلى مساعدات التنمية الرسمية الألمانية بصورة أكثر تفصيلاً فإننا نلاحظ أن الجزء الأكبر منها يقدم على شكل معونات ثنائية. أما فيما يتعلق بالمعونات الألمانية الرسمية المتعددة الأطراف فإنه في الفترة 1993-50 كان 41,6% منها قد ذهب إلى الاتحاد أو المجلس الأوروبي؛ 39,6% إلى البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ؛ 14,7% إلى صناديق وأجهزة الأمم المتحدة؛ و 4,1% إلى أمور أخرى⁽⁵⁾، والملحق رقم (3) يوضح تطور نفقات، أو مساعدات، ألمانيا إلى الدول النامية والوكالات المتعددة .

وفي نهاية الحديث هنا فإن الباحث يشير إلى أن موازنة الحكومة الألمانية الاتحادية للعام 1995 ، والبالغ مجموع النفقات فيها 484,7 مليار مارك، قد خصصت 8,3 مليار

(1) German Embassy , GTZ and KFW Offices \ Cairo , Development Cooperation Between The Arab Republic Of Egypt And The Federal Republic Of Germany (Cairo : German Embassy , 1996) p. 11

(2) "News and People : Official Development Assistance, The Disappearing Target" Development & Cooperation (D + C), N.5 (Sep./Oct. , 1996) P.33

(3) German Embassy , GTZ and KFW Offices \ Cairo , Development Cooperation Between The Arab Republic Of Egypt And The Federal Republic Of Germany (Cairo : German Embassy , 1996) p. 11 .

(4) "News and People : Official Development Assistance, The Disappearing Target" Development & Cooperation (D + C), N.5 (Sep./Oct. , 1996) P.33

(5) المصدر نفسه ، ص 27 .

مارك لمعونات التنمية، وهو ما يشكل 1,7% من مجموع النفقات⁽¹⁾. ومن جهة أخرى، إذا ما قارنا مساعدات التنمية الألمانية للدول النامية مع مجموع الأموال التي تم تحويلها من غرب ألمانيا إلى شرقها، فإن الفارق سيبدو كبيرا جدا ولا يقارن، حيث أنها حولت إلى القسم الشرقي منها حوالي 650 مليار مارك خلال الفترة 1995-90⁽²⁾. يتضح لنا من الحديث السابق أن المساعدات التي تقدمها ألمانيا إلى الدول النامية لا ترقى إلى ما هو متوقع منها في هذا الإطار، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ألمانيا، شأنها شأن معظم الدول المتقدمة، لم تصل إلى تحقيق الهدف الذي تنادي به أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة (أن تخصص الدول المتقدمة 1% أو 0,7% من ناتجها القومي لمساعدات التنمية).

3) أشكال المساعدات وقنواتها:

تعتبر المعونات المالية، أو التعاون المالي (FC) Financial Cooperation، من حيث الحجم، من أهم الأدوات في مجال التعاون التنموي الألماني مع الدول النامية. والمسؤول عن تطبيق وإنجاز التعاون المالي هو Reconstruction Loan Cooperation (KfW)⁽³⁾. والمعونات المالية تشمل كلا من الهبات التي تقدم إلى الدول النامية وكذلك القروض الميسرة، من حيث التقسيط طويل الأجل والفوائد المنخفضة، والتي تختلف شروطها حسب الوضع الاقتصادي في البلد النامي، حيث أن نسبة الفائدة 0.75% أو 2% وتقسيط طويل الأجل لمدة 30 أو 40 سنة مع 10 سنوات فترة سماح⁽⁴⁾. ومن جهة أخرى فإن الحكومة الألمانية تقدم منذ عام 1987 عمليات صعبة باسم "المعونة البنوية"، وتهدف هذه المعونات إلى تمكين البلد النامي من استيراد السلع والخدمات في إطار برنامج التعديل البنوي. ولا تشترط المعونة البنوية الألمانية أن تكون السلع والخدمات المستوردة من منشأ ألماني⁽⁵⁾، وفي هذا السياق فإن الباحث يشير إلى أن الحديث السابق لا يعني أن السلع والخدمات لا يتم الحصول عليها من ألمانيا، حيث أن ما تحدثنا عنه في الفصل الأول بخصوص المساعدات المقيدة ينطبق على المساعدات الألمانية بشكل عام.

أما المساعدات في إطار التعاون التقني، أو المساعدات التقنية، فهي بصورة عامة مجانية، وتهدف إلى أن تتولى القوى المحلية في أقرب وقت ممكن إدارة المشروعات أو

(1) كابلر/1995، مصدر سابق، ص 173.

(2) المصدر نفسه، ص 175.

(3) German Embassy, GTZ and KfW Offices \ Cairo, P. 14-16. And : Ashoff, P. 29.

(4) المصدر نفسه.

(5) كابلر/1995، مصدر سابق، ص 209-210.

البرامج التي يتم تنفيذها. ويشمل التعاون التقني إرسال الفنيين والمستشارين والمدربين والمشرفين والخبراء ، وتدريب وتأهيل القوى الفنية والقيادية المحلية التي عليها أن تتولى مهام المستشارين الألمان بعد رحيلهم. أما في مجال التعاون التدريبي فيتم تدريب وتأهيل القوى الفنية من البلدان النامية في ألمانيا، في الدرجة الأولى، وفي بلدانهم نفسها في بعض الأحيان . ويهدف التعاون التدريبي إلى مساعدة الكفاءات والخبرات البشرية الموجودة في البلدان النامية على الحصول على الإمكانيات المناسبة لكي تعتمد على نفسها، وتحمل مسؤولية التنمية في بلدانها⁽¹⁾.

وهناك نوع آخر من التعاون يعتبر مكملا للتعاون التدريبي وهو تزويد البلدان النامية بالخبراء والفنيين المختصين لتقديم المساعدة لدى تنفيذ البرامج والمشروعات التي تدعمها ألمانيا. وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نماذج مختلفة من الخبراء، هناك أولا الفنيون الموفدون من ألمانيا الذين يعملون كمستشارين فنيين في مشروعات وبرامج التعاون التقني، وهم مرتبطون بعقود مع منظمة ألمانية ؛ أما "الفنيون المقيمون" فهم، على عكس ذلك، مرتبطون بعقود مع مؤسسة في البلد النامي نفسه، ويحصلون من هناك على رواتبهم بالشروط السائدة محليا، لكنهم يحصلون من المعونة الألمانية على راتب إضافي وضمانات اجتماعية ومساعدة مرحلية ريثما يدبروا أمورهم. ويتخذ الألمان العاملون في إطار معونات التنمية غير الحكومية وضعا خاصا، فهم يتميزون عن الفنيين الآخرين بأنهم لا ينشؤون الكسب، بل يقبلون بأجور قليلة ويقومون اتصالات واسعة قدر الإمكان مع السكان المحليين⁽²⁾.

وتتولى الوكالة الألمانية للتعاون التقني The Deutsche Gesellschaft For Technische Zusammenarbeit (GTZ) بالنيابة عن الحكومة الألمانية الاتحادية متابعة مجالات التعاون التقني، خاصة فيما يتعلق بمسألة توفير وتزويد الخبراء والمختصين وتقديم المساعدات المادية والتجهيزية. أما برامج التدريب المهني للمختصين والإداريين في الدول النامية فننظم بشكل أساسي من قبل المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية German Foundation for International Development (DSE)، ومؤسسة كارل ديسبورغ (CDG) Carl Duisberg Society⁽³⁾. وإضافة إلى التعاون المالي والتقني اللذان يعتبران الشكلين الرئيسيين لتقديم المساعدات الألمانية للدول النامية) وهذا التقسيم، مالي وتقني هو المستخدم بالنسبة لمساعدات ألمانيا الاتحادية (فان هناك أشكالا أخرى من المساعدات، كالمساعدات الغذائية، وتشجيع تعاون الصناعة الألمانية مع الدول النامية وتشجيع الصادرات .

(1) المصدر نفسه ، ص 210.

(2) المصدر نفسه، ص 210-211.

(3) German Embassy , GTZ and KFW Offices \ Cairo , P. 14-19 .

وإذا تحدثنا عن قنوات تقديم المساعدات الألمانية على المستوى الألماني من حيث الجهات التي تقدم هذه المساعدات ، فإن مساعدات التنمية المقدمة من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) هي الأكثر أهمية فيما يتعلق بالمساعدات الرسمية ، حيث أنها تقدم حوالي 70 % من مساعدات التنمية الرسمية الألمانية . وهناك أيضا مساعدات التنمية المقدمة من الوزارات الاتحادية الأخرى وعلى رأسها وزارة الخارجية ، هذا إضافة إلى وزارات التعليم، العلوم، البحث والتكنولوجيا، ووزارة الاقتصاد . كما أن المساعدات للدول النامية لا تقتصر على الوزارات الاتحادية، بل إن الدول الفدرالية (أو الولايات الفدرالية) تساهم في تقديم مساعدات التنمية، وكذلك اتحادات التجارة، إضافة إلى إسهام البلديات الألمانية في التعاون التنموي، خاصة فيما يتعلق بالشراكة والتعاون في مجال الحكم المحلي. وهناك أيضا مساهمة ألمانيا في موازنة التنمية للاتحاد الأوروبي ، وإعانة خدمة الدين، وكذلك جزء من النفقات على اللاجئين السياسيين في ألمانيا⁽¹⁾.

وعلاوة على ما سبق، فإن التعاون التنموي الألماني لا يقتصر على مساعدات التنمية الرسمية، ولكن هناك أيضا مساعدات التنمية من المنظمات والجمعيات غير الحكومية NGOs، مثل الكنائس والمؤسسات والجمعيات الألمانية، وذلك من صناديقها وهباتها الخاصة، إضافة إلى ما تتلقاه هذه المؤسسات من الحكومة. وهذه المؤسسات والجمعيات تتعاون مع شركاء في البلدان النامية لتقديم مشاريع عديدة لتحسين البنية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي والتعليم والصحة وغيرها. وفيما يتعلق بتقسيم المساعدات إلى ثنائية ومتعددة الأطراف فقد سبق أن أشرنا إليها عند الحديث عن مساعدات التنمية الرسمية.

ثانيا: قنوات المساعدات الألمانية للضفة والقطاع ومجالاتها وأشكالها:

سيتناول هذا القسم من الدراسة مجموعة من القضايا المتعلقة بالمساعدات الألمانية المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة . وسيتم الحديث عن تزايد حجم المساعدات الألمانية للضفة والقطاع ، خاصة بعد عملية السلام واتفاق أوسلو، إضافة إلى الحديث عن قنوات المساعدات الألمانية، مع الإشارة إلى مجالات وأشكال هذه المساعدات . وفي هذا الإطار سيتم الحديث عن المساعدات المقدمة عن طريق الاتحاد الأوروبي والمساعدات الألمانية الثنائية، إضافة إلى الحديث عن المساعدات الألمانية التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات التي ترعاها الأحزاب السياسية الألمانية، وتلك التي تقدمها النقابات والكنائس وحكومات الولايات الألمانية .

1) ازدياد حجم المساعدات الألمانية للضفة والقطاع:

لقد قدمت ألمانيا المساعدات للمناطق الفلسطينية المحتلة حتى قبل توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في 13/9/1993، والذي فتح المجال أمام مزيد من التعاون بين الطرفين، الفلسطيني والألماني، خاصة في مشاريع البنية التحتية، وكذلك العمل على إنشاء هياكل إدارية فلسطينية ذاتية. ويتجه اهتمام ألمانيا إلى المشاريع التي تحسن الحياة اليومية للناس بشكل ملموس مثل: مشاريع التزود بالمياه؛ والصرف الصحي؛ وإزالة النفايات؛ وبناء المدارس؛ والتعليم المهني؛ وتقديم المشورات بشأن إنشاء إدارة الحكم الذاتي الفلسطيني؛ وكذلك تطوير القطاع الخاص. وإضافة إلى تقديمها للمساعدات الثنائية للضفة والقطاع، فإن ألمانيا تساهم في المبالغ المدفوعة لمنظمات المعونة التابعة للأمم المتحدة والمخصصة للاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بشكل خاص، حيث أنها تحتل المركز الثالث في الأموال المدفوعة إلى الأونروا بعد الولايات المتحدة واليابان. هذا إضافة إلى مساهمتها عن طريق الاتحاد الأوروبي، حيث أنها تشارك بنسبة تتجاوز 28% من ميزانية الاتحاد الأوروبي. وحسب كشف أصدرته مفوضية الاتحاد الأوروبي فإن ألمانيا كانت في عام 1994 أكبر مانح أوروبي للمساعدات الثنائية إضافة إلى كونها أكبر مانح عن طريق الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

ومع تطور العملية السلمية في المنطقة ازدادت المساعدات الألمانية للضفة والقطاع، وذلك في إطار مسانبتها لإقامة بنية أساسية في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني، وتحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين في الضفة والقطاع. وفي هذا السياق يقول وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل: "يجب أن يرى الناس في منطقة الحكم الذاتي أن الاتفاقية ليست حبرا على ورق وإنما ستجلب لكل فرد الخير وستحسن أحوال المعيشة اليومية" وقال أن ذلك بمثابة "قلب" السياسة الألمانية و "يقينها الهادف لإحلال الاستقرار"⁽²⁾. فحتى عام 1992 قدمت ألمانيا 173 مليون مارك، إضافة إلى المساهمة الألمانية في الاتحاد الأوروبي والتي وصلت إلى 185 مليون مارك وبنسبة 28% من مجموع الموازنة للاتحاد الأوروبي. ومنذ عام 1993 زادت الالتزامات الألمانية حيث وصلت حتى نهاية 1996 إلى 424.8 مليون مارك، وكانت الالتزامات عام 1993 قد بلغت 36.27 مليون مارك وارتفعت عام 1994 لتصل إلى 78.2 مليون، وكانت الالتزامات لعام 1995 حوالي 61.9 مليون مارك، وفي عام 1996 وصلت إلى 75.5 مليون مارك. هذا إضافة إلى المساهمة الألمانية في الاتحاد الأوروبي، علما أن ألمانيا تحول كل سنة

(1) انظر: التعاون مع العالم العربي، ص 37، ع 9 (أيلول، 1995) ص 18.

(2) انظر: التعاون مع العالم العربي، ص 37، ع 12 (كانون أول، 1996) ص 3-4.

أكثر من 700 مليون مارك للمساعدات الثنائية في المنطقة⁽¹⁾. والجدول (4:1) يوضح مدى الزيادات في حجم المساعدات الألمانية للضفة والقطاع، خاصة بعد عملية السلام واتفاق أوسلو.

جدول رقم (4:1) : مدى تزايد حجم المساعدات الألمانية للضفة والقطاع وأشكال تقديمها

المجال	حتى عام 1992	1993	1994	1995	1996	حتى عام 1996
التعاون التقني الثنائي بالمعنى الضيق (أ)	41	15	18.5	10	12.6	97.1
تعاون مالي (ب)			20.5	25	15	60.5
التعاون التقني بالمعنى الواسع (ج)	61	6.7	25.9	11.8	10.7	116.1
التعاون الثنائي مع الاونروا ^(د) واليونيسف	71	14.5	13.3	15.1	12.2	126.1
تعاون إقليمي					25	25
المجموع الجزئي	173	36.2	78.2	61.9	75.5	424.8
المبالغ المدفوعة فعلياً		10	20	45	55	
المساهمة في الاتحاد الأوروبي بنسبة 28%	185	62.3	76.7	77.1	67.4	468.5
المجموع	358	98.5	154.9	139	142.9	893.3

(أ) التنفيذ من خلال GTZ . (ب) التنفيذ من خلال KFW و DEG (ج) الكنائس ، الجمعيات السياسية ، التمويل الخاص NGOs .

(د) من موازنة BMZ ووزارة الخارجية الألمانية AA (هـ) أرقام 1995 تشير أن المبلغ 51.5

المصدر : لقد تم الاعتماد على تقرير أعدته وزارة الخارجية الألمانية حول المساندة الألمانية لتعليق السلام في الشرق الأوسط ، وتم نشره في :

التعاون مع العالم العربي ، ص 37 ، ع 9 (أيلول ، 1995) ، وكذلك على تقارير صادرة عن BMZ وخاصة :

*Development cooperation between the Federal Republic of Germany and the Palestinian , June -1994. and 1995, 1996 . Bundesministerium Fur Wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung.

Lanerkurzbericht Palastinsische Gebiete (PG) , Referant 100 , (Oktober , 1995) . Bundesministerium Fur Wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung , Entwicklungszusammenarbeit mit den Palastinsern (Stand : 12/1995) .

- The Delegate of German Industry and Trade in the Palestinian Territories , Newsletter , Jan\ Feb. 1996 , P.5.

أما فيما يتعلق بالالتزامات الألمانية للعام 1997 ، وذلك وفقاً للاتفاقية الموقعة بين الجانبين الألماني والفلسطيني في 1997/3/26 فإنها تصل إلى 70 مليون مارك (15 مليون للتعاون التقني، 15 مليون للتعاون المالي، 40 مليون للتعاون الإقليمي) إضافة إلى الأموال التي تقدمها المؤسسات والجمعيات والكنائس الألمانية ، وسيصل التعاون الإقليمي إلى 60 مليون مارك عام 1998 . ومن جهة أخرى فإن الجدول (4:1) يوضح لنا أن المبالغ المدفوعة فعلياً من الالتزامات الألمانية خلال الفترة 1993 - 1996 أقل بكثير من المبالغ التي التزمت ألمانيا بتقديمها ، وهذا يتفق مع ما تحدثنا عنه في الفصل الثاني من هذه الدراسة بخصوص الفجوة

(1) انظر : التعاون مع العالم العربي ، ص 37 ، ع 12 (كانون أول، 1995) ص 20 .

بين الالتزامات والمبالغ المدفوعة فعليا من هذه الالتزامات. وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من الالتزامات الألمانية يتم تخصيصها لمشاريع تتجاوز مدتها العام الواحد، وبالتالي فإن هذه الالتزامات تكون موزعة على أكثر من سنة واحدة وفق طبيعة ومجال المشروع الذي تم الالتزام بتمويله. ومن جهة أخرى فإن المبالغ التي يتم دفعها من الالتزامات الألمانية تزداد باستمرار كل عام، كما هو واضح في الجدول (4:1)، وهي تشمل جزءا من الالتزامات التي قدمت في الأعوام السابقة.

(2) الاتحاد الأوروبي كأحد القنوات الأساسية:

لعلنا لاحظنا مما سبق أن ألمانيا تساهم بشكل فعال في المساعدات التي تقدم عن طريق الاتحاد الأوروبي، حيث أنها تقدم أكثر من 28% من ميزانية الاتحاد، وبناء على ذلك سنتحدث هنا بإيجاز عن المساعدات المقدمة للفلسطينيين عن طريق الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق فإن الحديث، ولو بإيجاز، عن تطور السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، والتطورات التي حصلت فيما يتعلق بالسياسة الأوروبية بشكل عام تجاه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وطرح موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية، يخدم سياق بحثنا هذا، وذلك نظرا لأن جمهورية ألمانيا الاتحادية تحرص أن تكون سياستها تجاه القضية الفلسطينية في سياق سياسة الاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى فإن العلاقات الاقتصادية، والمساعدات الخارجية، لها أبعاد سياسة لا ينبغي إغفالها في هذا السياق.

لقد كان بيان بروكسل الذي صدر عن وزراء خارجية أوروبا عام 1973 (6 تشرين ثاني) أول رد فعل صادر عن المجتمع الأوروبي بعد حرب أكتوبر عام 1973، والذي ذكر لأول مرة الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين. وفي حزيران 1977 أصدرت المجموعة الأوروبية في لندن بيانا خاصا بالشرق الأوسط، ولأول مرة اعترفت المجموعة بحق تقرير المصير للفلسطينيين مقرونا مع ضرورة إيجاد وطن لهم⁽¹⁾. أما إعلان البندقية في حزيران 1980، والذي أصبح منذ تبنيه حجر الزاوية لمواقف أوروبا الغربية إزاء القضية الفلسطينية، فقد أبدت السوق الأوروبية من خلاله تفهما أكبر وتأييدا نوعيا للقضايا العربية. ولكن تطور موقف الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية لم يستمر على مساره بعد 1980، فهي لم تستمر في تطوير موقفها بل أنها اقتربت به من وجهات نظر الولايات المتحدة⁽²⁾. ولعل التوترات التي حدثت في

(1) انظر: د. هيلغي باومغرتن، جمهورية ألمانيا الاتحادية والفلسطينيون والشرق الأوسط (PASSIA 1987)

(2) انظر: ابراهيم عبد الحميد عوض، "الجماعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي 1970-1985"، السياسة

الدولية، ع38 (يناير، 1986).

المنطقة في الثمانينات، وتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، والموقف العربي بعد خروج م.ت.ف من لبنان، وغيرها من الاضطرابات السياسية - لعل أمور كهذه ساعدت في هبوط درجة الاستعداد الأوروبي للمخاطرة بأي شكل من أشكال المواجهة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية .

ورغم أن سياسة المجموعة الأوروبية تستند إلى حد كبير إلى إعلان البندقية الصادر سنة 1980، إلا أن المساعدات المقدمة من المجموعة إلى المناطق المحتلة لم تبدأ سنة 1980، بل ابتدأت منذ عام 1971 من خلال برنامج مساعدة اللاجئين الفلسطينيين الذي تنفذه وكالة الغوث الدولية (الاونروا). وقد بلغت قيمة هذا البرنامج ما بين 1971-1980 حوالي 132 مليون دولار خصص 40% منها للمناطق الفلسطينية المحتلة⁽¹⁾. وفي سنة 1981، وفي أعقاب إعلان البندقية، جرى اتباع نهج جديد للمساعدة بحيث لا يقتصر الدعم على اللاجئين فقط . وتطور الأمر في سنة 1986، حيث رأى الأوروبيون أن عمل المجموعة يجب أن يتركز على كل من التجارة والمساعدة، ووضع المجلس الأوروبي الخطوط العريضة لسياسته تجاه الأراضي المحتلة التي تضمنت للمرة الأولى تخصيص مبالغ مالية لدعم الأراضي الفلسطينية من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية فيها⁽²⁾. وبناء على ذلك اتخذت السوق الأوروبية المشتركة في أكتوبر 1986 قرارا بخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحرفية الواردة من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تخصيص 3 مليون ايكو من ميزانية السوق كمساعدات للأراضي المحتلة في عام 1987. والجديد في الإجراء السابق هو اعتبار دول السوق أن المناطق المحتلة كيانا متميزا ، واتجهت إلى التعامل مباشرة مع الفلسطينيين على صعيد الصادرات الزراعية والصناعية، وإدارة مساعداتها للأراضي المحتلة مباشرة ، رافضة إعطاء المعونة والمساعدة عبر إسرائيل أو الأردن . وفي هذا الصدد يقول سامي مسلم "إن هذا يمثل تطورا هاما في موقف السوق تجاه المسألة الفلسطينية، لأنه يتعامل مع الشعب الفلسطيني باعتباره كيانا مستقلا : عن التبعية، والحماية، والوصاية، والإلحاق لأي من الأطراف المعنية بنزاع الشرق الأوسط"⁽³⁾. وبناء على ذلك فإنه منذ عام 1987 أصبح هناك موازنة تخصص لمساعدات التنمية المباشرة من الاتحاد الأوروبي إلى الأراضي المحتلة⁽⁴⁾.

كما أن التوجه الأوروبي الجديد سنة 1989 كان التركيز على التعاون التنموي وتعزيز دور المجموعة الأوروبية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الخاصة بالبنية التحتية ، مثل الإسكان

(1) توم دي كوستينيت، سياسة التنمية الهولندية نحو الشرق الأوسط (القدس PASSIA ، 1994) ص 37.

(2) انظر: التعاون مع العالم العربي ، ص 37 ، ع 9 (أيلول ، 1995) ص 13 .

(3) انظر :الاتحاد الأوروبي والفلسطينيون، مصدر سابق ، ص 6.

(4) سامي مسلم، " أوروبا والسلام في الشرق الأوسط"، مصدر سابق، ص 37.

والرعاية الصحية والتعليم . وأكد المجلس الأوروبي من خلال بيان ستراسبورغ الصادر عام 1989 على إرادة الدول الأعضاء بقيام الاتحاد الأوروبي بدور نشط في المنطقة. وحدد بيان ستراسبورغ الأولويات في المنطقة وهي: تنفيذ مشاريع صغيرة الحجم لتشغيل السكان، ومنها مشاريع في القطاع الزراعي والصناعي، لا سيما تلك التي تساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال التغذية، والتعليم والتدريب في حقول التدريب المهني والتقني، ورفع مستوى المؤسسات الفلسطينية والمنظمات الحرفية من خلال ربطها مع مؤسسات مماثلة في بلدان الاتحاد الأوروبي، وتنظيم دورات تدريبية وندوات في المنطقة⁽¹⁾. وفي هذا السياق فإن الباحث يشير إلى أن إسرائيل كانت لا تعفي التجهيزات التي ترسلها المجموعة الأوروبية إلى المناطق المحتلة من الضرائب، ولا شك أن دفع الضرائب على المساعدات التنموية هو هدر للمال⁽²⁾.

وعلاوة على ما سبق، وفي إطار المساعدات لتشجيع التصدير الفلسطيني المباشر من الأراضي المحتلة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، فقد تم تقليص الضرائب المفروضة على الواردات من المنتجات الزراعية الفلسطينية الرئيسية إلى (صفر) منذ كانون ثاني 1993⁽³⁾. وعقب الإعلان عن توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي أعلنت المجموعة الأوروبية في 29/9/1993 عن تخصيص 500 مليون ايكو (ما يعادل 600 مليون دولار) للفترة 1994-1998 يقدم نصفها على شكل هبات والنصف الآخر يقدمه البنك الأوروبي للاستثمار على شكل قروض طويلة الأجل . وتضمنت خطة العمل المشتركة لمساندة عملية السلام في الشرق الأوسط، والتي أقرها الاتحاد الأوروبي في 19/4/1994، تقديم مساعدات لإنشاء جهاز الشرطة الفلسطيني (وأقر له 10 مليون ايكو)، وكذلك المساعدة في الإعداد والإشراف على الانتخابات في الضفة والقطاع (ورصد له 1,8 مليون ايكو إضافة إلى 10 مليون ايكو لمراقبة الانتخابات)⁽⁴⁾.

كما أن الاتحاد الأوروبي شجع إقامة مؤسسات متخصصة لتدعيم العلاقات التجارية، مثل غرفة التجارة الفلسطينية الأوروبية التي تأسست سنة 1989، والمؤسسة الفلسطينية لترويج التجارة . وفي سياق التوجه الأوروبي الذي يضم دائرة إسرائيل والأراضي الفلسطينية، والدائرة الأكبر وتضم دول المشرق العربي والتعاون الإقليمي - فقد أبدى الاتحاد الأوروبي استعداداه إلى تقديم 1,8 مليار ايكو كقروض من بنك الاستثمار الأوروبي للمشاريع الإقليمية، وذلك لتمويل مشاريع الدول الملتزمة بعملية السلام بهدف إيجاد تشابك اقتصادي وثيق في

(1) المفاوضات الأوروبية، الاتحاد الأوروبي والفلسطينيون، The EU and its Mediterranean Neighbors، 1995، ص 6.

(2) انظر: نوم دي كوستينيت، مصدر سابق، ص 40-41 .

(3) Commission of The European Communities, Directorate-General, External Economic Relation, "Briefing Note on Aid to The Palestinian Territories", Brussels, 16 Nov. 1993.

(4) انظر: كلمة وزير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية هيلموت شيفر أمام الأكاديمية الاتحادية للسياسة الأمنية في بون،

التعاون مع العالم العربي، ص 37، ع 9/ 1995 (أيلول، 1995) ص 19.

المنطقة، ومساندة الاندماج الإقليمي . هذا إضافة إلى هدف إقامة منطقة اقتصادية أوروبية- بحر متوسطية في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين . وهذه المنطقة ستكون أكبر منطقة اقتصادية في العالم بعضوية 30-40 دولة ، وعدد سكان يصل إلى 800 مليون نسمة. مما سبق نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي بدأ بتوسيع سياسته في منطقة الشرق الأوسط، وبدأ يتعزز لدى الدول الأوروبية، والتي تعتبر الممول الاقتصادي الأول لعملية السلام، توجه يرفض حصر دورها في حدود التمويل الاقتصادي فقط . وقام الاتحاد الأوروبي بطرح موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية انطلاقاً من الوعي بضرورة توسيع أسواقه التصديرية أمام المنافسة الأمريكية والآسيوية؛ وضرورة تأمين مصادر الطاقة الواردة إليه من منطقة الشرق الأوسط ؛ وأهمية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوب المنطقة للحد من هجرة الأفراد منها إلى أوروبا؛ وكذلك ضرورة التعاون في مجالات البيئة والتلوث ؛ وارتباط الأمن الأوروبي بأمن المنطقة ؛ علاوة على عوامل القرب الجغرافي والتاريخي الطويل، والتفاعل الإنساني والثقافي بين حضارات المنطقتين . فانطلاقاً من الوعي بهذه الأمور، وفي مؤتمر برشلونة الذي عقد في اسبانيا في 27 و28 تشرين ثاني 1995، تم طرح مسألة الشراكة الأوروبية المتوسطية. وتم اعتماد إعلان برشلونة الذي يوضح الاستراتيجية الجديدة للإمءاء الأوروبي، وجرى توضيح ثلاث مجموعات من الأهداف النهائية⁽¹⁾:-

- 1- تحقيق الاستقرار السياسي في بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط، واحتواء التوترات السياسية الناشئة عن الهجرة.
 - 2- تشجيع النمو المتوازن والمتواصل بهدف تقليل فوارق الدخل والفوارق الاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.
 - 3- معالجة عدد من التحديات التي تتطلب التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة جنوب البحر المتوسط، مثل حماية البيئة . وكذلك العمل على تعزيز العلاقات المالية والاقتصادية والسعي لإنشاء منطقة تجارة حرة حتى عام 2010 .
- وبناء على ما سبق، فإن مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية الجديدة تسعى إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، وزيادة نسبة العمالة، وتقليل هوة التنمية بين أوروبا ومنطقة البحر المتوسط . إضافة إلى تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي، وتنمية سياسات الاقتصاد الحر، وذلك تمهيداً لإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2010 . حيث أن جوهر استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر المتوسط هو إنشاء

(1) صالح نصولي، عامر بساط، اسامة كنعان، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط"، التمويل والتنمية،

منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة جنوبي المتوسط . وكما جاء في كلمة وزير الخارجية الألماني ، الدكتور كلاوس كينكل، بمناسبة افتتاح مؤتمر البحر الأبيض المتوسط في برشلونة في 27/11/1995 انه "لن يكون بالإمكان ضمان الاستقرار السياسي والرخاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط على الدوام إلا إذا ازداد فتح الحدود وتكثف التبادل الاقتصادي والثقافي" وأنه "من الصعب تصور استمرار الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط إذا لم نتكمن من تقليص التفاوت في الرخاء بين دول هذه المنطقة"⁽¹⁾. كما جاء في ورقة أعدتها مجموعة عمل السياسة الخارجية التابعة للجناب البرلمان الألماني للحزبين المسيحيين في ألمانيا "أن تشكيل علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في جنوب البحر الأبيض المتوسط سيحوز مع إحلال الاستقرار الضروري في وسط وشرق أوروبا على أهمية حاسمة للهيكل المستقبلي لقارتنا"⁽²⁾.

وفي سبيل السعي لتحقيق الأهداف السابقة ، وتذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الشراكة المتوسطية، فقد قررت الدول الأوروبية تقديم مساعدات مالية لدعم جنوب المتوسط من خلال الاتحاد الأوروبي، لفترة 4 سنوات 1996-1999، وذلك على شكل منح بقيمة 6 مليار دولار (4,7 مليار ايكو ، 10 مليار مارك) وقروض ميسرة من بنك الاستثمار الأوروبي بنفس القيمة . وفي هذا الإطار فان فكرة المتوسطية التي طرحها أوروبا تعكس الصراع والتنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة، ذلك في ظل السباق بين الولايات المتحدة في تبني المشروع الشرق أوسطي ، والاتحاد الأوروبي في المشروع الأوروبي المتوسطي . وفي سبيل تعزيز الشراكة الأوروبية المتوسطية فان الاتحاد الأوروبي يعمل على توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع دول المنطقة ، حيث تم توقيع اتفاقيات مع إسرائيل وتونس والمغرب والسلطة الوطنية الفلسطينية ، وجاري التفاوض مع جهات أخرى لعقد اتفاقيات معها، ومن بينها: مصر ، والأردن، ولبنان، ومجلس التعاون الخليجي . ولاشك أن هذه الاتفاقيات تتيح فرصة الوصول إلى الأسواق الأوروبية ، حيث أن أوروبا تدرك أن إعطاء السلع الزراعية حرية الدخول إلى الأسواق الأوروبية يعتبر من الأمور التي تحدد مستقبل الشراكة المتوسطية. وفي هذا السياق يشير الباحث إلى أن أوروبا هي اكبر مستورد من المنطقة العربية (85% من صادرات تونس والمغرب، 50% من صادرات الجزائر ومصر، 30% من صادرات الأردن)⁽³⁾. وإذا ما نظرنا إلى التبادل التجاري بين أوروبا ومنطقة جنوب المتوسط فان نسبة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى

(1) انظر نص الكلمة في: التعاون مع العالم العربي، ص 37 ، ع 12 (كانون أول، 1995) ص 13-14 .

(2) انظر: أودو شتاينباخ، "مقطعات من الكتاب السنوي 1995: علاقات جمهورية ألمانيا الاتحادية مع دول المنطقة العربية في

العام 1995"، التعاون مع العالم العربي، ص 38 ، ع 7-8 (تموز/آب، 1996) ص 10-11 .

(3) البنك الدولي، منظور إقليمي لتقرير عن التنمية في العالم 1995: هل تزدهر أوضاع العمال العرب في القرن الحادي

والعشرين، أم سيفوتهم القطار؟ (واشنطن: البنك الدولي، 1995) ص 15.

هذه المنطقة 8,5% من الصادرات الإجمالية، واهم الأسواق المنفردة هي تركيا وإسرائيل اللتان تشكلان 40% من هذه الصادرات⁽¹⁾.

وينبغي التأكيد على أن هناك رغبة متزايدة لدى الاتحاد الأوروبي لاستخدام القوة الاقتصادية لتكون أداة سياسية، واستغلال التجارة والمساعدات المالية للوصول إلى الأسواق وإحداث تغييرات سياسية في الشرق الأوسط. ولاشك هنا أن الخيار الأوروبي يسهل عملية دمج إسرائيل بصورة تدريجية بالمنطقة، ذلك أن توافر درجة عالية من التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والكيان الفلسطيني الجديد، ودول المنطقة الأخرى، يعتبر أمراً لا غنى عنه لاستقرار الاقتصادي. ولكن مع ذلك فإن الرغبة الأوروبية في المشاركة الكاملة في عملية التسوية السياسية تصطدم بمعارضة أمريكية وإسرائيلية صريحة أحيانا وضمنية أحيانا أخرى.

وبعد أن تحدثنا عن تطور السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، وزيادة الاهتمام بمنطقة حوض المتوسط في إطار مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، وما رافق هذا التطور من توسع في تقديم المساعدات للفلسطينيين في الضفة والقطاع - فإننا سنتحدث هنا عن الدعم المالي الأوروبي إلى الضفة والقطاع بشكل عام. فالإتحاد الأوروبي قد ساهم في تقديم حوالي 786 مليون دولار على شكل منح خلال الفترة 71-95، حيث أن 326 مليون دولار من هذه المساعدات قدمت كمساعدات للاجئين من خلال الاونروا، هذا إضافة إلى المساعدات المباشرة للتنمية، والمساهمة في تمويل المنظمات الأوروبية غير الحكومية، والدعم من خلال شبكات حوض متوسطية. وللمزيد من التوضيح في هذا الإطار انظر الجدول (4:2) الذي يوضح الدعم المالي المقدم من الإتحاد الأوروبي للضفة والقطاع، وازدياد هذا الدعم بشكل كبير بعد عملية السلام.

وإذا ما استثنينا المساعدات المقدمة إلى الاونروا فإننا نلاحظ أن مساعدات الإتحاد الأوروبي لضفة والقطاع قد تركزت في مجالات التعليم والصحة والإسكان والبيئة والمياه. حيث أن مشاريع البيئة والمياه والبنية التحتية والإسكان والطاقة احتلت 23,3% من هذه المساعدات، كما خصص الإتحاد الأوروبي أكثر من 101 مليون دولار (أي حوالي 22,56% من مجموع المساعدات) لأكثر من 103 مشاريع في قطاع التعليم، بما فيها مشاريع المدارس وتطوير التعليم والتدريب المهني وتقديم 39,6 مليون دولار لمجلس التعليم العالي لتغطية التكاليف الجارية للجامعات والكليات الفلسطينية⁽²⁾. ومن جهة أخرى، فإن حوالي 18% من مساعدات الإتحاد الأوروبي كانت موجهة لتحسين الخدمات الصحية الفلسطينية، بما في ذلك

(1) انظر: التعاون مع العالم العربي، ص 37، ع 12 (كانون أول، 1995) ص 18-19.

(2) انظر مفوضية البعثة الأوروبية/ القدس، مساعدات الإتحاد الأوروبي للفلسطينيين، القدس، كانون ثاني 1996، ص 13.

مشروع بناء مستشفى في خان يونس بتكلفة حوالي 27 مليون دولار ، وكذلك الدعم المقدم عن طريق مكتب المجموعة الأوروبية للإغاثة الإنسانية إيكيو ECHO ، وكذلك إجراء الدراسات السكانية⁽¹⁾. الملحق رقم (4) يوضح مساعدات الاتحاد الأوروبي للضفة والقطاع .

جدول(4:2)الدعم المالي المقدم إلى الضفة والقطاع من الاتحاد الأوروبي

الرقم	القطاع	المبلغ / مليون دولار	الفترة الزمنية	ملاحظات
1	المساعدات للاجئين من خلال الاونروا	326	1995-71	وصلت مساهمة الاتحاد الأوروبي للاجئين في المناطق الفلسطينية وخارجها إلى 858 مليون دولار
2	التمويل المشترك مع مؤسسات غير حكومية أوروبية	30	1995-79	المساهمة في تمويل المنظمات الأوروبية غير الحكومية
3	مساعدات مباشرة للتنمية	410	1995-87	بما فيها الدعم الاستثنائي والطارئ من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية ECHO
4	الدعم من خلال شبكات حوض متوسطة	20	منذ عام 1995-1994	مثل MED-URBS MED-MEDIA MED-CAMPUS
5	قروض من بنك الاستثمار الأوروبي	330	حتى عام 1995	
	مجموع 4+3+2+1	786	1995-71	الدعم المالي المقدم على شكل منح

المصدر: مفوضية البعثة الأوروبية / القدس، مساعدات الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين القدس، كانون ثاني 1996، ص 3، ص 18.

وإذا نظرنا إلى الملحق المشار إليه (الملحق 4) ، وفيما يتعلق بالمنح المقدمة إلى قطاع الزراعة، فإن الاتحاد الأوروبي قد قدم منذ عام 1987 أكثر من 5 ملايين دولار كمنح مباشرة لتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني (حوالي 1,11% من المساعدات) هذا إضافة إلى توفير أكثر من 14 مليون دولار كقروض زراعية دوارة من خلال مؤسسات الإقراض الفلسطينية غير الهادفة للربح، ومن هذه المؤسسات : التعاون من أجل التنمية، الشركة العربية للتنمية والإقراض، المركز العربي للتنمية الزراعية. وإضافة إلى هذه المؤسسات، وفيما يتعلق بدعم الاتحاد الأوروبي لقطاع الإقراض والقطاع الخاص، هناك القروض التي تقدمها مؤسسة التنمية الفنية العربية، ومجموعة التنمية الاقتصادية لدعم قطاعات الصناعة والخدمات والسياحة، وكذلك مساهمة بنك فلسطين فيما يتعلق بالتصدير الزراعي وتسهيلات الاستيراد⁽²⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 12.

(2) المصدر نفسه، ص 9-10.

وإضافة إلى مساهمة الاتحاد الأوروبي في تطوير المؤسسات والإدارة العامة الفلسطينية، وتمويل الانتخابات ودعم حقوق الإنسان والمرأة، وإعادة تأهيل الأسرى والمحررين، والدعم التقني والأبحاث - فإن الاتحاد الأوروبي قام بتطوير سلسلة من البرامج بهدف دعم التعاون بين أوروبا وحوض المتوسط، حيث يستفيد الفلسطينيون من هذه البرامج، ويتعاونون مع غيرهم من الدول في هذا الإطار. ومن هذه البرامج: التعاون بين المدن المتوسطة (البلديات) Med-Urbs، ومثال ذلك شبكة التعاون بين مدينة البندقية وبيت لحم اللتين تتعاونان مع مدينة ايبنس Eypens الفرنسية ورفع وطولكرم؛ وهناك أيضا برنامج التعاون بين خبراء وسائل الاعلام Med-Media، وضمن هذا البرنامج تقوم شركة فلسطينية بالإنتاج المشترك لفيلم عن تاريخ فلسطين بالتعاون بين شريكين فرنسي وإيطالي؛ وكذلك هناك برنامج التعاون بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المتوسطة Med-Campus، وفي هذا الإطار حصلت جامعة بيت لحم عام 1995 على دعم لمشروع الإدارة المستدامة للسياحة الثقافية والبيئة، ولتأسيس مؤسسة سياحية، وتدريب المعتمين والبحث التطبيقي للإدارة النوعية للسياحة، كما حصلت جامعتا النجاح وبيريزيت على الدعم في عام 1995 في مجال تكنولوجيا البيئة، وتدريب الإداريين والأشخاص القانونيين الفلسطينيين⁽¹⁾.

3) المساعدات الألمانية الحكومية الثنائية:

إذا نظرنا إلى المساعدات الألمانية الثنائية المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة فإننا نلاحظ أنها ركزت على دعم مجموعة من المجالات كالبنية التحتية، وبناء المؤسسات الفلسطينية، ودعم القطاع الخاص، وقطاع التعليم، هذا إضافة إلى السعي لخلق فرص العمل ودعم البيئة في الضفة والقطاع. أما الالتزامات الألمانية تجاه قطاع الزراعة فإنها لم تتجاوز 1,4 مليون دولار في حين تجاوزت هذه الالتزامات 64 مليون دولار فيما يتعلق بدعم البنية التحتية الفلسطينية، فاستحوذت الالتزامات المقدمة لدعم البنية التحتية على الغالبية العظمى من الالتزامات الألمانية، واحتلت ألمانيا المركز الرابع بعد البنك الدولي والولايات المتحدة والسعودية فيما يتعلق بالالتزامات المقدمة لدعم البنية التحتية في الضفة والقطاع. أما بخصوص الدعم الألماني المقدم لبناء المؤسسات، فقد التزمت ألمانيا بأكثر من 16,5 مليون دولار في هذا المجال، واحتلت المركز الخامس بعد النرويج والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة. وتجاوزت الالتزامات الألمانية تجاه دعم القطاع الخاص مبلغ 15,5 مليون دولار، واحتلت بذلك المركز الثاني بعد الولايات المتحدة. وكذلك احتلت ألمانيا المركز الخامس

(1) المصدر نفسه، ص 16-17. وكذلك: الاتحاد الأوروبي والفلسطينيين، مصدر سابق، ص 13.

بعد الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والسعودية واليابان فيما يتعلق بالالتزامات المقدمة لدعم قطاع التعليم، حيث أن الالتزامات الألمانية تجاوزت 15 مليون دولار. هذا إضافة إلى الالتزامات بحوالي 10 مليون دولار لخلق فرص عمل، وأكثر من 11,5 مليون دولار لدعم البيئة في الضفة والقطاع، وقد احتلت ألمانيا المرتبة الثالثة بعد الاتحاد الأوروبي وإسبانيا في مجال دعم البيئة في الضفة والقطاع.

ولعله من الجدير بالذكر هنا انه لو أضفنا المساعدات الألمانية المقدمة عن طريق الاتحاد الأوروبي فإن مركز ألمانيا فيما يتعلق بدعم القطاعات المختلفة سيكون أفضل بكثير مما تم الإشارة إليه. كما انه ينبغي الإشارة إلى أن ألمانيا التزمت بتقديم 1,73 مليون دولار لدعم قطاع السياحة، وفي هذا الإطار فإن هذا الالتزام يضع ألمانيا في المركز الأول بين الدول التي التزمت بتقديم المساعدات لقطاع السياحة⁽¹⁾. والملحق رقم (5) يعطي صورة أكثر وضوحاً عن الالتزامات الألمانية الثنائية تجاه القطاعات الأساسية التي تم تقديم الدعم لها، وكذلك يوضح مقدار الدفع من هذه الالتزامات، ومقارنة ذلك مع مجموعة من الدول والتجمعات الأساسية التي تقدم الدعم للضفة والقطاع.

4) المساعدات الخاصة من المؤسسات والجمعيات الألمانية :

هذا القسم من الدراسة سيتناول الحديث عن أهم المؤسسات والجمعيات الألمانية التي تقدم المساعدات للفلسطينيين في الضفة والقطاع. حيث سيتم الإشارة إلى هذه المؤسسات باختصار، مع إبراز أهم المجالات التي تقوم كل مؤسسة بتمويلها. فإذا ما تحدثنا عن الجمعيات أو المؤسسات التي ترعاها الأحزاب السياسية الألمانية (المؤسسات المنبثقة عن الأحزاب الألمانية الممثلة في البرلمان الألماني، البوندستاغ) فإن الملاحظ أن هذه المؤسسات تختلف عن بعضها البعض من حيث طبيعة حجم المساعدات التي تقدمها للضفة والقطاع. ولكن مع ذلك فإن المجالات التي تقوم هذه المؤسسات بتقديم الدعم المالي لها متشابهة إلى حد كبير، وهذا ما سيتضح لنا في سياق الحديث عن هذه المؤسسات. ومسألة أخرى ينبغي الإشارة إليها فيما يتعلق بالمؤسسات المنبثقة عن الأحزاب الألمانية، وهي أن هذه المؤسسات، على ما يبدو، قد نقلت التنافس الحزبي الألماني الداخلي فيما بينها إلى التنافس في تقديم المساعدات للضفة والقطاع في المجالات ذاتها، خاصة تلك المتعلقة بالمغلاة بدعم الديمقراطية والمجتمع المدني، وإقامة الدورات والمؤتمرات المختلفة في هذا الإطار، والترويج للتطبيع مع إسرائيل باسم السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، دون الالتفات للمصالح الفلسطينية وطبيعة

(1) انظر: UNSCO, Partners in Peace, P. 219.

الاحتياجات والأولويات الفلسطينية . ومن جهة أخرى فإن نشاط هذه المؤسسات غالباً ما يتركز في مناطق جغرافية محددة في الضفة والقطاع ، خاصة مدينتي رام الله وبيت لحم . ومن المؤسسات التي تقدم المساعدات للضفة والقطاع مؤسسة فريدريش ايبرت (Friedrich Ebert Stiftung (FES) ، وهي مؤسسة خاصة غير ربحية منبثقة عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي أو الحزب الاجتماعي الديمقراطي (Democratic Party The Social (SPD) ، وبدأت المؤسسة نشاطها في الضفة والقطاع عام 1987 ، وحتى عام 1995 كان المكتب الإقليمي في عمان (الأردن) هو المسؤول عن المشاريع في الضفة والقطاع وشرقي القدس . وفي نيسان 1995 تم فتح مكتب مستقل للمؤسسة في شرقي القدس . وتركز المؤسسة على التعاون في مجالات البحث الاجتماعي - الاقتصادي بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية ومراكز أبحاث خاصة ، وفي مجال التنقيف المدني ، خاصة فيما يتعلق بتنظيم ورشات العمل حول الديمقراطية والمجتمع المدني⁽¹⁾ . أما مؤسسة فريدريش ناومان Friedrich Naumann Stiftung ، فهي مؤسسة الحزب الديمقراطي الحر (The Free Democratic Party (FDP) (أو الحزب الليبرالي الألماني) وتؤكد المؤسسة في نشاطاتها على الفكر الليبرالي وقضايا الديمقراطية وحقوق الفرد المدنية وسيادة القانون، إضافة إلى قضايا التنمية والبيئة واقتصاديات السوق. وفي هذا الإطار فإن المؤسسة تتعاون مع المراكز والمؤسسات الفلسطينية والدولية من خلال عقد الندوات والمؤتمرات وورشات العمل التي من شأنها أن تساهم في التنقيف السياسي للمواطنين ، وكذلك تنظيم الدورات التدريبية في ألمانيا إضافة إلى الرحلات وغيرها من النشاطات التي تساهم في تعزيز الحوار السياسي والاجتماعي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وتحقيق السلام بينهما، وتشجيع التعاون الاقتصادي والسياسي الإقليمي⁽²⁾ .

إضافة إلى المؤسستين السابقتين هناك مؤسسة كونراد اديناور Konrad Adenauer Stiftung المنبثقة عن الحزب الديمقراطي المسيحي (The Christian Democratic Union (CDU) (الحزب الأكبر في ألمانيا، ويرأسه المستشار الألماني هلموت كول) وتهدف هذه المؤسسة إلى تدعيم المجتمع الديمقراطي والتنمية، وكانت قد بدأت العمل في الضفة والقطاع عام 1991 بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية . وفي يوليو 1996 فتحت المؤسسة مكتباً لها في رام الله⁽³⁾ .

(1) See : *Freidrich Ebert Stiftung , "Liberty And Justice Are Twins" .

* "German Institution : Friedrich Ebert Stiftung" , GERMAN NEWSBOX , Published by Embassy of Federal Republic of Germany in Amman , No. 5 (Dec. 1993) P. 4 .

(2) Friedrich Naumann Foundation , Activities of the Friedrich Naumann Foundation in the Palestinian Autonomy *

(3) مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة (UNSCO) ، دليل المؤسسات غير الحكومية في الدول المانحة

التي تقدم المساعدة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (غزة: المكتب، 1997) ص 29 .

وهناك أيضا مؤسسة Hanns Seidel Stiftung المنبثقة عن الحزب المسيحي الاجتماعي The Christian Social Union (CSU) (الجناح البافاري للحزب المسيحي الاجتماعي) والتي ساهمت في مجال تدريب الكمبيوتر في طولكرم . وكذلك مؤسسة Heinrich Boll Stiftung (أو مؤسسة البوننتشتفت Buntstift Foundation) المنبثقة عن التحالف 90 وحزب الخضر Bundnis 90\DIE GRUNEN التي ساهمت في دعم مؤسسة مواطن ومركز الإعلام في جامعة بير زيت وبعض الأنشطة النسوية . أما مؤسسة الدراسات الاجتماعية والتثقيف السياسي Stiftung Gesellschaft Analyse und Politische Bildung E. V. والمنبثقة عن حزب الاشتراكية الديمقراطية The Party of Democratic Socialism (PDS) الذي خلف الحزب الحاكم في جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقا (الحزب الاشتراكي الألماني الموحد) فقد مولت بعض البرامج المتعلقة بالعمل الصحي (للجان العمل الصحي في غزة عام 1996) إضافة إلى التعاون مع جمعية نساء امثون الخيرية في جبل المكبر/القدس . (انظر الملحق 6 بخصوص التمثيل الحزبي في البرلمان الألماني) وفي سياق الحديث عن المؤسسات المنبثقة عن الأحزاب الألمانية الممتثلة في البرلمان الألماني، البوندستاغ، يجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات تحصل على مبالغ مخصصة من الحكومة الألمانية. ولكن ليس هناك قانون يحدد حجم المبالغ أو تقسيمه بين المؤسسات ، وإنما يتم هذا الأمر بالممارسة بناء على نسبة تمثيل الحزب الذي تنبثق عنه المؤسسة في البرلمان الألماني، البوندستاغ . والجدول (4:3) يوضح حجم الأموال التي تحصل عليها المؤسسات المنبثقة عن الأحزاب الألمانية الممتثلة في البوندستاغ الألماني ، والمبالغ المشار إليها تغطي جدول (4:3)

حجم الأموال التي تحصل عليها المؤسسات المنبثقة عن الأحزاب الألمانية الممتثلة في البوندستاغ/مليون مارك (1996)

المبلغ	المؤسسة	الحزب
203,3	مؤسسة كونراد ديناور	الحزب المسيحي الديمقراطي (CDU)
198,8	مؤسسة فريدرش ايبرت	الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD)
90,5	مؤسسة فريدرش ناومان	الحزب الديمقراطي الحر (FDP)
84,3	مؤسسة هانس سيدل	الحزب المسيحي الاجتماعي (CSU)
47,1	مؤسسة هينريش بول (أو البوننتشتفت)	اللائحة المشتركة المؤلفة من "التحالف 90" وحزب الخضر
—	مؤسسة الدراسات الاجتماعية والتثقيف السياسي (أ)	حزب الاشتراكية الديمقراطية (PDS)

(أ) من الملاحظ أن مؤسسة الدراسات الاجتماعية والتثقيف السياسي والمنبثقة عن حزب الاشتراكية الديمقراطي لا تحصل على أي مبلغ ، وهناك قضية مرفوعة أمام المحكمة الدستورية الألمانية لان المؤسسة لم تأخذ حصتها من هذه الأموال.

Source : "Parteien Kartell der Etablierten", DER SPIEGEL, 1\1997, P. 40 .

نشاط المؤسسات داخل ألمانيا وخارجها بشكل عام . وفيما يتطرق بحجم الأموال للبرامج والمشاريع التي التزمت المؤسسات السياسية الألمانية المختلفة بتقديمها للضفة والقطاع فقد

بلغت خلال الفترة 1994-1996 حوالي 9.03 مليون مارك ألماني⁽¹⁾. ومن الواضح أن المبالغ التي تقدمها المؤسسات الألمانية السياسية للضفة والقطاع تعتبر جزءا بسيطا جدا من الأموال التي تنفقها هذه المؤسسات سواء داخل ألمانيا أو خارجها .

إضافة إلى المؤسسات السياسية المنبثقة عن الأحزاب الألمانية فإن هناك مؤسسات ألمانية أخرى تساهم في تقديم المساعدات للضفة الغربية وقطاع غزة في إطار التعاون التقني بالمعنى الواسع . فهناك مثلا المنظمات غير الحكومية والكنائس ، خاصة المكتب المركزي الإنجيلي ، والمكتب المركزي الكاثوليكي . وبلغت الالتزامات الألمانية تجاه البرامج التي تمويلها الكنائس في الضفة والقطاع حوالي 12,31 مليون مارك خلال الفترة 94-1996⁽²⁾. هذا إضافة إلى التعاون بين القناة التلفزيونية الأولى وإذاعة جنوب ألمانيا من ناحية ، وهيئة الإذاعة الفلسطينية من ناحية أخرى. والجدول رقم (4:4) يقدم تصورا عاما حول بعض المؤسسات الألمانية الأخرى التي تقدم المساعدات للفلسطينيين في الضفة والقطاع، ومجالات الدعم الأساسية التي تقدمها هذه المؤسسات .

علاوة على ما سبق ، وبناء على ما تحدثنا عنه بخصوص قنوات تقديم المساعدات الألمانية، فإن الولايات الألمانية تساهم أيضا في تقديم المساعدات للضفة والقطاع. هذا إضافة إلى المساعدات التي تقدم من الغرف التجارية الألمانية. وعلى سبيل المثال ، وفي إطار المساعدات المقدمة من الولايات الألمانية، والتعاون مع الغرف التجارية، هناك مشروع التعاون الألماني الفلسطيني المشترك الذي يتم بالتعاون ما بين اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية وغرفة تجارة الخليل من جهة، وغرفة تجارة كولون الألمانية ومؤسسة التطوير الاقتصادي والتدريب المهني (SEQUA) Foundation For Economic Development and Vocational Training وجمعية الدراسات العلمية (GES) Association For Empirical Studies من جهة أخرى. ويهدف البرنامج، الذي مدته ثلاث سنوات، إلى تطوير القدرة الفلسطينية في المجالات المتعلقة بالغرف التجارية والدفاع عن مصالح الأعضاء بما يخدم أداء القطاع الخاص، حيث سيقوم الجانب الألماني بتوفير خبير متخصص في إدارة الغرف التجارية طوال مدة المشروع ، وتوفير الخبراء وبرامج التدريب وبعض المعدات والأجهزة. وفي هذا الإطار يشير الباحث إلى أن الجانب الفلسطيني عليه توفير مكتب مؤثث للخبير المقيم طوال مدة المشروع وتوفير مترجم إن دعت الحاجة إلى ذلك⁽³⁾. كما وافقت لجنة توأمة مدينة كولون الألمانية مع لجنة توأمة بيت لحم، في كانون ثاني 1996 ، على تخصيص 500 ألف مارك لترميم ساحة المدرسة في بيت لحم وذلك في

(1),(2) BMZ , Development cooperation between the Federal Republic of Germany and the Palestinian , 12/ 1996 , P.7

(3) اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، نشاطات اتحاد الغرف التجارية: مشروع التعاون الفلسطيني الألماني المشترك، مجلة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، ع 2 (حزيران، 1996) ص 5-6.

جدول (4:4) مؤسسات ألمانية تقدم المساعدات للفلسطينيين في الضفة والقطاع

المؤسسة	مجالات الدعم والتمويل	ملاحظات
الخدمات الجامعية الدولية- لجنة المانبريا World University Service (WUS) German Committee	إعادة اعمار المدارس والأبنية الرياضية، تقديم المنح وبرامج التدريب المهني، إقامة المؤتمرات وتطوير التبادل مع الجامعات الألمانية	بدأت عملها في الضفة والقطاع عام 1990
بعثة المساعدة المسيحية للكفيفين Christoffel Blindenmission (CBM)	تقدم مساعدات في مجالات تعليم وتأهيل الكفيفين، والصم والمتخلفين عقليا وكذلك في مجالات الصحة العامة والعناية بالبصر	بدأت المؤسسة بدعم مشروعات في الضفة والقطاع منذ بداية الثمانينات.
الاتحاد النسائي الألماني الفلسطيني Deutsch-Palastinensischer Frauenverein German-Palestinian Wommens Association	تركز الجمعية على تشغيل النساء وتدعيم التعاونيات النسائية والتدريب وورشات العمل النسائية، وكذلك المشاريع الإنسانية ورياض الأطفال.	تم إنشاء الاتحاد في مايو 1987 ويقدم مساعدات لمخيمات اللاجئين في لبنان والى الضفة والقطاع.
الجمعية البروتستنتية للتعاون من أجل التنمية Evangelisch Zentralstelle Entwicklungshilfe (EZE)	دعم المؤسسات التي تعمل في مجالات التعليم والتدريب والصحة والزراعة والتنمية المجتمعية ورعاية الطفل وحقوق الإنسان.	تدعم اعمال التنمية في الكنائس والمنظمات المرتبطة بها وغيرها من المنظمات الحكومية في المجالات المذكورة
جمعية الكنائس والبعثات في جنوب غرب المانيا Evangelisches Missionswerk in Sudwestdeutschland (EMS)	مساعدة المؤسسات المسيحية ودور الأيتام والمستشفيات	بدأت عملها في فلسطين عام 1860 مع تأسيس معهد الأيتام السوري في القدس.
جمعية القساوسة الكاثوليكيين الألمان للتنمية Misereror	تقوم بدعم برامج الرعاية الصحية الوقائية، والتنمية الريفية والتعليم.	
مؤسسة المساعدة الذاتية الدولية Selbsthilfe Forderung Ausländischer Burger e.V (SFAB)	تقوم بتمويل مشاريع رعاية عائلية، وبرنامج العالدين للفلسطينيين المقيمين في ألمانيا.	

المصدر: مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة (UNSCO)، دليل المؤسسات غير الحكومية في الدول المانحة التي تقدم المساعدة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (غزة: المكتب، 1997)، ص 25-33. وكذلك: مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة (UNSCO)، دليل المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة (غزة: المكتب، 1997)، ص 83.

إطار الاستعدادات للاحتفال بالألفية الثانية لميلاد السيد المسيح . وهناك أيضا مكتب التعاون بين ولاية هيسن الألمانية وفلسطين Kooperationsburo Hessen-Palastina والذي يعتبر كمكتب خدمات ، وتم افتتاحه في 2 آذار 1996 في دير البلح/غزة. ويعمل المكتب على بناء العلاقات مع المؤسسات التجارية والصناعية والحكومية في كل من فلسطين وولاية هيسن .

ثالثا : أهم مجالات المساعدات الألمانية للضفة والقطاع :

إذا ما تحدثنا عن المساعدات الألمانية واهم المشاريع التي نفذت ، أو يتم تنفيذها ، فيما يتعلق بهذه المساعدات فإننا نلاحظ أن مشاريع المياه والصرف الصحي والنفائيات ، وقطاع التعليم والتدريب ، احتلت جزءا مهما في قائمة المساعدات الألمانية ، هذا إضافة إلى أن ألمانيا بدأت تساهم في إنشاء إدارة الحكم الذاتي والمؤسسات الفلسطينية . وفي هذا القسم من الدراسة سيتم توضيح المشاريع التي مولتها الحكومة الألمانية ، مع توضيح أبرز القضايا المتعلقة بأحد المشاريع في مجال بالصرف الصحي ، وآخر فيما يتعلق بالتدريب المهني .

(1) مشاريع المياه والصرف الصحي والنفائيات:

لقد سبق الإشارة إلى أن ألمانيا تساهم بشكل أساسي في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية الفلسطينية ، حيث أنها تساهم بشكل أساسي في تقديم المساعدات لمشاريع المياه والصرف الصحي والنفائيات . والتركيز الألماني على مثل هذه المشاريع يأتي انطلاقا من السياسة التنموية الألمانية تجاه الدول النامية ، والخطة الألمانية للتعاون التنموي مع بلدان الشرق الأوسط ومنطقة جنوبي البحر المتوسط وشرقه بشكل خاص ، والتي سبق أن تحدثنا عنها في القسم الأول من هذا الفصل . كما أن مثل هذه المشاريع تتعلق أساسا بالحياة اليومية للسكان في الضفة والقطاع، وتعتبر جزءا من الاحتياجات الأساسية بالنسبة لهم ، خاصة فيما يتعلق بمشاريع التزود بالمياه . ولكن في هذا السياق ينبغي التأكيد على ضرورة سيطرة الفلسطينيين على الموارد الطبيعية في الضفة والقطاع ، بما فيها المياه . حيث أن إسرائيل ، كانت ولا زالت، تسلب الفلسطينيين حقوقهم في هذا المجال ، وتبيعهم مياه الضفة والقطاع (تبيعهم مياههم) كما أن المياه التي تستهلكها المستعمرات الإسرائيلية تفوق أضعاف المياه التي تخصص للفلسطينيين في الضفة والقطاع .

وبشكل عام، وفيما يتعلق بالمساعدات الألمانية المقدمة للضفة والقطاع في مجالات المياه والصرف الصحي والنفائيات ، فإن الجدول رقم (4:5) يوضح بعض المشاريع التي تلقت

الدعم الألماني في هذه المجالات . وسوف يتم تناول أحد هذه المشاريع، مشروع الصرف الصحي في منطقة بيت لحم ، ودراسة أبرز القضايا المتعلقة به . حيث يعتبر مشروع الصرف الصحي في بيت لحم ، بيت جالا ، بيت ساحور ، من أقدم واكبر المشاريع التي تقوم الحكومة الألمانية بتمويلها فيما يتعلق بمشاريع الصرف الصحي .

جدول رقم (4:5) : المشاريع التي تمويلها ألمانيا في مجالات المياه والصرف الصحي والنفايات

المشروع	المكان	الفترة الزمنية	التمويل (مليون مارك)	ملاحظات
مشروع الصرف الصحي	بيت لحم ، بيت جالا ، بيت ساحور	منذ 1990	17.3	تعاون تقني
توفير المياه والصرف الصحي	نابلس	96/11-93/11	8.6	تعاون تقني
تكرير مياه الصرف	البييرة	96/6-93/5	6.7	تعاون تقني
منشأة تكرير ومعالجة مياه الصرف الصحي	البييرة	منذ 1996	19	تعاون مالي
توفير المياه	رام الله	96/12-93/12	7.3	تعاون تقني
توفير المياه	الخليل	منذ 1995	11	تعاون مالي
دعم صيانة وتشغيل لمشروع توفير المياه	الخليل	منذ 1996	2.5	تعاون تقني
الصرف الصحي	سلفيت	97/6-95/4	10	تعاون رسالي
إزالة النفايات الصلبة والصرف الصحي	قطاع غزة/ المنطقة الوسطى (خاتونوس ودير البلج)	96/8-94/5	10	تعاون تقني
	الضفة والقطاع	منذ 1995	1	تعاون تقني
المجموع			92.4	

المصدر : تم الاعتماد على مجموعة من المصادر مع محاولة الحصول على حجم المساعدة والفترة الزمنية

لكل مشروع وفقاً لآخر الإحصائيات ، بإضافة إلى المصادر في الجدول السابق تم الاعتماد على :-

* Summary record of Negotiations on Palestinian - German Development cooperation , Done at Jericho on September 3rd , 1994 .

* Summary record of Negotiations on Palestinian - German Development cooperation , Done at Gaza on 31 August 1995 .

Palestinian - German technical and Financial cooperation program : Projectstatus sheets prepared , for the Bilateral Negotiations , September 1994 .

وبدأت أعمال التصميم لمشروع الصرف الصحي في بيت لحم ، بيت جالا ، بيت ساحور ، في أواخر الثمانينات . وتم التعاقد على هذا المشروع فيما بين الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ) وبلديات بيت لحم ، بيت جالا ، بيت ساحور ، كل منها ممثلة برئيسها ، وذلك بتاريخ 1989/12/8 . وتعهدت حكومة ألمانيا الاتحادية بدعم هذا المشروع نظراً لحاجة السكان الأساسية للتخلص من المياه العادمة ، والذي من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد وضع صحي وبيئي سليم . وقد جاء في البند 1 من الاتفاقية الموقعة بين GTZ والبلديات الثلاث أن الغرض من

المشروع "ضمان التصرف الصحي والبيئي السليم بالمياه العادمة ومياه المجاري لمدينة بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور"، ولتنفيذ هذا الهدف فإن البند 2 يشير إلى أنه سيتم "بناء نظام للجمع والربط بالمساكن، إضافة إلى محطة ضخ وإجراءات تنظيمية لإقامة دائرة للمجاري⁽¹⁾. وفي هذا الإطار تعهدت الحكومة الألمانية بتقديم سبعة ملايين وخمسمائة ألف مارك (7,5 مليون مارك ثم أصبحت 10,5 مليون مارك)، حيث أن ألمانيا تغطي النفقات المتعلقة بأعمال التمديد وتركيب المضخات (إضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية، ونفقات إرسال الموظفين للتدريب بكلفة 50 ألف مارك). كما أن الحكومة الإيطالية تعهدت بتزويد المشروع بكافة الأنابيب الفخارية، بالإضافة إلى المضخات التي يحتاجها المشروع (وتقديم بعض الخدمات الاستشارية) كما قامت الحكومة الألمانية بتمويل مشروع المجاري في داخل مخيمات منطقة بيت لحم عن طريق الاونروا (UNRWA)، أما الحكومة الإسرائيلية فقد استعدت لتغطية نفقات المساحة والتصميم للمشروع، وبإعادة الضريبة المضافة لسلطة المياه والمجاري.

ورغم أن أعمال التحضير للمشروع بدأت منذ عام 1988، إلا أن الاتفاقية وقعت مع GTZ في نهاية عام 1989، وتم المباشرة بالعمل في عام 1991، وذلك بعد اخذ الموافقات الرسمية من قبل السلطات المختصة، حيث بدأ التنفيذ في شهر 8/1991. وكان الإشراف الإداري يتم من قبل البلديات الثلاث، وتم تفويض رئيس بلدية بيت لحم، إلياس فريج، بالإشراف على المشروع، وذلك طبعاً بالتعاون والتنسيق مع GTZ حيث أن التنفيذ يتم تحت إشراف الخبراء المنتمين من الحكومة الألمانية، والذين يتولون مسؤولية سير العمل والدفع للمتعهدين والمقاولين الذين ينفذون المشروع بشكل مباشر (الأموال لا تدخل إلى البلديات) وربما يترك الأمر السابق شعوراً خاصاً لدى المتعهدين تجاه سلطة المياه والمجاري أو البلديات، ويقتل من انصياعهم لتعليماتها، ذلك أنهم لا يقبضون منها وإنما من الأمان مباشرة. وهنا يشير الباحث إلى أنه منذ 93/3/20 تولت سلطة المياه والمجاري لمنطقة بيت لحم إدارة تنفيذ المشروع بواسطة مجلس إدارتها المؤلف من 11 عضواً، وهم رؤساء البلديات الثلاث وثمانية آخرون من أعضاء المجالس البلدية الثلاثة، وكان ذلك بعد صدور القانون الخاص بإقامة سلطة المياه والمجاري الذين سرى مفعوله اعتباراً من تاريخ 92/7/24. وقام المجلس بتشكيل طاقم فني للإشراف على تنفيذ المشروع والتنسيق والتعاون والتشاور مع الجانب الألماني بهذا الخصوص⁽²⁾، وفي بداية عام 1994 استلمت سلطة المياه والمجاري كل الأوراق المتعلقة بالمشروع والتي كانت موجودة في البلديات.

(1) The Agreement Between the Deutsche Gesellschaft For Technische Zusammenarbeit (GTZ) and the Municipalities of Bethlehem, Beit Sahour and Beit Jala, date 8.12.1989.

(2) كتاب موجه من مدير عام سلطة المياه والمجاري، بشارة خاروفه، إلى الرئيس ياسر عرفات بتاريخ 95/4/1، ص 1 - 2.

وبعد أن تحدثنا بشكل عام عن نشأة المشروع وبدايته ، ورغم أهمية هذا المشروع ، إلا أن هناك الكثير من المشاكل التي اعترضت تنفيذه ، وأدت إلى تأخير العمل فيه لعدة سنوات ، حيث أن المشروع لازال قيد التنفيذ . ومن أهم هذه المشاكل ، والتي شكلت السبب الرئيسي في عرقلة أعمال المشروع ، هي المقاومة الشديدة التي أبداها ومارسها أفراد من عشيرتي الشواور ودار صلاح ، من تعامرة منطقة بيت لحم . فقد عارض هؤلاء إقامة محطتي ضخ رئيسيتين في الجهة الجنوبية الشرقية والشمالية الغربية من أراضي بيت ساحور المجاورة لأراضيهم ، وذلك لاعتقادهم بأنها ستشكل مكرهة صحية لهم ، عدا عن كونهم لا يستفيدون من المشروع ، هذا إضافة إلى اعتراض أصحاب الأراضي على مرور خطوط المجاري ضمن أراضيهم . ومن جهة أخرى ، ونظرا لكون تصميم المشروع من الناحية الفنية يقسم إلى قسمين : القسم الغربي الذي يتجه نحو محطة التنقية في القدس ، حيث تم توقيع اتفاقية بين البلديات الثلاث وبلدية القدس تتضمن ربط مجاري بيت جالا وغرب بيت لحم والمخيمات بمجاري القدس ؛ والقسم الشرقي الذي يشكل حوالي 70% من المشروع⁽¹⁾ ويتجه نحو منطقة التعامرة ووادي النار (تصميم المشروع يشمل الحدود التنظيمية للبلديات ولا يغطي المناطق المجاورة) ورغم إفادة الخبراء بأنه يجب البدء من الجهة الشرقية ، وخاصة إقامة الخزانات ومحطات الضخ قبل تمديد خطوط المجاري ، إلا أن تصدي عرب الشواورة لإقامة المضخة في منطقة البيضاء ، وهو المكان الذي اختير لإقامة المضخة ، حال دون تنفيذ المشروع كما سبق أن أوضحت . وبدلا من أن يتم عمل المضخات تم تحويل الأموال للقيام بعمل شبكات داخلية في داخل المدن ، كما تم بدء العمل بالقسم الغربي من المشروع ، والذي شارف على الانتهاء . وفي هذا الإطار أدى البدء بتمديد الخطوط قبل إقامة محطات الضخ إلى قيام أهالي بيت لحم وبيت ساحور بربط خطوط مجاريهم الخاصة بشبكة المجاري ، وبأسلوب غير قانوني وغير فني ، إضافة إلى عدم دفع رسوم الربط⁽²⁾ . وهذا كله تم قبل استكمال المشروع مما سبب تدفق المياه الملوثة ، التي تنساب عبر أنابيب شبكة المجاري التي قامت بتنفيذها سلطة المياه والمجاري ، لتصب في المدخل الغربي والشمال لمنطقة رأس الواد ، أي مَفترق الطرق المؤدية إلى الشواورة ، وهذا الأمر يسبب التلوث للمنطقة ، ويجلب الآفات والأمراض ، ويعرض حياة الناس للخطر ، ويعرقل استكمال المشروع .

(1) بناء على ما جاء في رسالة موجهة من رؤساء البلديات الثلاث إلى الرئيس ياسر عرفات بخصوص المشروع وذلك بتاريخ

1995/7/17 .

(2) هذا كله في ظل عدم وجود نظام من شأنه أن يعمل على تنظيم هذه الأمور ، وكان قد تم إعداد نظام خاص بذلك ورفع للجهات المختصة للتصديق عليه ، ولم يكن قد ورد عليه رد . وفي هذا السياق أشير الباحث إلى أن الجانب الألماني كان يؤكد بخصوص المشاكل التي واجهها المشروع ، وخاصة من قبل السكان ، أنه إذا استمرت هذه المشاكل سيتم وقف التمويل للمشروع .

ولا يقف الأمر عند المشاكل السابقة، بل إن المشروع واجه مشاكل أخرى تتعلق بسوء الإدارة للمشروع، والفوضى الإدارية في هذا المجال، خاصة من الجانب الفلسطيني. بالإضافة إلى نقل المشروع من البلديات إلى سلطة المياه والمجاري، ثم تكليف المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) بالإشراف على تنفيذ المشروع، بناء على قرار الرئيس ياسر عرفات ومجلس السلطة الفلسطينية في نيسان 1995، والمطالبات بأن تشرف وزارة الحكم المحلي على المشروع -فإن الرئيس أبو عمار كان قد قرر بتاريخ 95/6/21، وبناء على توصية د. عبد الرحمن حمد مدير إدارة المشاريع في بكدار آنذاك، إعفاء السيد بشارة خاروفه، مدير عام سلطة المياه والمجاري (مدير المشروع) من عمله نظرا لسوء إدارته. وكذلك أوصت لجنة تقصي الحقائق في المجلس التشريعي الفلسطيني حول التلوث البيئي شرق بيت لحم⁽¹⁾ بتوقيفه عن العمل لحين الانتهاء من التحقيق في المخالفات التي أعاقت تنفيذ المشروع⁽²⁾، وهذا الأمر يعطي بعض المؤشرات على ما ذكرته بخصوص سوء الإدارة للمشروع. ومن جهة أخرى، ورغم وجود مدقق ألماني في مشروع المجاري للتحكم في مصروفات الأعمال وتدقيقها والتأكد من مطابقتها للمواصفات، حيث أن "الدفعات التي تصرف من المساهمات المالية يجب أن تستند على عقود التجهيز والخدمات المبرمة فيما يتعلق بالمشروع"⁽³⁾ -رغم ذلك فقد حصل الكثير من التجاوزات المالية، والتي قام بها بعض المقاولين بمساعدة بعض المسؤولين في سلطة المياه والمجاري. وقد أشار تقرير لجنة تقصي الحقائق المشار إليه سابقا إلى أنه حصلت تجاوزات إما على حساب جودة العمل، أو على حساب الكمية، أو الشروط التعاقدية للمشروع⁽⁴⁾. وبناء على ما اتضح إلى اللجنة من مخالفات إدارية ومالية في المشروع، وإضافة إلى المطالبة بتدقيق حسابات سلطة المياه والمجاري، فقد أوصت اللجنة بـ "الطلب من وزارة العدل فتح تحقيق في جميع مراحل تنفيذ المشروع، والاستعانة بخبراء من المهندسين والإداريين والمحاسبين وخبراء العطاءات وذلك لوجود شبهات قد تؤدي إلى الاتهام"⁽⁵⁾.

وإضافة إلى المشاكل السابقة، فقد واجه المشروع بعض المشاكل المتعلقة بسوء التنفيذ، حيث أن المقاولين المحليين كانت تنقصهم الخبرة في العمل، مما أدى إلى تأخير العمل في أكثر من جزء من المشروع، هذا إضافة إلى تأخير وصول المواد اللازمة للمشروع

(1) تم تشكيل اللجنة بموجب قرار المجلس التشريعي رقم 1/4/23 في الجلسة الرابعة المنعقدة في مدينة رفح بتاريخ 8-9/5/1996

(2) المجلس التشريعي الفلسطيني، تقرير لجنة تقصي الحقائق حول التلوث البيئي شرق بيت لحم، والمؤرخ في 96/5/21، ص 3،

بند 6. وقد اخذ المجلس بهذه التوصية في قراره رقم (1/7/46) الجلسة السابعة/غزه، بتاريخ 5-96/6/6.

(3) بند 9 من الاتفاقية بين GTZ والبلديات الثلاث، مصدر سابق.

(4) بند 2 من النتائج التي توصل إليها تقرير لجنة تقصي الحقائق، مصدر سابق، ص 2.

(5) تقرير لجنة تقصي الحقائق، مصدر سابق، بند 5 من التوصيات، ص 3. وقد تبني المجلس التشريعي هذه التوصيات في قراره

المشار إليه سابقا (1/7/46).

في بعض الأحيان . وهنا يشير الباحث إلى أن بند 11 من الاتفاقية بين GTZ والبلديات الثلاث ينص على "أن طرح العطاء يجب أن يوجه فقط إلى الشركات التي يوجد لها مركز للعمل في الضفة الغربية". ومن جهة أخرى توقفت الحكومة الإسرائيلية عن إعادة الضريبة المضافة لسلطة المياه والمجاري (نفقات المرحلة ب من المشروع) وذلك بعد تحويل الضريبة المضافة إلى السلطة الفلسطينية . حيث أن الإدارة المدنية في الضفة الغربية كانت تسدد قيمة الضريبة المضافة للمتعهدين الذين يعملون في مشروع المجاري ، وذلك لعدم دفع هذه الضريبة من قبل حكومتي ألمانيا وإيطاليا ، وعدم استطاعة موازنة سلطة المياه والمجاري تحمل تغطية هذه النفقات . وهناك مطالبات بان تتحمل السلطة الفلسطينية هذه التكاليف، حيث أنها حسب تقدير مدير سلطة المياه والمجاري ،بشارة خاروفه ،تقدر بمليون دولار أمريكي خلال السنوات الثلاث القادمة (منذ شهر آذار/1995)⁽¹⁾. علاوة على ذلك لم يتم دفع تعويضات الأراضي التي تم الدخول إليها واقتلاع الأشجار منها عند تمديد خطوط المجاري ،هذا إضافة إلى أن الطرف الفلسطيني يدفع لبلدية القدس رسوما مقابل وصل خطوط المجاري بمحطة التنقية في القدس (القسم الغربي من المشروع) إلا أنه لا يستفيد من المياه المعالجة في هذه المحطة .

ربما يكون قد اتضح لنا من الحديث السابق ابرز المشاكل التي واجهت تنفيذ مشروع الصرف الصحي في بيت لحم ،بيت جالا ،بيت ساحور . ومعظم المشاكل السابقة كانت تتعلق بالجانب الفلسطيني ،سواء تعلق الأمر بالمواطنين ،أو حتى بسلطة المياه والمجاري . ولكن الحديث السابق لا ينفي وجود بعض المشاكل والقيود التي تتعلق بالدول المانحة ، حيث أن الاتفاقية مع الجانب الألماني تعطي الألمان حق التدخل في الشؤون المالية والإدارية والتنظيمية لسلطة المياه والمجاري⁽²⁾. فإضافة إلى أن نشر إعلانات العطاءات ،وإحالة هذه العطاءات، ينبغي إقراره من قبل مكتب GTZ ،يقول مدير عام سلطة المياه والمجاري ،بشارة خاروفه : "لقد أعطت الاتفاقية للألمان التحكم في مسارات الخطوط والشبكة بحيث أن هذه السلطة لا تستطيع إقرار أي خط جديد على مسار الشبكة ، ولو كان ذو أهمية قصوى، إذا لم تتم موافقة الجانب الألماني على المخطط وصرف المبلغ المطلوب لهذا الغرض" وكذلك يؤكد أن "كافة الأمور بيد الجانب الألماني ولا حرية للحركة لدى السلطة فيما يتعلق بالمشروع"⁽³⁾. كما جاء في كتاب موجه من مدير عام سلطة المياه والمجاري إلى الأخ الرئيس ياسر عرفات بتاريخ 95/4/1 أن: "هناك حالات يتدخل فيها المستشار الألماني أما لإبداء الآراء أو لمحاولة فرض نهج أو إجراء

(1) كتاب موجه من بشارة خاروفه إلى بكار بواسطة مدير إدارة المشاريع وذلك بتاريخ 95/3/14 .

(2) كتاب موجه من مدير عام سلطة المياه والمجاري ،بشارة خاروفه ،إلى وزير الحكم المحلي يقدم له فيه نبذة عن مشروع مجاري

منطقة بيت لحم ، وذلك بتاريخ 95/4/18 ، ص 4 .

(3) المصدر نفسه ، ص 5 .

معين قد لا يوافق عليه المجلس، وهذا يخلق بعض المشاكل في بعض الأحيان⁽¹⁾. وإضافة إلى التدخل في أمور سلطة المياه والمجاري الإدارية، فقد ظهرت مشكلة فنية في هذا الإطار حيث أن المستشار الألماني يطلب أن تكون كافة المكاتبات باللغة الإنجليزية، في حين أن سلطة المياه والمجاري ترى انه يجب أن تكون باللغتين العربية والإنجليزية من أجل التسهيل على المقاولين والمواطنين الذين لا يتقنون الإنجليزية، وذلك بتقديم رسائلهم وفواتيرهم بلغتهم الأم، ومن ثم تقوم السلطة بترجمتها إلى اللغة الإنجليزية⁽²⁾.

وإضافة إلى التدخل المباشر للمستشارين الألمان مع المتعهدين، والذي يؤدي إلى استهتار بعض المتعهدين بمهندسي المواقع، وبالتالي بأنظمة السلطة، فإن مدير عام سلطة المياه والمجاري، بشارة خاروفه، يشير إلى غياب التعاون بين المستشار الألماني ومهندسي السلطة وذلك على اثر الخلاف الذي حصل على أحد العطاءات، العطاء (IN)، وحضور السفير الألماني من عمان بهذه الخصوص⁽³⁾. فقد حصلت خلافات حول إحالة العطاء السابق، ومن هي الجهة التي تملك الصلاحية في هذا المجال: رئيس بلدية بيت لحم منفردا بصفته مفوضا من رؤساء البلديات الثلاثة للإشراف على المشروع كما كان في السابق؛ أو مجلس إدارة سلطة المياه والمجاري وذلك استنادا إلى نظام السلطة بعد صدوره. وقد أحيل العطاء بموجب التعليمات التي صدرت عن المستشارية الألمانية، وبصورة مخالفة لنظام سلطة المياه والمجاري الذي ينص على أن مجلس إدارة السلطة هو المخول بإحالة العطاء، واستمر العمل مع المتعهد الذي أحيل عليه العطاء⁽⁴⁾.

(2) مجالات التعليم والتدريب، والتدريب المهني:

إذا نظرنا إلى المساعدات المقدمة إلى قطاع التعليم والتدريب فإننا نلاحظ أن هذا القطاع قد حظي بعناية كبيرة، واحتل حيزا كبيرا من المساعدات المقدمة للفلسطينيين، والجدول رقم (4:6) يوضح ذلك. وفي هذا المجال يشير الباحث إلى أنه إضافة إلى المساعدات الألمانية الحكومية المقدمة لمجالات التعليم، والموضحة في الجدول (4:6)، فإن المؤسسات والجمعيات الألمانية تساهم في تقديم الدعم لهذا القطاع كما سبق وأوضحنا ذلك. ومن جهة أخرى هناك المساعدات والمنح التي تقدمها الهيئة الألمانية للتبادل الجامعي Deutscher Akademischer Austauschdienst (DAAD)، حيث تساهم هذه المؤسسة في تقديم المنح

(1) كتاب موجه من مدير عام سلطة المياه والمجاري، بشارة خاروفه إلى الاخ الرئيس ياسر عرفات بتاريخ 95/4/1، ص 2.

(2) المصدر نفسه، ص 5.

(3) الكتاب الموجه إلى وزير الحكم المحلي، بمصدر سابق، ص 6.

(4) المصدر نفسه، ص 1-2.

الدراسية للطلبة الفلسطينيين لإكمال دراستهم العليا، إضافة إلى التعاون مع أساتذة الجامعات والباحثين في مجالات البحث العلمي.

جدول رقم (4:6) : المساعدات الألمانية لمجالات التعليم والتدريب

ملاحظات	التمويل (مليون مارك)	الفترة الزمنية	قطاع التعليم والتدريب
تعاون تقني ، وكان التمويل منذ 86/2-95/12 (7.7 مليون مارك)	10.9	منذ 1964 مع توقف زمني	المدرسة المهنية الثانوية الصناعية/بيت حنينا
تعاون تقني	3.5	94/4-83/6	كلية الهندسة التكنولوجية/البوليتكنيك - الخليل
	1.3	96/4-94/5	
تعاون تقني	0.5	تحت التحضير	توسيع المدرسة في أبونا جليل عواد / غزة
من خلال مؤسسة اوتوبينكة	6.35	برنامج مدته 3 سنوات	تأهيل مهني للاجئين والعائدين من الدول المجاورة .
من كارل دويسبيرغ جزلشافت CDG	4.7	1996 - 94	تدريب في مجال المياه والإدارة الحكومية وتشجيع القطاع الخاص
بالتعاون مع Rudolf Walther Foundation	6	1996	تمويل بناء مدرسة في قطاع غزة
من الجمعية الألمانية للتنمية الدولية (أ)	1.01	عدة سنوات	برنامج من عدة سنوات لتدريب الإدارة الفلسطينية (البلديات)

Deutsche Stiftung Fur Internationale Entwicklung (DSE) (أ)

المصدر : نفس المصادر بالنسبة للجدول السابق .

وسنركز في حديثنا هنا بشكل أساسي على المساعدات الألمانية المقدمة في مجال التدريب، وخاصة التدريب المهني . ولا شك في هذا السياق أن الاستثمار في التدريب المهني يعتبر استثمارا جيدا وإيجابيا ويساهم في المساعدة على إيجاد الوظائف وفرص العمل للباحثين عنها بعد تأهيلهم وتدريبهم، ومن شأن ذلك أن يلبي احتياجات سوق العمل الفلسطيني في مجال الأعمال المهنية والفنية . وهنا ينبغي التأكيد على ضرورة أن يعمل التدريب المهني على تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني، وأن يكون منبثقا عن احتياجات السوق . وتأكيدا على الاهتمام الألماني بمجالات التعليم والتدريب المهني، يشير الباحث إلى أنه في عام 1860 أقامت دار الأيتام السورية الألمانية مدرسة "شنلر" في القدس ، وكانت هذه أول مدرسة صناعية في

فلسطين⁽¹⁾. ومن جهة أخرى ، فإن تقديم المساعدات في إطار التدريب المهني يتوافق مع هدف السياسة الإنمائية الألمانية في السعي لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان في الدول النامية ، حيث أن التعليم الجيد يساهم جوهريا في ذلك، ويقدم للفرد الفرصة لتشكيل حياته بنفسه وفتح آفاق جديدة لها⁽²⁾.

وتأكيداً على الاهتمام الألماني بالتعليم المهني في الدول النامية ، يقول المستشار الألماني هيلموت كول "ان افضل ما يمكن للألمان عمله في البلدان الأخرى هو مساندة توسيع نظام التعليم المهني المزدوج بالتوافق مع تقاليد البلد المعني"⁽³⁾. ومما يؤكد على الأهمية التي تعطيها ألمانيا للتعليم المهني أن الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادية والتنمية رصدت عام 1995 من ميزانيتها مبلغ 128 مليون مارك في إطار التعاون الحكومي الثنائي لتمويل التعليم المهني ، في حين بلغ إجمالي مشاريع التعليم 383 مليون مارك . هذا إضافة إلى 255 مليون مارك من مخصصات الوزارة تم تقديمها للجمعيات السياسية والمنظمات الكنسية غير الحكومية وهيئة التنمية الألمانية⁽⁴⁾. ولا يقف الأمر عند ما سبق، بل إن ألمانيا تستفيد أيضا من تقديم المساعدة والدعم للتعليم المهني في الدول النامية ، خاصة في إطار تقديمها الماكينات والأجهزة لمراكز التدريب مثلا، حيث يضمن الاقتصاد الألماني أسواقا للبيع ، وفي هذا الإطار يقول الوزير الاتحادي للتعاون الاقتصادي والتنمية ، الدكتور شبرانجر: "إن من يتعلم على ماكينات ألمانية سوف يقوم لاحقا إعطاء التوصية بشرائها أو يشتريها بنفسه"⁽⁵⁾.

وإذا نظرنا إلى أحد المشاريع التي قدم إليها الدعم في هذا الإطار ، وهو برنامج التأهيل المهني والتكامل الاقتصادي للاجئين والأسرى والعائدين مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، فإننا نلاحظ أن مؤسسة أو جمعية اوتوبينكة الألمانية Otto-Benecke-Stiftung (OBS) تتحمل كافة النفقات اللازمة لتوفير برامج ودورات تدريبية مختلفة لسد حاجة سوق العمل الفلسطيني من الأيدي العاملة المدربة، وذلك بناء على اتفاق وقعته الجمعية مع وزارة

(1) محمود ميعاري، التعليم المهني في الأراضي المحتلة (رام الله: جامعة بيرزيت-مركز دراسات وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1991) ص 4 . وفيما يتعلق بواقع التعليم المهني في فلسطين انظر أيضا: تيسير مسودي، عبد الرحمن القوق، واقع التعليم التقني والمهني في الأراضي المحتلة (الخليل:رابطة الجامعيين-مركز الأبحاث، 1990) وكذلك: محمد يوسف ابو جراد ، التعليم المهني والتقني في فلسطين: واقع وطموح (الخليل:رابطة الجامعيين-دائرة البحث والتطوير، 1994).

(2) انظر : "ألمانيا سوف تعزز من تشجيع التعليم المهني في الدول النامية " ، التعاون مع العالم العربي ، ص 38 ، ع 6 (حزيران ، 1996) ص 21 .

(3) انظر نص المؤتمر الصحفي الذي عقده المستشار هيلموت كول في أول يونيو 1996 في الرباط أثناء زيارته للمغرب ، التعاون مع العالم العربي ، ص 38 ، ع 6 (حزيران ، 1996) ص 5 .

(4) "ألمانيا سوف تعزز من تشجيع التعليم المهني ... " ، مصدر سابق ، ص 20 .

(5) المصدر نفسه ، ص 21 .

العمل الفلسطينية بتاريخ 1995/2/14⁽¹⁾. وتهدف الدورات إلى تأهيل الشباب الفلسطيني مهنيا ليصبح قادرا على تلبية حاجات السوق المحلية من الأيدي العاملة المدربة، وكذلك رفع المستوى المهني للعاملين في الصناعة والمهن المختلفة، ومواجهة ومسايرة التطورات الجديدة في كافة القطاعات الصناعية والإنتاجية. ويتم عقد الدورات التدريبية التي تتراوح مدتها بين 9-12 شهرا في المراكز التابعة لوزارة العمل وكذلك تقوم مؤسسات من القطاع الخاص بتقديم الدورات في المجالات التي لا تستطيع مراكز وزارة العمل توفيرها، ومن هذه المؤسسات: المركز الفلسطيني لتأهيل وتعليم الكبار، مدرسة طاليتا قومي، جمعية البر بأبناء الشهداء - عقبة جبر، دار اليتيم العربي الصناعي، معهد البوليتكنك في الخليل، جميعه دير اللاتين في بيت ساحور⁽²⁾. وإذا ما نظرنا إلى حجم هذا البرنامج فإننا نلاحظ أن تكلفته تصل إلى 6,35 مليون مارك موزعة على فترة زمنية مدتها ثلاث سنوات، منها 1,55 مليون مارك لعام 1995 بما فيها تكوين مكتب ووحدة إدارة المشروع، و2,55 مليون مارك لعام 1996 و2,25 مليون مارك ألماني في عام 1997⁽³⁾. والمبالغ المشار إليها يتم إنفاقها على الدورات المختلفة على النحو التالي: أجور مدربين، ثمن مواد مستهلكة، ثمن أجهزة وأدوات، إضافة إلى مكافآت المتدربين وهي 500 شيكل لكل متدرب⁽⁴⁾. وبشكل عام فإن قطاع الخدمات يعتبر أكثر القطاعات الاقتصادية المستفيدة من الدورات في إطار هذا البرنامج، والجدول رقم (4:7) يوضح القطاعات الاقتصادية التي تخدمها الدورات موزعة حسب الدورات على القطاعات المختلفة. كما أن الملحق رقم (7) يوضح بشكل تفصيلي الدورات التدريبية المختلفة التي تم تنظيمها وذلك من حيث: موضوع الدورة، والمؤسسة التدريبية التي تقوم بتنفيذها، والمكان الذي عقدت فيه، والفترة الزمنية، ومدتها، وعدد المشاركين في كل دورة تدريبية.

ويدخل في إطار التعليم المهني أيضا المساهمة الألمانية في تطوير التعليم المهني في المدرسة الصناعية الثانوية في نابلس، حيث قامت ولاية نورث راين وستفاليا بتجهيز مشاغل

(1) حيث وقع الاتفاقية عن الأوتوبينكة هانز جورج هيررش، وعن السلطة الفلسطينية د. سمير غوشه. انظر نص الاتفاق في: مكتب الرئيس - مركز التخطيط، الأحداث الفلسطينية، ص 1، ع 2 (شباط، 1995) ص 71-73. وتنفيذا لهذا الاتفاق وقع في 1995/10/4 اتفاق على الدورات (انظر القدس، الخميس، 1995/10/5) كما تم توقيع اتفاق آخر في 1997/2/5، حيث شارك في التوقيع عليه سبع مؤسسات تدريب خاصة، وتم توقيع 11 اتفاقية للتدريب المهني مع جمعية الأوتوبينكة (انظر: الحياة الجديدة، الخميس، 1997/2/6، ص 12).

(2) وزارة العمل / السلطة الوطنية الفلسطينية، "مشروع التعاون مع مؤسسة أوتوبينكة"، العمل والعمال، مجلة دورية متخصصة بقضايا العمل والتنمية تصدرها وزارة العمل / السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، ع 1 (تموز، 1996) ص 40.

(3) انظر نص المادة رقم 4 من الاتفاقية الموقعة بتاريخ 1995/2/14، الأحداث الفلسطينية، مصدر سابق، ص 72.

(4) وزارة العمل / السلطة الوطنية الفلسطينية، "مشروع التعاون مع مؤسسة أوتوبينكة"، العمل والعمال، مصدر سابق، ص 41.

وهنا يشير الباحث إلى أن المبلغ الذي يدفع للمتدربين هو 400 شيكل كما جاء في التوقيع على الاتفاقيات مع الأوتوبينكة بتاريخ 1997/2/5 (انظر الحياة الجديدة، الخميس، 1997/2/6، ص 21).

الحدادة واللحام والخرائطة وميكانيك السيارات وتوفير المعدات اللازمة لها ، إضافة إلى تزويد المدرسة بمختبرين، أحدهما للكمبيوتر وآخر للإلكترونيات، وذلك عام 1995 . وفي هذا الإطار

جدول رقم (4:7) توزيع الدورات في برنامج التدريب المهني لمؤسسة الأوتوبينكة حسب القطاعات المختلفة

موضوع الدورات	القطاع
مكينة زراعية، صيانة مصاعد ، صيانة ميكانيك وكهرباء سيارات ، مطاعم	الخدمات
(فندقية) ميكانيك سيارات ، صيانة أدوات مكتبية ، صيانة ماكينات خياطة ، صيانة أجهزة إلكترونية .	
تصميم أزياء ، خياطة ، تجميل ، تصنيع العاب ، سيراميك .	
مراقب بناء ، البناء ، طوب بلط ، أمنوم .	البناء
سكرتارية ، سكرتارية تنفيذية .	التجارة الداخلية

المصدر : "مشروع التعاون مع مؤسسة أوتوبينكة" مصدر سابق ص 42 ، وكذلك الإعلانات في الصحف اليومية عن عقد الدورات المختلفة في إطار هذا البرنامج (القدس 15، 16، 18، 1997/2).

فان الباحث يشير إلى أن المشاغل تم تحديثها من قبل المعهد العالي للتدريب المهني العالمي الألماني (LIB) Landesinstitut Fur Internationale Berufshildung . وفي إطار التدريب في المجالات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي هناك البرنامج التدريبي الذي تنفذه مؤسسة كارل دويسبيرغ (CDG) Carl Duisberg Gesellschaft لمدة ثلاث سنوات بتمويل من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) وذلك بغرض تأهيل الكفاءات العلمية وتدريبهم على القيام بتخطيط وتنفيذ وإدارة المشاريع المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وتدريب المدربين في مجال المياه ومعالجة المياه العادمة⁽¹⁾. والجدول رقم (4:8) يوضح الدورات التي تم تنظيمها .

جدول (4:8) الدورات التي نظمتها مؤسسة كارل دويسبيرغ (حتى برنامج 1996)

البرة	الفترة الزمنية	المدة / أسبوع	المكان
التخطيط والتنفيذ والإدارة في قطاع المياه	أيار 1995	4	جامعة بير زيت والجامعة الاسلامية في غزة
المياه والهندسة الصحية	أيلول 1995	6	جامعة بير زيت والجامعة الاسلامية في غزة
التدريب في مجال المياه والهندسة الصحية	آب 1995	6	جامعة بير زيت ومركز رشاد الشوا في غزة
تدريب المدربين في مجال المياه ومعالجة المياه العادمة	كانون ثاني 1996 - أيار 1996		ألمانيا
الإدارة في مجال المياه والمياه العادمة	آب 1996	10	جامعة بير زيت ومركز رشاد الشوا في غزة
التدريب في مجال المياه والهندسة الصحية	آب 1996	10	جامعة بير زيت ومركز رشاد الشوا في غزة
تدريب المدربين في مجال المياه ومعالجة المياه العادمة	شباط 1997 - حزيران 1997		ألمانيا

المصدر : نشرات عن دورات التدريب في إطار برنامج مؤسسة كارل دويسبيرغ للسنوات 1995 ، 1996-1995 ، 1996-1997 .

(1) البرنامج يتم بالتعاون مع مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله (JWU) Jerusalem Water Undertaking ودائرة الهندسة المدنية في جامعة بيرزيت ونقابة المهندسين، وكذلك شركتي OKOTEC و ICON الألمانيتين .

وقبل الانتهاء من الحديث عن المساعدات الألمانية فيما يتعلق بالدورات ومجالات التدريب المختلفة ، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن مثل هذه الدورات ، سواء في مجال التدريب المهني أو غيره ، تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلا . وينبغي أن يتم عمل تقييم شامل للدورات المختلفة من كافة النواحي ، كتبليتها لسوق العمل ، وطبيعة المنهاج والوسائل التعليمية المستخدمة ، ومدى الاستفادة التي تتحقق للمشاركين في الدورات نتيجة للتدريب ، وهل تم إيجاد فرص عمل لهم بناء على الخبرات التي تلقوها .

3 (المساعدات الألمانية للمجالات الأخرى:

إضافة إلى المجالات التي تحدثنا عنها بخصوص المساعدات الألمانية للضفة والقطاع، هناك الكثير من المشاريع الأخرى التي قامت الحكومة الألمانية بتقديم الدعم لها . وقد أولت المساعدات الألمانية بناء المؤسسات الفلسطينية وتشجيع القطاع الخاص أهمية خاصة ، ولعل هذا الأمر يعطينا بعض المؤشرات حول مساهمة ألمانيا في ترسيخ مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة والقطاع . والجدول (4:9) يوضح بعض المشاريع التي تلقت مثل هذه المساعدات . وهناك مشاريع قامت الحكومة الألمانية بتقديم الدعم لها ، إضافة إلى المشاريع المشار إليها في الجدول (4:9)، مثل: مشروع دعم وزارة الاقتصاد الذي التزمت الحكومة الألمانية بتمويله بموجب اتفاقية التعاون الألماني الفلسطيني بمبلغ حوالي 3 مليون مارك لخمس سنوات ، منها 800 ألف مارك للمرحلة الأولى (لعام 1996) ؛ ودعم إدارة الجمارك في وزارة المالية ؛ ودعم إنشاء معهد للإدارة العامة ؛ إضافة إلى دعم السياحة في بيت لحم وأريحا ؛ ومشروعات حوسبة الوزارات الفلسطينية.

وعلاوة على الأموال التي تقدمها وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن وزارة الخارجية الألمانية قدمت مجموعة من المساعدات مثل : مساعدة الشرطة الفلسطينية عن طريق تمويل 40 دراجة بوليسية نارية تسلمها الفلسطينيون في 1995/4/8 ، وقد رصد لها 600 ألف مارك . وكذلك مساعدتها في الإعداد للانتخابات في الضفة القطاع وخاصة ما يتعلق بتزويد لجان الانتخابات بباصات فولكسفاجن ، حيث خصص مبلغ 200 ألف مارك لشراء 7 باصات تم تسليمها في شهر آذار 1995 و 8 باصات أخرى تم تسليمها في نهاية شهر حزيران 1995 ليصل مجموع تكاليف هذه الباصات (عددها 15) حوالي 470 ألف مارك إضافة إلى طباعة أدوات تعليمية للانتخابات بمبلغ 200 ألف مارك⁽¹⁾. كما أن وزارة الخارجية الألمانية كانت

(1) التعاون مع العالم العربي ، ع 1995/9 (أيلول ، 1995) ص 17 . وكذلك:

جدول رقم (4:9) : المساهمة الألمانية في بناء المؤسسات في الضفة والقطاع

المشروع	الفترة الزمنية	التمويل (مليون مارك)	ملاحظات
مساندة مكتب الإحصاء ال فلسطيني (PCBS)	94/9-94/3	0.4	تعاون تقني
	97/6-94/12	4.3	تعاون تقني
تقديم مشورات لبقدر	96/8-94/9	1.4	تعاون تقني
طباعة وثائق هويات وجوازات سفر فلسطينية	96/8-94/9	3	طباعة مليون ونصف هوية + مليون جواز سفر .
خدمات استشارية لجمعية حماية البيئة الفلسطينية .	منذ 1994	1	
مشاركة وقروض لبنك الاستثمار العربي الفلسطيني (APIP)	منذ 1995	10.5	تعاون مالي (أ)
برنامج قروض من بنك التسوية الألماني (د.ت.أ) .	ابتداء من عام 95	10	تعاون مالي (ب)
تطوير السياحة	1996	2.6	تعاون تقني
صندوق المشاريع الذاتية صغيرة الحجم لـ NGOs	1996	2	تعاون تقني
برنامج الشراكة بين غرفة تجارة كولون واتحاد الغرف التجارية الفلسطينية وغرفة تجارة الخليل	1996	2.15	مؤسسة التطوير الاقتصادي والتدريب المهني (SEQUA)
معدات لمستشفى غزة الأوروبي	1996	2.4	تعاون مالي
معدات لمطار غزة	1996	15	تعاون مالي
دعم النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية	1996	10	تعاون مالي

- (أ) من Deutsche Investitions und Entwicklungsgesellschaft (DEG) لتقديم القروض الاستثمارية وتأسيس شركات جديدة .
- (ب) من Deutsche Ausgleichsbank للعائدين الفلسطينيين من ألمانيا منذ 1991/1/1 لمجالات الترتيب وتنمية المؤسسات ومساندة تأسيس الشركات الصغيرة والعودة للعائدين الفلسطينيين من ألمانيا.
- المصدر : نفس المصادر بالنسبة للجدول السابق .

قدمت معونات إنسانية عام 1994 وذلك بما قيمته 30 مليون مارك كثمن لأجهزة طبية للمستشفى الأهلي بعد مذبحه الخليل⁽¹⁾ .

ومن جهة أخرى فقد أبدت ألمانيا استعدادها للمساهمة في بعض المشاريع وخاصة فيما يتعلق بإقامة إحدى المناطق الصناعية الحدودية المفترض إقامتها في الضفة والقطاع) المنطقة الصناعية في جنين، والمنطقة الصناعية في نابلس) وهناك أيضا مجموعة من المشاريع التي تلقت مساعدات ألمانية ولم يتم ذكرها سابقا وهي موضحة في الجدول رقم (4:10) . وفي نهاية الحديث عن المساعدات الألمانية للضفة والقطاع ، فإن الباحث يشير إلى أن ألمانيا بدأت باستخدام أموال التنمية المقررة لإسرائيل (140 مليون مارك سنويا) في مشاريع

جدول رقم (4:10) : مساعدات ألمانية أخرى

المشروع	الفترة	التمويل (مليون مارك)	ملاحظات
صندوق الخبراء والدراسات الفنية (إرسال فنيين لوقت قصير / إصدار توصيات ، سيارة امتصاص لخانيونس ، سيارة نفايات للبيرة ، أجهزة توليد كهرباء لأريحا) .	منذ 1988	6.7	TC (تعاون تقني)
صندوق الخبراء والدراسات المالية	منذ 1995	1	TC
برنامج تشغيل فوري لإنشاء 3 مدارس ابتدائية في غزة (في: حي الأمل/خانيونس، عيسان، الشبخ رضوان) وقاعة سوق في أريحا .	منذ 1995	5	TC (لخلق فرص عمل)
برنامج تشغيل فوري لإنشاء وإصلاح مدارس ورياض أطفال في قطاع غزة وبناء جدران استنادية في نابلس .	منذ 1995	9	FC (تعاون مالي) لخلق فرص عمل
مساندة الزراعة في الضفة الغربية / إنشاء صندوق قروض للفلاحين الصغار - الاتحاد التعاوني الزراعي ACU .	92/12 - 96/6	2	TC

المصدر : نفس مصادر الجدول السابق .

مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين (والأردن) ، حيث أن هذه الأموال لن تحول إلى إسرائيل بعد عام 1996 . وقد احتجت إسرائيل على ذلك وطالبت بالاحتفاظ بالسلطة على استخدام هذه الأموال في تمويل المشاريع وتوجيهها كيفما تريد ، هذا علما أن ألمانيا قد طرحت تمويل هذه الأموال إلى الفلسطينيين في بادئ الأمر ولكن إسرائيل عارضت ذلك ، وتم الاتفاق على تحويل

(1) التعاون مع العالم العربي ، ع 1995/9 (أيلول ، 1995) ص 17 .

هذه الأموال إلى التعاون الإقليمي . وهذا الأمر تم الإشارة إليه مسبقا (انظر الجدول 4:1) . حيث أن ألمانيا التزمت عام 1996 بتحويل 25 مليون مارك للضفة والقطاع في إطار مشاريع التعاون الإقليمي، والتزمت بتحويل 40 مليون مارك للعام 1997 ، ومن المقرر أن يصل التعاون الإقليمي إلى 60 مليون مارك عام 1998 . وفي هذا السياق ، وتأكيدا على ما تحدثنا عنه في الفصل السابق بخصوص التأكيد الألماني على مصالح إسرائيل ، فإنه من الواضح أن الأموال التي تم تحويلها للتعاون الإقليمي كانت بناء على موافقة إسرائيل بالدرجة الأولى ، مع تأكيدها على الاحتفاظ بالسلطة على توجيه هذه الأموال للمشاريع التي تريدها .

وفي نهاية الحديث عن المساعدات الألمانية للضفة الغربية وقطاع غزة ، وبناء على ما اتضح لنا في الفصل الثالث من الدراسة ، يمكن القول أن المساعدات الألمانية التي تقدم للضفة والقطاع تمتاز بخصوصية واضحة وذلك نظرا للاهتمام الألماني بحل القضية الفلسطينية. ولا شك أن هذا الاهتمام ينبع أساسا من علاقات ألمانيا الخاصة مع إسرائيل ، وتأكيدا على المحافظة على أمنها واستقرارها ، عدا عن الاهتمام بالمنطقة بشكل عام وخاصة فيما يتعلق بوجود النفط في هذه المنطقة والمحافظة على استقرارها تبعا لذلك . ومن هنا فإن المساعدات الألمانية للضفة والقطاع تمتاز عن المساعدات التي تقدم للدول النامية بالخصوصية المشار إليها ، سواء تعلق الأمر بالمساعدات الألمانية أو حتى بالمساعدات المقدمة من الدول المانحة بشكل عام . كما أنه في إطار الاهتمام الألماني بعملية السلام ، ودعم اتفاق أوسلو ، والمحافظة على أمن المنطقة واستقرارها ، وكذلك أمن إسرائيل واستقرارها ، زادت المساعدات الألمانية الحكومية المقدمة للضفة والقطاع ، وكذلك زادت مساهمتها المقدمة عن طريق الاتحاد الأوروبي ، وتعزز نشاط المؤسسات الألمانية في الضفة والقطاع .

وقد لاحظنا عند الحديث عن المساعدات الخاصة الألمانية ، وخاصة تلك التي تقدمها المؤسسات والجمعيات الألمانية المنبثقة عن الأحزاب الألمانية ، أنها تركز على قضايا متشابهة بشكل عام . وهذه المؤسسات التي تعتبر امتدادا لسياسات أحزابها ، وللسياسة الألمانية تبعا لذلك ، تنفق الكثير من أموالها على قضايا تتعلق بالديمقراطية وتعزيز المجتمع المدني الفلسطيني . وهنا يمكن النظر إلى هذا التركيز على أنه محاولة لشد الفلسطينيين عن الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالاحتلال والسيطرة الإسرائيلية ، والنضال ضد هذا الاحتلال ، إلى تلك القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار الحكم الذاتي الفلسطيني . وفي هذا السياق ، وفيما يتعلق بحقوق الإنسان ، فإنه من الواضح أن الدول المانحة ، بما فيها ألمانيا ، لا تكثر كثيرا بالتجاوزات الإسرائيلية ، أو الفلسطينية ، في هذا المجال ، حيث أن الأبعاد

السياسية ومصالح هذه الدول تبقى الإطار العام لتحركها، وليس قضايا حقوق الإنسان أو الديمقراطية والمجتمع المدني .

وعلى صعيد آخر ، يقول الدكتور علي محافظة "وعلى صعيد الرأي العام الألماني اشتد النشاط الصهيوني ، فقد ألف فريدريش ناومان Friedrich Naumann كتابا بعنوان "أوروبا الوسطى Mitteleuropa" صدر في برلين عام 1915 ، أكد فيه على ضرورة التعاون بين ألمانيا والحركة الصهيونية . كما أصدر مجلة أسبوعية بعنوان "المعونة DieHilfe" سخرها لخدمة الأغراض الصهيونية"⁽¹⁾. وإضافة إلى دعم المستشار الألماني كونراد أديناور لإسرائيل كما سبق وأوضحنا ، فقد نشرت صحيفة الرأي الأردنية نقلا عن دير شبيغل الألمانية في 1984/5/24 مقالا بعنوان "الجمعيات الخيرية وتغلغل CIA : جمعية كونراد أديناور امتداد لـ CIA" ولعل هذا الحديث يوضح أن الأفكار التي تنطلق منها المؤسسات المنبثقة عن الأحزاب الألمانية تتفق مع المصالح الإسرائيلية بشكل عام .

وعلى صعيد آخر ، وعند الحديث عن المساعدات الألمانية المقدمة للضفة والقطاع وجدنا أن هذه المساعدات تركز على البنية التحتية ، وخاصة مجالات المياه والصرف الصحي والنفايات ، وكذلك قطاع التعليم والتدريب ، والتدريب المهني . وفي هذا السياق فإن الباحث يؤكد على ضرورة التوجه لدعم القطاعات الإنتاجية في الضفة والقطاع ، وليس الاقتصار فقط على دعم القطاعات غير الإنتاجية . ولكن في هذا السياق ، ونظرا لكون البنية التحتية الفلسطينية مدمرة بشكل عام ، فإنه ليس من الغريب أن تركز المساعدات بشكل عام على دعم البنية المادية والاجتماعية في الضفة والقطاع . ولكن الاكتفاء بدعم البنية التحتية لا يكفي لإحداث التنمية الفلسطينية ، أو تهيئة الأوضاع المناسبة لتشجيع القطاع الخاص والمساهمة في تنمية الضفة والقطاع ، حتى وإن وجهت هذه المساعدات إلى مشاريع تساهم في هذا المجال . وهنا ينبغي أن تدرك الدول المانحة ، وألمانيا بشكل خاص ، ضرورة حصول الفلسطينيين على حقوقهم في الضفة والقطاع ، وتحسين الإطار السياسي لتحركهم الاقتصادي ، والضغط على إسرائيل في هذا المجال ، وليس فقط الاكتفاء بتقديم المساعدات التي سيكون تأثيرها على التنمية الفلسطينية بسيطا جدا على ضوء ما لاحظناه في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

وبناء على ما سبق ، فإن تقديم المساعدات للفلسطينيين ليس الكفيل بحل المشاكل التي تواجهها التنمية الفلسطينية ، ومن الضروري أن يرافق هذه المساعدات دعما للموقف الفلسطيني فيما يتعلق بالخلاص من الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع ، واستعادة موارده

(1) محافظة ، العلاقات الألمانية الفلسطينية ، مصدر سابق ، ص 165 .

المسلوبة ، وخاصة المياه . ولعل تركيز المساعدات الألمانية على حل بعض المشاكل المتعلقة بالمياه والصرف الصحي ، دون أن يرافق ذلك مساندة للجانب الفلسطيني بخصوص استعادة سيطرته على مصادر المياه الفلسطينية في الضفة والقطاع - يدفع الباحث إلى القول أن المساعدات الألمانية للضفة والقطاع تخدم الجانب الإسرائيلي بشكل خاص . فالمساعدات الألمانية لهذه المجالات لا تساهم في حل المشاكل التي تواجهها التنمية الفلسطينية حلا جذريا ، وإنما هي مجرد إغاثة عاجلة بهدف التخفيف من الصعوبات الفلسطينية ، وإشعار الفلسطينيين أن العملية السلمية تحقق لهم بعض المكاسب .

وعلى صعيد آخر ، فإن مساهمة الدول المانحة بشكل عام ، وألمانيا بشكل خاص ، في التخفيف من المشاكل الفلسطينية الملحة ، يمكن النظر إليها على أنها مساهمة للتخفيف من الضغوطات الفلسطينية على إسرائيل بخصوص هذه المجالات . هذا عدا عن إعفاء إسرائيل من المسؤولية التي تتحملها جراء احتلالها للضفة والقطاع ، ومساهمتها في تدمير البنية التحتية الفلسطينية في الضفة والقطاع ، واستمرار سيطرتها على الموارد الفلسطينية ، وخاصة المياه . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار طبيعة العلاقات الألمانية الإسرائيلية ، والدعم الألماني المستمر والمتميز لإسرائيل ، فإن حديثنا السابق بخصوص المساعدات وخدمتها للجانب الإسرائيلي بشكل أساسي يزداد تأكيدا .

ومن جهة أخرى ، فإن المساعدات الألمانية لمجالات التعليم والتدريب ، وخاصة التدريب المهني ، والتي يمتاز الاقتصاد الألماني بها عن بقية الدول الأوروبية بشكل خاص - عدا عن خدمتها للجانب الألماني فيما يتعلق بتوريد المعدات والأجهزة للضفة والقطاع وترويج التكنولوجيا الألمانية - تساهم في التخفيف من حدة البطالة في الضفة والقطاع . ويدخل في هذا الإطار التأكيد الألماني على تشغيل القوى العاملة الفلسطينية في مختلف المشاريع التي تقوم ألمانيا بتمويلها . ولكن هذه المساهمة تعتبر ضعيفة جدا ، سواء تعلق الأمر بقلّة عدد المستفيدين من هذه المساعدات مقارنة مع حجم البطالة في الضفة والقطاع وذلك نظرا لصغر حجم مثل هذه المشاريع ، أو حتى بسعيها لحل هذه المشكلة بشكل مؤقت دون الالتفات إلى أسباب هذه المشكلة وحل المعضلة من أساسها . ولعل هذا الحديث يؤكد أن المساعدات الألمانية من شأنها أن تخدم الجانب الإسرائيلي بشكل أساسي ، وتخفف من الضغوطات عليه لحل أسباب معضلة البطالة التي يمكن النظر إليها على أنها مشكلة إسرائيلية ، عدا عن كونها مشكلة فلسطينية . وفي هذا الإطار فإن تفاقم مشكلة البطالة من شأنها أن تساهم في زعزعة أمن المنطقة واستقرارها ، وزعزعة أمن إسرائيل واستقرارها ، وهذا يتعارض مع مصالح الدول المانحة في هذا المجال ، والمصالح الألمانية بشكل خاص .

وعلاوة على ما سبق ، يؤكد الباحث أن المساعدات التي تقدم لمجالات التعليم والتعليم المهني يمكن النظر إليها على أنها ذات أهمية خاصة على المدى البعيد ، خاصة في ظل التأكيد على أهمية التعليم المهني في الضفة والقطاع . وفي هذا الإطار فقد لاحظنا أن المساعدات الألمانية لمجالات التعليم المهني تمتاز بالاستمرارية بشكل عام ، خاصة تلك التي تقدم عن طريق الكنائس والمدارس اللوثرية ، والتي يعود إنشاء بعضها إلى نهاية القرن التاسع عشر . وفي هذا السياق يشير الباحث إلى أن 7% فقط من المساعدات الألمانية تذهب لمشاريع تتعلق بالتعليم والتدريب ، و6% لخلق فرص العمل ، و4% لبناء المؤسسات الفلسطينية . وكانت حصة المساعدات التي تقدمها المؤسسات والجمعيات الألمانية 20% ، أما المساعدات لمشاريع المياه والصرف الصحي والنفايات فقد شكلت 40% من المساعدات الألمانية . ومن جهة أخرى فقد ذهب حوالي 23% من المساعدات الألمانية للمساهمة في تأسيس بنك الاستثمار الفلسطيني العربي وغيره من المشاريع (1) .

ومن جهة أخرى ، وبخصوص الاستعداد الألماني لتمويل المناطق الصناعية في جنين ونابلس ، وتأكيدا على خدمتها للجانب الإسرائيلي ، فإن الباحث يشير إلى أن المنطقة الصناعية في جنين تتفق مع المصالح الإسرائيلية بشكل خاص ، وتعمل على خدمة الأهداف الإسرائيلية . فعدا عن اختيار منطقة زراعية خصبة لإقامة هذه المنطقة عليها فإن المخطط المقترح للمنطقة يشتمل على إقامة خط لسكة حديدية تربط هذه المنطقة بكل من جسر الشيخ حسين على الحدود الأردنية الإسرائيلية وميناء حيفا ، وهذا يوضح مدى الفائدة التي ستجنيها إسرائيل من هذا المشروع ، وكيف أنها تساهم في تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي بصور جديدة . ومن جهة أخرى فإن المنطقة الصناعية الحدودية في جنين (على الحدود بين شمال الضفة وإسرائيل) من شأنها أن تساهم في حل مشكلة العمالة الفلسطينية في إسرائيل ، وإزالة المخاطر الأمنية التي ترافق هذه المشكلة بالنسبة لإسرائيل . ولا شك في نهاية هذا الفصل أن الحديث عن المناطق الصناعية الحدودية ومدى خدمتها للجانب الإسرائيلي ، وتعارضها مع المصالح الفلسطينية على المدى البعيد يستحق دراسة خاصة .

(1) Representative Office of the Federal Republic of Germany \ Jericho , Palestinian - German Cooperation , 1997 .

خاتمة الدراسة

لقد وجدنا أن المساعدات الخارجية تعتبر مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية في الدول النامية ، خاصة في ظل افتقار معظم هذه الدول للأموال اللازمة لتحقيق التنمية والحصول على السلع والخدمات المكملة لعوامل الإنتاج المحلية . فالدول النامية تعاني من انخفاض مستوى الدخل ووجود فجوة المدخرات وفجوة الصرف المحلي ، وهذا الأمر ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة . فانخفاض الادخار الاختياري وميل السكان للاكتناز والاحتفاظ بأموالهم في صورة خاملة ، وغياب المؤسسات المالية التي من شأنها أن تعمل على تشجيع وتعبئة الادخارات المحلية ، والقيود الإسرائيلية على كافة المجالات المتطعة بهذا المجال واستغلالها للادخارات الإجبارية والضرائب الباهظة التي كانت تفرضها على السكان ، ومحدودية التكوين الرأسمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي - كل ذلك يعتبر من العوامل التي تؤكد على أهمية وضرورة المساعدات الخارجية بالنسبة للضفة والقطاع . ومن جهة أخرى فان الاستثمارات الخاصة وإيرادات الصادرات تعتبر محدودة جدا في ظل القيود الإسرائيلية بشكل خاص، عدا عن غياب الاستقرار ، ووجود بنية تحتية مدمرة . ومن هنا فإن الاعتماد على المساعدات الخارجية في تنمية الضفة والقطاع أصبح سمة أساسية من سمات الاقتصاد الفلسطيني ، خاصة بعد عملية السلام ، وأصبحت المساعدات تشكل مصدرا أساسيا لتمويل التنمية الفلسطينية ، وتتجاوز نسبة الوعود بتقديم المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي 30 % . ولعل حديثنا عن التقديرات المختلفة للاحتياجات المالية للضفة والقطاع أعطانا تصورا حول أهمية المساعدات الخارجية في تمويل التنمية في الضفة والقطاع وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان .

ورغم ما توصلنا إليه بخصوص أهمية المساعدات الخارجية في تمويل التنمية الفلسطينية ، وإسهامها في سد فجوة الادخار وفجوة الصرف الأجنبي ، وهو ما يؤكد عليه الاتجاه الذي يرى أن المساعدات الخارجية تساهم في دفع النمو الاقتصادي في الدول النامية ، إلا أن الدراسة وجدت أن تأثير هذه المساعدات على التنمية الفلسطينية يمتاز بالضعف ، خاصة في ظل توجيه المساعدات إلى المشاريع والنشاطات غير الإنتاجية ، واقتران هذه المساعدات وارتئانها بالظروف والأوضاع السياسية التي تمر بها المنطقة . فالأبعاد السياسية ، لا التنمية الاقتصادية ، هي الأساس بخصوص المساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، ولكن في هذا السياق ينبغي التأكيد على أن الحكم النهائي على دور هذه المساعدات في التنمية الفلسطينية يحتاج إلى وقت أكثر وتجربة أطول ، خاصة وأن المساعدات لازالت في بدايتها

ومعظم المشاريع لم تكتمل بعد . وقد اتضح لنا ضعف تأثير المساعدات على التنمية الفلسطينية بشكل أساسي عند الحديث عن العقبات والقيود على دور المساعدات الخارجية في تنمية الضفة والقطاع ، فالسياسيات والممارسات الإسرائيلية المستمرة تجاه الأراضي المحتلة ، وتجاه مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ، واستلاب الحقوق السياسية والاقتصادية للفلسطينيين ، والمماثلة والتسويق في تطبيق الاتفاقيات السياسية الموقع عليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي - كل ذلك جعل المساعدات المقدمة للضفة والقطاع تبدو وسيلة لإزالة آثار الإجراءات الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع ، أو التخفيف منها ، لا أكثر . وبالتالي خدمة المصالح الإسرائيلية ودعم السيطرة الإسرائيلية على الضفة والقطاع بشكل عام .

ومن جهة أخرى فإن طبيعة الاقتصاد الفلسطيني ، والبنية التحتية المدمرة ، والصعوبات المعيشية التي يواجهها السكان في الضفة والقطاع ، وازدياد حدة البطالة ، كل ذلك يؤدي إلى التركيز على تحسين الظروف المعيشية للسكان والسعي لإصلاح البنية التحتية المدمرة على أمل الإسهام في عملية التنمية الفلسطينية . هذا عدا عن التركيز على دعم وتطوير المشاريع الهادفة إلى تأمين فرص عمل قصيرة المدى ، وبأسرع وقت ممكن ، بدلا من دعم وتطوير مشاريع بعيدة المدى . ويزيد الأمر صعوبة وجود فجوة كبيرة بين تعهدات الدول المانحة والتزاماتها والمبالغ التي تقوم بدفعها فعليا من هذه المساعدات ، حيث أن المبالغ المدفوعة من التزامات الدول المانحة للعام 1994 بلغت حوالي 61 % ، وارتفعت في 1995 لتصل إلى حوالي 74,7 % من الالتزامات لذلك العام . وكان 41% من المساعدات للعام 1994 قد خصصت لدعم الميزانية والمصاريف الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية (45% للمشاريع الاستثمارية في البنية التحتية و 14% للمساعدات التقنية) والنسبة متقاربة بخصوص الأعوام 1995 و 1996 . ومما يزيد الأمر صعوبة بخصوص دور المساعدات الخارجية في تنمية الضفة والقطاع وجود الكثير من المعوقات الإدارية والتنظيمية الداخلية لدى الجانب الفلسطيني ، إضافة إلى سوء توظيف الموارد الفلسطينية في كثير من الأحيان ، فإن انتشار ظاهرة المحسوبية والواسطة (الواسطة السياسية بشكل خاص ، والنظر إلى الخدمة العامة على أنها مكافأة جهد نضالي سابق) وسيطرة الاعتبارات والقيم الشخصية على عملية التوظيف والترقية وتوزيع المناصب الإدارية - تترك أثرا سلبيا على الجهود التي تبذل لتحقيق التنمية الفلسطينية . هذا عدا عن غياب التنسيق بين المؤسسات والوزارات الفلسطينية فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، وشعور كل جهة بأنها مفوضة بالتوجه بطلب المنح والمساعدات من الدول المانحة في مجال مهماتها وصلاحياتها دون تنسيق مع غيرها من

المؤسسات الفلسطينية ، وغياب التخطيط للاقتصاد الفلسطيني ، وغياب السياسة التنموية الاقتصادية الفلسطينية الواضحة والأهداف والأولويات ، وكل ذلك ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام .

وعلى صعيد آخر ، فقد لاحظنا أن المساعدات الخارجية قد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف ، وأن الدول المانحة تفضل تقديم مساعداتها على شكل ثنائي ، خاصة في ظل الاعتبارات السياسية والاقتصادية ومصصلحة الدولة المانحة التي تؤخذ بعين الاعتبار بشكل أكبر منها في حالة تقديم المساعدات عن طريق المؤسسات والمنظمات الدولية . كما أن الدول النامية تفضل المساعدات المتعددة الأطراف بشكل عام ، ذلك أن احتمالات الضغط السياسي على الطرف متلقي المساعدة يكون أقل . وبالنسبة للجانب الفلسطيني ، وفي ظل السعي إلى الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، فإن هناك خصوصية واضحة في هذا الإطار حيث يتم النظر إلى المساعدات الثنائية نظرة إيجابية إلى حد كبير ، ذلك أنها تعتبر جزءا من اعتراف الأطراف الدولية كل على حدى (أو كمجموعات) بالوضع السياسي للفلسطينيين . ولكن مع ذلك فإن المساعدات المقدمة للضفة الغربية والقطاع من الدول المانحة على شكل ثنائي غالبا ما يتم تقديمها عن طريق المؤسسات الدولية ، وخاصة وكالات الأمم المتحدة . كما أنه تم الاتفاق بين الدول المانحة على اعتماد البنك الدولي كقناة أساسية لإدارة أموال المنح ، وعليه فإن المساعدات الثنائية تقدم بطريقة غير مباشرة ، وعبر أطراف ثالثة . وتبقى احتمالات الضغط السياسي على الجانب الفلسطيني واردة في كلتا الحالتين ، سواء قدمت المساعدات بشكل ثنائي ، أو بشكل متعدد الأطراف . وفي هذا الإطار فإن التعهدات بتقديم المساعدات متعددة الأطراف للضفة والقطاع قد شكلت حوالي 24,5% من مجموع التعهدات للعام 1994 وحوالي 25,8% من الالتزامات للعام نفسه (23,2% من التعهدات لعام 1994 و22,4% من الالتزامات لذلك العام) إلا أن ما تم دفعه فعلا من هذه المساعدات لم يتجاوز 13,4% من مجموع المساعدات المقدمة للعام 1994 وارتفعت هذه النسبة في عام 1995 لتصل 20,23% من المبالغ المدفوعة للعام 1995 .

وفيما يتعلق بأهداف المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية ودوافع تقديمها ، فإن المساعدات الخارجية تعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول المانحة وتهدف أساسا إلى تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والإستراتيجية لهذه الدول . ورغم وجود أهداف تتعلق بالسعي لتحقيق الاستقرار والسلم والأمن الدوليين واحتواء الصراعات الإقليمية ، والأهداف والأبعاد الأيديولوجية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والدوافع الإنسانية والأخلاقية - إلا أننا وجدنا أن المساعدات الخارجية تستهدف أساسا الغايات والمصالح السياسية

والاقتصادية للدول المانحة ، وجميع الأهداف والدوافع الأخرى تصب في هذا المجال . ولا تخرج المساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، بما فيها المساعدات الألمانية ، عن الإطار العام للمساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية فيما يتعلق بأهدافها ودوافعها ، ومما يؤكد ذلك أن هذه المساعدات جاءت بشكل خاص بعد التحولات التي طرأت على الموقف الفلسطيني تجاه عملية السلام ، والقبول بالحكم الذاتي الفلسطيني المحدود ، والذي يشكل انسجاما مع التوجهات والمصالح الغربية الساعية إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية تقبل به أطراف النزاع ، وخاصة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي .

ومن جهة أخرى ، فإن المساعدات تساهم في تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المانحة في المنطقة ، وذلك في إطار السعي لتحقيق الاستقرار والأمن فيها ، ونزع فتيل التوتر في المنطقة . كما أنه يمكن النظر إلى هذه المساعدات على أنها أداة للتحكم بالكيان الفلسطيني ، أو بالدولة الفلسطينية المرتقبة ، والسيطرة والتحكم بطبيعة التطورات والتغيرات التي يمكن أن تطرأ على هذا الكيان ، وتوجيهه بشكل يساهم في استمرار في عملية السلام وتعزيز أمن إسرائيل ومصالحها، مع التأكيد على تخفيف الأعباء المالية بالنسبة للضفة والقطاع وتوفير بعض المكاسب الملموسة للشعب الفلسطيني . ولا شك أن هذا الحديث يوضح أن الأبعاد السياسية ، والسعي لتحقيق الاستقرار في المنطقة وتعزيز أمن إسرائيل ، هي الأساس بخصوص المساعدات المقدمة للضفة والقطاع ، شأنها شأن المساعدات التي تقدم للدول النامية ، حيث أن الأبعاد السياسية أكثر أهمية من الأبعاد التنموية الاقتصادية .

وعلاوة على ما سبق ، فإن ضعف التركيز على المشاريع الإنتاجية في الضفة والقطاع من شأنه أن يترك آثارا سلبية على التنمية الفلسطينية ، خاصة إذا علمنا أن نسبة الوعود بتقديم القروض إلى مجموعة الوعود بالمساعدات للضفة والقطاع خلال الفترة 94-1998 تصل إلى 29,1 % . وبغض النظر عن الشروط والتسهيلات التي تقدم عند إعطاء هذه القروض ، إلا أن غياب التركيز على المشاريع الإنتاجية واستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع ، وارتهاؤها بالسياسات والممارسات الإسرائيلية ، وتوجيه هذه القروض إلى مشاريع البنية التحتية وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان - كل ذلك من شأنه أن يفقد الاقتصاد الفلسطيني تلك الميزة التي يتمتع بها بخصوص انعدام الديون الخارجية التي تشكل عقبة أمام التنمية في الدول النامية ، خاصة في ظل تفاقم أزمة المديونية في معظم هذه الدول .

وفي إطار الحديث عن المساعدات الألمانية للضفة والقطاع ، وانطلاقا من كون المساعدات الخارجية أداة من أدوات السياسة الخارجية ، ونظرا لأهمية الاعتبارات السياسية

في تقرير المساعدات الخارجية - تم الحديث عن تطور السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وتجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام . وقد وجدنا أن ألمانيا الاتحادية في سياستها تجاه القضية الفلسطينية قد وقفت بكل ثقلها إلى جانب إسرائيل وساهمت في بنائها وإرساء أسسها ، خاصة في عهد المستشار الألماني الاتحادي الأول كونراد ديناور ، وذلك من خلال التفكير في عقدة الذنب تجاه اليهود . وكانت الفترة النازية واضطهادها لليهود قد تركت أثرا واضحا على السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية ، ولا زالت آثارها حتى الآن ، وهذا واضح في سياق الحديث عن تطور السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية في الفصل الثالث من الدراسة . ومن جهة أخرى ، ورغم حصول بعض التقدم في سياسة ألمانيا الاتحادية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي سواء بعد عام 1973 أو بعد مذابح صبرا وشاتيلا والانتفاضة الفلسطينية عام 1987 ، إلا أن ألمانيا آثرت أن لا تتخذ موقفا مستقلا في هذا الإطار ، وحرصت على أن تكون سياستها تجاه القضية الفلسطينية في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي ، ومن هنا يمكن القول أن سياسة ألمانيا تجاه القضية الفلسطينية هي سياسة منضوية في إطار السياسة الأوروبية في هذا المجال .

وقد وجدنا أن ألمانيا تؤكد باستمرار على حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية، وضرورة اعتراف الطرفين بذلك . ولكن مع هذا فإن العلاقة الخاصة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وإسرائيل ، والدعم الألماني غير المحدود لإسرائيل ، تعتبر السمة الأساسية لسياسة ألمانيا تجاه المنطقة بشكل عام ، وتجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص . وفي هذا السياق فإن الاهتمام الألماني بالمنطقة تعزز مع بدء عملية السلام وتوقيع اتفاق أوسلو ومتابعة من إجراءات ، وهنا تبرز خصوصية المساعدات الألمانية المقدمة للضفة والقطاع ، والتي تنطلق من المصالح الألمانية والسعي لضمان أمن إسرائيل واستقرارها . وقد فتحت الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية عام 1993 ، والترحيب الشديد بها ، الباب بسرعة أمام تعهدات جديدة بتقديم الدعم للضفة والقطاع ، وكانت ألمانيا أول دولة تفتح ممثلية لها في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ، وهذا يؤكد أن ألمانيا يهتما استقرار إسرائيل وأمنها ، ومن هنا تعززت المساعدات التي تقدمها للضفة والقطاع .

وفي إطار الاهتمام الألماني بالمنطقة بشكل عام ، خاصة بعد التطورات السياسية وعملية السلام وطرح فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطية ، وسعيها لتعزيز دور القطاع الخاص الألماني فيها - فقد تم طرح مبادرة الاقتصاد الألماني بشأن الشرق الأدنى والأوسط ، والتي من شأنها ضمان المركز التنافسي لهذه الشركات في المنطقة وتعزيز علاقات ألمانيا الاقتصادية معها ، وخاصة فيما يتعلق بالاهتمام الألماني باستقرار المنطقة وضمان استمرارية

الحصول على النفط . ولكن مع ذلك فقد لاحظنا أن نشاط القطاع الخاص الألماني في الضفة والقطاع لازال محدودا ، خاصة في ظل تقلب الظروف السياسية وعدم استقرارها ، وضعف البنية التحتية الفلسطينية ، والتي تؤثر على الاستثمار في الضفة والقطاع بشكل عام . وفي المقابل فإن القطاع الخاص الألماني يميل إلى الاستثمار بشكل كبير في إسرائيل ، وهذا يؤكد لنا أن علاقات ألمانيا مع إسرائيل تتعزز باستمرار ، وكانت هذه العلاقات ، وستظل ، علاقات مميزة وذات طابع خاص . وقد توصلنا إلى أن المساعدات الألمانية تأتي انطلاقا من المصالح الألمانية في المنطقة والسعي للمحافظة على أمنها واستقرارها نظرا لوجود النفط فيها بشكل خاص ، عدا عن الاهتمام الألماني بأمن إسرائيل واستقرارها واستمرار سيطرتها وتفوقها في المنطقة . ووجدنا أن المساعدات أقرب إلى السياق السياسي منه إلى السياق التنموي الاقتصادي بالنسبة للضفة والقطاع .

وعند دراسة حالة المساعدات الألمانية المقدمة للضفة والقطاع ، وتأكيذا على ما توصلنا إليه بخصوص تزايد الاهتمام الألماني بالضفة والقطاع بعد عملية السلام وتوقيع اتفاق أوسلو ، فقد وجدنا أن حجم الالتزامات الألمانية بتقديم المساعدات للضفة والقطاع قد ازداد بشكل كبير بعد توقيع اتفاق أوسلو ، حيث أن الالتزامات الألمانية زادت عام 1996 بنسبة تتجاوز 100% عن المساعدات عام 1993 . وكانت الالتزامات خلال الفترة 93-1996 قد وصلت إلى 251.8 مليون مارك ، علما أن الالتزامات الألمانية حتى عام 1992 لم تتجاوز 173 مليون مارك ألماني ، أما المساهمة الألمانية عن طريق الاتحاد الأوروبي (بنسبة 28 %) فقد ارتفعت ووصلت الالتزامات خلال الفترة 93-1996 إلى حوالي 283.5 مليون مارك ألماني ، علما أن مساهمتها عن طريق الاتحاد الأوروبي حتى عام 1992 كانت 185 مليون مارك ألماني . ولكن مع ذلك فإن المبالغ المدفوعة فعليا من الالتزامات الألمانية خلال فترة 93-1996 أقل بكثير من المبالغ التي التزمت ألمانيا بتقديمها ، وقد بلغت الأموال التي تم دفعها خلال الفترة 93-1996 حوالي 130 مليون مارك ألماني ، وهو ما يشكل أقل من 46% من الالتزامات الألمانية الثنائية خلال تلك الفترة . ولكن مع ذلك فإن نسبة الوفاء بالالتزامات الألمانية تزداد باستمرار حيث أنها بلغت 10 ، 20 ، 45 ، 55 مليون مارك خلال الأعوام 93 ، 94 ، 95 ، 1996 على التوالي . ولا شك أن حديثنا هذا يتفق مع ما تحدثنا عنه بخصوص المساعدات المقدمة للضفة والقطاع بشكل عام والفجوة بين التعهدات والالتزامات والمبالغ المدفوعة فعليا من هذه الالتزامات . كما أن ذلك يؤكد على تزايد الاهتمام الألماني بالمنطقة انطلاقا من المصالح الاقتصادية في المنطقة واهتمام ألمانيا بحل القضية الفلسطينية بشكل يضمن الأمن والاستقرار لإسرائيل .

وفي سياق تأكيدنا على تطور المساعدات المقدمة للضفة والقطاع بعد عملية السلام ، وازدياد المساعدات الأوروبية في هذا الإطار ، وتركيز المساعدات على البنية المادية والاجتماعية ، تم الحديث عن المساعدات المقدمة عن طريق الاتحاد الأوروبي كأحد القنوات المتعددة الأطراف للمساعدات الألمانية والتي تسهم ألمانيا بحوالي 28% منها . وتم الحديث عن تطور المساعدات الأوروبية للضفة والقطاع وذلك في سياق تطور السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ، خاصة بعد طرح موضوع الشراكة الأوروبية الأوسطية والرغبة الأوروبية المتزايدة باستخدام القوة الاقتصادية لتكوين أداة سياسية مؤثرة في أحداث المنطقة وتطوراتها . وبشكل عام فقد لاحظنا أن مساعدات الاتحاد الأوروبي للضفة والقطاع حتى عام 1995 تركزت في مجالات التعليم والصحة والإسكان والبيئة والمياه . واحتلت مشاريع البيئة والمياه والبنية التحتية والإسكان والطاقة 23,3% من هذه المساعدات ، أما قطاع التعليم فقد خصص له حوالي 22,5% في هذه المساعدات و 18% لقطاع الصحة ، ولم يحصل القطاع الزراعي على أكثر من 1,11% من هذه المساعدات .

وفيما يتعلق بالمساعدات الألمانية الثنائية المقدمة للضفة والقطاع فإنها تتركز في دعم مجموعة من المجالات كالبنية التحتية وقطاع التعليم والتدريب وبناء المؤسسات الفلسطينية ودعم القطاع الخاص . وكانت ألمانيا قد احتلت المركز الرابع بعد البنك الدولي والولايات المتحدة والسعودية فيما يتعلق بالالتزامات المقدمة لدعم البنية التحتية في الضفة والقطاع ، حيث تجاوزت هذه الالتزامات 64 مليون دولار ، وتجاوزت الالتزامات الألمانية تجاه دعم القطاع الخاص مبلغ 15,5 مليون مارك واحتلت بذلك المركز الثاني بعد الولايات المتحدة . كما كان ترتيبها الخامس بعد الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والسعودية واليابان فيما يتعلق بالالتزامات المقدمة لدعم قطاع التعليم ، حيث أن الالتزامات الألمانية تجاوزت 15 مليون دولار . وهناك أيضا المساعدات الألمانية الخاصة التي تقدم عن طريق الكنائس والمنظمات غير الحكومية ، والمساعدات التي تقدمها المؤسسات الألمانية التي ترعاها الأحزاب السياسية الألمانية سواء من أموالها الخاصة أو من الأموال التي تحصل عليها من الحكومة الألمانية . هذا إضافة إلى الأموال المقدمة عن طريق الولايات الألمانية الاتحادية والغرف التجارية الألمانية . ويؤخذ على المساعدات التي تقدمها المؤسسات الألمانية التي ترعاها الأحزاب السياسية الألمانية تركيزها على نشاطات محددة ، خاصة تلك المتعلقة بدعم الديمقراطية والمجتمع المدني وإقامة الدورات والبرامج التدريبية والندوات والمؤتمرات المختلفة في هذا الإطار ، والترويج للتطبيع مع إسرائيل باسم السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان دون الالتفات للمصالح الفلسطينية بشكل عام ، شأنها شأن الكثير من المنظمات غير الحكومية العاملة في

الضفة والقطاع ، هذا عدا عن كونها تتنافس فيما بينها في تقديم هذه النشاطات وتركيز نشاطها غالبا في مناطق جغرافية محددة في الضفة والقطاع .

أما بخصوص أهم مجالات المساعدات الألمانية ، وتأكيدا على التركيز على البنية التحتية في الضفة والقطاع ، فإن ألمانيا تساهم بشكل أساسي في مشاريع المياه والصرف الصحي والنفايات ، حيث أن هذه المشاريع تحتل حيزا كبيرا في المساعدات الألمانية المقدمة للضفة والقطاع ، وشكلت المبالغ التي خصصت لهذه المجالات 40% من المساعدات الألمانية. وهذا التركيز الألماني على مثل هذه المشاريع يأتي انطلاقا من السياسة التنموية الألمانية تجاه الدول النامية والخطة الألمانية للتعاون التنموي مع بلدان الشرق الأوسط ومنطقة جنوبي البحر المتوسط وشرقه بشكل خاص ، والتي تحدثنا عنها في بداية الفصل الرابع من الدراسة . هذا عدا عن كون مثل هذه المشاريع تخدم إسرائيل وتتفق مع مصالحها في الاحتفاظ بالسيطرة على الموارد في الضفة والقطاع وعدم تلوينها ، أو انتقال التلوث إلى إسرائيل ، فالجانب الألماني يدعمه لهذه المجالات ، مهما ادعى ، لا يساهم في حل المشاكل الفلسطينية بشكل جذري ، ذلك أن السيطرة الفلسطينية على الموارد الفلسطينية وحدها الكفيلة بحل معظم هذه المشاكل .

وفي سياق الحديث عن المشاريع التي تمويلها الحكومة الألمانية في مجالات المياه والصرف الصحي ، تناولت الدراسة مشروع الصرف الصحي في بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ، الذي يعتبر من أقدم وأكبر المشاريع التي تقوم بها الحكومة الألمانية بتمويلها فيما يتعلق بمشاريع الصرف الصحي . وقد اتضح لنا أن هناك الكثير من المشاكل التي واجهت تنفيذ هذا المشروع ، وكان الكثير منها يتعلق بالجانب الفلسطيني ، سواء تعلق الأمر بالمواطنين أو بوجود خلل مالي وإداري في سلطة المياه والمجاري لمنطقة بيت لحم . وهذا يتفق مع ما تحدثنا عنه بشكل عام عن المعوقات الإدارية والتنظيمية الداخلية لدى الطرف الفلسطيني فيما يتعلق بدور المساعدات في تنمية الضفة والقطاع ، وكذلك ما أشرنا إليه بأن نسبة المساهمة في دعم قطاع أو مشروع معين لا يعكس بالضرورة حجم الفائدة المتحققة من وراء هذا الدعم . وبخصوص مجالات التعليم والتدريب ، والتدريب المهني، فقد لاحظنا أن هذا القطاع حظي بعناية كبيرة من قبل الجانب الألماني ، خاصة من حيث كثرة المشاريع في هذا المجال ، أما من حيث حجم الأموال المخصصة لها فإنها فقط 7% من المساعدات الألمانية . ولعل هذا التركيز على التدريب ، والتدريب المهني بشكل خاص ، يؤكد على الاهتمام الألماني بحل مشكلة البطالة التي تواجه الضفة والقطاع ، والتي يخدم حلها الجانب الإسرائيلي المسبب الأساسي لتفاقمها ، ولكن هذا بلا شك لا يشكل حلا جذريا لهذه المشكلة . وتم التركيز في الدراسة على المساعدات الألمانية المقدمة في مجال التدريب ، وخاصة التدريب المهني الذي يعتبر بشكل عام

خصوصية يمتاز بها الاقتصاد الألماني ، حيث تم الحديث بشكل عام عن بعض المساعدات المقدمة في هذا الإطار ، والدورات التي تم تنظيمها . ولكن الحديث عن الدورات التي تم تنظيمها يحتاج إلى دراسة أكثر تعمقاً من عدة نواحي سواء من حيث تلبيتها لاحتياجات السوق المحلي ومضمون الدورات التدريبية ، وأثرها على التنمية الفلسطينية على المدى البعيد ، وغير ذلك .

ومن جهة أخرى لاحظنا أن ألمانيا قدمت مساعدات في إطار الإسهام في بناء ودعم المؤسسات الفلسطينية في الضفة والقطاع وكذلك الإسهام في دعم القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل للسكان . هذا إضافة إلى استعدادها لدعم البنية التحتية في المناطق الصناعية التي ستقام في كل من جنين ونابلس شمالي الضفة الغربية ، وهنا يشير الباحث إلى أن هذه المناطق الصناعية تتفق مع المصالح الإسرائيلية بشكل عام ، وتساهم في إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تحت السيطرة والتبعية الإسرائيلية . وفي نهاية الحديث هنا نلاحظ أن المساعدات الألمانية تركز على تحسين الحياة اليومية للسكان ، وجعلهم يشعرون بأن العملية السلمية تحقق لهم مكاسب ملموسة . وتساهم هذه المساعدات في التخفيف من المشاكل التي تواجهها الضفة والقطاع ، خاصة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والبطالة ، وهي تعمل على علاجها بشكل مؤقت ، وبما يخدم المصالح الإسرائيلية ويتفق معها ، خاصة في ظل العلاقات الخاصة والتميزة بين ألمانيا وإسرائيل ، وذلك دون الانتفاة إلى ضرورة استعادة الفلسطينيين لمواردهم المسلوبة من قبل سلطات الاحتلال ، وتحقيق سيطرتهم على المصادر الطبيعية في الضفة والقطاع ، وخاصة فيما يتعلق بالمياه . وكذلك تركز هذه المساعدات على دعم البنية المادية والاجتماعية الفلسطينية ، ولا تمتد لتغطي النشاطات الإنتاجية . ومن هنا فإن على ألمانيا أن تدرك أن الفلسطينيين بحاجة إلى تحسين الإطار السياسي لتحركهم الاقتصادي ، وينبغي عليها أن تضغط على إسرائيل لإعطاء الفلسطينيين حقوقهم في الضفة والقطاع ، وليس مجرد الاكتفاء بتقديم المساعدات . فإلى متى ستبقى ألمانيا تقدم الدعم لإسرائيل على حساب الفلسطينيين ؟ إلى متى ستبقى تقدم الدعم لـ "ضحايا الهولوكوست" على حساب "ضحايا الضحايا" ؟!

ملحق الدراسة

- (1) ملحق مساعدات الدول المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة لعامي 1994 و 1995 / مليون دولار
- (2) ملحق مساعدات الدول المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة 1996 / مليون دولار
- (3) ملحق نفقات أو مساعدات جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى الدول النامية والوكالات المتعددة (مليون مارك)
- (4) ملحق مساعدات الاتحاد الأوروبي للمناطق الفلسطينية (لا يشمل المساعدات المقدمة للونروا) دولار
- (5) ملحق الالتزامات الألمانية الثنائية تجاه القطاعات الأساسية ومقدار الدفع منها مقارنة مع غيرها من الدول والتجمعات /دولار
- (6) ملحق التمثيل الحزبي في البرلمان الألماني (البنديستاغ)
- (7) ملحق الدورات التي نظمتها مؤسسة الاوتوبينكة الألمانية في الضفة والقطاع (حتى برنامج 1996)

ملحق رقم (1) مساعدات الدول المانحة للعضلة الغربية وقطاع غزة لعامي 1994 و 1995 / مليون دولار.

	1995			1994		
	التعهد	الالتزام	الدفع	التعهد	الالتزام	الدفع
الجزائر	3.00	0.00	0.00	4.00	4.00	4.00
الصندوق العربي	10.00	10.00	0.00	30.00	30.00	0.00
استراليا	4.67	4.66	6.06	4.84	4.84	6.06
النمسا	5.14	2.39	3.59	3.59	4.48	2.39
بلجيكا	10.96	4.45	3.49	3.49	3.49	10.96
بروناي	5.00	5.00	1.00	1.00	1.00	5.00
كندا	13.59	10.08	7.74	13.73	13.73	10.08
الدنمارك	0.34	16.33	15.33	42.98	42.98	0.34
مصر	0.00	0.00	5.33	5.33	5.30	0.00
الاتحاد الأوروبي	80.10	59.30	46.09	101.94	101.94	46.09
بنك الاستثمار الأوروبي	32.50	0.00	0.00	0.00	0.00	32.50
فنلندا	3.87	1.94	2.50	2.81	2.81	3.87
فرنسا	24.00	5.67	15.10	16.00	24.00	15.10
ألمانيا	27.85	19.49	10.68	24.07	24.07	10.68
اليونان	0.00	0.00	15.00	15.00	15.00	0.00
أيسلندا	0.40	0.00	0.00	0.00	0.50	0.00
الهند	0.50	0.00	0.00	0.00	0.50	0.00
إندونيسيا	1.00	0.00	0.00	0.00	1.00	0.00
المؤسسة المالية العالمية	30.00	0.00	0.00	18.75	18.75	30.00
ايرلندا	1.12	1.00	0.52	0.60	1.00	1.12
إسرائيل	15.00	4.00	6.50	6.50	15.00	4.00
إيطاليا	18.50	6.65	11.65	18.40	18.50	11.65
اليابان	100.00	63.04	89.83	89.83	100.00	63.04
الأردن	3.78	0.00	8.83	8.83	8.83	3.78
التكويت	0.00	14.00	8.00	22.00	25.00	0.00
لوكسمبورغ	0.13	0.13	0.00	0.00	0.00	0.13
هولندا	18.13	9.59	16.55	31.92	31.92	18.13
النرويج	43.15	34.29	30.07	34.42	34.42	43.15
قطر	0.00	2.50	0.00	2.50	2.50	0.00
كوريا	0.00	0.60	0.00	0.06	0.26	0.00
رومانيا	1.08	0.00	1.80	1.80	1.80	1.08
روسيا	-0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
السعودية	100.00	37.50	30.00	100.00	100.00	30.00
اسبانيا	25.33	18.00	10.65	11.94	11.94	25.33
السويد	20.49	10.99	3.07	10.50	10.50	20.49
سويسرا	14.43	14.31	19.90	31.44	31.44	14.43
تركيا	25.00	0.00	2.00	2.00	2.00	25.00
الإمارات العربية المتحدة	10.00	10.00	5.00	5.00	5.00	10.00
بريطانيا	7.14		9.62			7.14
الولايات المتحدة الأمريكية	74.10	69.40	87.23	90.43	90.43	74.10
البنك الدولي	20.00	22.17	2.60	30.00	30.00	20.00
المجموع	743.54	454.32	479.70	785.68	818.90	743.54

Source : The Secretariat of the Ad Hoc Liaison Committee (AHLIC), Matrix of Donors' Assistance To The West Bank And Gaza, Fifth Revision, November 1996, P. 12 .

ملحق رقم (2) مساعدات الدول المانحة للمضفة الغربية وقطاع غزة 1996 / مليون دولار

الدول المانحة	التعهد	الالتزام	الدفع
الجزائر	0.00	0.00	0.00
الصندوق العربي	70.00	70.00	0.00
استراليا	3.50	3.50	1.91
النمسا	3.38	3.38	0.60
بلجيكا	6.06	6.06	0.86
بروناي	0.00	0.00	0.00
كندا	6.66	6.66	8.83
قبرص	2.20	2.20	0.00
التشيك	3.00	3.00	0.00
الدنمارك	18.15	18.15	6.17
مصر	1.00	1.00	1.00
الاتحاد الأوروبي	128.68	128.68	72.04
بنك الاستثمار الأوروبي	97.50	118.00	0.00
فنلندا	9.10	10.18	2.24
فرنسا	17.00	18.90	3.76
ألمانيا	41.06	41.06	28.21
اليونان	1.00	1.00	0.50
أيسلندا	0.00	0.00	0.00
الهند	1.00	1.00	0.00
إندونيسيا	2.00	2.00	0.00
المؤسسة المالية العالمية	0.00	0.00	0.00
ايرلندا	2.60	2.60	1.10
إسرائيل	14.50	14.50	0.00
إيطاليا	25.00	30.00	10.00
اليابان	56.13	56.13	39.65
الأردن	0.00	0.00	0.00
الكويت	0.00	0.00	0.00
لوكسمبورغ	5.78	5.78	0.47
هولندا	70.61	70.61	10.72
النرويج	63.00	63.00	45.13
قطر	0.00	0.00	0.00
كوريا	3.00	3.00	0.00
رومانيا	0.00	0.00	0.00
روسيا	0.00	0.00	0.00
السعودية	15.00	15.00	15.00
اسبانيا	14.20	14.20	21.80
السويد	38.55	38.55	29.63
سويسرا	24.30	24.30	15.53
تركيا	25.86	0.86	0.86
الإمارات العربية المتحدة	0.00	0.00	0.00
بريطانيا			2.32
الولايات المتحدة الأمريكية	67.64	67.64	69.18
البنك الدولي	90.00	90.00	27.17
المجموع	927.45	930.93	413.85

ملحق (3) نفقات أو مساعدات جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى الدول النامية والوكالات المتعددة (مليون دولار)

	93-50	(a)86-50	1993	1990	(a)1986	1980	1970	1960	
مساعدات التنمية النسبة المئوية % من GNP تالية معددة	182393,5	111,687	11504,6	10213,2	8,317	6476,1	2202,8	938,8	مساعدات تنمية خاصة (b) نفقات عمدة أخرى (مدخلات رئيسية أخرى)
	---	---	%0,36	%0,42	%0,4	%0,44	%0,33	%0,31	
مساعدات تنمية خاصة (b) نفقات عمدة أخرى (مدخلات رئيسية أخرى)	127076,2	79,289	7472,9	7238,3	5,736	4219,0	1705,9	690,8	مساعدات تنمية خاصة (b) نفقات عمدة أخرى (مدخلات رئيسية أخرى)
	55317,3	32,398	4031,7	2975,0	2,581	2257,1	496,6	248,0	
مساعدات تنمية خاصة (b) نفقات عمدة أخرى (مدخلات رئيسية أخرى)	36202,6	11,783	20700,5	1434,1	1,183	1222,7	763,9	284,6	مساعدات تنمية خاصة (b) نفقات عمدة أخرى (مدخلات رئيسية أخرى)
		21,899	3033,6	3410,0	2,465	1144,1	483,5	539,0	

المصدر: Ashoff, P. 27

Facts About Germany, P. 220 (a)

(b) الدعم من NGOs من صناديقها وبنوكها الخاصة.

ملحق رقم (4) مساعدات الاتحاد الأوروبي للمناطق الفلسطينية (لا يشمل المساعدات المقتدة الالكترونية) (دولار)

المجموع	بعد اتفاق أوسلو 93-95	قبل اتفاق أوسلو 93-87	القطاع	المجالات التي دعها الاتحاد الأوروبي
(%23,30)	104,575,600	57,855,600	46,720,000	البنية التحتية ، البنية التحتية والإسكان والطاقة
	33,295,600	28,815,600	4,480,000	البنية التحتية
	13,200,000	13,200,000		الإسكان
	57,024,000	14,784,000	42,240,000	الطاقة
	1,056,000	1,056,000		الزراعة
(%1,11)	5,002,800	66,000	4,936,800	الزراعة
(% 10,16)	14,167,560	3,300,000	10,867,560	الزراعة
	45,579,600	14,520,000	31,059,600	الزراعة
	7,642,800	6,600,000	1,042,800	الزراعة
(%17,97)	37,936,800	7,920,000	30,016,800	الزراعة
(%22,56)	80,638,800	27,469,200	53,169,600	الزراعة
(% 14,06)	101,257,200	70,276,800	30,980,400	الزراعة
	63,118,360	63,118,360		الزراعة
	9,785,160	9,785,160		الزراعة
	26,400,000	26,400,000		الزراعة
	24,293,200	24,293,200		الزراعة
	2,640,000	2,640,000		الزراعة
(% 0,72)	3,214,000	264,000	2,970,000	الزراعة
(% 2,94)	13,200,000	13,200,000		الزراعة
(% 2,62)	17,761,200	7,029,600	10,731,600	الزراعة
(% 0,20)	897,600	897,600		الزراعة
(% 4,35)	20,000,000	20,000,000		الزراعة
(% 100)	458,265,160	274,697,160	183,568,000	الزراعة

المصدر: مفوضية البيئة الأوروبية/ القدس ، مساعدات الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين ، كانون الثاني 1996 ص 5-15

ملحق (5) الالتزامات الائتمانية الثابتة تجاه القطاعات الأساسية وبقدر النفع المقارنة مع غيرها من الدول والتجمعات / دول

القطاع	القطاع		دعم القطاع الخاص		بناء المؤسسات		بنية التحتية		القطاع
	القطاع	الالتزام	القطاع	الالتزام	القطاع	الالتزام	القطاع	الالتزام	
بنية التحتية	7,000,000	27,207,000	5,000,000	50,212,000	73,374,900	44,500,000	115,000,000	بنية التحتية	
بنك البري	83,354,360	103,531,860	14,885,000	6,217,744	16,510,159	3,217,000	5,391,7000	بنك البري	
القطاع الزراعي	9,368,542	15,217,266	15,663,670	11,927,000	23,154,000	12,324,600	64,052,500	القطاع الزراعي	
بنية التحتية	5,994,500	5,994,500	39,200,000	27,560,000	30,920,000	50,690,524	108,859,024	بنية التحتية	
القطاع	19,170,380	19,170,380	702,000	3,820,000	3,880,000	13,191,249	14,191,249	القطاع	
بنية التحتية	3,165,192	3,165,192	5,000,000	18,738,164	87,738,164	15,000,000	36,000,000	بنية التحتية	
بنية التحتية	10,051,559	11,227,559	19,957,913	1,748,436	9,88,436	4,489,470	84,489,470	بنية التحتية	
بنية التحتية	8,066,170	19,957,913	1,000,000	107,000	107,000	7,471,150	16,971,150	بنية التحتية	
بنية التحتية	9,793,670	9,837,670	1,000,000	2,409,563	2,685,943	15,500,000	20,000,000	بنية التحتية	
بنية التحتية	172,000	532,000	85,680,330	154,930,089	316,008,625	203,467,893	700,830,173	بنية التحتية	
بنية التحتية	180,237,150	256,301,312	25,887,660	85,680,330	154,930,089	316,008,625	203,467,893	بنية التحتية	

القطاع	القطاع		بنية		بنية		القطاع
	القطاع	الالتزام	القطاع	الالتزام	القطاع	الالتزام	
بنية التحتية	189,300	888,976	25,023,743	37,838,461	7,381,140	11,554,140	بنية التحتية
بنية التحتية	1,236,574	1,394,895	91,000	1,691,000	2,067,000	7,650,000	بنية التحتية
بنية التحتية	600,000	1,144,000	25,375,415	44,895,415	2,800,000	2,800,000	بنية التحتية
بنية التحتية	2,500,000	2,500,000	210,700	2,684,700	200,000	200,000	بنية التحتية
بنية التحتية	1,595,800	1,595,800	3,995,054	8,874,322	200,000	200,000	بنية التحتية
بنية التحتية	200,000	200,000	9,139,289	9,139,289	2,241,750	4,547,750	بنية التحتية
بنية التحتية	1,600,000	2,400,000	228,500	4,425,600	6,200,000	7,700,000	بنية التحتية
بنية التحتية	5,443,000	6,043,852	6,320,390	10,176,585	473,448	1,310,448	بنية التحتية
بنية التحتية	195,859	3,695,346	5,090,000	11,100,000	46,092,792	54,318,796	بنية التحتية
بنية التحتية	19,598,933	30,980,269	104,646,720	205,818,845	26,338,538	138,089,888	بنية التحتية

الملحق رقم (6) التمثيل الحزبي في البرلمان الألماني (البنساخت)

الحزب	1983 آذار		كلون ثلثي 1987		1990 كلون أول		تشرين أول 1994	
	المقاعد	% من الأصوات	المقاعد	% من الأصوات	المقاعد	% من الأصوات	المقاعد	% من الأصوات
الحزب المسيحي الديمقراطي/المسيحي الاجتماعي	255	44,3	234	43,8	319	41,5	294	41,5
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	202	37	193	33,5	239	36,4	252	36,4
الحزب الديمقراطي الحر	35	9,1	48	11	79	6,9	47	6,9
حزب الاشتراكية الديمقراطية	7				8	7,3	30	7,3
التحالف 90/الخضر	28	8,3	44	5,1	17	4,4	49	4,4
أخرى	0	0,5	0	4,2	0	3,5	0	3,5
المجموع	520	100	519	100	662	100	672	100

التمثيل في البنساخت يقوم على أساس النظام النسبي في التمثيل، ويتطلب ذلك الحصول على 5% من الأصوات على الأقل، أو ثلاث مقاعد بالانتخاب المباشر. وفي 1990 طبق شرط 5% بصورة منفصلة في منطقة الولايات الألمانية الجديدة (المتدا شرقية سابقاً) ومنطقة الولايات القومية وانغلق الخضر في الوصول إلى 5% في الولايات الجديدة الديمقراطية. ويمكن حزب الاشتراكية الديمقراطي من الدخول إلى البرلمان الاتحادي بسبب فوزه في برلين باربعة مقاعد بالانتخاب المباشر (على الرغم من أن نسبة الأصوات التي حصل عليها كانت أقل من 5%)

The Economist Intelligence Unit(EIU), Country Profile: Germany 1994-1995, United Kingdom, 1995, P. 8.

ملحق (7) الدورات التي نظمتها مؤسسة الاوتوبينكة الألمانية في الضفة والقطاع (حتى برنامج 1996)

عدد المشاركين	مدة الدورة / شهر	الفترة الزمنية	المنطقة	المؤسسة التدريبية	الدورة
100	9	96/1 - 95/4	رفح	مركز التدريب المهني	مهنة البناء
27	18	97/5 - 95/8	بيت جالا	مدرسة طاليتا قومي	إدارة الفنادق والسياحة
20	9	96/5 - 95/9	عقبة جبر	جمعية البر أبناء الشهداء	ميكانيكيات
21	11	96/6 - 95/8	نابلس	مركز التدريب المهني	تصميم الأزياء
12	دورتين بواقع 8 أيام لكل واحدة (1996) لاتحادات التجارة الفلسطينية		القدس	كلية ميتشل / القدس	تدريب مكثف على الكمبيوتر
25	8	96/3 - 95/8	نابلس	جامعة النجاح الوطنية	سكرتاريا تنفيذية
25	9	96/4 - 95/8	نابلس	جامعة النجاح الوطنية	صيانة أجهزة كهربائية وإلكترونية
25	9	96/5 - 95/9	نابلس	جامعة النجاح الوطنية	بناء المباني
30	9	96/7 - 95/11	غزة	الخدمات الجامعية العالمية	صيانة مصاعد
25	12	96/10 - 95/11	جنين	الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي	صيانة ماكنات زراعية
25	12	96/10 - 95/11	طولكرم	لجنة الأيتام العرب	صيانة ماكنات خياطة
30	12	96/10 - 95/11	قلقيلية	جمعية المرباطات	صيانة أدوات مكتبية
25	12	96/10 - 95/11	بيت لحم	الجمعية الارثوذكسية الخيرية للسيدات	سكرتاريا عامة
20	10	96/9 - 95/12	خانيونس	المركز الوطني الفلسطيني لتأهيل وتعليم الكبار	تصنيع العلب
16	10	96/9 - 95/12	بيت رما/رام الله	المركز الوطني الفلسطيني لتأهيل وتعليم الكبار	إنتاج السيراميك
21	9	96/7 - 95/11	الخليل	البوليتكنك	ميكانيكيات
30	9	96/12 - 96/4	غزة	الخدمات الجامعية العالمية	سكرتاريا تنفيذية
18	16	97/9 - 96/5	بيت حنينا ، الخليل	المدرسة الصناعية الثانوية ، البوليتكنك	الصناعات الفنية والميكانيكية
70	10	97/3 - 96/6	رفح	مركز التدريب المهني	بناء المباني، تمديدات كهربائية، تركيب الألمنيوم
565					

مجموع عدد المشاركين في الدورات المختلفة

المصدر : تقرير عن برنامج الاوتوبينكة تم إعداده من قبل مكتب وحدة إدارة المشروع في رام الله / الاوتوبينكة في نهاية عام 1996 ، ص 2-8 . (OBS , Palestine Programme , 1996 , P. 2-8)

ملحق رقم 8 : المساعدات الألمانية للضفة والقطاع حتى عام 1996 (مليون دولار)

1996		1995		1994		
الدفع	الالتزام	الدفع	الالتزام	الدفع	الالتزام	
(أ) الاستثمار (نوع النشاط)						
5.15	16.33	6.25	1.53		6.25	المياه والمجاري
1.93	1.33		1.00		0.94	النفائيات الصلبة
2.22						تطوير القطاع الخاص
1.51	11.6	0.79	0.66		6.56	أخرى
10.81	29.26	7.04	3.19	7.50	13.75	المجموع
(ب) المساعدات التقنية (نوع النشاط)						
1.00	0.66	0.63			3.19	النفائيات الصلبة
1.33	1.66					المياه والمجاري
6.68	9.48	10.62	12.00		3.93	أخرى
9.01	11.80	11.25	12.00	3.18	7.12	المجموع
(ج) الدعم الانتقالي						
5.06		1.20	6.00		3.20	خلق فرص عمل
3.33			6.66			أخرى
8.39	0.00	1.20	12.66	0.00	3.20	المجموع
28.21	41.06	19.49	27.85	10.68	24.07	مجموع أ + ب + ج
8.14	8.14	10.07	10.07	7.63	7.63	مجموع أ + ب + ج
36.35	49.20	29.56	37.92	18.31	31.70	مساعدات جارية
المجموع الكلي						

قنوات المساعدات						
9.48	11.6					بكدار
10.92	23.23					البلديات
8.14	8.14					الاونروا
2.02	6.23					NGOs
5.82		19.49	27.85	10.68	24.07	أخرى
28.21	41.06	19.49	27.85	10.68	24.07	المجموع

Source : The Secretariat of the Ad Hoc Liaison Committee (AHLIC), Matrix of Donors' Assistance To The West Bank And Gaza, Fifth Revision, November 1996, P. 68 .

قائمة المراجع

أولاً: الكتب :

- آرنولد، ه. . معونة الدول النامية : دراسة مقارنة ، ترجمة الدكتور حسين عمر (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، —)
- أبو خلف، نايف، المجموعة الأوروبية والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (القدس : PASSIA، 1989).
- أمين ، سمير ، التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة، ترجمة عادل عبد الهادي (بيروت: دار الحقيقة، 1974)
- إسماعيل ، فؤاد ، من المسألة الألمانية إلى الوحدة الألمانية: طريق ألمانيا نحو الوحدة (عمان: دار البشير، 1992)
- السيد يسين (إشراف) ، التقرير الاستراتيجي العربي 1991 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1992)
- العطية ، عبد المحسن وداي ، التنمية الاقتصادية من منظور البلدان النامية (عمان: الجامعة الأردنية، 1994)
- PASSIA ، ملاحظات حول ندوة العلاقات الفلسطينية الألمانية (القدس : PASSIA ، 1987).
- باول ، كولن، بيتر موني ، من الحرب الباردة حتى الوفاق ، ترجمة صادق عودة (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1991) .
- باومغرتن، هلفي، جمهورية ألمانيا الاتحادية والفلسطينيون والشرق الأوسط (القدس PASSIA : 1987)
- براهيمى ، عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)
- برتران ، ريمون، الاقتصاد المالي الدولي ، ترجمة محمود بهير أنسي (القاهرة : دار المعرفة ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، 1975) .
- البنك الدولي، منظور إقليمي لتقرير عن التنمية في العالم 1995: هل تزدهر أوضاع العمال العرب في القرن الحادي والعشرين، أم سيفوتهم القطار؟ (واشنطن: البنك الدولي، 1995).
- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية 1996: من الخطة إلى السوق (واشنطن : البنك الدولي ، 1996)
- يوم ، وارين س. . ستوكس م. تولبرت، الاستثمار في التنمية: دروس من خبرة البنك الدولي، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة : مطابع الأهرام التجارية، 1994).

- بيرسون ، ليستر باولز ، ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير ؟ شركاء في التنمية ، إعداد إبراهيم نافع (القاهرة : دار المعارف ، 1971)
- جارذندر ، رتشارد ، نحو نظام عالمي : السياسة الخارجية الأمريكية والمنظمات الدولية ، ترجمة احمد شناوي (الفجالة / مصر : مكتبة الوعي العربي ، —) .
- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة { وآخرون } ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1987 (تونس : الجامعة ... 1988) .
- الجرباوي ، علي ، وقف نقدية مع تجربة "التنمية" الفلسطينية (رام الله : مركز الهندسة والتخطيط/مشروع الدراسات الفلسطينية ، 1991)
- جريس ، صبري ، تاريخ الصهيونية : الجزء الأول ، التسلسل الصهيوني إلى فلسطين عام 1862-1917 (القدس : — 1987) .
- جريس ، صبري ، تاريخ الصهيونية : الجزء الثاني ، الوطن القومي اليهودي في فلسطين 1918-1939 (بيروت : مركز الأبحاث / م.ت.ف ، 1986)
- خوري ، طارق ، محمد برمامت ، من المبادرة إلى المعاهدة: تطورات الأحداث وردود الفعل (عمان : المؤسسة الصحفية الأردنية _ الرأي ، 1979) .
- دي كوستينيت ، توم ، سياسة التنمية الهولندية نحو الشرق الأوسط (القدس : PASSIA ، 1994)
- ربيع ، محمد عبد العزيز ، المعونات الأمريكية لإسرائيل (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990) .
- زكي ، رمزي ، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة : مساهمة نحو فهم أفضل (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1986) .
- زكي ، رمزي ، التاريخ النقدي للتخلف : دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1987)
- سعيد ، إدوارد ، غزة أريحا : سلام أمريكي (القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1995)
- سعيد ، إدوارد ، أوسلو 2 سلام بلا أرض (القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1995)
- السلطان ، عبد الله عبد المحسن ، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي : التناقص بين استراتيجيتين (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988) ط 3 .
- شتاينباخ ، اودو ، اديب اللجمي (وآخرون) ، العلاقات بين الحضارتين العربية والأوروبية : الحوار العربي الأوروبي ، وقائع ندوة هامبورغ (تونس : الدار التونسية للنشر ، 1985) .
- شولش ، الكزاندر ، تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882 : دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي السياسي ، نقله عن الألمانية د. كامل جميل العسلي (عمان : مطبعة الجامعة الأردنية ؛ 1988) .
- عبد الرازق ، عمر ، الموازنة الفلسطينية للعام 1995 (القدس : مركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، حزيران 1996)

- العظم، سعيد ، عقيل هاشم ، إسرائيل في أوروبا الغربية (بيروت : مركز الأبحاث /م.ت.ف ، 1967)
- علاونة ، عاطف ، شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة (رام الله : — ، 1992) .
- غرونر ، ولف ، توحيده ألمانيا وآثاره على الوحدة الأوروبية (القدس PASSIA : ، 1991) .
- فورسايت ، دافيد ب. ، حقوق الإنسان والسياسة الدولية ، ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، 1993) .
- القباني ، عمر ، الاقتصاد في خدمة السلام (القاهرة: دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع ، 1965)
- كابلر ، ارنولد ، ادريانا غريفل (تحرير) ، حقائق عن ألمانيا ، ترجمة سامي شمعون ، محمود كيببو (فرانكفورت-ماين: سوسيتيس فراغ، 1993) .
- كابلر ، آرنولد ، ادريانا غريفل (تحرير) حقائق عن ألمانيا ، ترجمة سامي شمعون ، محمود كيببو (فرانكفورت / ماين: سو سيتيس فراغ ، 1995)
- كتاب ، آيلين ، وآخرون ، النوع والسياسات العامة : أوراق عمل رقم (2) : الاستثمار في نصف السكان، مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي "المساعدات الطارئة للمناطق المحتلة" ، جامعة بيرزيت، برنامج دراسات المرأة ، تموز 1996 .
- كرم ، انطونيوس ، اقتصاديات التخلف والتنمية (بيروت : مركز الإمام القومي ، 1980)
- كلينتون ، بيل ، آل جور ، رؤية لتغيير أمريكا : الاهتمام بالناس أولا (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1992) .
- الكيلاني ، هيثم ، الاستراتيجية العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948 - 1988 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1919) .
- لجنة الجنوب (يوليوس ك. نيريري رئيس اللجنة) ، التحدي أمام الجنوب : تقرير لجنة الجنوب ، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990) .
- مجموعة مؤلفين ، تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)
- محافظة، علي ، العلاقات الألمانية الفلسطينية : من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1841-1945 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1980) .
- مراد ، محمود صدقي ، ميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية:مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة(القاهرة:دار المعارف، 1967)
- مسلم ، سامي ، صورة العرب في الصحافة الألمانية الاتحادية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985) .
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، ورشة عمل الإدارة العامة والخدمة المدنية الفلسطينية : معهد طنطور - بيت لحم، 27/11/94-1/12/94 (القدس: ماس، 1995)

- مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة (UNSCO) ، دليل المؤسسات غير الحكومية في الدول المانحة التي تقدم المساعدة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (غزة: المكتب ، 1997)

- مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة (UNSCO) ، دليل المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة (غزة: المكتب ، 1997)

- منظمة التحرير الفلسطينية /دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ، البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000 : الملخص التنفيذي (تونس :م.ت.ف ، 1993)

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967 (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1969)

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968 (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1971) .

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974 (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1977) .

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976 (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1979)

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي : المجلد الأول 1947-1974 (بيروت : المؤسسة ، 1993) .

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي : المجلد الثاني 1975 - 1981 (بيروت : المؤسسة ، 1994) .

- موسى ، شحادة ، علاقات إسرائيل مع دول العالم 1967-1970 (بيروت : مركز الأبحاث /م.ت.ف. ، 1997)

ميعاري ، محمود ، التعليم المهني في الأراضي المحتلة (رام الله :جامعة بيرزيت-مركز دراسات وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1991)

-نكسون، رتشارد ، أميركا والفرصة التاريخية : كيف تواجه أميركا الدولة العظمى الوحيدة التحديات العالمية الراهنة ، ترجمة د. محمد زكريا اسماعيل (بيروت : مكتبة بيسان ، 1992) .

- هادوين ، جون ، جوهان كوفمان ، اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة ، ترجمة الدكتور محمد سعيد الناعم (القاهرة : عالم الكتب ، -) .

- هيرزويش ، لوكاز ، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ترجمة أحمد عبد الحليم مصطفى (القاهرة: دار المعارف ، 1971) .

- ولترز ، روبرت س. ، المعونات الأمريكية والسوفييتية: تحليل مقارن، تعريب الدكتور نبيل صبحي (الكويت: دار القلم، 1974) .

- * AL-Kayed, Nail ,The Relationship Between Foreign Aid and Development :The Jordanian ,Ph.D. Dissertation ,University of Southern California ,August 1981.
- * Arnold , Stephen H. ,Implementing Development Assistance :European Approaches to Basic Needs (Boulder ,Colo. :Westview Press , 1982) P. 159 .
- * Brandt , Willy ,North -South : A Program for Survival , The Report of The Independent Commission on International Development Issued under The Chairmanship of Willy Brandt (Cambridge ,Mass :MIT Press ,1980) P. 266 .
- * German Embassy , GTZ and KFW Offices \ Cairo ,Development Cooperation Between The Arab Republic Of Egypt And The Federal Republic Of Germany (Cairo : German Embassy , 1996)
- * Hanrieder ,Wolfram F. ,Helmut schmidt : Perspectives on Politics , (Boulder , Colorado: Westview Press, 1982) .
- * Jisch ,Sarah, and Michael B. Wallance ,Dilemmas of Development Assistance : The What , Why , -and Who of Foreign Aid (Boulder, Colorado : Westview Press, 1994) .
- * John Law ,Arab Aid : Who Gets it , For What and How (New York : Chase Information Corp. ,1978)
- * McNamara , Robert S. ,The Essence of Security(New York : Harper and Row, 1968)
- * Mickelwait ,Donald R. ,Charles F. Sweet ,and Elliott R. Morss ,New Directions in Development :A Study of U.S. AID (Boulder : Colorado , Westview Press,1979)
- * Montgamery , John D. ,The Politics of Foreign Aid :American Experience in Southeast Asia (New York :Frederick A. Praeger,1962)
- * Mosley , Paul ,Foreign Aid :Its Defense and Reform (Kentucky :The University Press of Kentucky , 1987)
- * Rolef ,Susan Hattis ,The Middle East Policy of the Federal Republic of Germany Jerusalem : The Magnes Press / The Hebrew University ,1985)(
- * The Secretariat of the Ad Hoc Liaison Committee (AHLC) ,Matrix of Donors' Assistance To The West Bank And Gaza , Fifth Revision , November 1996
- * Todaro , Michael P. ,Economic Development , Fifth Edition (New York : Longman , 1994)
- * World Bank ,Developing the Occupied Territories : An Investment in Peace , Volume 1 : Overview , Washington D. C. ,September 1993
- * World Bank ,Emergency Assistance Program for the Occupied Territories, 1994
- * World Bank ,Emergency Assistance Program for the Occupied Territories, 1994
- * World Bank ,Annual Report 1996, Washington D.C. ,August 1 ,1996.
- * United Nation Special Coordinator in the Occupied Territories (UNSCO) and the World Bank ,Partners in Peace ,July 1996 , P. 7-8 .

ثانيا : المقالات والدوريات:

- أبشتين، كلاوس ، ' عهد اديناور في التاريخ الألماني ' ، في كتاب : ستيفن جروبارد، أوروبا الجديدة : نهضة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة حسن صعب (بيروت : مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، 1968) .
- أبو خليل، أديب، 'فوضى في التوزيع وخلق بالاستثمار : المال الأجنبي نعمة أم نقمة ' ، النشرة الاستراتيجية ، مجلد 2، س2، ع 23 (آذار ، 1993).
- اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية ، 'تشاطات اتحاد الغرف التجارية:مشروع التعاون الفلسطيني الألماني المشترك' ، مجلة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية ، ع 2 (حزيران،1996)
- الأزهرى، محمد خالد، ' الغرب والفلسطينيون : المسؤولية التاريخية والأبعاد الفكرية والصورة المتبادلة ' الوحدة ، س3 ، ع 33 - 34 (حزيران / تموز ، 1987) .
- الشناق ، عبد المجيد ، 'سياسة المستشار الألماني الأول كونراد أديناور الخارجية من 1949 حتى 1955' ، دراسات (الجامعة الأردنية) العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 23 ، ع 2 (آب، 1996)
- ايليس ، هوارد س. ، ' نظرة على التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ' في كتاب : بول زوك (إشراف) ، التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية ، ترجمة عمر القباني(القااهرة:دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع،1963).
- بوتتر، فريدمان، توماس شيفلر ، تطور السياسة الألمانية في الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، ع 78 (أكتوبر ، 1984)
- بورين، راينر، ' الدول العربية في مفهوم السياسة الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية 'في كتاب: هانس روبرت رويمر، ألمانيا والعالم العربي (بيروت : دار صادر، 1974).
- التكريتي، هاشم صالح ، ' التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى ' ، المؤرخ العربي ، س12 ، ع27 (- ، 1986) .
- حماد ، خليل ، ' المساعدات الأمريكية لإسرائيل وللقطار العربية : دراسة مقارنة ' ، المستقبل العربي، س9 ، ع 89 (تموز ، 1986)
- حمامي ، ريما ، ' المنظمات الفلسطينية غير الحكومية: اعتراف السياسة في غياب المعارضة' ، السياسة الفلسطينية ، س3، ع10 (ربيع ، 1996)
- درويش ، خليل ، 'اليابان ودول العالم الثالث:دراسة في دبلوماسية التجارة والمعونات' ، السياسة الدولية، ع101 (يوليو،1990)
- ربيع ،محمد عبد العزيز ، ' المساعدات الأمريكية لإسرائيل ' ، الصدافة (مجلة فصلية يصدرها اتحاد جمعيات مع الشعوب /م.ت.ف) س2 ، ع 8 (- ، 1989) .

- روي، سارة ، 'المؤسسات المحلية والمنظمات العربية والدولية ودورها في التنمية الصناعية' ،
صامد الاقتصادي، س12، ع81 (تموز . أيلول، 1990)
- ريجان ،سدني ك. ، " برامج تصريف فائض السلع الزراعية 1945-1957 في كتاب : بول زوك
(إشراف). التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية ، ترجمة عمر القباني(القاهرة:دار الكرنك للنشر والطبع
والتوزيع، 1963).
- سرحان، خالد ، " الانتفاضة في الصحافة الألمانية " ، صامد الاقتصادي ، س11، ع 75 (كانون
ثاني /آذار ، 1989)
- السعدني ، نيرمين ، " المساعدات الدولية لمنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني : عناصر البرنامج
وصعوبات التنفيذ" ، السياسة الدولية ، س31، ع120 (إبريل، 1995)
- سمارة ، عادل ، "المطلوب تنمية جذرية لا تنمية مصالح لتوكنوقراط" ، قضايا ، ع 3 (أيار ،
1990)
- عبد الله ، سمير ، " استراتيجية التنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية " ، في : مركز القدس
للإعلام والاتصال JMCC ، تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني (مؤتمر) (القدس : دار
القدس للنشر والتوزيع ، 1994).
- شلبي ، أمين ، " الدبلوماسية العربية ومبدأ هالشتين " السياسة الدولية ، ع17 (يوليو ، 1969)
- صامد الاقتصادي ، "إسرائيل تفرض القيود على مساعدات السوق الأوروبية للشعب الفلسطيني" ،
صامد الاقتصادي ، س11، ع77 (تموز/أيلول، 1989)
- صامد الاقتصادي ، "القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي" ، صامد الاقتصادي،
س10، ع73 (تموز-أيلول، 1988)
- العباسي ،نظام ، " ألمانيا النازية ومشاريع الاستيطان الصهيوني " ، صامد الاقتصادي ، س14 ، ع
90 (تشرين أول - كانون أول ، 1992) .
- عبود ، عبدة ، " ندوة : آفاق العلاقات العربية الألمانية في التسعينات " (عمان 6-7 حزيران
1991) المستقبل العربي س14، ع 152 (تشرين أول ، 1991)
- عوض ، ابراهيم عبد الحميد، " الجماعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي 1970-1985" ،
السياسة الدولية، ع38 (يناير، 1986).
- اللوزي ،سليمان، " القروض الخارجية وآثارها على الاقتصاد القومي: دراسة تطبيقية على
المملكة الأردنية الهاشمية" ، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات، المجلد الرابع، العدد الأول(-) ،
(1989)
- ليوان ، كينيث ، " كيف ساعدت ألمانيا الغربية في بناء إسرائيل " في : د. شاكر مصطفى (مراجعة
وإشراف) ، المختار من مجلة الدراسات الفلسطينية : ع 2 (بيروت : _ ، 1977).
- المستقبل العربي، " الملف الاحصائي" ، المستقبل العربي، س17، ع189 (تشرين ثاني، 1994).

- مسلم، سامي، " أوروبا والسلام في الشرق الأوسط " البيادر السياسي ، س8 ، ع327 (26 تشرين الثاني ، 1988)
- مكحول ، باسم ، وهشام الشخشير ، " قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني : دراسة تحليلية اقتصادية وقانونية " ، السياسة الفلسطينية ، س2 ، ع7+8 (صيف وخريف 1995)
- ملحيس ، غانية ، " اتجاهات التنمية الاقتصادية الفلسطينية وآفاق خلق فرص عمل " ، في: إشكالات التشغيل في فلسطين: أوراق العمل المقدمة إلى ندوة: "تحو سياسة وطنية للتشغيل" المنعقدة في رام الله في 17 و18/4/1996 (رام الله / وزارة العمل الفلسطينية ، الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات ، 1996)
- المومني ، رياض ، "أثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية : التجربة الأردنية للفترة 1968-1985" ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد الثالث، العدد الثاني(-) ، (1987)
- نصولي ، صالح ، عامر بساط ، اسامة كنعان ، " استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط" ، التمويل والتنمية ، المجلد 33 ، ع3 (سبتمبر 1996) .
- وزارة العمل الفلسطينية ، " مشروع التعاون مع مؤسسة اوتوبينيك " ، العمل والعمال ، مجلة دورية متخصصة بقضايا العمل والتنمية تصدرها وزارة العمل /السلطة الوطنية الفلسطينية ، رام الله ، ع1 (تموز ، 1996) .

* Ashoff , Guido , " The Development Policy of the Federal Republic of Germany" , Development and Cooperation (D + C) , N.5 (Sep./Oct., 1996)

* A. Mead Over, Jr. "An Example of the Simultaneous Equation Problem :A note on Foreign Assistance: Objectives & Consequences" , Economic Development & Cultural change, no.23 (July,1975)P.753. (July,1975)

* Ball , Richard and Christopher Johnson , "Political ,Economic ,and Humanitarian Motivations for PL 480 Food Aid :Evidence for Africa" , Economic Development and Cultural Change , Vol. 44 ,no. 3 (April,1996)

* Barnschieer, V., Chase Dunn, C. and Robinson, R., " Crossnational Evidence of the Effects of Foreign Investment and Aid on Economic Growth and Inequality: A Survey of Findings and a Re-analysis " , American Journal of Sociology, vol,84, No.3, (1978).

* Bauer, P. and Yamey, B., " The Political Economy of Foreign Aid" , Lloyds Bank Review (January, 1982)

* Blong ,Clair, " Political Systems, External Dependency, and Foreign Policy Behavior, International Internatielns, 5(4), 1979.,

- * Chenery, Hollis B. and Michael Bruno, "Development Alternatives in an Open Economy: The case of Israel", The Economic Journal, no 72 (March 1962)
- * Chenery, Hollis B. and Irma Adelman, "Foreign Assistance and Economic Development: The case of Greece", The Review of Economics and Statistics, no 48 (February 1966)
- * Chenery, and A.M. Strout, "Foreign Assistance and Economic Development", American Economic Review, Vol. 56 (Sep., 1966)
- * Galbraith, John K., "A Positive Approach to Economic Aid", Foreign Affairs, 39, no.3 (April, 1961)
- * Gorgens, E., "Development Aid-An Obstacle to Economic Growth in Developing Countries", German Economic Review, vol.14 (1967).
- * Griffin, K. B., and John L. Enos, "Foreign Assistance : Objectives and Consequences" Economic Development and Cultural Change, no.18 (April, 1970).
- * Khatib, F., "Aid and Economic Development in Jordan : An Empirical investigation" in : Politics and the Economy in Jordan, Routledge, London (1991)
- * Mouna, Ziad, "The Palestinian Liberation Organization and the German Democratic Republic" Orient, 36 Jahrgang. Nr1 (Marz, 1995)
- * Papanek, G.F, "The Effect of Aid and other Resource Transfers on savings and Growth in Less Developed countries", Economic Journal, Vol.82 (Sep. 1972)
- * Papanek, G.F, "Aid, Foreign Private Investment, savings and Growth in Less Developed Countries", Journal of Political Economy, Vol.81, No.1 (Jan./Feb., 1973)
- * Rahman, M.A., "The Welfare Economics of Foreign Aid", Pakistan Development Review, no.7 (1967).
- * Rahman, M. A., "Foreign Capital and Domestic Savings : A Test of Haavelmo's Hypothesis with cross country Data", The Review of Economics and Statistics, Vol.50 (1968)
- * Rosentstein-Rodand, Paul N., "International Aid For Underdeveloped Countries", Review of Economics and statistics, vol. 43, No.2 (1961)
- * Schmidt, Helmut, "A Policy of Reliable Partnership", Foreign Affairs (spring, 1981)
- * The Arab Economic Association, "Development Update", Palestine Economic Pulse, Vol. 1 no. 1 (January, 1996)
- * Weisskopf, T., "The Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Savings in Underdeveloped Countries", Journal of International Economics, Vol.2 (1972)

* Wittkopf , Eugene, " Foreign Policy and the United Nations Votes : A Comparative Study", American Political Science Review , 67 (3) , (September 1973)

ثالثاً: مصادر أخرى:

- المجموعة الأوروبية، المساعدات الإنسانية: إيكهو (لوكسمبرغ: مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية، 1994) .
- المجموعة الأوروبية، مكتب المساعدات الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية: إيكهو (المكتب، 1993)
- السلطة الوطنية الفلسطينية، البيان الوزاري المقدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني، حزيران 1996
- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني: استطلاع رقم (24) : 1996
- عملية السلام، أداء السلطة الفلسطينية، وأداء المجلس التشريعي (أيلول-تشرين أول، 1996)
- يورج فون ايسن ، المدير البرلماني التنفيذي للمجموعة البرلمانية للحزب الليبرالي الديمقراطي، في لقاء له مع بعض أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، في : المجلس التشريعي الفلسطيني، تقرير وفد المجلس التشريعي الفلسطيني عن زيارته إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية
- بين 1996/11/30-25
- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) ، مناخ الاستثمار في فلسطين ، ضاحية البريد ، كانون ثاني ، 1997
- مكتب الرئيس -مركز التخطيط (غزة)، الأحداث الفلسطينية ، س 1، ع 1 (كانون ثاني ، 1995)
- دائرة الإحصاء المركزية ، تقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الإغلاق عن الفترة
- 2/25 - 1996/4/4 : ورقة مقدمة للمجلس التشريعي الفلسطيني ، 1996/4/9
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، نشرة خاصة حول الطوق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة ، ع 13 ، الاثنين 1996/9/23 (غزة، المركز).
- "د. محمد اشتية وحديث خاص لأسواقنا: مؤسسة بكدار نافذة المساعدات في مرحلة البناء" ،
- أسواقنا ، مجلة اقتصادية شهرية كانت تصدر عن مركز ناسا/رام الله ، ع 10 (أيلول، 1996)
- صالح مشاركة ، "لقاء مع وزير الزراعة عبد الجواد صالح" ، الميلاد ، ع 10 (تشرين ثاني، 1996)
- المفوضية الأوروبية ، الاتحاد الأوروبي والفلسطينيون، The EU and its Mediterranean
- . 1995، Neighbors
- مفوضية البعثة الأوروبية/ القدس، مساعدات الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين، القدس، كانون ثاني

- مجموعة مقالات من: اليونسكو، رسالة اليونسكو، 1945-1995: الأمم المتحدة لم صارت لها كل تلك الأهمية؟ سنة 48 (أكتوبر، 1995).

- كتاب موجه من بشارة خاروفه إلى بكدار بواسطة مدير إدارة المشاريع وذلك بتاريخ 95/3/14 .
- كتاب موجه من مدير عام سلطة المياه والمجاري، بشارة خاروفه إلى الأخ الرئيس ياسر عرفات بتاريخ 1995/4/1 .

- كتاب موجه من مدير عام سلطة المياه والمجاري، بشارة خاروفه، إلى وزير الحكم المحلي يقدم له فيه نبذة عن مشروع مجاري منطقة بيت لحم، وذلك بتاريخ 1995/4/18.

- المجلس التشريعي الفلسطيني، تقرير لجنة تقصي الحقائق حول التلوث البيئي شرق بيت لحم، والمؤرخ في 1996/5/21 .

- نص الاتفاق الموقع بين وزارة العمل الفلسطينية ومؤسسة الأوتوبينكة الألمانية بخصوص التدريب المهني في: الأحداث الفلسطينية، مكتب الرئيس - مركز التخطيط، س1، ع2 (شباط 1995).

- نشرات عن دورات التدريب في إطار برنامج مؤسسة كارل دويسبرغ للسنوات 1995-1996 ، 1996-1997 .

- أعداد مختلفة من نشرة: التعاون مع العالم العربي: آراء ومقالات حول التعاون الألماني العربي وخاصة:

* النص الكامل للبيان الرسمي والكلمات التي ألقيت في البرلمان الألماني (البوندستاغ) بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، في: التعاون مع العالم العربي، س35، ع9-10 (أيلول/تشرين أول، 1993)

* التعاون مع العالم العربي، س37، ع2 (شباط، 1995)

* كارل ديتر شبرانجر، "جهد حساب 25 سنة من التعاون الألماني مع العالم العربي"، التعاون مع العالم العربي، س37، ع3 (آذار، 1995).

* التعاون مع العالم العربي، س37، ع6 (حزيران، 1995).

* كلمة وزير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية هيلموت شيفر أمام الأكاديمية الاتحادية للسياسة الأمنية في بون، التعاون مع العالم العربي، س37، ع9/ 1995 (أيلول، 1995)

* تقرير أعدته وزارة الخارجية الألمانية حول المساندة الألمانية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتم نشره في: التعاون مع العالم العربي، س37، ع9 (أيلول، 1995)،

* التعاون مع العالم العربي، س37، ع12 (كانون أول، 1996)

* النص الكامل للمؤتمر الصحفي الذي عقده المستشار الاتحادي الدكتور هيلموت كول في أول يونيو 1996 في الرباط أثناء زيارته للمغرب في: التعاون مع العالم العربي، س38، ع6 (حزيران،

(1996)

- * ألمانيا سوف تعزز من تشجيع التعليم المهني في الدول النامية ، التعاون مع العالم العربي ، س38 ، ع6 (حزيران ، 1996) .
- * اودو شتاينباخ ، 'مقتطفات من الكتاب السنوي 1995:علاقات جمهورية ألمانيا الاتحادية مع دول المنطقة العربية في العام 1995' ، التعاون مع العالم العربي، س38، ع7-8 (تموز/آب، 1996)
- * الإمارات العربية المتحدة:التزام ألماني ضعيف' ، التعاون مع العالم العربي، س38، ع7-8 (تموز/آب، 1996)
- * 'حركة تبادل البضائع بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والدول العربية في عام 1995' ، التعاون مع العالم العربي، س38، ع5 (أيار ، 1996) ص23 .
- * التعاون مع العالم العربي، 'علاقات اقتصادية وثيقة وعريقة مع الشرق الأدنى والأوسط' ، التعاون مع العالم العربي ، س3 ، ع4 (نيسان ، 1996)
- * التعاون مع العالم العربي ، 'منبر مبادرة الاقتصاد الألماني بشأن الشرق الأدنى والأوسط' ، التعاون مع العالم العربي ، س38 ، ع4 (نيسان ، 1996)
- * التعاون مع العالم العربي ، 'البدء في تنفيذ مبادرة الاقتصاد الألماني بشأن الشرق الأدنى والأوسط' ، التعاون مع العالم العربي، س38 ، ع4 (نيسان ، 1996)
- * التعاون مع العالم العربي ، 'عملية السلام في الشرق الأدنى والأوسط تفتح فرصاً سياسية واقتصادية جديدة' ، التعاون مع العالم العربي، س38 ، ع4 (نيسان ، 1996)
- * 'ألمانيا سوف تعزز من تشجيع التعليم المهني في الدول النامية' ، التعاون مع العالم العربي ، س38 ، ع6 (حزيران ، 1996)

- أعداد مختلفة من مجلة Deutschland ، وخاصة :

- * كادين ادلمان ، 'الخطة الجديدة للتعاون التنموي' ، ع3، A1، Deutschland (12، 1993)
- * دويتشلاند ، 'مقابلة صحفية مع كارل ديترشبرانغر الوزير الاتحادي للتعاون الاقتصادي' ، ع3، A1، Deutschland (12/1993).
- * باول فيرنر ، 'اقتصاد : الشرق الأوسط يزداد جاذبية' ع1، 2، 94، A1، Deutschland ،
- * دويتشلاند ، 'ارفين تويفل، رئيس الوزراء في ولاية بادن فورتمبرغ' ع1، 2، 94، A1، Deutschland، ص31.
- * هورست ريبيرت ، 'أوروبا في الاقتصاد العالمي أو المستقبل يكمن في الافتتاح'، ع4، 8، 94، A1، Deutschland، ص17.
- * 'وزير الخارجية كلاوس كينكل يتحدث عن إصلاح مجلس الأمن' ، Deutschland ، عدد خاص عن الأمم المتحدة، ع6، A1 ، (12 ، 1996)
- * هيلموت كول ، 'التضامن مع المنظمة الدولية' ، Deutschland ، عدد خاص عن الأمم المتحدة، ع6، A1 (12 ، 1996)

- Kalil Hammad , Foreign Aid and Economic Development : The Case of Jordan , Ph.D. Dissertation , Southern Illinois University at Carbondale , Illinois , U.S.A, 1981 .
- The Agreement Between the Deutsche Gesellschaft For Technische Zusammenarbeit (GTZ) and the Municipalities of Bethlehem, Beit Sahour and Beit Jala , date 8.12.1989 .
- Commission of The European Communities, Directorate-General ,External Economic Relations," Briefing Note on Aid to The Palestinian Territories", Brussels, 16 Nov.1993
- The World Bank , Emergency Assistance program for the occupied Territories , 1994 .
- BMZ , Development cooperation between the Federal Republic of Germany and the Palestinian , June -1994.
- BMZ , Summary record of Negotiations on Palestinian - German Development cooperation , Done at Jericho on September 3rd , 1994 .
- Palestinian - German technical and Financial cooperation program : Projectstatus sheets prepared , for the Bilateral Negotiations , September 1994
- BMZ , Development cooperation between the Federal Republic of Germany and the Palestinian (1995) .
- The Delegate of German Industry and Trade in the Palestinian Territories , Newsletter , Jan , Feb. 1996 . P.5 .
- Summary record of Negotiations on Palestinian - German Development cooperation , Done at Gaza on 31 August 1995 .
- Bundesministerium Fur Wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung, Lanerkurzbericht Palastinsische Gebiete (PG) , Referant 100 , (Oktober , 1995)
- "News and People :Official Development Assistance, The Disappearing Target" Development & Cooperation (D+c),N.5(Sep./Oct.,1996)
- The Economist Intelligence Unit (EIU) , Country Report : Israel , The Occupied Territories , 1st quarter , London , (- , 1995) , P 35-36
- AHLC Secretariat , Update on Donor Funding for the West Bank and Gaza , January 5,1996

- UNSCO , Quarter Report on Economic and Social Conditions and Trends in the West Bank and Gaza Strip(Summary) , 23 October 1996 , P. 1 .
- BMZ , Development cooperation between the Federal Republic of Germany and the Palestinian , 12/ 1996.
- Freidrich Ebert Stiftung , "Liberty And Justice Are Twins" .
- "German Institution : Friedrich Ebert Stiftung" , GERMAN NEWSBOX , Published by Embassy of Federal Republic of Germany in Amman , No. 5 (Dec. 1993
- Friedrich Naumann Foundation , Activities of the Friedrich Naumann Foundation in the Palestinian Autonomy .
- Representative Office of the Federal Republic of Germany \ Jericho , Palestinian - German Cooperation , 1997 .
- "Parteien Kartell der Etablierten" , DER SPIEGEL , 1\1997

رابعاً : الصحف :

- دجان ، دانييل " نلعمد على الأميركيين " هآرتس 1989/4/9 . في : المصدر (ترجمات عن الصحف العبرية) ع10 (نيسان ، 1989) ص97.
- أعداد مختلفة من الصحف اليومية:
 - القدس.
 - الحياة الجديدة.
 - الأيام.